جامعة وهران–2 – محمد بن أحمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

حقوق الانسان ذات الطابع الثقافي وإنعكاسات العولمة عليها

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام تخصص حقوق الإنسان

تحت إشراف الأستاذة:

زناكي دليلة

من إعداد الطالبة:

شاير نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

- ناصر فتيحة.....أستاذة التعليم العالي جامعة وهران - 2 -.....رئيسة
- زناكي دليلة.....أستاذة التعليم العالي جامعة وهران - 2 -.....مشرفة مقررة
- بلغول عباس.....أستاذ محاضر "أ" جامعة وهران - 2 -.....مناقشا
- بقنيش عثمان.....أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم.....مناقشا
- هواري ليلى.....أستاذة محاضرة "أ" المركز الجامعي غليزان.....مناقشة
- كحلولة محمد.....أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

كلمة شكر

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والشكر والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لأستاذتي المشرفة زناكي دليلة على قبولها الاشراف على عملي، وعلى نصائحها وتوجيهاتها لي طيلة فترة اعداد هذه الأطروحة وعلى تواضعها الكبير.

كل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

كل الشكر إلى زملائي الأساتذة الذين قدموا لي العون لإعداد هذه المذكرة.

شكر وعرفان إلى جميع موظفي إدارة ومكتبة الحقوق بجامعة وهران، وموظفي مكتبة اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

كل الشكر إلى كل من ساهم في تكويني طيلة مساري الدراسي.

اهداء

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أهدي ثمرة جهدي المتواضع مع عظيم الامتنان إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى أخي وسندي عبد الرحيم الذي قدم لي كل العون مع عظيم الامتنان.
إلى كل أفراد عائلتي وأقاربي والبرعم الصغير يوسف محمد الأمين.
إلى كل زملائي الذين رافقوني في مشواري الدراسي والمهني.
إلى كل طلبة الحقوق وكل من يحمل نية الاخلاص في طلب العلم.

قائمة المختصرات:

أولا باللغة العربية:

ط: الطبعة.

د ط: دون طبعة.

د ت: طبعة دون تاريخ.

د د ن: دون دار النشر.

د ب ن: دون بلد النشر.

ص: الصفحة.

ثانيا باللغة الأجنبية:

Edit: edition.
P : page.
Par : paragraphe.
Pp : de la page à la page.

مقدمــة

تعتبر حقوق الإنسان مجموع الحقوق التي تستمد أصولها من الكرامة الإنسانية، وهي حقوق واستحقاقات ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان لمجرد أنه من البشر، فهي حقوق متكاملة وغير قابلة للتجزئة، تظل موجودة بوجوده حتى لو لم يتم الاعتراف بها، مما يجعلها مطلبا ملحا وطموحا إنسانيا مشروعا، يبرر كل مساعي الأفراد والشعوب التي تستهدف ايجاد وتهيئة السبل الكفيلة بالعيش، في ظل بيئة يسودها احترام حقوق الانسان بوجه عام، شرط أن تكون الوسائل المؤدية لذلك تنطوي على واجب احترام هذه الحقوق وإنسانية الإنسان وكرامته. وما يجب بيانه أن التعريفات متعددة بشأن حقوق الإنسان وفي هذا التعدد إثراءا لمضمونها، أما من حيث تقسيماتها وتصنيفاتها فهي الأخرى كذلك متعددة، حيث يعتبر الفقه مسألة تقسيم وتصنيف حقوق الإنسان ضمن مجموعات وفئات، من المسائل الشكلية التي لا تنقص من مضمونها، وإنما تفيد في تسهيل الدراسات المتعلقة بها مثلما سيتضح من خلال طيات موضوعنا.

فمحور هذه الحقوق هو الإنسان مما يجعلها تحظى بالاهتمام الواسع والمستمر على المستوى الدولي والداخلي، بالاضافة إلى أنها تشكل مجالا واسعا وخصبا يستهوي الدارسين والباحثين، خاصة في ظل التحولات والتطورات الراهنة التي لم تشمل الجانب المادي فحسب، بل امتدت لتشمل كذلك القيم والأفكار والمعتقدات والمفاهيم والثقافات، ولذلك تأثيره الكبير على كل حقوق الإنسان سلبا وإيجابا.

حيث أن حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي والتي أدرجنا ضمنها كل من الحقوق الثقافية والفكرية، تعد من ضمن أصناف حقوق الإنسان التي تتصل ببعضها البعض، لذلك يصدق عليها وصف الحقوق الثقافية ككل، وهي خاصية تمتاز بها كامل حقوق الإنسان بحيث أنها تتشابك وتتداخل فيما بينها، ويصعب تمييز وفصل بعضها عن بقية أنواع حقوق الإنسان الأخرى.

مع العلم بأن حقوق الإنسان هي بحد ذاتها تشكل ثقافة ينبغي التشبع والوعي بها، وذلك حتى تتجسد وتتحقق وتحظى بالحماية الكافية لضمانها على أرض الواقع، ويتم المطالبة بها من قبل الشعوب والأفراد، بمعنى أنه يمكن القول بأن حقوق الإنسان كافة تمتاز بالطابع الثقافي، ومن هنا تتضح صعوبة البحث في حقوق الانسان ذات الوصف الثقافي، إلى جانب صعوبة فصلها وحصرها ضمن صنف واحد من الحقوق، وإن تم فعل ذلك فسيكون الأمر سهلا من الناحية النظرية لا من الناحية العملية.

وما يجدر الإشارة إليه كنقطة أساسية ركزنا عليها في دراستنا، هي أن هناك حقوقا ثقافية واضحة لا تثير إشكالا من ناحية طبيعتها ووصفها بالحقوق الثقافية للإنسان، إذ وصفتها بذلك صراحة الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966[1]. وذلك باعتبارها أحد الركائز الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونذكر منها الحق في التعليم بكل مستوياته والحق في الحرية الأكاديمية، وكذا الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي والحق في الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية أي الحق في التنوع والاختلاف الثقافي.

إلى جانب التعرض في هذه الدراسة إلى حريات وحقوق أخرى يمكن أن يضفى عليها هي الأخرى الطابع الثقافي، لأنها على علاقة كبيرة بالبناء الثقافي والفكري والذهني للإنسان، لكنها لم تصنف على أنها كذلك من قبل الاتفاقية السابقة الذكر، وذلك بالنظر إلى ورودها ضمن الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966[2]، إلا أن ذلك لا يمنع وصفها بالحريات الفكرية والثقافية ذات الصلة الوثيقة بفكر وثقافة الإنسان وحقوقه الثقافية، حيث يغلب على هذه الحريات الطبيعة المزدوجة، إذ يمكن أن يصدق على بعضها وصف الحق المدني أحيانا أو الحق السياسي أحيانا أخرى، زيادة على امكانية وصفها بالحريات الفكرية ذات الطابع الثقافي.

فمثلا الحق في حرية الرأي والتعبير يمكن وصفه زيادة على أنه ينتمي للحريات الفكرية بالحق السياسي والثقافي أو الحق المدني والثقافي، أما بالنسبة للحق في حرية المعتقد فيوصف بالحق المدني والثقافي، وبالنسبة للحق في المعرفة والحق في حرية الإعلام والاتصال والحق في حرية الصحافة، فهي حقوق تتصل بالحق في حرية الرأي والتعبير وتأخذ نفس وصفها. وهكذا يتضح أن حقوق الإنسان الثقافية واسعة المضمون، ويمتد مضمونها ليشمل بقية الأصناف الأخرى لحقوق الإنسان، خاصة بالنظر إلى اتصالها الوثيق بالحريات الفكرية. غير أن ما يجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص كذلك هو أن هذه الحريات الفكرية كثيرا ما نجد بعض الدراسات تصطلح عليها بالحقوق الفكرية.

---

[1] ـ دخلت الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ بتاريخ 1976/01/03، انضمت إليها الجزائر وصادقت عليها في 1989/05/16، الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 1989/05/17.

[2] ـ دخلت الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية حيز التنفيذ بتاريخ 1976/03/23، انضمت إليها الجزائر وصادقت عليها في 1989/05/16، الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 1989/05/17.

فهذا التقسيم قد يكون محلا للانتقاد من ناحية التعرض للحق في الحريات الفكرية (الذهنية)، وإدماجها ضمن الحقوق ذات الطابع الثقافي في دراستنا، وما يبرر ذلك أن هذه الحريات لها طبيعة مزدوجة، ومن ضمن الأسباب التي تدعم هذا التقسيم كذلك هي أن عدم التطرق إلى الحريات الفكرية ضمن دراستنا، يجعلها قاصرة وغير مكتملة، وبالتالي فإن التعرض لها جاء كمطلب تفرضه طبيعة الموضوع.

أما فيما يخص الشق الثاني لموضوع دراستنا والمتعلق بظاهرة العولمة، بتضافر كل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية وتعقيداتها، والتي تؤثر إيجابا وسلبا على كامل المستويات والمجالات، غير أن ما يجدر بيانه أنها في جانبها الاقتصادي وتأثيراته تبدو أكثر وضوحا وسرعة واكتمالا بالمقارنة مع جوانبها الأخرى، مع العلم بأن أشد وأخطر جانب فيها هو الجانب الثقافي، إذ تهدف إلى فرض ثقافة القوى الغالبة والمسيطرة على سائر ثقافات الأمم الأخرى المغلوبة. وعلى العموم لم تترك ظاهرة العولمة مجالا إلا واكتسحته وتركت عليه بصماتها، ومن هذه المجالات حقوق الإنسان بكل أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكبر ما يثير التخوف من ظاهرة العولمة هو اعتمادها على وسائل تخرج عن نطاق السيطرة، تأتي في مقدمتها كثافة نشاط الشركات العابرة للقارات، تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتسييس المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، تزايد حجم التدفقات الهائلة والسريعة للمعلومات والأفكار والسلع والأموال والأخبار والصور، ومن أبرز تحدياتها كذلك تراجع وضعف دور وسيادة الدولة، وتضاؤل قيمة ومفعول الحدود الجغرافية واللغوية واختصار المسافات والأزمان.

وبذلك فرضت العولمة على حقوق الإنسان عدة تحديات جعلتها تدخل عالم المنافسة اللامتكافئة، والتي تتميز بوسائلها الخاصة وسياساتها ومؤسساتها، تقودها دول في القمة دون سواها تتحكم في قيادتها وتوجيهها، مما أوقع الدول المتلقية لسلبيات العولمة في أغلب الأحوال في موقف حرج، إذ كيف لها أن تضمن وتحمي حقوق الإنسان، بعد أن انسحبت عن التكفل بأدوارها المألوفة سابقا، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وقانون حرية السوق وضغط مؤسسات المجتمع المدني.

والنقطة الأساسية في ظاهرة العولمة والتي يجب إثارتها كذلك هي أنها تعتمد بالأساس على امتلاك القوة والمعلومة في إنجاح وتحقيق أهداف القوى الغربية والأمريكية، والتي من ضمنها إحكام السيطرة على الاقتصاد والسوق العالميين وتسييد قيم الثقافة الاستهلاكية، وفي سبيل ذلك تركز سياسات قادة العولمة على إلغاء مضمون الدولة وتهميش دورها، وإلغاء مضمون الولاء للوطن والأمة والحدود الجغرافية، وكذا القضاء على الهوية الثقافية والعقائدية للشعوب الأخرى، وهي عوامل كلها ساهمت في إعلاء وتسييد الثقافة الغربية والأمريكية، ومن هذا المنطلق شرعت القيادات المتحكمة في آليات العولمة تمارس ضغوطها لفرضها كنموذج ثقافي أمثل على حساب الثقافات الأخرى.

باختصار أصبحت هذه الفئة من الدول المقصية عن المشاركة في السيطرة على آليات العولمة وتسييرها، غير قادرة على التحكم والتكفل بضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها، بشكل مرضي وكافي بعدما أفلتت الأمور من رقابتها، فتراجعت ثقة الشعوب في دولهم وضعف الرابط القوي الذي يجمع بينهما، والتي غالبا ما تسلك الاتجاه إلى أسلوب الثورة للتعبير عن مطالبها.

لكن كل ما سبق بيانه لا ينفي فضائل هذه الظاهرة وضرورة الاستفادة منها، إذ يعود لها الفضل في بث فكرة عالمية هذه الحقوق والوعي بها وتوسيع الاهتمام بها، وجعلها تتصدر قائمة الانشغالات الدولية والمحلية والملتقيات والمؤتمرات، بالإضافة إلى جعلها من الأولويات التي تهم كل البشرية دون عتبار للفوارق، وبغض النظر عن كل تمييز قائم على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو المعتقد أو الانتماء السياسي، لأن الاعتداد بهذه الأمور يعني نفي وانكار إنسانية الإنسان والاعتداء على الكرامة الإنسانية التي دعت لحفظها كل الشرائع السماوية، وجندت من أجلها كل مجهودات وتضحيات البشرية ممثلة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

غير أنه من جهة أخرى انتهكت بمناسبة العولمة وباسمها الكثير من حقوق الإنسان، ويرجع السبب في ذلك إلى سيطرة دول الغرب على كل تقنياتها ووسائلها، وهذا ما جعل العولمة توصف بأنها لا إنسانية ولا أخلاقية في التعامل أحيانا ولا تعترف بالمسؤولية. وبالتالي فإن العولمة تفرض واقع ضرورة الوعي بها وتفهم وسائلها وآثارها، حتى يمكن الاستفادة من فرصها ومواجهة تحدياتها، إلى جانب ضرورة توجيه أهداف العولمة نحو احترام التعدد في الهويات والخصوصيات الثقافية، لأن احترام حقوق الإنسان قائم على احترام هذا التعدد والاختلاف.

وبذلك فالعولمة واقع يجب أن نعيشه ونتأقلم معه فهي بمثابة سلاح ذو حدين، لها ايجابيات وسلبيات مثلما سيتضح من خلال طيات موضوعنا إذ وفرت فرصا كبيرة أمام الإنسان، ويكفي أنها أشاعت المضامين الصحيحة لحقوق الإنسان وبينت الوضع الصحيح الذي ينبغي أن تكون عليه، وجعلت كل القضايا المتعلقة بهذه الحقوق هما دوليا مشتركا يثير المساس بها كل البشرية، فتحررت هذه القضايا من شباك المسائل الداخلية للدول، ولم تعد حقوق الإنسان قضية داخلية يكفي أن تعالج على المستوى الداخلي بواسطة مؤسسات الدولة وأجهزتها، ومما سبق بيانه نخلص إلى القول والجزم بوجود رابط بين العولمة وحقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي.

ومنه فأهمية هذه الدراسة ترجع إلى أنها قد تمكن من الوقوف على حقيقة تأثير العولمة على حقوق الإنسان ذات الوصف الثقافي، بما فيها الحقوق الثقافية والحريات الفكرية (الذهنية)، إلى جانب اعطاء صورة واضحة عن مضمون هذه الحقوق الثقافية، وبالتالي الكشف عن أهميتها ومكانتها وإثارة وجوب الاهتمام بها على المستوى الدولي والوطني.

كما تفيد هذه الدراسة في تحديد الموقف الواجب اتخاذه اتجاه العولمة بعد معرفة كل جوانبها، حيث أنه على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بها كثيرة، إلا أن ذلك يبقى غير كاف من حيث تحليل وكشف كل نتائجها، وذلك من أجل تحديد السبل الناجعة لمواجهة سلبياتها والاستفادة من حظوظها، واقتراح الحلول المناسبة ودفعها لخدمة الانسانية، خاصة مع العلم باستحالة نجاح موقف الانغلاق والحياد اتجاه العولمة، واستحالة مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية دون التفاعل معها والتعرض لضغوطها، خاصة مع اتساع مدى هذه الظاهرة واكتساحها لجميع المجالات، وانفراد أطراف معينة بالتحكم في آلياتها وتوجيهها لخدمة مصالحها الخاصة.

فالعولمة لو كانت ظاهرة خالصة وإنسانية بعيدة عن سياسة ازدواجية المعايير في التعامل، وكذا لو كانت متحررة في آلياتها من سيطرة أطراف معينة دون أطراف أخرى، وكانت مصبوغة بالحوار المتبادل بشكل عادل ومتكافئ بين كل الأطراف، وكذلك لو كانت نتائجها حصيلة اشتراك ومساهمة جميع الدول والشعوب فيها، فإن الإنسانية ككل ستستفيد من خيراتها وثمارها وتتضامن لمواجهة سلبياتها ومآخذها، وبالأخص من ناحية أن آلياتها تعمل على إحياء وإيقاظ الضمير الإنساني بأكمله اتجاه القضايا الماسة بحقوق الإنسان، وتطوير آليات الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، كما أنها ستنهي إشكالية التردد في الخيار بين المواقف الواجبة الاتخاذ اتجاه العولمة.

كما أن النظر بموضوعية إلى هذه الظاهرة يفرض الاعتراف لها بالفضل بخصوص عدة مسائل، من بينها أنها فتحت فضاءات واسعة جديدة أمام حقوق الإنسان، بإذاعتها ونشرها عبر جميع المستويات لدرجة تعميم تدريس مواد متعلقة بحقوق الإنسان في كل مراحل التعليم، لكن الوضع السائد هو خلاف ذلك فما من سبيل لانكار حقيقة واقع عصر العولمة، والمتمثل في وجود بعض الدول دائما هي المستفيدة والمسيطرة، في حين تعيشها باقي الدول الأخرى بشكل سلبي متلقية ومتفرجة ومستهلكة فقط.

وبالرجوع إلى طبيعة حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي باعتبارها المحور الأساسي لدراستنا، والتي تتسم بالغموض من حيث تحديدها بدقة مقارنة بحقوق الإنسان الأخرى، بالاضافة إلى أنها لم تنل حظا أوفر من اهتمام النصوص والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي تحويل وتركيز النظر على هذه الحقوق، وكذا احاطتها بالاهتمام الكافي وذلك على غرار باقي حقوق الإنسان الأخرى. وذلك من منطلق أن الأفكار والقيم هي السبب الرئيسي في توجيه الإنسان إلى تحقيق التقدم والرقي والنمو أو العكس، خاصة في ظل ارهاصات ظاهرة العولمة وتحدياتها.

وبالتالي فتركيز النظر على البحث في هذا الموضوع له أهمية كبرى، تكمن في توضيح القيمة الحقيقية لحقوق الإنسان الثقافية بمفهومها الواسع والتي يشوبها الكثير من الغموض، وابراز دورها في بعث وانماء العنصر البشري وتكوينه الفكري، وإحياء الضمير الانساني وتقبل فكرة التعدد والاختلاف الثقافي والحوار مع الآخر.

إذ فسر هذا الغموض على أنه يرجع وفقا لما ورد في تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد لسنة 2010، إلى غياب وجود تعريف رسمي لهذه الحقوق، واعتبار هذه الحقوق من قبل بعض الدراسات أقل أهمية من حقوق الإنسان الأخرى، وأنها حقوق ستبقى متخلفة في مستواها مقارنة بالحقوق الأخرى، غير أن ذلك لا ينفي أهمية الحقوق الثقافية بحيث أنها تدعم الاعتراف بكرامة الإنسان واحترامها، وتحمي الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الهوية والتنوع الثقافي، كما أن الحقوق الثقافية تعد من ضمن الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، وتعزيز الانتماء والولاء للوطن مما يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن والتماسك الاجتماعي، إضافة إلى إرساء الاحترام

المتبادل والحوار المتكافئ بين الأطراف والتفاهم بين الأفراد والجماعات دون اعتداد بالفوارق والاختلافات القائمة بينهم.[1]

سنحاول من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن اشكالية أساسية تتمثل في ماهي أهم انعكاسات العولمة على حقوق الانسان ذات الطابع الثقافي؟ وما مضمون حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي؟

وقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج التحليلي الوصفي، متبعين بالدرجة الأولى في معالجة هذه الاشكالية لصياغة الأبواب والفصول على تصنيف وتقسيم حقوق الإنسان الأكثر تداولا، وهو ذات التقسيم الوارد في الاتفاقيتين الدوليتين لسنة 1966 حيث تتعلق الأولى بالحقوق المدنية والسياسية، والثانية تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارهما من الأسس الأولى للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن الصعوبات التي اعترضتنا في مسيرة بحثنا قلة المراجع المتخصصة التي تتعلق بالموضوع، وقد يرجع ذلك لسبب أن الحقوق ذات الطبيعة الثقافية ككل قلما كانت موضوعا للدراسة نظرا لصعوبة تحديدها وتصنيفها بدقة، خاصة إذا علمنا أن المواثيق الدولية التي أشارت إليها لم تتعرض لها بالتفصيل ولم تضبط لها تعريفا محددا، إلى جانب اعتبارها من قبل البعض تقل أهمية عن باقي حقوق الإنسان الأخرى، لذلك نجد أن جل الدراسات القانونية انحصرت وركزت على حق ثقافي معين دون آخر.

كما أن هذه الحقوق الثقافية تتسم بالشمولية وسعة المفهوم بسبب ارتباطها بالثقافة، والتي تمتاز بسعة المضمون هي كذلك، إلى جانب مسألة نسبية الثقافة مما يجعل أي دراسة تتعلق بها تتسم بالنسبية ويصعب الخوض فيها، بالإضافة إلى ازدواجية مضمون هذه الحقوق والتي بدورها تجعل مسألة البحث فيها من المسائل الشاقة، فمثلا الحق في حرية المعتقد يعتبر حقا مدنيا وثقافيا وفكريا في الوقت ذاته، إذ غالبا ما ترسخت وتأسست الثقافات بناء على المعتقد، ويصدق القول نفسه بالنسبة لحرية الرأي والتعبير والإعلام فقد تصنف على أنها حقوقا سياسية وفكرية وثقافية في ذات الوقت.

ومن الصعوبات التي اعترضتنا كذلك في سبيل إعداد هذا المجهود الفكري المتواضع، نجد الطبيعة الخاصة لمفهوم كل من حقوق الإنسان بوجه عام وكذلك العولمة، فكل منهما واسع ومسألة تحديدهما أو

[1] – تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد تحت رقم 23/10، والمقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

حصرهما غير ممكنة، فمثلا يصعب إيجاد تعريف موحد للعولمة، ذلك لأنها ظاهرة مركبة لا يمكن تحديدها ووصفها بدقة. إلى جانب نقص الدراسات الفكرية النظرية المتعلقة بالموضوع، وقد يرجع ذلك أيضا إلى أن حقوق الإنسان تمتاز بالطابع القانوني وأحيانا السياسي، في حين أن العولمة تمتاز بخاصيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهي غائبة عن الدراسات القانونية، وذلك ما سيتبين من خلال طيات هذا الموضوع حيث واجهنا صعوبة في الفصل النظري بين الأبواب والفصول، ذلك أن ظاهرة العولمة بتضافر كل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية مجتمعة تؤثر على كامل حقوق الإنسان بكل أنواعها مما صعب مهمة ضبط خطة الموضوع.

ومنه فموضوع دراستنا يتعلق بحقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي وانعكاسات العولمة عليها، بحيث أدرجنا ضمن هذه الحقوق كل من الحقوق الثقافية والحق في الحريات الفكرية أي الذهنية. وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة عن هذه الحقوق والحريات، والتي تتسم بأنها تتعلق بثقافة وفكر وذهن الإنسان، بل والأهم في الأمر أنها تتعلق ببناء وتنشئة الكيان الداخلي للإنسان، وهذا ما يجعلها تكتسي أهمية بالغة، كما يجعلها كذلك أكثر الحقوق استهدافا من غيرها من قبل قادة العولمة، لتحقيق أهدافها الرامية إلى تنميط وقولبة القيم والأفكار والثقافات والمعتقدات لصالحها، بمعنى أن عولمة هذه الحقوق والحريات تعتبر من الوسائل التي اتجهت إليها أنظار قادة العولمة كاستراتيجية فعالة، لتمرير وانجاح مشروعها المتمثل في غزو العقول والفكر، وتعميق آثار حرب الأفكار والقيم كما اصطلح عليها، وكذا غرس قيم ثقافة العولمة بكل ما تنطوي عليه من تناقضات.

في إطار الإجابة عن اشكالية هذه الدراسة قد تم اعتماد التقسيم الآتي بيانه مقدمة وفصل تمهيدي تحت عنوان مضمون حقوق الإنسان والعولمة، إذ لابد من التعرف على الشيء وكل الجوانب الأساسية فيه قبل التعرض لانعكاساته وآثاره، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين مخصصين لمضمون كل من حقوق الإنسان في مبحث أول ومضمون العولمة في مبحث ثاني.

أما بالنسبة للتبويب فتعرضنا في الباب الأول إلى حقوق الإنسان الثقافية وانعكاسات العولمة، مقسما إلى فصلين تعرضنا في الأول إلى الحق في التعليم والحق في التقدم العلمي وانعكاسات العولمة، وفي الفصل الثاني تم التعرض إلى الحق في الهوية الثقافية وانعكاسات العولمة.

وبالنسبة للباب الثاني فتعرضنا فيه إلى الحريات الفكرية وانعكاسات العولمة، وقسمناه إلى فصلين الفصل الأول تحت عنوان حرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام والاتصال وانعكاسات العولمة، أما عنوان الفصل الثاني فهو حرية المعتقد وانعكاسات العولمة، وفي خاتمة الموضوع تعرضنا لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل التمهيدي: مضمون حقوق الانسان والعولمة

نتعرض في هذا الفصل لمضمون كل من حقوق الإنسان والعولمة بشكل عام كتمهيد لمحددي دراستنا، وكضرورة ملحة لتوضيح الصورة أكثر فيتم التعرف على حقيقة تأثير العولمة على حقوق الإنسان الثقافية والعوامل المساعدة لها، خاصة مع العلم أن الاندماج المطلق في تيار العولمة أو الانعزال المطلق عن التحولات التي تفرضها هذه الظاهرة، لم يعد حلا أمثلا لمواجهة العولمة والاستفادة من فوائدها وفرصها.

ومن المهم إدراك حقيقة الأهمية التي تكتسيها قضية حقوق وحريات الإنسان، بحيث أصبحت ملكا مشاعا لحفظ الكرامة الإنسانية، وكذلك ملكا مشاعا لمكتسب غير محصور على فئة دون أخرى، وهما مشتركا للإنسانية، فخرقها في مكان معين أو انتهاكها بالنسبة لفئة معينة من الناس، واقع لا يمكن إغفاله أو التسامح بشأنه من قبل المجتمع الدولي، خاصة بعد تشكل الوعي الدولي بقضية حقوق الإنسان وحرياته، مما بعث أملا في القضاء على انتهاكاتها، لدرجة أن مصداقية الدول أصبحت تقاس بمدى احترامها لحقوق الأفراد وحرياتهم، إضافة إلى ثبوت حقيقة أنه لا سبيل لتحقيق التنمية دون احترامها.[1]

[1]– مجدي أحمد فتح الله، الحقوق والحريات العامة وسلطات الضبط الإداري، مجلة بحوث الشرطة، مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، العدد 26، 2004، ص 425.

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان وتصنيفاتها

تتعدد التعاريف بشأن حقوق الإنسان ومن الصعب الوصول إلى تعريف محدد لها، والأمر نفسه يقال بشأن تصنيفها حيث يتشابك بعضها بالبعض الآخر، فهي متعددة وكثيرة وربما قد تتزايد مع مرور الزمن، فتظهر أنواع جديدة من حقوق الإنسان حسب تغير ظروف الحياة، مثلما هو عليه الشأن في الوقت الراهن، إذ ظهرت حركات واتجاهات تطالب بإصدار إعلانات ومواثيق دولية تتعلق بحقوق الإنسان الرقمية، أما بالنسبة لتقسيمها فيمكن أن تقسم إلى أنواع تختلف باختلاف الرؤى إليها، بناء على الخصائص المشتركة التي تجمع كل فئة منها وذلك ما سنتعرض إليه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان

إن مصطلح حقوق الإنسان من المسائل الحديثة الدخول في لغة القانون، رغم أن جذوره ومضمونه تمتد إلى الماضي البعيد، فمنذ بدء الخليقة والإنسان يفكر فيما له من حقوق على المجتمع وعلى غيره من البشر، وقد حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والفقهاء وبشكل أوسع من قبل رجال القانون، مما أدى إلى إخراجها من نطاقها التقليدي، والمتمثل في القانون الدستوري لتصبح موضوعا لأغلب فروع القانون الأخرى.[1]

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان

تأخذ حقوق الإنسان وحرياته عدة تسميات وأوصاف فيطلق عليها أحيانا تسمية الحقوق والحريات الفردية، نظرا لأن الدولة هي التي تمنحها للأفراد وتلتزم اتجاهها بضمان حمايتها وعدم التعرض لها بالقيود أو العرقلة إلا ضمن حدود حفظ النظام العام، وكذلك نظرا لأن التمتع بها يعد حق للمواطنين والأجانب وظهر التيار المنادي بها بظهور المذهب الفردي، وبالتالي فهي تختلف عن الحقوق السياسية التي تعني أن السلطة ملك للمواطنين فقط والتمتع بالحقوق السياسية من حقهم فقط، ويطلق على الحقوق الفردية أيضا تسمية الحقوق المدنية، تمييزا لها عن الحقوق الطبيعية التي تعتبر حقوقا مستوحاة من قواعد القانون الطبيعي، في حين أن الحقوق المدنية يعترف بها للفرد في جميع الأحوال باعتباره عضوا في جماعة مدنية منظمة، ومن هذا المنطلق جاءت تسمية القانون الوضعي المنظم لهذه الحقوق بالقانون

[1]– أظنين خالد عبد الرحمن، ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ، دار الحامد، عمان، ط1، 2009، ص 136.

المدني.[1] ومما سبق بيانه تطرح مسألة التفرقة بين استعمال لفظ حقوق الإنسان ولفظ حرياته إذ جرت العادة على استعمالهما مقترنان ببعضهما.

والأكيد أن حقوق الانسان تستمد معناها من تعريف الحق والحرية، حيث يعرف الحق لغة بأنه يحتمل عدة معاني تدور حول معنى الثبوت، الوجوب، اليقين، العدل، الإنصاف، الجزم، أو الأمر المقضي فيه.[2] أما الحق اصطلاحا فهو استئثار واختصاص شخص معين بقيمة معينة، ويتضمن كل من صاحب وموضوع ومحل الحق.[3]

والحق في الاصطلاح القانوني هو سلطة الحصول على مصلحة مادية أو معنوية يعترف بها القانون.[4] أما الحرية بمعناها الواسع فتعني أن يكون الإنسان حرا، غير مملوك لأحد في نفسه أو في بدنه.[5] أي أن مضمون حقوق الإنسان وحرياته لا يعدو أن يخرج عن مضمون الحق والحرية معا.

وقد عرف الفقيه رينيه كاسان حقوق الإنسان أحد أبرز المشاركين في وضع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12/10/ 1948، بأنها فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يحدد الحقوق والرخص الضرورية، التي تنمي ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع من منطلق تمتعه بالكرامة الإنسانية، وعرفت كذلك بأنها علم يتعلق بالشخص لاسيما الإنسان الطبيعي الذي يعيش في ظل دولة، والذي له الحق في الاستفادة من الحماية القانونية سواء كان متهما أو ضحية، وذلك من قبل القاضي الوطني أو آليات المنظمات الدولية، وفي تعريف آخر مستوحى من تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان، هي مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في عدد من

---

[1]– مجدي أحمد فتح الله، المرجع السابق، ص 430، 431.

[2]– سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان، منشورات الجامعة المفتوحة، الجزائر، ط 2، 1995، ص125.

[3]– عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989 . 2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام . قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر ، 2005، ص 16.

[4]– عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1995، ص 25.

[5]– خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط 2، 2004، ص25.

الإعلانات والمعاهدات الدولية، التي تكرس وتحمي حقوق وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدول.[1] فهذه التعاريف تفترض قيام علم حديث اسمه علم حقوق الإنسان معياره الأساسي هو الكرامة الإنسانية.[2]

كما يقصد بحقوق الإنسان تلك الحقوق التي يعتقد بوجوب تمتع كل البشر بها، باعتبارهم آدميين ينطبق عليهم الشرط الإنساني، فهي ليست منحة من أحد ولا حاجة لإستئذان الدولة للتمتع بها من قبل البشر، فهي لا تمنحها ولا تمنعها فهي تسبق الدولة في الوجود، وهي استحقاقات لا لبس ولا غموض حولها في القانون الدولي، لذلك فالدول ملزمة بتكييف أنظمتها القانونية الداخلية على الشكل الذي تنسجم فيه مع قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان.[3] وبالتالي فحقوق الإنسان تمثل أهم تراث إنساني مشترك للإنسانية، ظهرت بظهور ورعاية كل الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، بالإضافة إلى التطور الفكري في جميع المجالات.[4]

بوضوح أكثر توصف حقوق الإنسان بأنها حقوق لصيقة بكل إنسان، وتثبت له لمجرد كونه إنسان أي بشرا، وهي موجودة بوجوده ولا حاجة للإقرار والاعتراف بوجودها من قبل القوانين والدول، فهي حقوق طبيعية يملكها الانسان حتى قبل أن يكون فردا في مجتمع معين، أي لا يقترن وجودها بشرط وجود تنظيم معين أو دولة، وبالتالي فهي حقوق تسمو على الدول بحكم أنها تظهر إلى الوجود وتسبق الدولة في الوجود، من خصائصها العامة أنه لا يمكن العدول عنها أو انتزاعها من الفرد، كما أنها غير محددة على سبيل الحصر لأنه يمكن إضافة حقوق جديدة تشتق من الحقوق الأساسية.[5]

والأهم في الأمر أن الغاية الكبرى من كل دراسة تتعلق بحقوق الإنسان هي نشر الوعي والإيمان بها، مع التفهم بأنها حقوق لا يبحث عنها في واقع حياة البشر، حتى لا تكون النظرة إليها محدودة وقاصرة دون طموح للوصول إلى الأفضل، وإنما ينبغي البحث في الكيفية التي يجب أن يعيش بها الانسان، لأنها

---

[1]– ابراهيم أحمد خليفة، حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص 23.

[2]– رضوان جودت زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2004، ص 16.

[3]– محمود اسماعيل عمار، حقوق الانسان بين التطبيق والضياع، المجدلاوي، عمان، ط 1، 2002، ص 20، 21.

[4]– أظنين خالد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 138.

[5]– السيد عبد الحميد فوده، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 03.

تنبع من الكرامة المتأصلة في الشخصية الإنسانية، كما أن انتهاك هذه الحقوق لا يعني شيئا إذا لم يكن هناك وعي بها وادراك لحقيقتها.[1]

تجمع بين حقوق الإنسان مجموعة من الخصائص تساهم في توضيح معناها، ومن بينها أنها قديمة وموجودة منذ نشأة الخلق وليست وليدة التطورات الاجتماعية والأحداث العالمية، وهي حقوق أبدية مرتبطة بحياة البشر، فلا يمكن العيش بدونها لأنها الضامن الأساسي للحياة الحرة والكريمة، التلازم بحيث ترافق الإنسان منذ أن يكون جنينا إلى ولادته وحتى بعد وفاته، بحيث أنها موجودة حكما دون حاجة لإقرار من قبل السلطة، فمهمة التشريع تنحصر في تنظيم ممارسة وتطبيق هذه الحقوق فحسب، إضافة إلى الشمولية بحيث لا تقتصر على فئة معينة من الناس أو إقليم أو زمن محدد، وإنما هي حقوق موجودة أبدية ملازمة لجنس الإنسان عبر كل زمان ومكان.[2]

ومن خصائصها أيضا أنها حقوق لا يمكن انتزاعها من أي أحد، وليس من حق أي أحد أن يحرم الآخرين من حقوقهم، وتظل موجودة حتى لو لم تعترف بها قوانين البلد الذي يعيش فيه الفرد أو عندما تنتهكها قوانين دولته، وهي حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف ولا يمكن الانتقاص منها، كما أن انتهاكها لا يعني عدم وجودها وهي في حالة تطور مستمر.[3]

بالإضافة إلى أنها حقوق لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ملك للناس لأنهم بشر وللشعوب باعتبارهم جماعة بشرية، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، كما تتسم مثلها مثل حقوق الشعوب بالعالمية، فلا يكون لها هدف وحقيقة إلا بتطبيق العالمية عليها مع تجاوز محيط الانعزال وحدود الفردية الضيقة، كما أنها حقوق لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أي دولة أو حكومة أو فرد أن يحرم شخصا أو شعبا آخر منها، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها، فهي حقوق غير قابلة للتصرف محورها الكائن الإنساني الذي له ارتباط اجتماعي يعيش ضمن نسق اجتماعي منظم، وهي حقوق غير قابلة للتجزئة فيجب على الدول

---

[1]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، د ط، 2008، ص 330 .

[2]– أظنين خالد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 136، 137.

[3]– أيمن محمد البطوش، حقوق الإنسان وحرياته . دراسة مقارنة، دار وائل، عمان، ط1، 2014، ص 45.

والسلطات التعامل معها ككل نظرا لترابطها، إذ لا قيمة لحرية الاعتقاد وحق التعبير والأمن مثلا إذا تمت مصادرة الحق في الحياة.[1]

ويمكن أن تضاف خاصية أخرى لحقوق الإنسان تتمثل في عالميتها وليس عولمتها، إذ يخلط الكثير بين مفهوم عالمية حقوق الإنسان وعولمة حقوق الإنسان، ويقصد بعالمية حقوق الإنسان ضرورة الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي، دون تفرقة بين ما هو مدني أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، فالعالمية بصفة عامة لا تهدف إلى الحد من سلطة الدولة كفلسفة عامة، بل هي في حاجة إلى هذه السلطة لتضع عليها التزامات لتنفذها، في حين أن عولمة حقوق الإنسان تعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في الثقافة الأمريكية، باعتبارها ثقافة الأمة المهيمنة على العالم وهذا ما يتفق مع مفهوم العولمة بشكل عام، والتي من بين مساعيها إضعاف كل من دور الدولة وحدودها السياسية وسلطتها، وبالمقابل العمل على افساح المجال لآليات السوق، ومن هذا المنطلق يمكن تصور العالمية من خلال حوار الحضارات لـ روجي غارودي والعولمة من خلال صراع الحضارات لـ صامويل هانتنغتون.[2]

كما تختلف العالمية عن العولمة في أن العالمية لا تهدف إلى إنهاء دور الدولة، والتقليل من شأنها وتضع على الدولة التزامات معينة لتنفيذها، في حين أن العولمة بآلياتها تحد من دور الدولة وسلطاتها بإضعاف تأثير الحدود السياسية والجغرافية والسيادة، كما ترمز العالمية للمشاركة إذ يتم الاتفاق بين أطراف المجتمع الدولي على أهداف محددة، ويمكن كذلك القول بأنها الانفتاح على الآخر والرغبة في الأخذ والعطاء، مثلما سيتم بيانه لاحقا بمعنى أنها تنطوي على قيم الحوار المتبادل والمتكافئ.[3]

فعالمية حقوق الانسان تعني أنها أضحت قضية عالمية لم يبق الالتزام باحترامها مقتصرا على ميدان معين أو فئة محدودة، ولم تعد الحدود الجغرافية أو الخلافات الإيديولوجية تشكل حاجزا أمامها، ولم يعد بالإمكان التذرع بالسيادة الوطنية لمنع التدخل من أجل رد الاعتبار للكرامة الإنسانية. فقضية حقوق الإنسان أصبحت ملكا مشاعا لا يقتصر على فئة دون أخرى من البشر، وهما مشتركا باعتبار أن خرقه من جهة معينة، أو وقعه على فئة معينة لا يمكن غض البصر عنه من طرف الآخرين، فالوعي الدولي

---

[1]– عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 22، 23.

[2]– عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ط1، 2010، ص 139، 140.

[3]– بدر أحمد جراح، قضايا معاصرة في العولمة التربية/ السياسة/الإقتصاد، المعتز، عمان، ط1، 2013، ص 98.

بقضية حقوق الإنسان بعث الأمل في القضاء على انتهاكاتها، بل غير في الآونة الأخيرة عدة مفاهيم كانت تصلح مقياسا لتحديد مكانة الدول وتصنيفها، فأصبحت مصداقية الدول تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان، وصار من المؤكد أن الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لا سبيل إليه دون احترام حقوق الإنسان، بعدما كان الاعتقاد السائد بأن النمو الاقتصادي هو شرط مسبق لضمان احترامها.[1]

كاستنتاج يمكن التوصل إليه أن عالمية حقوق الإنسان ترجع لكونها صادرة عن جهة عالمية، تمثل كل دول العالم إذ تعد منظمة الأمم المتحدة منظمة عالمية تضم مختلف الدول من جميع القارات، وتتأكد هذه العالمية من النصوص المستمدة منها وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات التالية له وذلك من ناحية التطبيق والتبني، وكذا العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي، فهذه النصوص الدولية تعطي لحقوق الإنسان الطابع العالمي، وبالنتيجة سمو نصوصه على القواعد الوطنية وعدم إصدار قوانين داخلية تخالفه من جهة، ومن جهة أخرى تتأكد عالميتها من كون غالبية الدول وقعت أو صادقت أو انضمت إلى أحد النصوص القانونية لحقوق الإنسان على الأقل، أو أنها ملزمة باحترامها استنادا للقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة للقانون الدولي التي تعد قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها.[2]

الفرع الثاني: مفهوم حقوق الإنسان الثقافية

بما أن موضوع بحثنا يتعلق بالحقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي ومضمونها وانعكاسات العولمة عليها، كان من اللزوم التعرف على مفهومها وأمام غياب تعريف جازم لها، وعدم وجود تصنيف صريح لها، وذلك حتى في النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان، كان من الراجح التعرف في بداية الأمر على المعنى العام للثقافة، لاسيما أن هذه الحقوق تستمد معناها ومضمونها من عناصر الثقافة ومكوناتها، ومجمل القول أنه من الصعب وضع تعريف محدد للثقافة، لأن مفهومها شامل وواسع على قدر سعة ما تحتويه الثقافة من عناصر وعلوم وأفكار ومعتقدات وتقاليد وقيم، وكل ما يتعلق بفكر الإنسان ومظاهر حياته، لذلك فحصرها في تعريف محدد ينافي حقيقة وسعة معناها، غير أن ذلك لا يمنع من إيراد بعض التعاريف الخاصة بها فيما يلي.

أولا- الثقافة وعناصرها

---

[1]- السيد عبد الحميد فوده، المرجع السابق، ص 6، 7.

[2]- نعيمة عمير، الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010، ص 61، 62.

فالتثقيف لغة يعني التهذيب والتقويم، وبالنسبة للأطفال التثقيف يعنى به تربية وتكوين الشخصية وتشكيلها وتهذيبها، والأكيد أن المسألة تبقى حساسة في حال تعلقها بالأطفال، ومنه فالثقافة هي مفهوم واسع النطاق يكاد يشمل كل ما هو محيط بالإنسان، وهي ذلك الإرث الإنساني الذي يتضمن جميع مخططات الحياة الاجتماعية المتداولة من جيل لآخر بما فيها الدين، اللغة، العادات والتقاليد، القيم والأعراف، وكل ما نجم عن فكر ومجهود الإنسان من أكل ولباس ومسكن وتكنولوجيا، وتعمل الثقافة كموجه للسلوك الإنساني وفقا لكل ظرف من الظروف الاجتماعية، فالثقافة هي نمط ونهج للسلوك الإنساني الذي يتبعه أفراد المجتمع، إضافة إلى أنها نمطا من الأفكار والقيم التي تدعم ذلك السلوك.[1]

كما تعني الثقافة بالمعنى العربي الأصلي للكلمة سرعة التعلم والحذق والفطنة وثبات المعرفة بما يحتاج إليه الإنسان، ويقصد بها بالمعنى الأنثروبولوجي كل نشاط ذهني أو مادي يمارسه الإنسان لرفض التقبل السلبي للطبيعة، فذلك يعد ثقافة بداية من العصر البدائي حتى العصر الإلكتروني، فهي تجمع كل سلوكات الإنسان بوصفه فاعلا ومنفعلا، أي مجموع المنتجات المادية وغير المادية من خبرات وتقاليد وممارسات فكرية وعقائدية، وأهم نقطة يجدر ذكرها هي أنه يستحيل أن تسير جميع الثقافات في اتجاه واحد أو تتخذ نموذجا أو نمطا واحدا، فكل ثقافة تعكس واقع حقبة تاريخية معينة وطبيعة الوعي التاريخي لأمة معينة خلال هذه المرحلة الزمنية.[2] وبالتالي فالتنوع والاختلاف الثقافي سمة طبيعية تتصف بها الثقافة.

ويقصد بالثقافة أيضا في تعريف آخر بأنها مزيج هائل من المعلومات والمعارف والإبداعات والقيم والمعتقدات والقناعات، التي تدخل في تكوين مضمون الهوية الحضارية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات البشرية.[3] وعرفها الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري بأنها " ملكة في العلم واتقان في العمل، حيث أن هذه الملكة العلمية لا تحصل دون نضج في العقل، ووعي في العقل وإرهاف في

---

[1]– إكرام أحمد فؤاد الأهواني، الاتصال بين العولمة والمحلية وإعداد الطفل ثقافيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010، ص 106.

[2]– حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 20، 21.

[3]– علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة، عمان، ط1، 2010، ص 27.

الشعور..."، أما المفكر الجزائري مالك بن نبي فيعرفها " بالنظر إلى عناصرها ومظاهرها المتعددة، بأنها المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر".[1]

من الصعب وضع تعريف محدد للثقافة، لكن الواقع يفصح عن حقيقة أنها أكثر استهدافا من قبل آليات وسياسات العولمة، ففقدان مواطني الدولة لخصوصيتهم الثقافية وهويتهم الوطنية، يحولهم إلى مجرد شعب تائه في عالم اللاإنتماء والغربة، حيث تقوم العولمة في جانبها الثقافي على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات أي العمل على خلق ثقافة عالمية مشتركة، وعولمة الاتصالات عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وشبكة الأنترنت، كما تعني توحيد القيم خاصة حول المرأة والأسرة، فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية، لتصبح الثقافة العليا والمثلى التي تعمل على نفي ثقافة الآخر، وتحارب كل صور التفرد والتمييز، بحيث تتجاوز الحدود الإقليمية عن طريق شبكات الاتصال المعلوماتية الالكترونية المهيمنة، والتي خلقت حدودا تتمثل في حدود الفضاء السيبرنيتي، الذي يعد وطنا جديدا لا علاقة له بالجغرافية ولا يعترف بالحدود أو التاريخ.[2]

وقد ورد في إعلان مكسيكو المتعلق بالسياسات الثقافية الصادر عن منظمة اليونسكو سنة 1982 بخصوص مفهوم الثقافة " أن الثقافة بمعناها الواسع قد تكون اليوم عبارة عن كل الخصائص الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وأساليب الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"، وقد أكد على هذا المفهوم كذلك التقرير النهائي للمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية لسنة 1998.[3]

تشتمل الثقافة على عناصر مادية ومعنوية تشكل أساس الحقوق الثقافية للإنسان مثلما سيتبين من خلال هذه الدراسة، حيث يمكن تصنيف هذه العناصر بدورها إلى العموميات والخصوصيات والمتغيرات، فالعموميات تعني العناصر والخصائص المشتركة بين جميع أفراد المجتمع كالدين والأعراف واللغة واللباس، أما الخصوصيات فتعني العناصر التي توجد لدى مجموعة من الأفراد المنتمين لفئات محددة مثل فئة تنتمي لسن معين أو بيئة معينة ريف/ حضر، أو مستوى اقتصادي واجتماعي معين، أو حرفة

---

[1]– شطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود (1989. 2003)، الدار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 298.

[2]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 27.

[3]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 22.

معينة، بينما تعني المتغيرات العناصر غير المنتشرة بين أفراد المجتمع، التي يمارسون من خلالها عملية الاختيار والإبداع والتغيير في مجالات الحياة والعمل فتتجه الثقافة بذلك إلى الأحسن أو التدهور.[1]

تختص الثقافة بمميزات من ضمنها أنه ليس لها مؤسسات واضحة ومحددة، فهي كل معقد ومتداخل تتصف الجماعات الإنسانية بها، وتشكل مجالا للاختلاف فيما بينها، ولا توجد بشأنها ذرائع قانونية أو مبررات دولية للتدخل الدولي من أجل حمايتها.[2] وبناء على هذا الوضع فهي ليست بمنأى عن التدخلات والتفاعلات، وهذا ما نجم عنه عدة تساؤلات تتعلق بالاختلاف الثقافي والهوية وتأثيرات العولمة عليها، وذلك ما سيتضح من خلال طيات هذا الموضوع.

ثانيا – العلاقة بين الإنسان والثقافة:

تربط بين الإنسان والثقافة علاقة وطيدة فالمجتمع يتكون من البشر كأساس للبناء الاجتماعي، بينما تعكس وتكشف الثقافة كل ما يميز البشر من ناحية أسلوب حياتهم ومعتقدهم وتفكيرهم، لذلك يقال بأن الثقافة والإنسان وجهان لعملة واحدة فمن خلال طبيعة الإنسان تستمد الثقافة عناصرها، كما تشير أغلب التعريفات إلى أن التعليم أو الاكتساب هو وسيلة لتناقل الثقافة والتعرف عليها، ومنه فالثقافة تمثل طرق الاستجابة للتحديات التي يواجهها الإنسان في تفاعله مع الطبيعة، بمعنى أن الثقافة من منظور علماء الإنسان تعني كل ما يضيفه الإنسان إلى الطبيعة، وهي كل المكتسبات والانجازات النظرية والعملية التي أنجزها الإنسان عبر التاريخ، وتعرف بأنها كل مركب يجمع كل الأعمال اليدوية والأجهزة التقنية والمعارف العلمية والفلسفية، إضافة إلى المعتقدات الدينية والعادات الاجتماعية والتنظيمات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، فالثقافة عبارة عن منتجات وتنظيم في الوقت نفسه، فهي منتجات لأنها تمثل مجموع كل ما أبدعته الإنسانية، وهي تنظيم لأنها منتظمة في مؤسسات معرفية وعملية تفرض نفسها على الأفراد، وتلزمهم بالاندماج فيها والخضوع لقواعدها وضوابطها كسبيل ممهد للدخول في الحياة الاجتماعية[3].

---

[1]– اكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 108، 109.

[2]– طلال عتريسي، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2002، ص 65.

[3]– بلال علي ابراهيم السبور، العولمة وأثرها على الدول العربية، جليس الزمان، عمان، ط1، 2014، ص 99، 100.

ثالثا – حقوق الإنسان الثقافية:

انطلاقا من الخصائص التي تتميز بها الثقافة والتي تشمل عناصر مادية ومعنوية، مما يجعل مفهومها واسعا ومعقدا. وبالتالي فكل هذه التعقيدات المحيطة بمعنى الثقافة أثارت عدة تساؤلات تتعلق بمضمون حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي ككل وأنواعها، وأبرزها تتمثل في حق الاختلاف والتنوع الثقافي والحق في الهوية الثقافية، إلى جانب التساؤل حول انعكاسات العولمة عليها.

ومنه فحقوق الإنسان الثقافية متنوعة تبعا لتنوع عناصر الثقافة المادية والمعنوية، بحيث تتمثل في الحقوق الثقافية التي تم التصريح بها في الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في التعليم ومشتملاته والذي يواجه في وقتنا الراهن عدة تحديات، الحق في الهوية الثقافية والمشاركة في الحياة الثقافية والحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي، إلى جانب حريات فكرية أخرى ذات طابع سياسي وثقافي من جهة، وذات طابع مدني وثقافي من جهة أخرى، وردت ضمن الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية، حيث توصف كذلك بالحقوق الفكرية مثلما سبق بيانه، كحرية الرأي والتعبير التي يعتبر أساس الحريات الفكرية الأخرى، وحرية الإعلام والاتصال بالإضافة إلى حرية المعتقد، والتي شهدت تطورات كبرى في ظل العولمة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وقد ورد في تقرير متعلق بالحقوق الثقافية بأن دراسات بعض الخبراء حددت قوائم للحقوق الثقافية وعناصرها، وبينت أنها تشمل عدم التمييز والمساواة والتحرر من التدخل في حق التمتع بالحياة الثقافية، وحرية الإبداع والمساهمة في الثقافة وحرية اختيارها، والمشاركة في الحياة الثقافية مع حرية الاختيار والاستفادة منه مع امتلاك الحق في تغييره، بالإضافة إلى حرية المرء في إظهار ثقافته، وحرية النشر وحرية التعاون على الصعيد الدولي، والحق في المشاركة في تحديد السياسات الثقافية وإعدادها وتنفيذها، كما ترتبط الحقوق الثقافية بمجموعة كبيرة من القضايا مثل التعبير والإبداع في أشكاله المادية وغير المادية للفن، المعلومات والاتصالات، اللغة، الهوية والانتماء إلى مجتمعات محلية متعددة، وإتباع أساليب معينة في الحياة، والتعليم والتدريب، والقيام بالممارسات الثقافية والاستفادة من التراث الثقافي المادي وغير المادي، وأوضحت هذه الدراسات بأن الحقوق الثقافية تحمي كل الأشخاص والجماعات من أجل تكريس إنسانيتهم ورؤيتهم للعالم، والتعبير عن ذلك بوسائل منها القيم، المعتقدات، القناعات، اللغات، المعارف،

الفنون، المؤسسات وطرائق الحياة، ويمكن أيضًا أن تحمي سبل الاستفادة من التراث الثقافي والموارد التي تسمح بإثبات الهوية.[1]

بمعنى أن حقوق الإنسان الثقافية تشمل مجموعة من الحقوق والحريات التي تكتسي الطابع الثقافي، أما فيما يلي نتعرض لمسألة يحتدم النقاش بشأنها كثيرا والمتمثلة في تصنيف حقوق الإنسان، ومرد ذلك يرجع إلى أنها حقوق متداخلة إذ لا يمكن تحقيق حقوق دون الأخرى، فضلا عن انتماء بعض الحقوق إلى أكثر من صنف من أصناف حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من طرح تصنيفات عدة بشأنها سنتطرق إلى أهمها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تصنيفات وخصائص حقوق الإنسان

قبل التفصيل في مسألة تصنيفات حقوق الإنسان يجب التعرض لمسألة يحتدم بشأنها النقاش، والتي تتمثل في التفرقة بين حقوق الإنسان والحريات العامة، إذ جرى تداولهما وكأن لهما مدلولا واحدا، وأحيانا يتم تداولهما على أساس أن هناك فرق بينهما.

فحقوق الإنسان لصيقة بحقوق الإنسان الطبيعية، والتي تبقى موجودة حتى لو لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما، ومصطلح الحقوق الطبيعية تسمية شاعت في القرون الوسطى، يعني أن حقوق الإنسان هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة، ومنطلق الإصرار على فكرة الحق الطبيعي ينتج عن الرغبة في إعطاء صيغة عالمية لهذه الحقوق، وعدم ربطها بالقانون أو الدستور، مما يجعلها غير خاضعة لإرادة السلطة، وتظل موجودة بوجوده وغير مرهونة باعتراف القوانين أو الدساتير او السلطة.[2]

أما الحريات العامة فهي مقيدة دائما بنظام سياسي واجتماعي واقتصادي سائد في كل دولة، وتعرف بأنها القدرة المكرسة بموجب القوانين الوضعية للسيطرة على الذات والتحكم بها، فالعلاقة وثيقة بين

---

[1]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد تحت رقم 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

[2]. Shelton Dinah, Droits et justice pour chaque citoyen de planète - mondialisation et sociétés multiculturelles l'incertain du futur, Presses universitaires de France, PARIS, 1ére édit, 2000, p305.

الحريات العامة والدولة، وبالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن الحريات العامة ولا تصور وجودها، إلا في إطار نظام قانوني محدد، وهذه النقطة بالذات هي التي تميز بين الحريات العامة وحقوق الإنسان.[1]

حسب رأي آخر مصطلح الحريات العامة يعني أنها تمثل إباحة أصلية مطلقة للجميع، فالتملك رخصة عامة مقررة للجميع، أما الحقوق فتنحصر في أشخاص معينين حيث أن التملك رخصة عامة، في حين أن الملكية تمثل حقا خاصا، فإذا تملك الشخص الشيئ اكتسب حق ملكيته، ومن ثم انتقل من مجال الحرية العامة إلى مجال الحق، ومن منظور آخر الحرية لا يقابلها إلتزام في جانب شخص معين، على عكس الحق يقابله دوما التزام في مواجهة الغير.[2]

كما ذهب بعض الفقه إلى اعتبار الحريات العامة كلها حقوقا أساسية للإنسان، نظرا للتداخل القائم بين الحق والحرية العامة، فالحقوق تقرر للإنسان في مواجهة السلطة دون تدخل منها، بينما الحريات العامة فتحظى بالحماية القانونية من الدولة في مواجهة السلطة العامة.[3]

مما سبق نستنتج أن حقوق الإنسان وحرياته غالبا ما يتم التعبير عنهما مقترنان ببعضهما، إلى جانب نقطة أخرى مهمة ينبغي الاعتراف بها وهي حقيقة التداخل بين هذين المفهومين، وبعد أن فرغنا من إيضاح هذه المسألة نتعرض إلى أهم تصنيفات وتقسيمات حقوق الإنسان فيما يلي.

الفرع الأول: تصنيفات حقوق الإنسان

لا يوجد تصنيف جامع ومانع لحقوق الإنسان لذلك فهي متعددة، غير أن الجدير بالذكر هو أن قائمة هذه الحقوق ليست ثابتة، ومضمونها يتغير بتغير الزمن واختلاف النظم السياسية التي تقوم فيها، كما أن اختلاف التقسيمات الفقهية لهذه الحقوق لا يعد سوى مسألة شكلية، إذ أن هذا الاختلاف لا يؤثر على قيمة أو مضمون هذه الحقوق، وإنما يفيد في تجميعها ضمن فئات لتسهيل التعرف على مضمونها، مع مراعاة توافقها مع طبيعة الفئة التي صيغت على أساسها.[4]

---

[1]– رضوان جودت زيادة، المرجع السابق، ص 18، 19.

[2] ـ حبشي لزرق، أثر سلطة التشريع على الحريات العامة وضماناتها، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان، 2012 ـ 2013، ص 12 .

[3] – أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000، ص 51، 52.

[4]– أظنين خالد، المرجع السابق، ص 139.

ومن بين هذه التقسيمات توجد تصنيفات تقليدية لحقوق الإنسان وأخرى حديثة، ومن هذه التصنيفات التقليدية تقسيم الحقوق والحريات إلى حقوق وحريات سلبية وأخرى إيجابية، فالحقوق والحريات السلبية تفرض على الدولة اتخاذ موقف سلبي حيادي يتمثل في عدم التدخل، أما الثانية فتفرض واجبات معينة على الدولة أي تتحرك ايجابيا لضمان الاستفادة منها، وفي تقسيم آخر توجد المساواة المدنية والحقوق والحريات الإيجابية فالمساواة المدنية تشمل أربع حقوق المساواة أمام القانون والمساواة أمام القضاء والمساواة في تولي الوظائف العامة والمساواة أمام الضرائب، في حين تتفرع الحقوق والحريات إلى حريات ذات مضمون مادي، تتعلق بالمصالح المادية للفرد كالحرية الشخصية، حق الملكية الفردية، حرية المسكن وحرمته، حرية الصناعة والتجارة، إضافة إلى الحريات المعنوية كحرية العقيدة، حرية الصحافة، حرية التعليم وحرية تكوين الجمعيات.[1]

أما من ناحية تأثيرها على السلطة العامة فتصنف إلى حقوق وحريات الحدود، والتي يفترض على الدولة الامتناع عن التدخل فيها كالحريات الاقتصادية والحريات الفكرية، وحقوق وحريات المعارضة التي تمكن الأفراد من معارضة سلطات الدولة، مثل حرية الصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الأحزاب، أما بالنسبة للتصنيفات الحديثة للحقوق والحريات، فنجد حقوق وحريات مطلقة يقررها الدستور دون إحالة أمر تنظيمها للمشرع، وأخرى نسبية يقررها الدستور ويتولى تنظيمها القانون، وفي تقسيم آخر تصنف إلى حقوق وحريات لصيقة بشخص الإنسان، كالحق في الأمن وحرية التفكير والمعتقد وأخرى غير لصيقة بشخصه، وتتمثل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أي أنها تتعلق بالمستوى المعيشي للفرد كحق العمل وتكوين الأحزاب، ويمكن أن تصنف أيضا إلى حقوق وحريات شخصية وفكرية كحرية العقيدة والتعليم والرأي، واقتصادية كحرية الصناعة والتجارة وحرية العمل.[2]

وهناك تصنيف آخر ينطلق من الفئات الثلاثة الآتي ذكرها:

– في الفئة الأولى نجد الحقوق المدنية والسياسية والتي تفترض دائما لاحترامها عدم تدخل الدولة، كمبدأ المساواة، حرية التنقل، حماية المسكن والمراسلات، حرية الرأي، حرية التجمع وإنشاء الجمعيات...الخ، ويمكن أن تجمع هذه الحريات فيما يسمى بالحريات الفردية والجماعية والاتصالات الاجتماعية.

---

[1]– مجدي أحمد فتح الله، المرجع السابق، 441، 442.

[2]– المرجع نفسه، 442 وما بعدها.

– في الفئة الثانية نجد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي على عكس الأولى تتطلب تدخل الدولة لتحقيقها كالحرية النقابية، حق الإضراب، حق العمل، المعيشة المحترمة والصحة، التربية والثقافة.

– في الفئة الثالثة هناك ما يسمى بالحقوق الجديدة وتسمى حقوق التضامن، يعود الفضل في وجودها إلى الوعي ببعض المشاكل الحديثة المشتركة، والتي تفترض تضامن البشرية ككل لمواجهتها كالحق في بيئة نظيفة والحق في هواء نقي...الخ.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النقاش يشتد بشأن هذه الحقوق الجديدة، فهناك من يعتبرها امتدادا لحقوق الإنسان الأخرى بل شرطا مسبقا لتحقيقها، بينما يعترض البعض على مفهوم الحقوق الجديدة واعتبارها حقوقا، إذ يعاب عليها أنها تجاوزت مفهوم الحقوق الذاتية التي لها صاحب معين وجهة محددة مطالبة باحترامها، وموضوع معروف وإجراءات معينة تتبع لتحقيقها وجزاءات، وهي عناصر لا تتوفر في بعض الحقوق الجديدة مثل حقوق الشعوب كالحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة.[2]

بينما يذهب تصنيف آخر إلى تقسيم حقوق الإنسان إلى حقوق فردية وأخرى جماعية، تتمثل الحقوق الفردية في الحقوق اللصيقة بالذات الإنسانية، أعترف بها لأول مرة في الإعلان الأمريكي والفرنسي سنة 1789، ومنهما استلهمت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وكذا الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالي لسنة 1966، ومن ضمنها الحقوق الشخصية والمدنية كالحق في الحياة والحرية والأمن، ويمكن أن تضم إليها الحقوق الاجتماعية الرئيسية كالحق في الزواج والجنسية، والحريات العامة والسياسية (حرية المعتقد، التعبير، الاجتماع، تكوين الجمعيات)، إلى جانب بعض الحقوق الاقتصادية والثقافية (كالحق في ظروف عمل عادلة والحرية النقابية والحق في التعليم)، ويلاحظ أن هذه القائمة تضم حقوقا سياسية واقتصادية

---

[1]– الطاهر بن خرف الله، محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط د ت، ص 24.

[2]– قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 22، 23.

تتطلب قدرا من التنظيم الاجتماعي، وبالتالي هي تتصف بالطابع الجماعي لكنها تظل مرتكزة على الفرد الذي يطالب بها أمام الدولة.[1]

أما الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب فهي حقوق لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة، ظهر البعض منها منذ زمن بعيد كحقوق الأقليات الإثنية أو الثقافية، والبعض الآخر ظهر على أساس تجسيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثلما حدث بالنسبة للمعاهدة المتعلقة بالوقاية ومنع جريمة الإبادة لسنة 1948، لكنها تأكدت بفعل الكفاح المشترك لكل من البلدان الاشتراكية سابقا وبلدان العالم الثالث.[2]

وفي تصنيف آخر لحقوق الإنسان تقسم إلى حريات أساسية وأخرى كمالية، ويقصد بالأساسية الحريات التي لا يمكن الوصول إليها أو تأمينها إلا مرورا بحريات أخرى تأتي قبلها، مثلا مبدأ المساواة الذي يفترض تساوي جميع الأفراد أمام السلطة ونبذ أي تمييز أو ظلم، بالاضافة إلى الحريات الشخصية التي تحافظ على ذاتية واستقلالية الفرد، والحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشح وحق الملكية، ثم تأتي بعدها الحريات الأخرى المكملة كحرية التفكير والتعبير، حرية الطبع والنشر والتأليف، حرية المعتقد، حرية الاجتماع، إلى جانب الحريات الاقتصادية والاجتماعية كحق العمل والإضراب والحق النقابي.[3] ومجمل القول أنه مهما كانت حقوق الإنسان وتصنيفاتها متعددة، إلا أن ذلك لا يؤثر على خصائصها المستوحاة من الطبيعة البشرية والتي تتمثل فيما يلي.

الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان

تجمع بين حقوق الإنسان مجموعة من الخصائص تساهم في توضيح معناها، ومن بينها أنها قديمة وموجودة منذ نشأة الخلق وليست وليدة التطورات الاجتماعية والأحداث العالمية، وهي حقوق أبدية مرتبطة بحياة البشر فلا يمكن العيش بدونها لأنها الضامن الأساسي للحياة الحرة والكريمة، التلازم بحيث ترافق الإنسان منذ أن يكون جنينا إلى ولادته وحتى بعد وفاته، بحيث أنها موجودة حكما دون حاجة لإقرار من قبل السلطة فمهمة التشريع تنحصر في تنظيم ممارسة هذه الحقوق فحسب، إضافة إلى الشمولية بحيث لا

[1]– قادري عبد العزيز، المرجع السابق، ص 18.

[2]– المرجع نفسه، ص 20.

[3]– حسن ملحم، محاضرات في نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1980، ص 7.

تقتصر على فئة معينة من الناس أو إقليم أو زمن محدد، وإنما هي حقوق موجودة أبدية ملازمة لجنس الإنسان في كل زمان ومكان.[1]

ومن خصائصها أيضا أنها حقوق لا يمكن انتزاعها من أي أحد وليس من حق أي أحد أن يحرم الآخرين من حقوقهم، وتظل موجودة حتى لو لم تعترف بها قوانين البلد الذي يعيش فيه أو عندما تنتهكها قوانين دولته، وهي حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف ولا يمكن الانتقاص منها، كما أن انتهاكها لا يعني عدم وجودها وهي في حالة تطور مستمر وغير قابلة للتجزئة.[2]

بالإضافة إلى أنها حقوق ثابتة لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ملك للناس لأنهم بشر وملك للشعوب باعتبارهم جماعة بشرية بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، كما تتسم مثلها مثل حقوق الشعوب بالعالمية، فلا يكون لها هدف وحقيقة إلا بتطبيق العالمية عليها مع تجاوز محيط الانعزال وحدود الفردية الضيقة، كما أنها حقوق لا يمكن انتزاعها فليس من حق أي دولة أو حكومة أو فرد أن يحرم شخصا أو شعبا آخر منها، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها تلك القوانين، فهي حقوق غير قابلة للتصرف محورها الكائن الإنساني الذي له ارتباط اجتماعي يعيش ضمن مجموعات أو جماعات معينة، وهي حقوق غير قابلة للتجزئة فيجب على الدول والسلطات التعامل معها ككل نظرا لترابطها، إذ لا قيمة لحرية الاعتقاد مثلا وحق التعبير والأمن إذا ما تمت مصادرة الحق في الحياة.[3]

ويمكن أن تضاف خاصية أخرى لحقوق الإنسان تتمثل في عالميتها بخلاف عولمتها، إذ يخلط الكثير بين مفهوم عالمية حقوق الإنسان وعولمة حقوق الإنسان، إذ يقصد بعالمية حقوق الإنسان ضرورة الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي دون تفرقة بين ما هو مدني أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، فالعالمية بصفة عامة لا تهدف إلى الحد من سلطة الدولة كفلسفة عامة، بل هي في حاجة إلى هذه السلطة لتضع عليها التزامات لتنفذها، في حين أن عولمة حقوق الإنسان هي تعميم مفهوم حقوق الإنسان السائد في الثقافة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة المهيمنة على العالم، وهذا ما يتفق مع مفهوم العولمة بشكل عام والتي تسعى إلى إضعاف دور الدولة وحدودها السياسية وسلطتها، مع افساح

---

[1]– أظنين خالد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 136، 137.

[2]– أيمن محمد البطوش، المرجع السابق، ص 45.

[3]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 22، 23.

المجال لآليات السوق، ومن هذا المنطلق يمكن تصور العالمية من خلال حوار الحضارات لـ روجي غارودي والعولمة من خلال صراع الحضارات لـ صامويل هانتنغتون.[1]

كما تختلف العالمية عن العولمة في أن العالمية لا تهدف إلى إنهاء دور الدولة والتقليل من شأنها وتضع على الدولة التزامات معينة لتنفيذها، في حين أن العولمة بآلياتها تحد من دورها وسلطاتها بإضعاف تأثير الحدود السياسية والجغرافية والسيادة، كما ترمز للمشاركة إذ يتم التعاهد أو التوافق بين أطراف المجتمع الدولي على أهداف محددة، ويمكن تفسيرها بأنها الانفتاح على الآخر والرغبة في الأخذ والعطاء مثلما سيتم بيانه لاحقا.[2]

فهي قضية عالمية لم يبق الالتزام باحترامها مقتصرا على ميدان معين أو فئة محدودة، ولم تعد الحدود الجغرافية أو الخلافات الإيديولوجية تشكل حاجزا أمامها، ولم يعد بالإمكان التذرع بالسيادة الوطنية لمنع التدخل من أجل رد الاعتبار للكرامة الإنسانية، فقضية حقوق الإنسان أصبحت في آن واحد ملكا مشاعا لمكتسب غير مقتصر على فئة دون أخرى من البشر، وهما مشتركا باعتبار خرقه من جهة معينة أو وقعه على فئة معينة لا يمكن إغفاله من طرف الآخرين، فالوعي الدولي بقضية حقوق الإنسان بعث الأمل في القضاء على انتهاكاتها، بل غير عدة مفاهيم كانت تعتمد كمعايير لتحديد موقع الدول وتصنيفها وعلاقاتها، فأصبحت مصداقية الدول تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان، وتأكدت حقيقة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تجسيدها دون احترام حقوق الإنسان، بعد أن ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي شرط لازم لتجسيد احترامها.[3]

كاستنتاج يمكن التوصل إليه أن عالمية حقوق الإنسان، أرجعت أسبابها إلى أنها صادرة عن جهة عالمية تمثل كل دول العالم، إذ تعد منظمة الأمم المتحدة منظمة عالمية تضم مختلف الدول من جميع القارات، وتتأكد هذه العالمية من النصوص المستمدة منها وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات التالية له وذلك من ناحية التطبيق والتبني، وكذا العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي، فهذه النصوص الدولية تعطي لحقوق الإنسان الطابع العالمي وبالنتيجة سمو نصوصها على القواعد الوطنية وعدم إصدار قوانين داخلية تخالفه من جهة، ومن جهة أخرى تتأكد عالميتها من كون

---

[1]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 139، 140.

[2]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 98.

[3]– السيد عبد الحميد فوده، المرجع السابق، ص 6، 7.

غالبية الدول وقعت أو صادقت أو انضمت إلى أحد النصوص القانونية لحقوق الإنسان على الأقل، أو أنها ملزمة باحترامها استنادا للقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة للقانون الدولي التي تعد قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها.[1]

[1]– نعيمة عمير، المرجع السابق، ص 61، 62.

المبحث الثاني: مفهوم العولمة والعوامل المساعدة لها

ذهب بعض الفقه إلى القول بأن مصطلح العولمة ظهر أول مرة في التداول السياسي من قبل الكاتبين الأمريكيين ماك لولهان وكينتين فيور في كتابهما الحرب والسلام في القرية الكونية، ودخل القواميس السياسية والاقتصادية في التسعينات من القرن العشرين.[1] وللعولمة مفاهيم متباينة يتضح من خلالها أن هناك مناصرين للعولمة، يرون فيها فرصا وطريقا للخلاص من التخلف والفقر خاصة بالنسبة للدول النامية، وهناك من يرفضها لأنه لا يرى فيها سوى وسيلة للهيمنة والتسلط، فضلا عن أنها موجهة من قبل القوى العظمى المسيطرة على العالم، إلى جانب وجود موقف وسط بين المعارضة والتأييد لكن مع ذلك يبقى لكل موقف ايجابياته وسلبياته ومن هذه المفاهيم ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم العولمة

تعد العولمة بوجه عام ظاهرة غير مكتملة الجوانب لأنها في تطور مستمر، ولها عدة مظاهر وتجليات ولكل منها آثار وعوامل مساعدة تميزها عن الأخرى، فقد تكون اقتصادية ومالية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن شيوع استخدام هذا المصطلح كان عقب انهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991، غير أن بوادره الأولى تعود إلى عقدي السبعينات والثمانينات، وقد تعددت بشأنها التعاريف لأنها ظاهرة تاريخية حديثة وغير مستقرة، تفترض عدة احتمالات لذلك نتعرض في بداية الأمر إلى تعريفها اللغوي ثم نتعرف على أهم التعريفات الأخرى:

فالعولمة لغة هي الترجمة الحرفية لكلمة GLOBALISATION، وتعني إعطاء الشيء صفة العالمية والخروج به من نطاق المحلية أو الإقليمية، وأصل هذه الكلمة بالإنجليزية GLOBE، وتعني كرة أو العالم ويقال the global village أي القرية الكونية أو العالمية، أما في اللغة العربية فالعولمة هي مصدر للفعل عولم المشتق من كلمة عالم، ويتصل بها فعل عولم على وزن فوعلة، وتكون هذه الكلمة أقرب إلى كلمة العول يشتق منها الفعل عال، أي كفل وكأن الدول الغربية في ظل العولمة تعد كفيلة للدول النامية، مما يمنحها الحق في بسط نفوذها الثقافي والاقتصادي عليها، كما يعني العول الظلم

[1]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 13.

والجور، ومنه فمضمون العولمة الاقتصادي هو الهيمنة على السوق العالمي وإخضاع دول معينة لهيمنة دول أخرى.[1]

تتفق المعاجم الانجليزية والفرنسية على إعطاء العولمة معنى متشابه يتمثل في إعطاء الشيئ طابع العالمية، أي تعميمه و نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود البعيد المدى عن المراقبة،[2] وأول من ابتكر هذا المصطلح هو العالم الكندي ماك لوهان أستاذ علم اجتماع الإعلاميات في جامعة تورنتو عندما تعرض لمفهوم القرية الكونية.[3]

الفرع الأول:عند المفكرين الغرب

يذهب روبارت كوكس إلى القول " سمات العولمة من تمويل عمليات الإنتاج وتشغيل العمالة، وحركات الهجرة، بيئة التنافس في المجتمع الدولي التي تتجاوز قدرات الدول التقليدية، تجعل من الدول مجرد وكالات في عالم واحد"، ويقول مارتن ألبور" إن العولمة عملية متشابكة يتفاعل فيها البشر في مجتمع واحد" وفي تعريف آخر يقول موسى كانتر " إن العولمة هي أن يصبح العالم (سوبيرماركت)، كبير تعرض فيه الأفكار والمنتجات وتصبح متاحة لكل من يدفع الثمن في أي وقت"، وهي تعريفات كلها جملت وحسنت صورة العولمة، وإن كان هناك من المفكرين الغربيين من يصورها على أنها أشواك مؤلمة، مثل الكاتب الألماني أولريش بك مؤلف كتاب "ما هي العولمة" ، الذي وصفها "بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية ثقافية تسعى إلى نزع السلطة من الدولة بعد إضعاف دورها".[4]

ويرى الباحث توماس. لـ فريدمان وهو من المتحمسين لظاهرة العولمة كنظام، بأنها عملية ديناميكية مستمرة، تدعو إلى التكامل التام في الأسواق والدول والأمم والتكنولوجيا لدرجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم، والوصول إلى أبعد المسافات وبأسرع وأرخص من أي وقت، ومن شأن ذلك إحداث ردة فعل قوية من طرف الذين تلقوا معاملة وحشية أو تعثروا

---

[1]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 321، 322.

[2]– المرجع نفسه، ص 323.

[3]– المرجع نفسه، ص 320.

[4]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص94، 95.

في اللحاق بركب ذلك النظام الجديد، مما يبعث فيهم روح المطالبة بفتح أبواب الإقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة لتحسين الوضع وازدهاره.[1]

وقد وصف المؤلف وليم جيردر العولمة بأنها " آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وإنها قادرة على الحصاد والتدمير، وإنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدقة قيادتها ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها...إن تلك الثورة المادية التي حررت رأس المال وجعلت المادة تسبق الفكر، وتتجاوز جمود السياسات كانت نتيجتها ظهور تحولات عظمى في العالم أجمع، وبقدر ما أنعشت الطموح والرغبة في تكديس الثروات، خلفت وراءها عدم الاستقرار وعدم الأمان، وبقدر ما أتاحت من تكنولوجيات حديثة، فإنها بعثت البربرية من جديد".[2]

الفرع الثاني: عند المفكرين العرب

وردت تعريفات كثيرة لظاهرة العولمة من قبل العديد من المفكرين العرب تصفها وفقا لوضعها الحالي، نذكر منها تعريف المفكر محمد عابد الجابري والذي يرى أن العولمة ليست إحدى آليات التطور الرأسمالي، بل هي إيديولوجية تهدف إلى الهيمنة على العالم، فهي نفي للآخر وتوجه للاختراق الثقافي، وهي كذلك العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه، والمقصود هو نمط الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد وفرضه على بلدان العالم كله، بمعنى أنها دعوة لتبني نموذج معين.[3]

وهي حسب الدكتور جلال صادق العظم هي مرحلة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية كلها، تحت هيمنة دول المركز وبقيادتها وسيطرتها في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتبادل، وهي ظاهرة غير مكتملة وما زالت قيد التكوين والتشكل، أما الدكتور حسن حنفي فيعتبر العولمة مفهوم انتشر في العقد الأخير للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحر العابر للقارات، ويعتبرها كذلك سعي الغرب إلى السيطرة على العالم، فالغرب الذي أوجد مفاهيم العقلانية يرى القضاء على ما أوجده لمنع الآخرين من الوصول إليها، بينما الدكتور سمير أمين فيعتبرها موجة ثالثة من التوسع الإستعماري، يهدف من خلالها رأس المال

---

[1]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار الحامد، عمان، ط1، 2010، ص 31.

[2]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 19، 20.

[3]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص95، 96.

المهيمن للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات إلى غزو موارد الأرض، وأن الرأسمالية منذ نشأتها أنتجت عالمية أو عولمية مرت بعدة مراحل حتى وصلت لوضعها الراهن.[1]

ويتفق معظم الدارسين على أن الغرب الرأسمالي هو الذي خلق مفهوم العولمة وروج لها، وحدد مضمونها وهويتها وأهدافها ومكوناتها الفكرية والاقتصادية، وأصبح يقودها عبر العالم وهذا ما يعكس مكمن وسر التخوف والريبة من هذه الظاهرة، والذي تبديه كل الأمم والحضارات اتجاه العولمة، لأن الغرب يحرص على أن تكون حضارته في القمة والريادة، وقد سبق أن قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بهذا الصدد بتاريخ 24/ 1990/01 " إن القرن العشرين أمريكي ويجب أن يكون القرن الحادي والعشرين أمريكيا أيضا".[2]

كما تعني تغريب العالم أو بالأحرى أمركة العالم وهي بمثابة خطوة ممهدة لاستعمار جديد، وكل دولة ترفض ذلك تهذب بالحصار أو التهديد العسكري أو الضرب المباشر مثلما حدث في العراق والسودان وليبيا وإيران، كما تعني كذلك فرض السياسات الاقتصادية عن طريق المنظمات المالية العالمية، كما تعني فرض الثقافة الغربية القائمة على الفلسفة المادية النفعية وبلوغ الحرية إلى حد الإباحية، بخلاف العالمية التي تحترم الخصوصية وتدعم الحوار لتقريب وجهات النظر.[3]

تكرس العولمة عدة ظواهر قانونية تساعد في تبرير سياساتها، مما يوحي بوجود عولمة قانونية كذلك إلى جانب مظاهرها الأخرى، وتتمثل في خلق تشريعات تنظم المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية والمعلوماتية والتكنولوجية والإعلامية والإنسانية، لكن يتوقف تنفيذ هذه التشريعات وتفسيرها وفقا لوجهة نظر ومصالح قوى العولمة، فالكثير من القرارات والقوانين والمعاهدات الدولية ضربت عرض الحائط، بالرغم من أنها تستند إلى وقائع ودلائل صحيحة، والكثير من القرارات والمعاهدات التي تقوم على الباطل والمغالطات تم تنفيذها رغم مخالفتها للشرعية الدولية عن طريق استخدام القوة العسكرية، وهذا ما أدى إلى ازدواجية التشريع الدولي، وبالتالي فمن مظاهر العولمة القانونية توسع وامتداد اختصاص القضاء الدولي والمحاكم الدولية عبر كل العالم ولجوء المؤسسات والأفراد إليه، إلى جانب ازدياد دور

---

[1]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 96.

[2]– محمد علي رجب السيد، الاعلام والعولمة والعلاقات الدولية الراهنة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص 222، 223

[3]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 139.

التشريع الدولي في تنظيم العلاقات الدولية وحتى داخل حدود الدولة، وبالتالي قد تمتزج التشريعات المحلية في التشريعات الدولية، فيصير التشريع الدولي هو المرجع عند التنازع حتى لو تعارض مع القوانين المحلية للدول.[1]

أما العولمة الأمنية أو الإرهابية فيقصد بها أن يتولى حلف الأطلنطي القيام بمهام أمنية جديدة عبر العالم والتي تستدعي تدخل الحلف لحسم النزاعات، وقد تحقق هذا المفهوم من خلال تدخل الدول الحلفاء لبريطانيا واعلان الحرب على العراق سنة 2001 من أجل تحقيق مصالحها المتعلقة بالنفط في المنطقة، كما تعتمد العولمة الأمنية على عدة مفاهيم مثل مفهوم إجراءات بناء الثقة، وهو مفهوم مزدوج كوسيلة لحل الصراعات الإقليمية، حيث يتم الاعتماد عليها عندما توجه دول الجنوب إلى دول الشمال مطالب، في حين تتغافل دول الشمال عن إتباع هذه الإجراءات إذا كان لدول الشمال مطالب اتجاه دول الجنوب، فالصراع العربي الإسرائيلي مثلا يتم حله عن طريق إجراءات الثقة من قبل الطرف الفلسطيني والعربي وحده، في حين يتم حل الصراع الأنجلو أمريكي العراقي عن طريق القوة المسلحة، كما تتخذ العولمة الأمنية تسمية التهديدات الأمنية الجديدة كمبرر للتدخل العسكري أو الإنساني باسم حماية حقوق الإنسان والديمقراطية.[2]

ومن الناحية السياسية فتعني العولمة ذوبان الدول ككيانات متميزة أمام طغيان الشركات العابرة للقارات، حيث يتم تغييب البعد الوطني أو القومي كفاعل مؤثر كما كان الشأن في الرأسمالية السابقة، فهي تخترق وحدة الدولة القومية وتضعف قدرتها على مواجهة الغزو الجديد الناتج عن قوانين السوق وتضخيم النزاعات المناوئة للدولة، مثل المشكلات العنصرية أو الدينية لصالح تفكيك الدول وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام سيادة السوق العالمية.[3] وهي كلها مناسبات لخرق جميع حقوق الإنسان وحرياته.

الفرع الثالث: التفرقة بين العالمية والعولمة

تتشابك العولمة مع عدة مصطلحات كالعالمية بحيث تختلف عن العالمية، بالرغم من اتفاقهما من ناحية الشكل إلا أنهما يتناقضان من ناحية المضمون، فالعالمية تعني التعاون والمشاركة وتكافؤ الفرص

---

[1]– صابر حارص، الإعلام العربي والعولمة الاعلامية والثقافية والسياسية، العربي، القاهرة، ط1، 2008، ص 64 .

[2]– المرجع نفسه، ص 61.

[3]– محمود محمد صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 80.

بين مختلف الدول والمجتمعات وتنادي بالأخوة الإنسانية، بينما العولمة فتعني تطبيق أسوأ أنواع الاستغلال، فلا يكفي زيادة الإنتاج والسلع فقط بل يجب أن تصل إلى الجميع، كما أن العولمة مرحلة انتقالية بينما العالمية فهي هدف نهائي تسير حركة التاريخ في اتجاهه، إذ يمكن للعولمة والعالمية أن يتحدا في المفهوم متى تحررت العولمة من الخلل الأساسي الذي يشوب العولمة، من استغلال واحتكار واستئثار بالثروة، إن التجرد من هذه الأوصاف يسمح بالمشاركة بكل شيء توفره الثروة، فتحقق الديمقراطية الصحيحة والحرية المسئولة والسلطة العادلة، وهي كلها قضايا لا تتحقق إلا بقيام نظام اقتصادي اجتماعي سليم ونظام عالمي عادل، ومنه فالعولمة كالعالمية قدر لا مفر منه يكون ايجابيا متى اتحدتا في الأهداف.[1]

كما أن العالمية لا تستدعي إنهاء دور الدولة أو الإنقاص من شأنها، وتضع على الدولة التزامات معينة وتحتاج لوجودها كي تنفذ هذه الالتزامات، وتنادي بالانفتاح على الآخر والرغبة في الأخذ والعطاء والحوار المتكافئ، وتوحي بالمشاركة والتوافق بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف محددة، على عكس العولمة التي تضعف دور الدولة وسلطاتها فتتراجع قيمة الحدود السياسية والجغرافية والسيادة، وتعمل على تكريس وضع معين على العالم أجمع، بالاعتماد على التحول من الخارج عن طريق المؤسسات الدولية والضغوطات الخارجية، ومنه نستنتج أن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي، وذلك من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وتعني أنها كل لا يتجزأ، أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فهي تعميم مفهوم حقوق الإنسان السائد في ثقافة الدولة الأقوى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة التي تطمح إلى الهيمنة على العالم كله.[2]

الفرع الرابع: سمات العولمة

نظرا لعدم اتفاق الباحثين على تعريف موحد للعولمة، ركز الكثير من الدارسين على تعريفها من خلال تحديد وتوضيح سماتها الرئيسية، حيث يتميز عصر العولمة بميزات أبرزها ثلاث تتعلق بجوانب إنسانية تتمثل في العلم الغزير، بحيث تتعدد مصادر المعرفة ولا تقتصر على المدرسة أو وسائل الإعلام أو الكتب، ويصبح باستطاعة الإنسان أن يحمل مكتبة بأكملها في جيبه عن طريق الأقراص المبرمجة (CD)، ولن تقتصر المعرفة على التخصص ويصبح تعدد اللغات كأداة للمعرفة في عصر العولمة، إذ

[1]– فضيل أبو النصر، العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيسان، بيروت، ط1، 2001، ص 152.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة، عمان، ط1، 2009، ص 331، 332.

تقوم إلى جانب اللغة الأم لغات أخرى، أما الميزة الثانية فهي توفر المهارات المهنية العالية لأنها تتعامل مع أجهزة وتقنيات تتطلب تعليما وتدريبا عاليا، ويستغرق الإنسان وقتا طويلا في تعلمها للتمكن من الإستفادة من التقدم العلمي، بينما تتمثل الميزة الثالثة لعصر العولمة بأنه يتميز بمرونة وتنوع المواقف والفكر والقيم، وذلك أخطر ما يواجه الأمة بحيث تصبح هويتها الثقافية أو حقوقها السياسية مهددة تحت غطاء شعارات العولمة.[1]

كما يؤخذ على عصر العولمة كذلك تميزه بهيمنة الدول الصناعية على جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والمواد الثقافية والمرجعية، والمكتبات وبنوك المعلومات ومعظم مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية، ومواد تصنيفها وطرق تجارتها والأشكال القانونية التي تنظمها.[2] وعلى اعتبار أن موضوع بحثنا يتعلق بالحقوق الثقافية وانعكاسات العولمة عليها، كان لابد من التركيز على أهم ومختلف مضامين العولمة في جانبها الثقافي وذلك ما سيتم التعرض له فيما يلي.

الفرع الخامس: العولمة الثقافية

قبل الخوض في مفهوم العولمة الثقافية ينبغي الإشارة إلى أنه إن كانت العولمة الاقتصادية واضحة بشكل تام ومكتملة على أرض الواقع، وأن العالم أوشك أن يكون معولما عولمة اقتصادية كاملة، فإن العولمة الثقافية على عكس ذلك فهي ليست على نفس القدر من الاكتمال والوضوح، كما أن حقيقة أن يكون العالم معولما عولمة ثقافية ليست حتمية، فهي ظاهرة حديثة لا زالت تمر بمراحلها التأسيسية الأولى ولم تبرز في الواقع العملي إلا في عقد التسعينات من القرن العشرين، إضافة إلى ذلك فإنه وإن حصل اتفاق حول مفهوم العولمة الاقتصادية فإن ذلك لم يحدث بالنسبة لمفهوم العولمة الثقافية، والعالم ليس موحدا ثقافيا مثلما هو موحد تجاريا وماليا واقتصاديا، ولا وجود لنظام ثقافي عالمي مثلما هو موجود نظام اقتصادي عالمي، كما أن عولمة الثقافة تعد من أخطر مظاهر ومجالات العولمة، لأن الثقافة تعكس وضعية المجتمع ونمط حياته وأسلوب تفكيره.[3]

---

[1]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 327، 328.

[2]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص 102.

[3]– رضا عبد الواجد أمين، الاعلام والعولمة، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2007، ص 105.

وما يجدر بيانه بالنسبة لمفهوم العولمة الثقافية أن جل المواقف اتجاهها يغلب عليها الطابع العدائي كإيديولوجية جديدة، في حين أن الثقافة وعناصرها الرئيسية تظهر قابلية واستعدادا واضحا للعولمة والتعولم كالفكر والأدب والفن والحياة الثقافية عموما.[1]

تقوم العولمة في جانبها الثقافي على سرعة انتشار المعلومات، وسهولة حركتها وزيادة مظاهر التشابه والاتفاق بين المجتمعات، فهي تعمل على إيجاد ثقافة عالمية وعولمة الاتصالات، وذلك عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وشبكة الانترنت كرابط عالمي للبشر، كما يقصد بالعولمة الثقافية توحيد القيم لاسيما فيما يتعلق بمواضيع المرأة والأسرة، بمعنى أنها تقوم على الشمولية وهي ثقافة لا تعرف حدود وتدعو إلى تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة المثلى، كما ترسم حدودا أخرى تتجاوز الحدود الوطنية مستغلة شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والحدود والأذواق والثقافة، والتي تتمثل في حدود الفضاء السيبرنيتي الذي خلق وطنا جديدا، لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ هو وطن لا يعترف بضوابط أو حدود، ولا يرتبط بذاكرة معينة يعتمد على شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية.[2]

ويستخلص الدكتور حسين علوان أن العولمة الثقافية تعني إشاعة قيم ومعايير الثقافة الأمريكية والنموذج الأمريكي، وجعله النموذج الكوني الأمثل الذي يجب على الجميع تبنيه والسير في نهجه، وقد استفادت من الكم الهائل من التطور السريع لوسائل الاعلام، والتقنيات العلمية المعرفية في نشر وبث هذا النموذج إلى الشعوب الأخرى.[3] فعولمة الثقافة تهدف إلى خلق نموذج موحد للسلوك والأذواق من خلال منتجات الإعلام والإعلان، كما تؤدي كثرة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها إلى انتشار أنماط ثقافية تؤثر في كل الثقافات الأخرى.[4]

كما توصف ثقافة العولمة بتميزها بالغزو الفكري والفيض المعلوماتي وكثرة الرموز، التي تنشرها العولمة بكل وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام المتطورة بما فيها من سينما، تلفزيون، إذاعة، صحف، كمبيوتر، ويطلق عليها بثقافة القطيع الإلكتروني أو ثقافة عالم ماك نسبة إلى وجبة ماكدونالد

---

[1]– عبد الله بوجلال، العولمة وأثرها على الخوصصة الثقافية الجزائر نموذجا – ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 22 – 23 أكتوبر 2003، ص 120، 121.

[2]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 28.

[3]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 19.

[4]– طلال عتريسي، المرجع السابق، ص 65.

الغذائية الشهيرة، ويربطها الأغلبية بالثقافات الأمريكية.[1] وبالنسبة للوسائل المستخدمة لتحقيق أغراض الهيمنة الثقافية، فتكمن بالدرجة الأولى في تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكات الأنترنت والتطورات السريعة فيها، أو ما يسمى بثورة المعلومات التي أدت إلى تغير وتطور مفهوم سيادة الدولة، فتمكنت آليات العولمة من تخطي حدود الدولة، وفرض نمط جديد من المفاهيم الثقافية الغريبة على المجتمعات من حيث التاريخ والبيئة، من خلال بث كم هائل من المعلومات عبر الوسائل الإعلامية والثقافية المتطورة والحديثة، وهي وسائل تملكها وتسيطر على تقنياتها الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعليه فالعولمة الثقافية مفهوم عام يشمل اللباس والموديل المعتمد والتسلية والترفيه وأسلوب الطعام، حيث يمكن في أي بلد الحصول على "وجبة بيج ماك" مثلا، كما تشمل الرسومات ونمط الذوق والتفكير وصياغة الإنسان من خلال القوة التي تسود العالم وهي أمريكا، فيؤخذ على نظام العولمة أنه يسعى إلى فرض مذهبيته وحضارته وعاداته وتقاليده بالقوة خاصة بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وذلك اعتمادا على الإعلام والتربية والاقتصاد والقوة السياسية والعسكرية، بهدف التنميط الغربي لهذه المجتمعات وتسهيل السيطرة عليها، إلى جانب العمل على نشر ثقافة الاستهلاك التي يتم التخطيط لها من قبل الكليات والمجامع العلمية، حتى أنها اعتبرت بمثابة علم بسبب اتفاق أصحاب الأموال والمنتجين مع الجامعات والكليات التي شرعت في تعليم التجارة وإدارة الأعمال، وتعتمد الثقافة الجديدة على خلق الطلب على السلع من خلال تحفيز رغبة الناس واستثارتها، كما أن كل الأجهزة العلمية والإعلامية تجعل من السلعة أشبه بالأوثان التي تعبد وتقدس، وتروج للاستهلاك وترقى به إلى مرتبة العبادة وتعمل على اخلاء الروح من كل حس جمالي واخلاء الذهن من روح النقد.[3]

مما يعني أن الثقافة هي أحد الأسلحة التي اتخذها تجار العولمة لنهب ثروات الشعوب، ونشر قيم وأخلاقيات العولمة، حيث أن تكريس القيم الثقافية يمكنهم من تصريف منتجاتهم الاقتصادية نحو شعوب العالم المستقبلة لها، كما أن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة، جعلت البشر يسعون لتلبية رغبات

---

[1]– خالد حربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي "دراسة مقارنة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، دط، 2008، ص 84.

[2]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص 107.

[3]– بلقاسم محمد الغالي، العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي، مجلة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2007، ص 54، 55.

البطن والحصول على آخر موضات الأزياء والروك، وفي هذا السياق قيل أنه في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، أي كما يراد لنا أن نفكر وليس كما نريد، لذلك أصبح وجود محلات الماكدونالد في الدولة رمزا للانفتاح والتقدم، الذي أصبح مرادفه عولمة الجنس ونشر الإباحية دون قيود عبر العالم عن طريق شبكات الفضاء والانترنت.[1]

وأهم ما يميز ثقافة العولمة أنها ثقافة تمجد الاستهلاك، إذ من الأهداف الأساسية لسياسات العولمة هي خلق أسواق جديدة، وإنماء الشعور بالنفور من جميع السلع المتاحة، والدفع إلى التهافت والسعي وراء المنتجات الجديدة التي يتم إغراق الأسواق بها، ويطلق البعض عليها عدة تسميات منها أنها ثقافة القطيع الإلكتروني، ثقافة ماك نسبة إلى مجموعة "ماكدونالد للأطعمة"، في حين يصفها البعض بالثقافة الأمريكية، ومن ميزات ثقافة العولمة أيضا أنها ثقافة مادية بعيدة عن العاطفة والروحانيات، لا تعترف بقيم المجتمع كالهوية والانتماء، كما أنها ثقافة تمجد الأنانية وممارسة العنف.[2]

وبذلك فواقع العولمة الحالي يكشف أنها ليست ذات طابع أخلاقي وإنساني، مثلما يروج له خطابها النظري مما يجعله خطابا وهميا تنفيه الممارسات التي يشهدها الواقع، فعالم العولمة لا يعترف إلا بالأقوياء فضلا عن أنه خلق أزمة أخلاقية ولا إنسانية، بسبب التناقض بين الشعارات والتطبيق لدعاتها وبالأخص التعامل مع القضايا والمسائل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[3] كما أنها تجسد اللامساواة بين الشعوب بحيث يعيش في ظلها قلة من الشعوب كطرفا مؤثرا وفاعلا، بينما يعيشها البعض الآخر كطرف سلبي متلقي لكل افرازاتها.[4]

كما تشير دراسات إلى أن الثقافة في ظل البعد الثقافي للعولمة أصبحت سلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية، وتبعا لذلك عرفها كارل بولاني بأنها " عملية مزدوجة تجمع بين التوحيد والتآلف وفي الوقت نفسه المقاومة والاختراق"، ويعرفها فيدرستون بأنها " تتضمن العولمة الإمتداد الخارجي للثقافة المحلية

---

[1]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 69.

[2]– طارق محمد، تحديات العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د ط، 2008، ص 118.

[3]– جيلالي بوبكر، العولمة مظاهرها وتداعياتها نقد وتقييم، إربد عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2010، ص 202.

[4]– حافظ السيد محمد أحمد سعده، أثر سياسات العولمة على تعزيز واحترام حقوق الإنسان، رسالة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المعاملات القانونية الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللوجستيات، القاهرة، 2009، ص 146.

المعنية إلى أقصى حدودها، أي العالم أجمع تصبح الثقافات المختلفة منخرطة في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم".[1] ويعرفها الدكتور عبد الإله بلقزيز في نفس الاتجاه بأنها " فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة، فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة"[2]، ووفقا لهذه التعريفات تعبر العولمة الثقافية عن سيطرة الثقافة الغربية على كل الثقافات، مستخدمة في ذلك مكتسبات العلوم وتقنيات الاتصال.[3]

ومن سلبيات العولمة في بعدها الثقافي تحويل الثقافة ومؤسساتها إلى سلعة، فإشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المؤمرك تهدف إلى إقصاء وتهميش الثقافات الأخرى، باعتماد القوى الرائدة للعولمة على قوتها المالية وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا بالاعتماد على قيمتها الثقافية أو التنافس النزيه القائم على أساس التكافؤ والتعادل بين الدول الأطراف، وهذا الأسلوب يؤثر سلبا على الهويات والخصوصيات الثقافية، مما جعل الدول الكبرى تعمل على حماية هويتها الثقافية، وتسعى جاهدة إلى مواجهة تيار المصطلحات والمفاهيم الأجنبية الدخيلة القادمة من الخارج.[4]

في ظل كل ما يقال ويروج له عن ثقافة العولمة بأنها ثقافة أحادية القطب تنطوي على معلومات كونية، تهدف إلى بناء أسس معلوماتية وتقنية تمهد لإقامة مجتمع جديد يطلق عليه مجتمع المعلومات، يسوده نمط حضاري أحادي وفكر تنموي أحادي وتنظيم اجتماعي، تعامل دولي موحد، تمجيد للمعرفة التقنية والمعلوماتية، فهو مجتمع منهجه الكم وغايته السيطرة والتحكم،[5] يعد البحث في انعكاسات العولمة على الحقوق الثقافية أمرا معقدا يثير الكثير من الجدل بين الخصوصية والعالمية، وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد.

---

[1]– رحيمة الطيب عيساني، العولمة الاعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010، ص 23.

[2]– عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية– عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 318.

[3]– رحيمة الطيب عيساني، المرجع السابق، ص 23، 24.

[4]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 223.

[5]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 328، 329.

يستخلص من التعريفات المختلفة للعولمة سياسيا، إيديولوجيا، اقتصاديا، وثقافيا القاسم المشترك بينها، والمتمثل في أنها إرادة الهيمنة التي تتصف بها الدول القوية بأسلحتها وتكنولوجياتها لاحتواء العالم، عن طريق إظهار العولمة بأنها حامية الحريات والديمقراطية وحرية الاقتراع وتبادل المعلومات وحرية السوق، فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية لا منافس لها، من خلال اعتمادها على السوق العالمية ووسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وإحكام السيطرة على العالم.[1]

كما تشير دراسات أنه من الواجب العلم أن العولمة ليست نتاج الدول المتقدمة، بل هي نتاج التقدم البشري الذي يسير وفقا لقوانينه ومن غير الإمكان لأي قوة في العالم أن تسيره وفقا لرغباتها، وهذا ما يستدعي الاطمئنان وعدم التخوف من العولمة، لذلك يجب البحث عن سبل التعايش معها والاستفادة من الفرص التي توفرها قدر الإمكان.[2]

من هذه المفاهيم المتباينة يلاحظ أن هناك مناصرين للعولمة يرون فيها فرصا وطريقا للخلاص من التخلف والفقر بالنسبة للدول النامية، وهناك مناهضين لها يرفضونها لأنهم لا يرون فيها سوى وسيلة للهيمنة والسيطرة والتسلط فضلا عن أنها موجهة من قبل القوى العظمى المسيطرة على العالم، إضافة إلى ذلك يوجد موقف وسط بين المعارضة والتأييد لكن مع ذلك يبقى لكل موقف ايجابياته وسلبياته. وهذا ما يؤكد حقيقة أن العولمة كغيرها من الظواهر لها ايجابيات وسلبيات على حقوق الإنسان عامة، ومن ضمنها حقوق الإنسان الثقافية والتي تمثل موضوع بحثنا.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة للعولمة

من أهم الوسائل التي دعمت العولمة في مسعاها والتي أعطتها دفعا قويا، وساهمت في نفاذها إلى جميع المجتمعات والثقافات والنظم السياسية والاقتصادية هي منظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين وسياستهما وثورة المعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي.

---

[1]– محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2002، ص 295.

[2]– اكرام محمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 304.

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية

تعرف منظمة التجارة العالمية (الجات) على أنها عبارة عن تنظيم دولي يسعى إلى تطوير التجارة بين أعضاءه، عن طريق عقد لقاءات منظمة يتم فيها مناقشة الاختلاف والاتفاق المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية وأي عقبات تجارية أخرى.[1] حيث تلعب دورا أساسيا في تحقيق أهداف العولمة، وذلك بتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مندمجة في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى شبكة الانترنت التي أعطت دفعا قويا لظاهرة العولمة، حيث وفرت سرعة الوصول للمعلومة وسرعة انتشارها مجالا واسعا للتواصل العلمي.[2] وقد اختلفت المواقف بخصوص هذه المنظمة بين الترحيب من بعض الدول والتنديد من قبل أطراف أخرى بسبب سياساتها، فقامت عدة مظاهرات ومنتديات قوية في مطالبها وإنسانية في أهدافها، كمنتدى دافوس والعولمة المسئولة ومظاهرات سياتل مما يكشف عدم نجاحها في تحقيق وعودها.

وتعود فكرة إنشاءها إلى بداية القرن العشرين وبمبادرات أمريكية في الغالب، حيث بعد مناقشات في نيويورك تم التفاهم على نصوص اتفاقية الجات، بدلا من إنشاء منظمة التجارة العالمية في 30 أكتوبر 1947، والتي تكونت من 38 مادة دخلت حيز التنفيذ سنة 1948، وتتابعت مفاوضاتها وجولاتها في سبيل إجراء التخفيضات الجمركية والتحرير التدريجي للتجارة، فكانت آخرها جولة الأوروغواي سنة 1986 واختتمت سنة 1993، وفي سنة 1994 بمراكش وافق المجتمع الدولي على إنشاء منظمة التجارة العالمية، لتباشر نشاطها في 01 يناير 1995، وبانشاءها اكتملت أضلاع المثلث الدولي ليضم الضلع الثالث منظمة التجارة العالمية إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل مواصلة مسيرة الهيمنة والسيطرة المحكمة على فقراء العالم، حتى لا تكون هناك ثغرة يمكن أن تستغل في التأثير على صناعة القرار المتعلق بالإقتصاد العالمي لصالح الشعوب الفقيرة.[3]

---

[1]– فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، دار الوراق، عمان، ط1، 2002، ص 121.

[2]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 327.

[3]– غازي صالح محمد الطائي/ أحمد إبراهيم منصور، منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 97، 2004، ص 60، 61.

رغم المبادئ والبنود التي جاءت بها اتفاقيات هذه المنظمة إلا أن سلبياتها على حقوق الإنسان قد تفوق إيجابياتها، ويظهر ذلك من خلال الآثار الاجتماعية المترتبة في الدول المنضمة إليها بسبب الشروط المفروضة للانضمام إليها، وكذا الآثار المترتبة عن حظر الدعم الذي فرضته اتفاقية التجارة العالمية بحجة أن الدعم يشوه الأسعار.

إن المنظمة العالمية للتجارة التي تضم 123 دولة موقعة على البيان الختامي الصادر بمراكش في أفريل 1994، وما يحتويه من 24 ألف التزام خاص بالدخول إلى السوق، بحيث تنطوي على ترسانة من الإجراءات الإجبارية للتحكيم، ومنه فكل السياسات الوطنية وخاصة في الدول الضعيفة مجبرة على التكيف والتخلص من أي إجراء، يوصف بالحمائية تفاديا للعقوبات المنصوص عليها، وبذلك تصبح المنظمة بمثابة سلطة مدنية نصبتها الدول الصناعية الكبرى، مهمتها عولمة وتطبيق إيديولوجية حرية التجارة على العالم كله، وجعلها فوق كل الاعتبارات الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية، والمنظمة مكلفة وفقا لاتفاق مراكش بخوض مسيرة تحرير التجارة الدولية، وبالأخص العمل على تنظيم قواعد المنافسة، تحرير الصفقات العمومية والاستثمار، وتهدف هذه الإجراءات إلى تفكيك المؤسسات الوطنية القائمة على أساس قرار عمومي، كقطاع الاتصالات الذي قررت المنظمة فتحه للمنافسة في فيفري 1997.[1]

وفي بيان وقعته 1200 منظمة تضم 87 دولة جاء فيه " أن منظمة التجارة العالمية في السنوات الخمس الأخيرة، أي منذ سنة 1995 ساهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء، جنبا إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان الأرض"، وأضاف البيان " أن الاتفاقات التي أبرمت في دورة الأوروغواي للتجارة تهدف إلى فتح أسواق جديدة لصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات، على حساب الاقتصاد الوطني والعمال والفلاحين والعديد من الفئات الأخرى، ودعى إلى مواجهة ذلك بالتعاون مع المجتمع المدني"، كما طالب البيان بإجراء إصلاحات تسمح بتقييم أثر المنظمة على الجماعات المهمشة، والتنمية الديمقراطية والبيئة والصحة وحقوق الإنسان وقواعد العمل وحقوق المرأة والطفل، كذلك جاء في بيان عن منظمة "أوكسفام" أن دول الشمال تسلك سلوكا حمائيا لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات

[1]– جفال عمار، العولمة وأشكال الاستجابة في الأقطار العربية، ملتقى دولي حول العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط2، 2002، ص 117، 118.

كلفت الدول الفقيرة 700 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 14 مرة من قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول في إطار مساعدات التنمية.[1]

أ – ردود الفعل المناصرة للمنظمة:

يعتبر اتهام المنظمة من قبل البعض بأنها السبب في خفض فرص التوظيف، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتهاما لا أساس له من الصحة في نظر البعض الآخر، بحجة أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف ويقلل من الفقر، والعلاقة بين التجارة والتوظيف علاقة تكاملية فالتدفق الحر للتجارة واستقرارها يدعمان النمو، مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة وينتج عن ذلك قضيتين، إما تعديل بعض المنتجين لأوضاعهم والعمل بكفاءة أكبر لمواجهة المنافسة، فيتوسع النشاط وتزيد فرص العمل، وإما فشل بعض المنتجين وإغلاق مصانعهم وفقدان المنتج وعماله لوظائفهم، فيبقى على المدى الطويل في مجال الإنتاج من هو أكفأ، مما يعني تخصيصا أمثلا لموارد المجتمع وتحقيق المزيد من النمو وفرص العمل مستقبلا، وقد أوجدت اتفاقيات المنظمة حلا لمشكلة احتمالات فقدان الوظائف من خلال التحرير التدريجي، وعدم التعرض للمنافسة بصورة مفاجئة، مع احتفاظ الدول وفقا للإتفاقيات بحقها في عدم التحرير عند التعرض إلى خطر جسيم أو التهديد بوقوعه، لضمان وقت أطول لإعادة الهيكلة، والبديل لما سبق هو ارتفاع نفقات الحماية، وتشجيع عدم الكفاءة وبالتالي ضياع موارد المجتمع.[2]

كما أن مفاوضات جولة الأوروغواي أقرت بصفة نهائية ضرورة وضع قواعد خاصة بالدول النامية في النظام الدولي الجديد للتجارة، حيث صرح إعلان مراكش في 15 أفريل 1994 أن هناك معاملة خاصة لصالح الدول النامية، خاصة الأقل نموا لأجل تسهيل توسعها التجاري، وتنمية النشاط الاستثماري المناسب لها، لكن المؤسف أن القواعد المتاحة لها، والتي وضعت لم تحقق المزايا المثلى لمعاملة الدول النامية وأهم هذه القواعد:

– إلغاء التمييز بين المنتجات والبلدان وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، غير أن ذلك لن يفيد الدول النامية لأن غالبية الدول المتقدمة مرتبطة بالتكتلات الإقليمية الجمركية، مثل الدول الأوروبية

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، قضايا العولمة بين القبول والرفض، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2000، ص 100.

[2]– عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة التجارية العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004، ص 306، 307.

(الإتحاد الأوروبي) وأمريكا (النافتا)، وهذه الاتحادات واتفاقية الجات تسمح بإعطاء امتيازات لأعضاء التكتل لا تحصل عليها الدول النامية خارج التكتل.

– التخفيضات الجمركية التي تصل أحيانا إلى حد الإعفاء التام لبعض القطاعات مثل صناعة التشييد، الزراعة، الأجهزة الطبية، والأدوية وبعض منتجات الصناعات الأخرى كأشباه المواصلات والكمبيوتر، والواقع أن هذه المنتجات العالية التكنولوجيا تنتجها الدول المتقدمة، وذلك في شكل احتكاري وشبه احتكاري والدول النامية تستوردها فقط، مما يعني زيادة واردات الدول النامية وتوسيع الأسواق لصالح الدول المتقدمة.

– لم تحقق الاتفاقية فقط تخفيض التعريفة الجمركية بمعدلات أقل بالنسبة للدول النامية مقارنة بالبلاد المتقدمة، بل وسعت في المجال الزمني المقرر لإجراء مثل هذه التخفيضات للبلاد النامية، فالتخفيض في التعريفة للبلاد المتقدمة في المنتجات الصناعية مقرر أن يحدث في خلال 05 سنوات، في حين أعطيت البلاد النامية فرصة زمنية أطول لإجراء التخفيضات المقررة خلال ما يقارب 10 سنوات، ويبدو أن هذه الزيادة غير كافية لتعلقها باستثمارات صناعية وزراعية طويلة الأجل.[1]

بصفة عامة هذه الإجراءات وغيرها قيل أنها تساعد على انتعاش التجارة الدولية للدول النامية، وستؤدي قواعد التحرير إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلاد المتقدمة، ومن شأن ذلك زيادة الطلب على منتجات الدول النامية وصادراتها، لكن ذلك لا أساس له من الصحة على الإطلاق، لأن حجم التجارة فيما بين الدول المتقدمة يفوق بكثير حجم التجارة فيما بين الدول المتقدمة والبلاد النامية، بل أن انتعاش البلاد المتقدمة يتوقف بصفة أساسية على اختلال معدل التجارة والأثمان بينهما لصالح الدول المتقدمة، ولعل مشكلة أسعار البترول وتقلبات أسعار المواد الأولية أكبر دليل على ذلك.[2]

---

[1]– مصطفى رشدي شيحه، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة– دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 130، 131.

[2]– المرجع نفسه، ص 132.

ب – موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منظمة التجارة العالمي

تصر الولايات المتحدة الأمريكية على استثناء نفسها من تدخل منظمة التجارة العالمية في قوانينها، وأن تكون في الوقت نفسه حرة في انتهاك القانون الدولي متى شاءت، وهذا الامتياز مقصورا عليها وإن كان من الممكن أن يتسع ليشمل بعض الدول التابعة حيث تقتضي الظروف ذلك.[1]

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تشهد على لسان العديد من المنظمات غير الحكومية، شعارا يقول: " لابد من إسقاط منظمة التجارة العالمية "، مما يصور لنا الجدل الدائر في الولايات المتحدة نفسها حول العولمة، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن ما يقارب نصف سكان أمريكا يتخوفون من النتائج المترتبة عليهم من تحرير التجارة العالمية.[2] ذلك أن أمريكا صاحبة النماذج المعولمة وإن حققت في ستينات القرن الماضي ناتجا قوميا مرتفعا، فإنها فيما بعد عانت من انخفاض متوسط الأجر الإجمالي بالنسبة لجميع العمال، والذين لا يتقلدون مناصب إدارية أي ما يقرب من ثلاث أرباع السكان وذلك بمقدار 19%.[3]

ج –المواقف الأخرى اتجاه منظمة التجارة العالمية:

يرى أنصار هذه المنظمة أنها الحل الكافي لمشاكل التبادل التجاري العالمي، وأداة أساسية لإضعاف الحواجز بين الدول والتنفيذ الصحيح لقوانين التجارة، وتسريع انفتاح عمليات التبادل التجاري بهدف تحقيق الازدهار العالمي، ودليلهم على ذلك تحسن المستوى المعيشي في 135 دولة عضو في المنظمة، أما المعارضون لها فيرون في المنظمة محاولة جديدة من طرف بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية مبررة ذلك بحماية التجارة الدولية الحرة، ورفعوا شعار أن هذه المنظمة تقتل الناس فلنقتل المنظمة، كما حملوها مسؤولية الأضرار اللاحقة بالبيئة والتقليل من فرص العمل لصالح الشركات، دون اعتبار لحقوق العمال

---

[1]– نعوم تشو مسكي، وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المازني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2003، ص 38.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 101.

[3]– زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية)، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، ط1، 2003، ص 247.

وقضايا إنسانية أخرى كعمالة الأطفال، كما تنتهك ديمقراطية الدول عن طريق فرض قوانين المنظمة عليها.[1]

هذا باختصار شديد ما أردنا توضيحه فيما يخص إرهاصات المنظمة العالمية للتجارة، وكذا المواقف المتخذة بشأنها، إذ كثيرا ما يقود كشف المواقف إلى إثارة التنبه والفطنة لكشف الحقائق، ومنه يمكن استيعاب وتوقع نتائجها مسبقا على حقوق الإنسان، وسنكتفي بهذا القدر الذي يخدم موضوعنا ذلك نظرا للطبيعة الواسعة لهذا الموضوع.

الفرع الثاني: سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

يعد كل من الصندوق والبنك الدوليين من الوسائل الهامة التي تدعم العولمة، إذ أنها تسهر على مراقبة التزام الدول بالتحول إلى اقتصاد السوق، وفتح أسواقها وتحريرها من القيود الحكومية وهي توجهات تدخل ضمن أهداف العولمة، وهي مؤسسات تستمد قوتها من القوة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة الكبرى.[2] إذ أدى نفوذ صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى جانب عبئ الدين القومي والشركات المتعددة الجنسيات، إلى شل قدرة الحكومات عن اتخاذ قراراتها بصفة مستقلة والتحكم بمصير دولها، فتصبح الحقوق والعدالة من آخر اهتمامات الحكومة مقارنة مع بند القروض الأجنبية، فتم اهدار حقوق الإنسان بسبب الانعدام شبه الكامل لمبدأ المساواة في السلطة والثروة، فساد الظلم في مجال الحصول على الغذاء والمأوى، وأبسط ضروريات الحياة مع انتشار الفقر، البؤس، سوء التغذية، المرض، الأمية والبطالة.[3]

وفي الحقيقة أنه من بين المسائل التي خيبت الآمال في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وحتى منظمة التجارة العالمية، أي جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية هي مسألة أخرى تخص قياداتها فمن هم الذين يقررون ما تفعل؟ فالأكيد أن هذه المؤسسات ليست واقعة تحت هيمنة البلدان الصناعية الأغنى فحسب، لكنها أيضا خاضعة للمصالح التجارية والمالية لمن هم في داخلها، فمن الطبيعي أن تعكس توجهاتها هذا الوضع، كما أن طريقة اختيار قائدها الأعلى تبين تماما ما يمثل مشكلة في هذه

---

[1]– محمد منذر، المرجع السابق، ص 300.

[2]– إبراهيم العيسوي، تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة (أمثلة عملية للتعاون)، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 2000، ص 147.

[3]– منظمة العفو الدولية، تقرير حقوق الإنسان وحقوق العمال، ترجمة فاضل حتكر، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 335، 336.

المؤسسات مما أخل بأدائها، فبينما تجري كامل نشاطات صندوق النقد والبنك الدوليين وبالتأكيد كل القروض التي يعطيانها اليوم في العالم النامي، نجد على رأسهما في الإدارة ممثلين للعالم الصناعي حسب التقاليد، أو بناءا على اتفاق ضمني يكون دائما أوروبي على رأس صندوق النقد الدولي، وأمريكي على رأس البنك الدولي حيث يختارون بصورة سرية.[1]

لذلك يقال الكثير عن سياسة هذه المؤسسات إذ يصفها البعض بأنها وصفة جاهزة، يجب على من يتعامل معها ويستدين منها أن ينفذ ما يلي: تخفيض العملة المحلية وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، إتباع سياسات الاقتراض والحد من الاستيراد، بناء احتياطي من العملات الأجنبية، وتمنح هذه الوصفة لكل مريض بغض النظر عن نوع المرض، لهذا فشلت هاتين المؤسستين في التفاعل لإيجاد الحلول للأزمات في العالم، كما أنهما عجزتا عن تقديم وصفة فعالة خارج لعبة العولمة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية وفي مقدمتها بلداننا العربية.[2] في حين يصف البعض ممارسات هذه المؤسسات بأنها طقوس للتجويع لأنها لا تمنح هبة دون فوائد باهظة.[3]

وهذا ما يسمى ببرامج اعادة التكييف أو التصحيح الهيكلي واعادة جدولة الديون، حيث أن إعادة جدولة الديون وتأجيل تسديدها عرّض الدول النامية لضغوط صندوق النقد الدولي، الذي عادة ما يفرض على هذه الدول إجراء تعديلات جوهرية، في سياستها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومع الرضوخ لمطالب المؤسسات المالية الدولية تعرضت الدول النامية وخاصة ذات المديونية الثقيلة لاضطرابات داخلية مختلفة، بسبب محاولات الحكومات إلقاء اعباء مواجهة هذا المشكل على عاتق الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بواسطة (رفع الأسعار، إلغاء الدعم، زيادة الضرائب، تقليل الإعانات الاجتماعية، تخفيض التوظيف...)، وتجدر الإشارة إلى أن نمو أعباء خدمة هذه الديون، قد أصبح من عاملا رئيسيا لاستمرار اتساع العجز بموازين مدفوعات هذه الدول، من خلال تزايد مدفوعات الفوائد وأعباء الأقساط.[4]

أمام تزايد الديون الخارجية على الدول النامية يسعى صندوق النقد الدولي إلى تنظيم مفاوضات حول إعادة جدولة الديون بين الدول الدائنة والمدينة، مما يؤدي به في النهاية إلى فرض سياسات استقرار

---

[1]– جوزيف استيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003، ص 43.

[2]– حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، ط1، 1999، ص 44.

[3]– عبد الله عثمان عبد الله، العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الوراق، لندن، ط1، 1999، ص 96.

[4]– إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة– جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2004، ص 140.

اقتصادي على الدول المدينة قبل السماح بإعادة جدولة ديونها، ويرجع الصندوق أزمة الديون إلى وجود خلل داخلي وخارجي، حيث يتمثل الداخلي في زيادة الطلب على العرض للسلع والخدمات مما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة، ومع وجود بعض الطموحات الإنمائية المتمثلة في زيادة الاستثمار عن الادخار المحقق، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في عرض النقود الذي يقود إلى ارتفاع معدلات التضخم، بينما يتمثل الاختلال الخارجي في زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثم زيادة في عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تزايد الديون الخارجية التي لن تحل الأزمة، وانما تؤجلها فالمطلوب هو القضاء على هذين الإختلالين من خلال إجراءات التكييف أو التصحيح، وبناءا على هذه الرؤية يعتقد الصندوق أن الحل يكون من خلال القضاء على فائض الطلب لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي.[1]

ويتم ذلك عن طريق الحد من سرعة نمو الإنفاق العام، إلغاء الدعم الحكومي للمواد الضرورية، تحجيم نمو القطاع العام وتجميد الأجور والحد من الخدمات العامة، الهبوط بمعدل الاستثمار إلى مستويات تتناسب مع قدرات البلد، تخفيض سرعة الائتمان المصرفي وزيادة أسعار الفائدة والضرائب غير المباشرة، في حين يستدعي التوازن الخارجي من الدول المدينة أن تخلق مناخا استثماريا ملائما خاصة للقطاع الخاص، والذي يتطلب تحرير المعاملات الخارجية وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، ويؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى الحد من العجز الخارجي من خلال زيادة الصادرات وزيادة قدرة الدولة على جذب الأموال الخاصة مما يقلل حاجة الدولة للاستدانة الخارجية.[2] ونفس الشيء يقال عن سياسة البنك الدولي حيث أن كل هذه الإجراءات يتضرر منها الإنسان صحة وسلامة وأمنا، وكذا حرمانا من الحق في الحياة والمستوى المعيشي اللائق والتعليم وغيرها من حقوق الإنسان الأخرى.

ومن خصائص شروط منح القروض من قبل صندوق النقد الدولي كذلك أنها تتميز بما يلي:[3]

---

[1]– جميل طاهر، الإختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي– دراسة حالات مختارة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 17، عدد 67–68، 1996، ص 18، 19.

[2]– المرجع نفسه، ص 19.

[3]– كمال مجيد، العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة وWood tock publishing، لندن، ط1، 2000، ص 51، 52.

– إعطاء الاقتصاد حرية أكبر وتحرير التجارة الخارجية من القيود، وإتباع سياسة الباب المفتوح للمصالح الغربية فتغطي البضائع أو الأموال الغربية المستوردة الأسواق وتنافس بكل قوة السلع والبضائع المحلية.

– تخفيض العجز الحكومي عن طريق عدم الإنفاق على الشؤون الاجتماعية، كالصحة العامة (المجاري والوقاية وتنظيف الشوارع) والثقافة (المدارس والجامعات)، ونتصور ما ينجم عن ذلك من أزمات اجتماعية وتوترات أمنية داخلية بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار والأمن.

– بيع الممتلكات الحكومية إلى الشركات المحلية وإلغاء التأميم، وبيع أسهم الدولة إلى القطاع الخاص.

– التمسك بالطرق التي تجلب الأرباح في التصرفات العامة والحكومية بما في ذلك الصحة والتعليم.

– إلغاء الضمان الاجتماعي إن كان موجودا أصلا، وذلك في وقت تشتد فيه البطالة نتيجة غلق المصانع لإفلاسها أو قلة أرباحها.

– تخفيض سعر العملة المحلية بالنسبة للدولار وبالتالي رفع قيمة الديون المتراكمة، التي تحسب قيمتها وفوائدها بالدولار أو العملات الصعبة.

– فرض سياسة التقشف بإزالة القيود المفروضة على الأسعار، إضافة إلى إزالة القيود المفروضة على الحد الأدنى لأجور العمال، وكل ما سبق قوله يصدق أيضا على المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات.

يعد نمو الشركات المتعددة الجنسيات عاملا رئيسيا في تكريس آليات العولمة، إذ تزايد عددها وحجم أنشطتها على جميع المستويات، حيث بلغ عددها 44000 شركة سنة 1997 تراقب 280000 فرعا عبر العالم، وتحقق رقم أعمال مقداره 58000 مليار دولار، وتشغل 73 مليون عامل أي 10 % من العمالة العالمية غير الزراعية.[1]

[1]– عبد المجيد قدي، الكوكبة وواقع دول العام الثالث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة – الجزائر، عدد 1، 2001، ص 43.

ومن بين أضخم مائة اقتصاد في العالم نجد أن أكثر من 50 % منها ممثلة في شركات والباقي دول، كما أن شركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسعة دول، يبلغ تعداد سكانها 550 مليون نسمة أو ما يعادل 10 % من تعداد سكان العالم، وتخضع 25 % من الموجودات في العالم لهيمنة 300 شركة متعولمة فقط، كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكبر 50 مصرفا تجاريا ومؤسسة مالية في العالم ما يعادل زهاء 60 % من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج، وقد أصبح لهذه الشركات نفوذ قوي تفرضه على الدول وتهمش أية ديمقراطية، كما أنها تقف في وجه أي تشريع أو حكومة تحاول اعتراض نفوذها أو الوقوف في وجه مصالحها المتعولمة.[1]

كما حققت الشركات الأمريكية العملاقة متوسط أرباح سنوي من مبيعاتها وصل إلى أكثر من مليار دولار عام 1996، وهو العام الأول من تاريخ تحكم ظاهرة العولمة بالإقتصادات العالمية.[2] حيث تتجنب هذه الشركات لتحقيق أعلى الأرباح الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، أو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا، وعادة ما تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب والإنفاق الاجتماعي كبلدان شرق أسيا مثلا.[3] ومن هنا يمكن تصور وضعية حقوق الإنسان في البلدان التي تستوطن فيها الشركات المتعددة الجنسيات.

إلى جانب اعتماد هذه الشركات على ضخامة الحجم وكثافة وتنوع أنشطتها، واعتمادها على المدخرات المالية تختص بخاصية هامة تتمثل في تعبئة الكفاءات، فلا أهمية لجنسية العامل لأن النمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة، في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات، والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية، فالشركات متعددة الجنسيات تستورد أبناءنا الخبراء وتصدر لنا خبراء من دول أخرى، في ظل السياسة المألوفة المتمثلة في الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية.[4]

كما أوجدت هذه الشركات بمعية المؤسسات المالية التي تدور معها في المدار نفسه نظاما تستطيع من خلاله تغيير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها، عن طريق تهديد الدول بالانتقال إلى دولة أخرى، لا

---

[1]– عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص 336.

[2]– يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص 99.

[3]– ضياء عبد المجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 55.

[4]– محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص 65.

تفرض عليها مسؤوليات كبرى تنقص من أرباحها وتكون قوانينها أكثر تسامحا معها، حتى لو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وإلغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي، المساعدات الطبية والمنافع الاجتماعية الأخرى، وتصل مواقف هذه الأخيرة إلى حد الوقوف ضد أية مساعدات حكومية أو دعم وطني للمزارعين أو الصناعات المحلية، ومع ذلك فقد تقرر هذه الشركات توجيه دعمها نحو أحد المنتجات أو مكونات منتج ما ضمن عملياتها المتعددة الجنسيات، وبطبيعة الحال سيعود ذلك بالضرر الجسيم على الصناعات والشركات المحلية الصغيرة، وسيصب في خانة المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة[1] مما يخلف نتائج سلبية على حقوق الإنسان.

ويدفع البعض هذه الانتقادات بإمكانية الاستفادة من هذه الشركات، بحجة أنها توفر فرصا لجلب التكنولوجيا إلى الدول التي تفتقر إليها، إلا أن ذلك الرأي مردود عليه بأنها لا تسعى دائما إلى بث تكنولوجياتها حفاظا على مركزها الاحتكاري، كما أن أهم عمليات انتقال التكنولوجيا تتم بين الشركة الأم وفروعها، ومعظم البحوث تبقى مركزة في الشركة الأم أي في البلد الأصلي، حتى يبقى مركز اتخاذ القرار مسيطرا على البث التكنولوجي.[2]

الواقع أن النفوذ الاقتصادي المذهل لهذه الشركات قد أقنع الأمم المتحدة بالحاجة إلى فرض نوع من الرقابة على سلوكها وأدائها، من خلال إنشاء ما يسمى مدونة سلوك من طرف مركز الشركات عابرة القومية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن مع تغير البيئة السياسية الدولية في الثمانينات والتسعينات أصبح هذا الجهد دون جدوى، ومع ذلك ثمة اتفاق كافي على ضرورة إخضاعه للرقابة الدولية الصارمة.[3]

مجمل القول أن الإدارة المسيرة لنظام العولمة والموجهة لمقاولاتها العملاقة هي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تهيمن على

---

[1]– عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 336.

[2]– إبراهيم شاوش توفيق، العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 – 2001، ص 133.

[3]– محمد السيد سعيد، مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة، المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد 6، 1999، ص 137.

هذه المؤسسات الأربع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ذلك المنتديات المالية الاقتصادية الدولية، والحكومات والمنظمات الوطنية والجهوية التي توجد هذه الشركات على مستواها.[1] أما فيما يلي فسنتعرض لعامل آخر ساهم كثيرا في تسريع عجلة العولمة ودفعها إلى الأمام نحو الأهداف المرجوة منها من قبل قادة العولمة، والذي يتمثل في الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي.

الفرع الرابع: الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي

يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية ومعلوماتية لم يسبق لها مثيل، إذ يتعاظم دور معطيات التقدم العلمي في الحياة المعاصرة. فالثورة الجديدة تعتمد على المعلومات وشبكة الاتصالات السريعة والمعقدة وعلى الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية، كما تعتمد كذلك على مواد وطاقة متجددة أهمها العقل البشري المبدع، وتعد هذه الثورة مظهرا من مظاهر العولمة ودافعا من أبرز دوافعها، إذ تعمل معطياتها على سرعة اندماج الدول ببعضها وتسهم في تقليص المسافات واختزال الزمن، بما يجعل الإقتصاد يعتمد على استثمار الوقت بأقل تكلفة ممكنة، واستخدام المعرفة الجديدة في زيادة الإنتاج واختراق الأسواق.[2]

كما أدى تطور وسائل الاتصال بظهور الانترنت والأقمار الصناعية إلى تقليل تكلفة المعلومة وسرعة انتقالها عبر العالم، وهكذا أصبح من الممكن التعامل عن بعد مع عدة أسواق في أماكن مختلفة دونما حاجة إلى الانتقال والمساهمة في اتخاذ القرارات عن بعد، ومنه فقدت الجغرافيا معناها في معاملات كثيرة ترتبط بالخدمات كعمليات البنوك عن طريق شبكة Swift، بل أصبح من الممكن التحكم في الإنتاج عن بعد، وتنظيم حملة إشهارية في عدد من الأسواق في وقت واحد، ومثل هذا الواقع أدى إلى ظهور المؤسسات الافتراضية التي ليس لها حضور مادي، وتعمل في فضاء إلكتروني نتيجة الربط بشبكة المعلومات العالمية.[3]

---

[1]– عبد الهادي بوطالب، في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية أعولمة أم شوملة أم أمركة، أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟ المجلة الأكاديمية، المغرب، عدد 12– 13– 14، 2001، ص 33.

[2]– نزار ذياب عساف، مشكلات الواقع وتحديات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية– بيت الحكمة، بغداد، عدد 4، 2003، ص 62.

[3]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 45.

حيث تعد شبكة الأنترنت نوع من بنك المعلومات الذي يمكن اللجوء إليه في كل العالم، وهي تعاونية لتبادل المعلومات ووسيلة لمعالجتها في الوقت ذاته، وتعد هذه المعلومات نتاج مساهمات الأفراد والجماعات بشأن مختلف القضايا، حيث أصبحت الأنترنت نوعا من الحضارة العالمية التي تملك عادات وتقاليد خاصة بها تخترق حياة الشعوب والأمم.[1]

وقد بدأ استخدام الأنترنت في منتصف التسعينات، حيث لعبت دورا كبيرا في توسيع نطاق عمليات تبادل المعلومات، وأثر على توجهات السياسة الدولية، لدرجة أن الحكومات فقدت سيادتها على علاقات مواطنيها التي تتخطى الحدود الوطنية، ولم يعد أمامها سوى اتخاذ أحد الخيارات الثلاث المتمثلة في:

– فتح المجال أمام استخدام وسائل الاتصال مقابل اطلاق العنان للعمليات المتخطية للحدود الوطنية.

– تحمل التكاليف الباهضة من أجل تأسيس نظام مراقبة محكم في مراقبة الاتصالات وضبطها.

– العمل على إغلاق مرافق معينة لمنع حدوث عمليات اقتصادية طبيعية.[2]

مما يعني أن عهد الدولة المسيطرة والمتحكمة في زمام الأمور، قد ولى في ظل ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال. وعليه ففي ظل عصر العولمة والتكنولوجيا والابتكارات المذهلة، لم تنعكس الأمور خيرا على الدول الفقيرة في العالم، بسبب انفراد الدول الغنية بالنتائج الايجابية للتقنيات الحديثة، واحتكارها ومحاولة منع انتقالها إلى الدول الفقيرة.

وهناك عامل آخر يساهم بدوره في عملية العولمة لا يمكن تجاوزه، يتمثل في بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية فهي من مخلفات ظاهرة العولمية، وإذا كان يبدو أن هناك تناقض بين العولمة والتكتلات، فالبعض يرى أن الإقليمية مكملة للعولمة الاقتصادية، وعموما يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية

[1]– خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، ط3، 2008، ص 442، 443.

[2]– جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ط 1، 2004، ص 629، 630.

الإقليمية أو المشاريع التكاملية، تساعد في تعجيل عملية الاندماج وهذا ما يتفق مع هدف العولمة المتمثل في التوحيد.[1]

وبعد تعرضنا لأغلب العوامل المساعدة للعولمة، نستنتج أن هذه الظاهرة فرضت جملة من التحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ينبغي على الدول النامية مواجهتها. حيث جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على إثر اجتماع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة من تاريخ 06 إلى 08 سبتمبر 2000، أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة وإن كانت توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يتم حاليا على نحو غير متكافئ وتحمل تكاليفها وخسائرها يكون بشكل غير متساو، فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات كثيرة لمجابهة هذا التحدي الأساسي، لذلك فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهودا واسعة النطاق ومستمرة، لخلق مستقبل مشترك اهتمامه الأول الإنسانية المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع، وعلى هذه الجهود أن تشمل سياسات وتدابير على الصعيد العالمي، تراعى فيها احتياجات البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو، والتي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان،[2]

وبذلك فللتعامل مع أي ظاهرة وتوجيهها لخدمة الإنسانية بشكل ايجابي والاستفادة من فرصها، يجب تحليلها وفهم أسانيدها وأساليبها وينطبق هذا القول على ظاهرة العولمة، مما يؤدي إلى اكتشاف آثار وانعكاسات العولمة على حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي موضوع دراستنا، واستنباط وإيجاد كل السبل المناسبة لتفادي سلبياتها وهذا ما سنتعرض له فيما يلي.

[1]– نزار ذياب عساف، المرجع السابق، ص 62.

[2]– إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر في سبتمبر 2000.

الباب الأول: حقوق الإنسان الثقافية وانعكاسات العولمة عليها

تعتبر أهداف القوى الداعمة للعولمة اقتصادية بالدرجة الأولى والوسائل متعددة، ويتأكد ذلك من خلال تعريفاتها وآلياتها والجدل الدائر حولها والأهم من ذلك قياداتها المسيرة لها، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف كان من الواجب والمحتم تسخير كل امكانياتها نحو البحث عن أهم السبل المؤدية للوصول إلى تحقيق ذلك، وقد تم الإدراك بأن السبيل الأمثل هو السعي إلى التأثير في ثقافات الشعوب ومشتملاتها، فكانت الحقوق الثقافية أكثر استهدافا ، إذ تم تكثيف الجهود والمخططات لنشر ثقافة العولمة، الساعية إلى خلق نمط ثقافي مشترك يوحد العالم بأكمله، لاسيما فيما يخص تنميط أساليب التفكير والاستهلاك، وهو الهدف الأسمى الذي تنشده القوى المؤثرة في العولمة، حيث أن أكثر ما تركز عليه ثقافة العولمة هو تغيير المفاهيم والقيم والمناهج والأفكار، بداية من الأسرة والمرأة والطفل والمدرسة، ومحاولة ابعادها عن ممارسة أدوارها على نحو صحيح كل منها، خاصة مع العلم بأنها أضحت تدخل البيوت وتغزو العقول دون أي عائق.

فالثقافة وما يتعلق بها في ظل العولمة أصبحت سلعة مثلها مثل باقي السلع المادية الأخرى، تخضع للمنافسة غير المتكافئة مما يؤدي إلى هيمنة ثقافة واحدة على سائر الثقافات، والثقافة المرشحة لاحتلال هذا المركز هي الثقافة الأمريكية لعدة أسباب من بينها سيطرة الاقتصاد الأمريكي على السوق العالمية، هيمنة الشركات الأمريكية للاعلان على التسويق العالمي، تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المنافسة الاقتصادية المتعلقة بالمجال الثقافي والترفيهي وصناعة الأفلام والموسيقى، بالإضافة إلى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لقدرة الثقافة غير الراقية أو ما تسمى بـ " الثقافة الصفراء" على منافسة الثقافة الراقية التي تتطلب دعما كبيرا من الدولة ومؤسساتها الثقافية.[1] ويمكن تصور صعوبة الأمر على الدول المحدودة الإمكانيات، والتي لا زالت تواجه الأزمات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنه في ظل هذه الأوضاع قد لا تعير المسائل الثقافية اهتماما كبيرا.

[1]– سحر مصطفى عبد الغني سلامة، الخطاب الصحفي العربي اتجاه العولمة والهوية الثقافية دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام من قسم الصحافة، كلية الإعلام قسم الصحافة، جامعة القاهرة ، 2010، ص 79، 80.

وبذلك أصبحت حقوق الانسان الثقافية مستهدفة من قبل سياسات العولمة، نظرا لما تكتسيه من أهمية كبرى ودور فعال في تحقيق بناء الذات البشرية، ودعم وتقوية تماسك المجتمع واستقراره، على خلاف الاعتقاد السائد بأنها تقل أهمية عن حقوق الانسان الأخرى، حيث يرجح أن هذا الاعتقاد كان سببا في عدم نيل هذه الحقوق اهتماما كبيرا من قبل النصوص والمواثيق الدولية، مما جعل الغموض يعتري حقوق الانسان الثقافية، من حيث تحديد طبيعتها وتصنيفها مقارنة بحقوق الإنسان الأخرى.

حيث يرجع سبب هذا الغموض الذي يشوب حقوق الإنسان الثقافية، حسب ما ورد في تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد تحت رقم 23/10، والذي قدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010، يرجع إلى غياب وجود تعريف رسمي لهذه الحقوق، واعتبارها من قبل بعض الدراسات أقل أهمية من حقوق الإنسان الأخرى، وأنها حقوق ستظل متخلفة في مستواها مقارنة بالحقوق الأخرى، في حين أن الحقوق الثقافية لها أهمية كبرى بحيث تدعم الاعتراف بكرامة الإنسان واحترامها، وتحمي حرية الرأي والتعبير والهوية والتنوع الثقافي، وتعد من الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، والحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيز الانتماء والولاء للدولة وبالتالي تحقيق السلام والأمن، إضافة إلى إرساء الاحترام المتبادل والحوار المتكافئ بين الأطراف، وبث التفاهم بين الأفراد والجماعات بغض النظر عن الفوارق والاختلافات القائمة بينهم.[1]

غير أن ما يجدر التنبيه إليه في هذا الموضع هو أنه لا توجد وثيقة من وثائق حقوق الإنسان لحد الآن تحصي حصرا كاملا للحقوق الثقافية، أو تعريفا لمصطلحات أساسية مثل الثقافة أو الهوية الثقافية، وتشير مسودة إعلان الحقوق الثقافية التي نشرتها اليونسكو سنة 1998، إلى أن البعد الثقافي لحقوق الإنسان ككل يتضمن القيم والمعتقدات واللغات والفنون والعلوم والتقاليد والنظم والدساتير، وكذا طرق الحياة التي يعبر بها الأفراد والجماعات عن أنفسهم ويتطورون ويبحثون من خلالها، وتنص هذه المسودة على الحقوق الثقافية التالية الحق في الهوية الثقافية، حق المشاركة في الحياة الثقافية، التعليم والتدريب، والمعلومات والتراث الثقافي وحرية البحث والنشاط الخلاق والملكية الفكرية، والمشاركة في صياغة ورسم وتطبيق وتقييم السياسات الثقافية.[2]

---

[1]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010، مرجع سابق.

[2]– عواطف عبد الرحمن، الاعلام العربي والعولمة البديلة، العربي، القاهرة، ط1، 2006، ص 130.

كما وردت أيضا إشارات كثيرة إلى حقوق الإنسان الثقافية في المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذالك الأحكام والصكوك المتعلقة بالأقليات كالإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية والشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لسنة 1989، والتي أشارت إلى كثير من المسائل منها الهوية، اللغة، العقائد، العادات والتقاليد، المشاركة في الحياة الثقافية، التعليم والتراث الثقافي، كما تضمن كذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إشارات إلى حقوق الأرض والتي لها صلة وثيقة بالحقوق الثقافية، وقد أوضحت الخبيرة المستقلة كذلك بأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تتضمن أحكاما تتعلق بحق الاستفادة من الحياة الثقافية والمشاركة فيها وحق احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين.[1]

وعليه تنبئ العولمة بشن حرب الأفكار من أجل تذويب خصوصيات المجتمعات وهوياتهم،[2] وبحدوث تحول عميق يمس التربية والقيم، عن طريق تبنيها مشروع التوحيد الفكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للعالم، وكذا سعيها إلى صياغة ثقافة عالمية ذات قيم ومعايير تخترق الخصوصية الثقافية للشعوب المستهدفة، وتعمل على تغريب الأجيال الجديدة عن ماضيها وتراثها، وتدمير الحضارات والتأكيد على النجاح الفردي، وتجميع الثروة وتهميش الثقافة الوطنية واحتكار الصناعة الثقافية، والحد من رقابة الدولة على وسائل الإعلام، كما أنها اغتصاب تربوي وثقافي وقيمي وعدوان رمزي وحسي على سائر النظم التربوية الأخرى، ولهذا خلفت العولمة انعكاسات سلبية فكرية وتربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية، لكن على الرغم من كل هذا فقد اكتسبت العولمة رواجًا من خلال تقنيات الاتصال الحديثة وأجهزة الإعلام، والتي ربطت العولمة بمسائل مغرية كنشر العلم والمعرفة وضمان حياة أفضل للجميع، بالرغم من سعيها إلى تهميش دور الأسرة والمدرسة، واحداث الخلل في وظائفها التربوية وشل قدرتها على تفعيل انتاج منظومة القيم التربوية.[3]

---

[1]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

[2]– عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام، القاهرة، ط1، 2012، ص 105.

[3]– محمود داود الربيعي، العولمة المفاهيم والأبعاد، مجلة علوم التربية الرياضية – جامعة بابل، المجلد الخامس، عدد 3، 2006، ص 129. www.iraqacad.com

وبذلك سنتعرض في هذا الباب إلى حقوق الانسان الثقافية، التي تم التصريح بها بوضوح في العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، متبعين بذلك نفس تصنيف حقوق الإنسان المعتمد بموجب العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966 مثلما وضحنا سابقا، وتتمثل هذه الحقوق في الحق في التعليم والحقوق المتصلة به كالحق في التعليم العالي و الحق في الحرية الأكاديمية، إضافة إلى الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي والحق في الخصوصية والهوية الثقافية والمشاركة في الحياة الثقافية، وهي حقوق لا تثير أي صعوبات من ناحية طبيعتها ووصفها بالحقوق الثقافية مثلما تم بيانه، كما سيتم في الوقت ذاته في هذا الباب التركيز على إبراز أهم انعكاسات ومظاهر تأثير العولمة، وذلك على مجموع هذه الحقوق إيجابا وسلبا وكيفية مواجهة التحديات التي تفرضها.

إذ لم يسلم الحق في التعليم بكل مستوياته من ترصد سياسات العولمة، ونحن ندرك خطورة ذلك على أهم حق يشكل المنطلق الأول في بناء شخصية الإنسان، وتهيئتها لخوض تجارب الحياة وذلك بعد الدور المسبق للأسرة. أما بالنسبة للحق في التقدم العلمي والحق في الهوية الثقافية والخصوصية الثقافية فهي الأخرى حقوقا تواجه في ظل العولمة تحديات كبرى، حيث لا تتناقض الخصوصية الثقافية مع عالمية حقوق الإنسان، لكن الوضع سيكون بخلاف ذلك في ظل عولمة حقوق الإنسان، حيث تدعو العولمة لثقافة من نوع خاص متحررة لا تعترف بالتقاليد والأعراف والأديان والقيم، وتمجد ثقافة الاستهلاك معتمدة على عدة وسائل أهمها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وبالنسبة للحق في التقدم العلمي فلا زالت قيادات العولمة مستمرة في ممارسة أساليبها الاحتكارية، لمنع انتقال العلوم والتكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث، لكن الموضوعية تفترض الاعتراف بأن العولمة كان لها انعكاسات ايجابية وسلبية على كامل هذه الحقوق ومن سلبياتها ما كان دافعا للاتجاه نحو الإصلاح والتغيير لمواجهة هذه التحديات، وذلك ما سنتعرض له من خلال الفصول الموالية.

الفصل الأول: الحق في التعليم والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وانعكاسات العولمة

يعتبر الحق في التعليم من أهم وأبرز الحقوق الثقافية للإنسان، وهو يشمل بمعناه الواسع الحق في المساواة في التعليم ومجانيته، الحق في التعليم العالي والحقوق المتصلة به كالحق في الحرية الأكاديمية، إذ يرتبط ببناء الذات الإنسانية ومؤسسات صناعة الذاكرة الوطنية، وبناء وإنتاج العقل الجمعي للمجتمعات البشرية، ويساهم في تحقيق التنمية من خلال إنماء عقلية العنصر البشري، الذي يتحقق بالتركيز على تطوير التعليم ومناهجه.[1]

فالنجاح في العناية والاهتمام بالحق في التعليم وإدراك قيمتة الحقيقية، ووضع خطط مدروسة لتنظيمه وضمانه، مع تحميل مسؤولية ذلك لذوي الخبرة والثقة، سيدعم بدوره ويجهز الأرضية لتحقيق التقدم العلمي، وذلك ما يعتبر من الحقوق المأمولة التحقق، خاصة إذا كانت ثماره موجهة لخدمة البشرية بلا استثناء، فالحق في التعليم والحق في التقدم العلمي تجمع بينهما علاقة وثيقة ويخدم كل منهما الآخر، كما أن التعليم هو الخطوة الأولى التي تقود إلى تحقيق التنمية، غير أن لظاهرة العولمة تعاملها الخاص مع الحق في التقدم العلمي تماما مثلما استهدفت الحق في التعليم.

وهذا الوضع يقود إلى طرح تساؤلات عدة حول وضع الحق في التعليم في ظل العولمة، مثل المساواة في حق التعليم ومدى تفعيله وانعكاسات العولمة في هذا المجال، وهل حققت عولمة التعليم حرية التعليم فعلا؟ هل تطور التعليم في ظل العولمة لخدمة الأهداف الإنسانية، واحترام ذاتية الإنسان وخصوصيات المجتمع الذي يعيش فيه؟ وما هي التحديات التي يواجهها في ظل سياسات العولمة وتقنياتها؟ وما هي أهم انعكاسات العولمة على الحق في التقدم العلمي؟ وهل تمت عولمة هذا الحق تماما مثلما روجت له هذه الظاهرة أم كان ذلك مجرد شعار؟

لذلك سيتم التعرض بداية في هذا الفصل لأهم مضامين هذه الحقوق وانعكاسات العولمة عليها، ومن ثم يتضح أي المواقف الصائبة، التي يجب التمسك بها لمواجهة تحديات العولمة، والتمكن من

[1]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 61.

الاستفادة من فرصها لتحسين وحماية هذا الحق، ومنه يتحدد النهج المناسب الذي ينبغي إتباعه هل بصد العولمة تماما، أو بقبولها بصفة مطلقة دون قيد أو شرط أو التعامل معها بانتقائية وموضوعية؟

المبحث الأول: الحق في التعليم وانعكاسات العولمة

إن اختراق المجال التعليمي والتربوي كان أهم سبيل استهدفه دعاة العولمة التي تدرك جيدا صعوبة وخطورة ذلك، لأن المسألة هنا حساسة فهي تتعلق بالنشئ والأطفال والشباب والمربون والمعلمون، وهي كلها فئات تساهم مجتمعة في تأسيس وبناء حاضر ومستقبل الأمة وتاريخها، وتشكيل وعيها وإدراكها ومعتقداتها وهويتها وثقافتها وايديولوجيتها وقيمها، وهي كلها عناصر تشكل الهوية الثقافية للشعوب، فالتعليم متعدد الأبعاد فهو نظام وفلسفة اقتصادية، فضلا عن أنه رسالة إنسانية واجتماعية نبيلة وشاملة، وتحت ضغط هذه الظروف وتهديدها يمكن تصور وتفهم صعوبة الموقف بالنسبة إلى الرافضين للعولمة، بحيث لا يعقل أن يوافقوا على التضحية بمستقبل أبناءهم من أجل حماية هوياتهم وعقائدهم.[1]

وبالإضافة إلى إمكانية تخلي الشعوب عن هويتها وعقائدها مكرهة مقابل ضمان التعليم لأبناءها، يواجه الحق في التعليم في هذا العصر إلى جانب تحدي الحرمان منه والاختراق تحديات أخرى فرضتها ظاهرة العولمة، كتسليعه واخضاعه لقانون السوق هذا من جهة، لكن من جهة أخرى لا يمكن الانكار أن انتشار آلياتها وفر عدة فرص وحظوظ لصالح دعم هذا الحق، فساهمت في انماءه واثراءه وفتح فضاءات جديدة وواسعة لدعمه، وقبل التطرق لتفصيل ذلك يجب التعرف على مفهوم هذا الحق ومشتملاته من خلال النقاط الموالية.

المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم

يقتضي ضمان الحق في التعليم وعدم التقصير بشأنه والمخاطرة به، خاصة وأن نتائج وثمار التعليم لا تظهر إلا على المدى البعيد، بذل العناية الفائقة والحرص الكبير على رعايته مع ضرورة الإحاطة والالمام بكل مضامينه، فهو يشمل عدة حقوق أخرى ترتبط به تعد كمراحل متتالية للتعليم مثل حق المساواة في التعليم ومجانيته، الحق في التعليم العالي والحق في الحرية الأكاديمية، وفيما يلي سنتعرض لمضمون هذا الحق والحقوق المتصلة به.

[1]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 60.

الفرع الأول: تعريف الحق في التعليم

يعد التعليم بمعناه الواسع ركيزة مهمة ولازمة لتحقيق إنسانية الإنسان والإحساس بكرامته ووجوده، فبواسطته يحدد علاقته مع خالقه ونفسه وغيره وبالكون من حوله، ويقول الشيخ محمد عبده " أن الإنسان لا يكون حقيقيا إلا بالتربية "، وبدون التعليم أيضا يصبح الإنسان كائنا فطريا وبدائيا لا يحقق وجوده، ولا يدرك رسالته وحقوقه وواجباته، ومن هذه النقطة استهدفت جميع الأديان إخراج البشر من الظلمات إلى النور، فالحرمان من هذا الحق يعد أكبر ظلم للإنسان، تتسبب فيه عدة عوامل تمثل أكبر تحدي أمام تحقيق هذا الحق، حيث لا تزيد نسبة الملتحقين بالمدارس في بعض الدول النامية عن 24 % من عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة مثل الصومال، النيجر، أثيوبيا وأفغنستان، في حين ترتفع هذه النسبة في دول أخرى لتبلغ 100 %،[1] وهي أرقام تستدعي التساؤل عن دور العولمة في هذا المجال.

وقد حظي الحق في التعليم بمكانة رفيعة واهتمام كبير من قبل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية للدول، وسبقتها في ذلك جميع الأديان السماوية ومن بينها الشريعة الإسلامية، إذ يكفي الاستشهاد بهذا الصدد بأن أول آية قرآنية نزلت على نبينا وسيدنا محمد رسول الله صلى عليه وسلم دعته للقراءة، لقوله عز وجل " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم" سورة العلق الآيات رقم 1، 2، 3، 4، 5، وقوله تعالى " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" سورة المجادلة آية رقم 11، وقوله عليه الصلاة والسلام" العالم والمتعلم شريكان في الخير، وسائر الناس لا خير فيه".[2] وهذا ما يبين تشريف الله عز وجل للعالم والمتعلم ويبين الأهمية البالغة للتعليم.

حيث نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن" لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلته الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا وأن يكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم، وأن حق التعليم يجب أن يشمل التنمية الكاملة للفرد، وأن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤكد على الأنشطة التي تعزز حفظ السلام"، وهذا يعني بوضوح أن على الدولة أن تهيء فرصة التعليم المجاني لكل مواطن

---

[1]– محمود اسماعيل عمار، المرجع السابق، ص 181، 182.

[2]– ماجد راغب الحلو، حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص 182.

مهما كانت وضعيته المادية على الأقل في المستويين الابتدائي والأساسي مع الزاميته في المرحلة الابتدائية.

كما أشارت إلى هذا الحق المادة 13 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على ما يلي " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية، والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية...، وتقر الدول الأطراف في العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع؛ تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم؛ جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم؛ العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس...". وعليه فاحاطة الحق في التعليم بكل هذه الضمانات، تؤكد أن لظاهرة العولمة تأثيرا كبيرا على هذا الحق إيجابا وسلبا.

ويستوحى من نصوص هذه المواد التعريف القانوني لهذا الحق بالإضافة إلى الهدف المقصود من ضمان الحق في التعليم، والمتمثل في إعداد الإنسان للقيام بدور فعال في المجتمع، وفي المقابل يجب على الدولة أن تهيئ له ظروفا مناسبة للعمل، حتى لا يكون الإنسان عضوا سلبيا في المجتمع، وعليه تبقى الدولة ملزمة بواجب توفير وتحسين مرافق التعليم بشكل دائم، وجعل كل ما يتعلق بالتعليم من أولويات اهتمامها.[1] كما يدخل ضمن مضامين تكريس الحق في التعليم التزام الدولة باجازة تعدد وتنوع أساليب تلقي التعليم، فيتم سواء في المدارس العامة أو الخاصة شريطة المساواة القانونية والفعلية بين التعليم العام والخاص،[2] ومن هنا يتبين أن التعليم الخاص يثير مسألة المساس بالمساواة في التعليم كحق من حقوق الإنسان، مع العلم بأن هذه الظاهرة قد اتسعت في ظل العولمة، والتي أصبح فيها التعليم سلعة تباع، وتخضع لنظام السوق مثلما سيتضح من خلال طيات موضوعنا.

---

[1]– نافز أيوب محمد " علي أحمد"، انعكاسات العولمة على التعليم، جامعة القدس المفتوحة، منطقة سلفيت التعليمية فلسطين، ص 11، 12.

[2] –Robert Jacques avec la collaboration de Duffar Jean, Libertés publiques et droits de l'homme, Montchrestien, Paris, 4 éme edit, 1988, p 434 .

فالتعليم له أهمية كبرى إذ يعد مقياسا هاما لقدرات الدول ومدى تقدمها، وقد بلغت في ذلك الدول المتقدمة القمة، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من شاغلي مناصب الإدارة الفاعلة 85 %، وفي ألمانيا 62 % وانجلترا 24 % فقط، أما بالنسبة للعلماء فيوجد في اليابان من بين كل مليون مواطن 3500 عالم، وأمريكا 2500 عالم وهي أعلى النسب في العالم، تليها أوروبا الغربية بمجموع 1500 عالم، بينما يتدنى هذا العدد كثيرا في بعض الدول الإفريقية ليصل إلى 50 عالم فقط من بين كل مليون مواطن من مواطنيها، وبخصوص التعليم العالي الذي يتجه في الدول المتقدمة ليصبح كالتعليم الأساسي في البلدان النامية، فقد بلغت نسبته في الدول الغربية 40% وفي إسرائيل 35.5%، بينما لا يتجاوز في مصر التي تعد من بين الدول العربية السباقة في هذا الميدان نسبة 19%.[1] بينما في دول الإتحاد الأوروبي ككل فيوجد ما يقارب 85 مليون طالب.[2]

كما أن التعليم يعتبر السبيل الأساسي للمعرفة والفكر، وكشف وتنمية طاقات الإبداع البشري وتحقيق التطور التكنولوجي، وهو حق لكل إنسان ووسيلة للتمكن من المشاركة في الحياة العامة وفهم مشاكلها، ليواجه حقائق عصره معتمدا في ذلك على عقله لتقدير مختلف المسائل، يرتبط الحق في التعليم بالحق في التعبير والفكر ويتضمن حق الفرد في أن يلقن العلم للآخرين، وأن يأخذ من العلم ما يشاء وبالقدر الذي يلائمه، إلى جانب حقه في أن يختار لنفسه ولأولاده من المعلمين والمناهج بكل حرية، بهدف فتح المجال للمواهب والبحث وتنمية ثمرات الفكر الحر ومنع الحجر على العقول، وإن كان ذلك لا يمنع الدول من تنظيمها، حتى لا تنقلب هذه الحرية إلى فوضى ولا تتحقق الغاية منها، فمن الدول من تحتكر كل مرافق التعليم وتؤمم كل دور النشر وتوحد البرامج، فتحدد برامج التعليم ومناهجها وتشرف على تعيين المعلمين وفقا لقواعد ومبادئ تتفق مع مجتمعها، ومن الدول التي تسمح وتفتح المجال أمام المعاهد والمؤسسات الخاصة لممارسة مهام التعليم.[3]

---

[1]– عبد اللطيف صوفي، العولمة وتحديات المجتمع الكوني، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 101.

[2] - Ossandon Marcello, Une approche de la mondialisation via l'éducation, mondialisation et citoyenneté economie et innovation , L'harmattan, Paris, 1999, p 93.

[3]– حمود حمبلي، حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1995، ص 46، 47.

وعليه فالانشغال بالحق في التعليم يعد من أهم نتائج العولمة وإرهاصاتها الإيجابية، فقد أدت إلى إثارة قضية حرية التعليم في الواقع العملي ومدى توفرها، وضرورة تحقيق تكافؤ الفرص والتكفل بتسيير التعليم ومجانيته لكل فئات المجتمع، فأصبحت المسألة محل اهتمام جميع الدول، وانعكس ذلك على المواثيق الدولية والنصوص القانونية الداخلية والدستورية للدول.[1] وهذا ما يعد مكسبا ايجابيا للإنسانية بالنسبة إلى الحق في التعليم، ونجد في الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل سنة 2016 مثالا واضحا في الحرص على ضمان هذه المبادئ، بنصه في المادة 65 على أن حق التعليم مضمون وأن التعليم العمومي مجانا، بحيث من شأن ذلك تحقيق المساواة والتخفيف من حدة التمييز في الاستفادة من هذا الحق، والحد من آثار ظاهرة عولمة التعليم وتسليعه واخضاعه لقانون السوق وكذا مساوئ ظاهرة المدارس الخاصة، ويخفف من سلبيات موجات اصلاح مناهج التعليم المتواصلة.

تؤكد أغلب الدراسات أن التعليم إذا تخلف عن أداء دوره في الحفاظ على الثوابت الثقافية لأمته من خلال نظمه ومناهجه ووسائله ومؤسساته، فإن ذلك سيتسبب في وقوع المجتمعات ضحية للتشتت الفكري والاغتراب الثقافي والصراعات الفئوية وبروز حركات التطرف، فتنشغل الشعوب بهذه المظاهر السلبية وتهمل الواجب الوطني إلى جانب الأزمة الثقافية الحضارية التي يشهدها وقتنا الراهن، لذلك يجب أن يساهم التعليم في تكريس فكر ثقافي حضاري واضح، قادر على رفع التحدي وإحداث النهضة والتجديد لمواجهة سياسة التنميط الثقافي.[2] وينتظر من التعليم الكثير فهو يعد وسيلة لضمان حسن وتهذيب الاستفادة مما تنشره شبكات المعلومات من معارف وعلوم ومستجدات، فهويمثل دور الحارس للخصوصية الثقافية من خلال هذه الشبكات.[3] ويمثل كذلك وسيلة لتحدي أزمة الانهيار الخلقي التي يشهدها الواقع.

الفرع الثاني: الحقوق المرتبطة بالحق في التعليم

إضافة إلى الحق في المساواة في التعليم ومجانيته والتي سبق بيانها، ينبغي الإشارة إلى أهم الحقوق الأخرى المرتبطة بالحق في التعليم هي الحق في التعليم العالي كمرحلة من مراحل التعليم، والذي يرتبط بدوره بالحق في الحرية الأكاديمية والبحث العلمي والحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي.

---

[1]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 47.

[2]– اكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 324، 325.

[3]– المرجع نفسه، ص 326.

أولا: الحق في التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي حصيلة تكوين الفرد المستمدة من المراحل التعليمية السابقة له، من تربية وتعليم يتم عن طريق المدرسة أو حصيلة تطور المجتمع، حيث ينتظر من التعليم العالي هو الآخر أن يقود العولمة نحو الحفاظ على الهوية، وكذلك توجيه مسارها نحو الإستفادة العادلة والإنسانية من فوائد التقدم العلمي، على أن يكون طريقا لتحرر الشباب من قيود بيئة الأسرة والمدرسة، والدخول إلى عالم التحرر الواعي من قيود المجتمع، والاندماج في عالم يساهم في تكوين الشخصية الناجحة والإيجابية في المجتمع وجميع المستويات.[1]

وبذلك يعد التعليم العالي مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يتبع المرحلة الثانوية أوما يعادلها، حيث يساهم في إنماء الفكر وتطوير كفاءات الطالب ليكون عنصرا مشاركا في التنمية، ومما لاشك فيه أن التعليم العالي قد استفاد بدوره من التقنيات الحديثة في التعليم وشهد عدة تطورات، ومن هذه التقنيات الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت فأصبح العالم كله متجها نحو التعليم الإلكتروني، والاستفادة منه والحصول على الشهادات التعليمية، كما يرجع الفضل للاتصالات العالمية وعولمتها في ظهور مفاهيم علمية جديدة وسعت نطاق التعليم العالي مثل:

ـ التعليم من بعد: بفضل الكمبيوتر وربطه بالإنترنت أصبحت بعض المدارس والمعاهد والجامعات تمنح شهادات معتمدة من قبل المؤسسات التعليمية، التي اعتمدت التعليم من بعد وهذا من نتائج التقنيات الحديثة.

ـ المدرسة أو الجامعة الإلكترونية: شرعت كثير من الدول في إعداد مناهجها بالكمبيوتر والتعليم والشرح، وبث كل ما يرتبط بالتعليم ودروس التقوية يتحصل عليها الطالب من شبكة الإنترنت أو أسطوانات الليزر وكذلك الحصول على الشهادة الدراسية.

ـ القنوات الفضائية التعليمية: بدأ ينتشر التعليم عبر القنوات الفضائية، وأصبحت هناك قنوات فضائية تعليمية متخصصة في عرض الدروس في المراحل الدراسية والجامعية، مما سهل على الطالب عملية

[1]– نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة العولمة وأنواعها، اربد عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص 367.

تلقي دروس التقوية، والحصول على شهادات من تلك القنوات الفضائية التعليمية التابعة لمدارس وجامعات.[1]

ثانيا: الحرية الأكاديمية

لم يتفق الفقه على تعريف موحد للحرية الأكاديمية من الناحية الفقهية، فهي تعني عند البعض حرية أفراد المجتمع الأكاديمي في ممارسة أعمال البحث، والتدريس والنشر والتعبير عن أفكارهم العلمية، وكل ما يتعلق بالعمل المهني للأستاذ الجامعي، إلى جانب وجوب تمتع الجامعة بالإستقلالية في كل المجالات الإدارية والمالية والسيادية، وفي التسيير الذاتي لشؤونها الجامعية من الناحيتين القانونية والتربوية.[2]

وتعني الحرية الأكاديمية كذلك حرية الأستاذ الجامعي في بحثه وتلقينه للدروس، والتعبير الحر عن آراءه وقناعاته، وتحرره من الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب ممارسته لهذه الحرية، وتقتضي هذه الحرية أيضا حرية الجامعة في تسيير وإدارة شؤونها الداخلية، واختيار أعضاء هيئتها الأكاديمية وترقيتهم وإخضاعهم لقوانينها، إلى جانب حريتها في اختيار طلابها وفقا لقواعد ومعايير موضوعية مقررة، ووضع مناهجها الدراسية وأساليبها في التدريس وتقرير امتحاناتها، والشروط التي تمنح بمقتضاها درجاتها الجامعية، فكل هذه المهام يجب أن تمارسها الجامعة دون تدخل من السلطات، أو من المجتمع إلا في أضيق الحدود.[3]

وبذلك تتلخص الحرية الأكاديمية في كل من حرية الأستاذ في التفكير والتعبير والكتابة والحديث، وتلقين الدروس والبحث والنشر دون الخضوع للضغوطات السياسية أو الضغوطات الإدارية، إضافة إلى حرية الطالب في الحوار والنقاش مع أستاذه مما يساعد على تكوين الطالب، إلى جانب حرية الإدارة الجامعية في تسيير أمورها في حدود ما تسمح به القوانين، فضمان هذه الحرية يعد دعما للحريات الفكرية الأخرى، ويستلزم بالضرورة تحريرها من كل الضغوطات السياسية والعقائدية خاصة.

---

[1]– سلوى بنت محمد المحمادي، العولمة وأثرها على التعليم العالي، كلية التربية للبنات، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ص 4.

PDF files without this message by purchasing novaPDF printer Create (http://www.novapdf.com)

[2]– رجب محمد السيد الكحلاوي، الحماية القانونية للحرية الأكاديمية، مؤسسة بدر، القاهرة، د ط، د ت، ص 19.

[3]– المرجع نفسه، ص 20.

أما عن حقيقة ارتباط الحرية الأكاديمية بالحق في التعليم، فلم تتعرض المادة 13 من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الموضوع، إلا أن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعترفت في تعليق لها بأن الحق في التعليم يرتبط بالحرية الأكاديمية، لأن التمتع بهذا الحق لا يتم إلا إذا صاحبته الحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب، والواقع يكشف أنه غالبا ما يتعرض الأكاديميون والطلاب في التعليم العالي للضغوط السياسية وغيرها، مما يقيد الحرية الأكاديمية وينعكس سلبا على العمل الأكاديمي بكامله فيصبح عبئا على العاملين في هذا المجال ودون هدف، بدلا من أن يكون سببا في النمو والتقدم وتطور المعارف، فالحرية لازمة لهؤلاء من أجل متابعة وتطوير ونقل المعارف والأفكار، من خلال الأبحاث أو التعليم أو الدراسة أو المناقشة أو التوثيق أو الخلق أو الكتابة، حسب ما ورد في تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[1]

كما تتعلق الحرية الأكاديمية بحرية البحث وهي حرية ثقافية، والتي تعتبر حرية عامة حسب رأي البعض، وعند البعض الآجر هي حق أساسي يتشكل من عدة عناصر تتمثل في حرية التفكير، والتي بدورها تتضمن حرية الوصول إلى المعرفة، والمشاركة في تطويرها وحرية النشر وإيصال المعلومات أي حرية التعبير والاتصال، أما العنصر الثاني فيتمثل في حرية التجريب، إذ أن حرية البحث قبل كل شيئ هي حرية النشاط التجريبي وما من بحث دون تجربة، أما العنصر الثالث فيتعلق بحق ممارسة البحث أي الحق في وضع سبل وشروط لتسهيل البحث، أي على الدولة أن تحفز النشاط العلمي بالحد من تدخلها أو التدخل عند الضرورة.[2] وذلك من أجل تنظيم البحث وتطوير نتائجه وفوائده لتحقيق التنمية.

أما من ناحية الاعتراف الدولي بالحرية الأكاديمية، فلا نجد من ضمن المواثيق والإعلانات المعنية بهذه الحرية أي وثيقة دولية ملزمة تنص عليها، على خلاف ما هو عليه الشأن بالنسبة للحريات العامة الكلاسيكية الأخرى، لكن من ناحية مضمون هذه الحرية فقد ورد في كثير من المواثيق التقليدية، التي تشير صراحة إلى حرية الفكر والرأي والتعبير، كما أن مصطلح الحرية الأكاديمية مشتق في أحد جوانبه من الحق في التعليم، وهو حق معترف به دوليا بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، والاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدتها اليونسكو سنة 1960، إلى

[1]– محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية، جزء 2، دار الثقافة، عمان، ط1، 2011، ص 318.

[2] - Marie- Gabrielle Calamarte- Doguet, ledroit de la recherche, L.G.D. j, France, 2005, p 77,78.

جانب العديد من المواثيق والإعلانات الدولية المعلنة خارج إطار الأمم المتحدة، ومن أهمها إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية وإشغال المنصب، الذي أصدرته الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات لسنة 1940.[1]

وقد تضمنت هذه الاعلانات عدة تعريفات للحرية الأكاديمية، منها ما ورد في اعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية لسنة 1990 بأنها " حق أفراد المجتمع الأكاديمي في التدريس والتعليم والبحث، وتناول ونقل المعلومات دون خوف أو تدخل من الدولة أو أي قوى أو سلطة خارجية، وحقهم في حرية الفكر والتعبير مع الحفاظ الكامل على حرياتهم المدنية الأخرى، وحق المؤسسة الجامعية في التمتع بالاستقلال الكامل والصلاحية للسيطرة على مصادر التمويل".[2]

وعرفتها كذلك الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعة بأنها " حرية المعلمين الجامعيين في التعليم والبحث والتنظيم والنشر، وكذلك حقهم في أن تتوافر لهم الحصانات المهنية والأخلاقية والمجتمعية، التي تضمن أداءهم لواجباتهم الأكاديمية"، وتؤكد أغلب المواثيق الدولية والإقليمية على هذه الحرية، حيث نصت على ذلك المادة 41 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل سنة 2004، وأشارت إليها كذلك المادة 13 من ميثاق الحقوق الأساسية في الإتحاد الأوروبي.[3] ومن مجموع هذه التعريفات يستخلص أن الحرية الأكاديمية تشمل ضمان حرية كل من الأستاذ والطالب والمؤسسة الجامعية. وقد اتجه الدستور الجزائري المعدل سنة 2016 في نفس مسار هذه النصوص الدولية لضمان الحرية الأكاديمية، وحرية البحث العلمي وضمان حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي طبقا للمادة 44.

كما ترتبط الحرية الأكاديمية بالبحث العلمي فهي تفيد في نموه وتطوره، حيث يقصد بالبحث لغة "الطلب والتفتيش والتقصي والحفر، وبذل الجهد في موضوع ما وجميع المسائل التي تتصل به"، أما العلم لغة فهو مصدر علم بمعنى عرف وأدرك، ويقصد به اصطلاحا معرفة المعلوم على ما هو به، ومنه فالبحث العلمي اصطلاحا وقد اختلف الفقه بشأن تحديد مضمونه، يعني " دراسة مبنية على تقصي وتتبع لموضوع معين، وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين"، أما فقها فيعني البحث العلمي " وسيلة لدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة، التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة "، والبحث العلمي هو البحث

---

[1]– رجب محمد السيد الكحلاوي، المرجع السابق، ص 6، 7.

[2]– اعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية لسنة 1990.

[3]– رجب محمد السيد الكحلاوي، المرجع السابق، ص23.

عن الحقيقة الغامضة للمشكلة باستعمال مناهج علمية، من أجل حل المشكلة والوصول إلى الحقيقة العلمية لها.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في التعليم

ترتب عن ظاهرة العولمة عدة انعكاسات على الحق في التعليم، وعلى جميع ما يتصل به من حقوق وحريات، منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي وذلك ما سنتعرض له في المطلبين المواليين.

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على حق التعليم

من بين أهم الانعكاسات الايجابية للعولمة التي أفادت ودعمت الحق في التعليم بكل مشتملاته نذكر أهمها فيما يلي:

1- تكريس مبدأ المساواة في التعليم:

لا يمكن الإنكار بأن الحق في التعليم قد لاقى تحسنا كبيرا في ظل جهود المنظمات الحقوقية، فقد اهتمت منظمة اليونسكو بهذا الحق وكثفت نشاطها لترقيته، فقد أصدرت الكثير من الاتفاقيات والتوصيات من بينها الإتفاقية الخاصة بمكافحة العنصرية في التعليم لسنة 1960 والتوصيات الموافقة لها، وقد تعهدت الدول بشأنها بمبادئ هامة نصت عليها المادة الثالثة منها:

- إلغاء أي نص أو أوامر إدارية تنطوي على التمييز في التعليم.

- أن تضمن سن أي قوانين تكرس عدم وجود تمييز في قبول الطلاب في معاهد التعليم.

- ألا تسمح بالتمييز في المعاملة بين الرعايا الوطنيين من جانب السلطات العامة، إلا على أساس الجدارة أو الحاجة، بالنسبة للرسوم المدرسية وتقديم المنح الدراسية أو أي معونة تقدم للطلاب أو التراخيص والتسهيلات اللازمة لمتابعة الدراسة في الدول الأجنبية.

- أن تمنح الرعايا الأجانب المقيمين على أراضيها نفس الحقوق في التعليم الممنوحة لرعاياها.[2]

---

[1]- مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008، ص 65.

[2]- علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 162، 163.

بمعنى أن هذه المواثيق سعت إلى تكريس الحق في التعليم وتحقيق المساواة ونبذ التمييز بشتى أنواعه، مهما كان الأساس القائم عليه وإضافة إلى بعث التعاون في المجال العلمي والبحثي، وكان لظاهرة العولمة وآلياتها دورا ايجابيا في تكريس هذا الحق في الكثير من الدول خاصة العربية.

2 . تدريس ونشر ثقافة حقوق الإنسان على جميع مستويات التعليم

من أهم الإنعكاسات الإيجابية للعولمة هي إذاعة ونشر وتعليم حقوق الإنسان على مستوى التعليم الثانوي والجامعي، ففي بلادنا مثلا تم الإقرار بتدريس أربعة محاور كبرى خاصة بحقوق الإنسان، على مستوى التعليم الثانوي بعد استشارة المرصد الوطني لحقوق الإنسان سابقا، أي اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان حاليا، تتمثل هذه المحاور في مزايا الإنسان من بين كل الكائنات الحية ومواصفاته وجوانب قدسيته، أهم وثائق الحقوق المعلنة دوليا، المنظمات الإنسانية العالمية والمنظمات الإنسانية الوطنية.[1]

أما على مستوى التعليم الجامعي في كثير من البلدان ومن ضمنها الجزائر كذلك، فقد زاد الإهتمام بتكريس حقوق الإنسان وبث ثقافتها، خاصة بالنسبة لفروع العلوم القانونية والإدارية والعلوم السياسية، فبالنسبة لكليات الحقوق فإن البرنامج التعليمي لحقوق الإنسان كان يدرس تحت عنوان الحريات العامة، وفتحت مشاريع ماجستير متعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأستحدث كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان على مستوى جامعة وهران سنة 1995، كما تم ادراج تدريس حقوق الإنسان لطلاب المعهد الوطني للقضاة والمعهد العالي للشرطة والمعهد الوطني لإدارة السجون.[2]

كما أدى تطور وسائل الاتصال المختلفة كالانترنت والفضائيات والهواتف النقالة وسرعة انتشارها، ووفرتها لدى كافة فئات المجتمع إلى تكثيف تثقيف الإنسان، وتمكينه من الاطلاع على كل الأخبار والمعلومات بالصوت والصورة، ولم تعد المعلومة حكرا أو ملكا لأحد بعينه أو لدولة بذاتها، حيث تجاوزت حرية الإنسان كل الحدود الجغرافية لدولته، فأصبح بإمكانه مشاهدة الانتهاكات التي تصيب حقوق الإنسان في العالم من جوع وتشريد وقتل وإذلال وحروب ومآسي واغتصاب وتعذيب، مما خلق لديه وعيا وثقافة خاصة بحقوقه وحرياته فيجعله أكثر ايجابية وتفاعلا في هذا المجال، فأصبحت مادة حقوق

[1]– شطاب كمال، المرجع السابق، ص 115.

[2]– المرجع نفسه، ص 117.

الإنسان تدرس في الجامعات والمدارس وتنظم بشأنها دورات للمرأة والعامل والموظف والطالب والطفل، مما ساهم في خلق مجتمع مدني واع مدرك لحقوقه وواجباته، يلعب دورا كبيرا في تكريس ضمانات حقوق الإنسان من خلال التشريعات الداخلية للدول.[1]

3 . التحول إلى المجتمع المعلوماتي:

من ارهاصات العولمة فرض فكرة ضرورة التحول إلى المجتمع المعلوماتي، والذي استفاد منه الحق في التعليم كثيرا، من حيث أنه مجتمعا محملا ومثقلا بالإيجابيات التي تخفي في ثناياها عدة سلبيات، بحيث يساهم هذا التحول في تنمية الاستثمار في القوى البشرية العلمية والتعليم والتدريب بطريقة تطور حياة الإنسان والشعوب والحكومات، بالرغم من أن هذا التحول يؤدي إلى خلق عدة فجوات وأزمات، مثل مسألة الخصوصية الثقافية والأمن الفكري والفجوة المعرفية والمعلوماتية والاختراق الثقافي.[2]

فالمعلومة هي أساس قيام مجتمع المعلومات إذ أصبح لها أهمية كبرى، باعتبارها مصدرا للقوة وينتظر منها أن تسير القرن القادم، ومن الواجب تكييف المدارس مع تطورات العصر، والعمل على إعداد التلاميذ وتهيئتهم للاستفادة من ثورة الاتصالات في العالم، وتعليمهم استخدام الكمبيوتر والاتصالات الالكترونية.[3] بحيث لا يجب الغفلة عن الاستفادة من فوائد المعلومة وتوظيف تقنياتها في قطاع التعليم، وذلك لخلق جيل قادر على الصمود أمام تحديات العصر وتوجيهها لخدمة مصالحه.

وبخصوص استفادة التعليم من التحول إلى المجتمع المعلوماتي، فقد شهد إغناء وإثراء كبيرا بالمعلومات العلمية، فمثلا قد تم على الويب نشر ما يقارب 06 ملايين كتاب تقليدي، وفي الولايات المتحدة ظهرت مبادرة المكتبة الرقمية سنة 1994 بدعم من مؤسسة العلوم القومية NSF، ومؤسسة البحوث المتقدمة العسكرية APRA وناسا NASA، وفي ماليزيا توجد مبادرة جدول أعمال قومي يسمى رؤية 2020، وذلك أملا في أن تصبح أمة غنية بالمعلومات وتنخرط في عصر المعلومات، وفي الدول العربية بادرت مثلا المملكة العربية السعودية إلى مشروع تقنية المعلومات للجيل الجديد من الطلبة، والأردن مشروع مدينة تقنية المعلومات وإمارة دبي مشروع الحكومة الإلكترونية، ومدينة دبي مشروع مدينة

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، حقوق الانسان بين الفكر الاسلامي والتشريع الوضعي، دار الكندي، الأردن، د ط، 2007، ص 155، 156.

[2]– بوحنية قوي، الإعلام والتعليم في ظل ثورة الأنترنت، دار الراية، عمان، ط1، 2010، ص 18، 19.

[3]– نافز أيوب محمد" علي أحمد"، المرجع السابق، ص 7.

دبي للإنترنت 2000، وسارت في نفس الاتجاه عدة دول، في سبيل ضمان خدمات تعليمية وصحية ومصرفية ذات كفاءة عالية.[1]

4- تحقيق التعاون والتبادل في المجال العلمي والبحثي

تعتبر الإعلانات والمواثيق الدولية من الآثار الواضحة والايجابية للعولمة لصالح الحق في التعليم والحقوق المرتبطة به، وقد يكون لها كذلك دورا رئيسيا في تحقيق التعاون والتبادل في المجال العلمي والبحثي، وعلى رأسها ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية الذي أصدرته الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات في اسبانيا سنة 1982، إعلان ليما بعاصمة بيرو المتعلق بالحرية الأكاديمية الصادر عن اجتماع الهيئة العامة للخدمات الجامعية سنة 1988، والميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية الصادر في نفس السنة عن المؤتمر الذي انعقد في بولونيا بايطاليا، أما على المستوى الإفريقي فصدرت ثلاث إعلانات هي إعلان دار السلام بتنزانيا وإعلان كمبالا بأوغندا سنة 1990، وإعلان دكار سنة 1996[2] وهي كلها تمثل مبادرات لدعم التعاون من أجل تكريس الحرية الأكاديمية.

كما انعقدت تحت عنوان حماية الحرية الأكاديمية عدة مؤتمرات دولية واقليمية، ونشأت عدة اتحادات دولية وإقليمية ووطنية للدفاع عنها، أهمها تجمع أساتذة الجامعة في أمريكا سنة 1940، جماعة الأكاديميين في خطر سنة 2000 بشيكاغو، شبكة التعليم والحقوق الأكاديمية سنة 2001 تم تنظيمها تحت رعاية اليونسكو في باريس سنة 2001، أما على المستوى العربي فنجد كذلك إعلان عمان للحريات الأكاديمية الصادر سنة 2004، إعلان بغداد للحريات الأكاديمية سنة 2005، كما تأسست الجمعية العربية للحرية الأكاديمية، وفي مصر تشكلت مجموعة عمل تتكون من بعض أعضاء هيئة التدريس، من أجل الدفاع عن استقلال الجامعات أصطلح عليها بحركة 9 مارس 2003، إلى جانب مؤسسة حرية الفكر والتعبير.[3]

وفيما يخص جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تشجيع التعاون والتبادل في مجال البحث العلمي، فقد تضاعفت كثيرا واتجهت نحو تكريس معظم المبادئ، التي نادت بها الهيئات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، حيث أقرت بضرورة التعاون والتبادل في مجال البحث العلمي، وهي التفاتة

---

[1]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 18، 19.

[2]- رجب محمد السيد الكحلاوي، المرجع السابق، ص 8.

[3]- المرجع نفسه، ص 8 وما بعدها.

ايجابية لمواجهة تحديات العصر والنهوض بالتعليم العربي وتطويره، وفي سبيل تحقيق ذلك عقد مجلس جامعة الدول العربية ثلاث معاهدات مهمة في الميدان الثقافي، أهمها اتفاقية سنة 1945 التي تنص على تبادل المدرسين والأساتذة والموظفين ذوي الخبرات الفنية بين البلدان العربية، إلى جانب إقرار عدة مبادئ تجد لها فرصة للتنفيذ من خلال وسائل العولمة وآلياتها، من هذه المبادئ نذكر ما يلي الحث على:

– التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والإذاعة، وتشجيع الرحلات الثقافية والرياضية.

– توثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية للاستفادة من الطرق التقنية والفنية، حتى تضع كل منها وسائل بحثها العلمي ومختبراتها تحت تصرف الباحثين والعلماء.

– التعاون بين دور الكتب والمتاحف والعمل على إحياء التراث الفكري والفني العربي والحفاظ عليه.

– انشاء معاهد البحث العلمي والأدبي وبعث وتنشيط الجهود لترجمة عيون الكتب الأجنبية وكذلك تنشيط الإنتاج الفكري.

– بذل الجهود لإيصال اللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث.[1] حيث يمكن القول بأن هذه المبادئ قد أمكن تحققها ولو جزئيا بفضل الوسائل الداعمة للعولمة، وبفضل العولمة سيصبح لها وجود من الناحية العملية.

5– مرونة الالتحاق بالتعليم العالي:

كما حظي التعليم العالي في ظل العولمة بمرونة الالتحاق بالتعليم العالي واتاحته مدى الحياة من خلال الجامعة المفتوحة، إلى جانب زيادة تداخل الفروع العلمية في البحث والدراسة فظهرت بذلك المعاهد والمراكز البحثية المتداخلة التخصصات، مما استوجب التركيز المعرفي التقليدي للتعليم العالي، ومحاولة تكييفه مع الصناعة عبر المشروعات والمؤسسات البحثية المشتركة والمنح والاستشارات.[2]

[1]– سعدى محمد الخطيب، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2012، ص 25.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 339.

6- التعديل المستمر للمنظومات التعليمية في دول العالم الثالث نحو الأحسن:

بفعل تأثيرات العولمة أصبحت المنظومات التعليمية تشهد سلسلة من التعديلات التي فرضتها ضرورة مواكبة تطورات العصر، حيث لم تعرف الثبات والاستقرار لحد يومنا هذا وذلك في الكثير من البلدان، ويمكن تصور مخلفات عدم الاستقرار حيث قد تكون ايجابية كما قد تكون سلبية من ناحية أخرى، بحيث يصبح التعليم محلا للتجارب، فالمنظومة التعليمية في الجزائر مثلا في السنوات الأخيرة لم تعرف مناهجها الاستقرار مطلقا، خاصة بسبب تطبيق برامج الاصلاح والتكييف الهيكلي المشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك على جميع المستويات الابتدائي والأساسي والثانوي والجامعي، حيث شهدت الكثير من التعديلات وبرامج الإصلاح التي شملت حتى برامج السنة أولى ابتدائي والتي لم تتوقف حتى الآن، أما على المستوى الجامعي فتم إدخال نظام ل. م. د كنظام حديث وبديل للنظام الكلاسيكيى والذي لم تكتمل كل نتائجه حاليا.

وتعد مصر نموذجا آخر يعبر عن هذه التحولات، فقد شهدت الكثير من التعديلات في المناهج الدراسية المتعلقة بمراحل التعليم المختلفة، وبدأت وزارة التربية والتعليم إعادة تنظيم الصف السادس في المرحلة الابتدائية مرة ثانية في العام الدراسي 2004- 2005، لتحسين مستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية وإدخال مادة القيم والأخلاق في المرحلة الابتدائية، وإدخال مادة التكنولوجيا في المرحلة الإعدادية، ومادة الحاسب الآلي في جميع مراحل التعليم العام والجامعي وإدخال مادة المكتبة والبحث، والتربية الوطنية في المرحلة الثانوية، إضافة إلى تطوير الإدارة التعليمية والمدرسية والإشراف التربوي، وتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية وكليات التربية النوعية، وتطوير برامج المعاهد المتوسطة وتطبيق النظام الفصلي الجديد للدراسة بالتعليم العام.[1]

وقد نجد في فكرة تقبل التغيير والتعديل على مستوى التعليم فرصة لإعادة النظر في نظم التعليم، وتصحيح مسارها وافساح المجال لأهل الخبرة والكفاءة لتقديم توجيهاتهم بهذا الخصوص، واكتشاف الأخطاء والثغرات الموجودة والعمل على تصحيحها للنهوض بهذا القطاع، لكن شريطة تحميل هذا الواجب لأهل الثقة والخبرة.

---

[1]- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية . جامعة المنصورة ، 12 . 13 أفريل 2006، ص 273 .

7- الاستفادة من فوائد الانترنت لخدمة التعليم:

تعتبر الانترنت أهم وسيلة من وسائل التكنولوجيا الحديثة وقد شهدت رواجا كبيرا في ظل العولمة، وقد كانت كفيلة لوحدها بإحداث ثورة حقيقية في مجالي التعليم والبحث العلمي، وقد أصبحت حاليا مصدرا لا يستهان به للحصول على العلوم والمعارف إن تم استغلالها بطريقة حسنة، مما جعل الكاتب الشهير بيير ليفي يطلق عليها تسمية " قلعة النور" فهي أم الشبكات أو شبكة الشبكات، وقد أثبتت دراسة أجريت في حوالي 21 جامعة أمريكية أن تعميم استعمال شبكة الأنترنت، قد كان له آثار إيجابية واسعة في عملية تحسين ظروف التعليم والمتعلمين، وزيادة الإنتاجية والمردودية في التعليم العالي، فمن خلالها تم عرض الكثير من المحاضرات والدروس ذات مستوى عالي بطريقة سريعة وغير مكلفة، مما زاد في اقبال وحماس الطلبة للدراسة والتعلم عبر الشبكة.[1]

وبذلك تعد شبكة الأنترنت من أهم افرازات ثورة تكنولوجيا المعلومات، والتي انتشرت في استعمالها بفضل العولمة، حيث تأخذ عدة تسميات بالإضافة إلى ما سبق ذكره منها شبكة العنكبوت (The web) أو الشبكة العالمية (World net)، ويقصد بها الشبكات المترابطة وهي شبكة حاسوبية عملاقة تجمع ملايين الحواسيب، تتصل ببعضها في حلقة متكاملة على امتداد جغرافي معين، يستفاد من هذه الشبكات في تخزين واستقبال وبث حجم كبير من البيانات والمعلومات، المتعلقة بمختلف فروع المعرفة والعلوم وكافة جوانب الحياة لجميع المستفيدين من خدماتها.[2]

كما يتيح التطور التكنولوجي عبر شبكة الأنترنت وسائل متطورة تفيد البحث العلمي، عن طريق استخدام البرامج التطبيقية المختلفة مثل Excite .Yahoo.Infoseek، كما يستفيد الباحث من خدمات شبكة الأنترنت بالاطلاع على قواعد المعلومات العامة مثل الكتب والصحف والمجلات العلمية والثقافية والموسوعات.[3]

---

[1]- ابراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012، ص 48، 49.

[2]- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء، عمان، ط1، 2014، ص 92.

[3]- سنان الموسوي، ادارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار المجدلاوي، عمان، د ط، 2002، ص 299.

وتوفر شبكة الانترنت عدة خدمات لا يمكن التوصل إليها بأي وسيلة من وسائل الاتصال الأخرى، ومن بينها ما يفيد في توسيع الحق في التعليم وتتمثل في:

– البريد الالكتروني (Email) عن طريق هذه الخدمة يتم إرسال قواعد البيانات والرسائل والصور والتسجيلات الصوتية والبرامج وغير ذلك، تتميز هذه الخدمة بالسرعة من حيث نقل الرسائل وكذلك المحافظة على أمن الرسائل.

– التحاور وعقد الاجتماعات عن بعد بواسطة تبادل الرسائل، وهو ما يطلق عليه (Chat) وكذا التحاور بالصورة والصوت من خلال ما يسمى (Vidéo Conferencing).

– تمكن هذه الشبكة الباحثين من الحصول على المعلومات المختلفة إضافة إلى الدخول إلى فهارس المكتبات العالمية والجامعية ومعرفة مصادرها، تبادل إعارة الكتب والوثائق الأخرى بين المكتبات المختلفة في العالم إضافة إلى توجيه الأسئلة إلى مختصي المعلومات في المكتبات والمراكز العلمية.

– خدمة التعلم عن بعد بحيث أصبح بإمكان الشخص الحصول على التعليم دون أن يكون موجودا في الجامعة بصفة دائمة، واجتياز الامتحانات من خلال شبكة الانترنت التي تقدم الأوساط العديدة للتعليم (النص المكتوب، النظم الصوتية والمرئية الفيديو، النظم المحوسبة)، مندمجة بشكل تام في نظم الوسائط المتعددة عبر الانترنت، مع إيصال هذا النظام إلى أبعد مدى في الأرض، ومنه تحول مخطط عولمة التعليم مستقبلا إلى حقيقة فعلية على أرض الواقع، خاصة مع العلم أن الدراسات تشير إلى أن عدد مستخدمي هذه الشبكة قد بلغ 5.5 مليون مستخدم عبر العالم سنة 2001.

– كما ساهمت الانترنت في دعم خدمة النشر الإلكتروني للصحف والمجلات عبر أنحاء العالم، حيث أصبح ملايين الأشخاص في العالم يطالعون عددا كبيرا من الصحف والمجلات العالمية والإقليمية والوطنية كل يوم مجانا، من خلال إصدارها طبعات إلكترونية على شبكة الأنترنت، وعلى العموم أصبحت المعلوماتية والانترنت وتقنياتها المتطورة من أهم مرتكزات العولمة، التي تسعى إلى خلق حضارة متميزة مغايرة لكل ما عرفه التاريخ من حضارات، مما جعل العولمة توصف بأنها تسعى إلى اقتلاع الإنسان من انتماءه الأصلي من جهة، وتغييب وعيه بالتاريخ من جهة أخرى.[1]

[1]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 96 . 99.

8- تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO 9001) على مستوى قطاع التعليم العالي:

من انعكاسات العولمة الايجابية على قطاع التعليم العالي تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO 9001) على مستوى هذا القطاع بهدف تحقيق المساواة، ويقصد بهذا المصطلح الذي ترجع جذوره التاريخية إلى الإغريق وتعني التساوي في المقاسات والأبعاد، وينتظر من تطبيق هذا النظام تحقيق عدة منافع أهمها تحسين نوعية الخدمات التعليمية، تحسين خبرة العاملين وتوعيتهم بحجم المسؤولية، تحسين كفاءة الأنشطة العلمية والخدماتية والمعارف الإبداعية والمراقبة المحكمة عليها، توضيح كيفية العمل وإجراءاته وتوفير المعلومات، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات والتخفيف من التكاليف والحد من التسرب والضياع.[1]

إذ تعتبر جامعاتنا بحاجة ماسة إلى ادخال نظام متكامل للجودة الجامعية، وذلك يرجع لعدة أسباب منها عدم الانسجام بين مخرجات الجامعة، إضافة إلى تحديات نظام اقتصاد السوق ومطلب التنمية المستدامة، وعدم كفاية نظم التحفيز والتقويم المتبعة في تطوير أداء الأستاذ الجامعي، مما يفسر اندفاع فئة كبيرة منهم إلى البحث عن فرص عمل بديلة أو الهجرة سعيا لتحسين الدخل، إضافة إلى عدم انسجام نظم التعيين في المناصب القيادية بالجامعات، واتباع أسلوب التعيين بدلا من الإنتخاب مما يزيد في اتساع الهوة بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس، وضعف التحصيل الأكاديمي للطالب مقارنة بالمعايير العالمية، مما يجعل جامعاتنا تظل في مؤخرة الترتيب العالمي، على الرغم من توافر الكفاءات النادرة وهذا ما يفسر المحاولات المستمرة لتصميم جائزة الجودة العربية.[2] وذلك لانجاح الجامعة والتعليم الجامعي وتقوية كفاءته، حتى يتمكن من الاستفادة من فرص العولمة وفوائدها والتكيف معها.

9- فرض ضرورة التعليم والتدريب المهني المستمر للمهنيين:

من نتائج العولمة كذلك في مجالات التعليم العالي أنها فرضت ضرورة التعليم والتدريب المهني المستمر للمهنيين في هذا القطاع، وأصبحت برامج التعليم تفرض ضرورة المتابعة ببرامج التدريب المستمر، من أجل تحقيق التنمية في مجال المهارات المهنية استجابة للتطور العلمي والتكنولوجي المتواصل، حيث أدى تشعب العلوم التطبيقية وتزايد التركيز على التخصصات الدقيقة في برامج التعليم العالي، إلى إعادة تعريف دور التعليم الجامعي برمته في مجال العلوم، وتغيرت أهدافه حيث كانت

[1]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 62، 63.

[2]- المرجع نفسه، ص 65، 66.

المناهج الدراسية سابقا في المرحلة الجامعية الأولى تركز على تخريج مورد بشري قادر على تحمل أعباء المهنة، بينما أصبحت حاليا تركز اهتمامها في عصر العولمة على تخريج مورد بشري يملك الوسائل الضرورية لتعلم المهنة.[1]

فالتعلم الدائم أصبح ضرورة لا رفاهية في اقتصاد المعرفة الذي تنشده سياسات العولمة، وذلك من ناحية أخرى فيه شيء من الايجابيات لمواجهة تحديات العولمة فهي تهيئ لمسايرة المتغيرات الدولية، فتضاعف المعلومات سنوياً لدرجة أنها صارت تعاني من عدم الصلاحية في وقت قصير، بمعنى أنها أصبحت لها فترة صلاحية الأدوية والأغذية والأشربة، وتقاس أحيانا بالأيام مما يجعل للشهادات المدرسية والدرجات العلمية تاريخ انتهاء للصلاحية، حيث يفرض الواقع العلمي والمعرفي الهائل على كل إنسان أن يكون معلماً ومتعلما على الدوام، ومن المهد إلى اللحد وأن يطلب العلم ولو في الصين وبذلك لم يعد بمقدور أحد أن يختم العلم، وبهذا ستصبح الشهادات المدرسية أو الدرجات الجامعية شهادات أو درجات بالأمية الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، ويصبح من الخطأ الاعتقاد بأن صاحب هذه الشهادات قد ختم العلم.[2]

10- الانترنت واثراء مكتبات البحث العلمي:

لعبت الانترنت كوسيلة معولمة دورا كبيرا في تنمية مكتبات البحث من خلال استغلال أحد النظم المتاحة للتزويد على الشبكة، لتوفير البحث الفوري على الشبكة مثل نظام Acqweb , Vtis , Electric Library ، ويمكن للمكتبة العربية الاستفادة من هذه الشبكة بالاطلاع على المعلومات، وذلك بإنشاء الصفحات المحلية للتعريف بها وبخدماتها، التعاون مع المؤسسات العلمية لانجاز موقع على الشبكة لزيادة مخزون المعلومات وتمكين المستفيد منها، الإشارة إلى مواقع علمية وتربوية تهم المستفيد العربي وتدعيم النشر المحلي وتوزيعه عبر الأنترنت.[3]

---

[1]- سنان الموسوي، المرجع السابق، ص 299.

[2]- نافز أيوب محمد " علي أحمد"، المرجع السابق، ص 20.

[3]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 148.

11- ظهور علم ادارة المعرفة:

من إرهاصات العولمة ظهور علم جديد هو علم إدارة المعرفة، الذي يعالج بالتحليل والدراسة والتوجيه كل المشاكل التي تواجه مراحل العملية التعليمية بأشملها، بما فيها توظيف نظم الحاسبات والشبكات والوسائط المتعددة التي تدعم عمليات التعليم والتعلم المباشر وغير المباشر، أي التعليم والتعلم عن بعد بواسطة أجهزة الاتصالات والمعلومات، كما تساهم هذه الوسائل في تحقيق التفاعل والاتصال الايجابي بين المتعلمين والمتلقين، وتدعم التعليم الذاتي ورفع مستوى التدريس والتعلم، ودخول الفضاء المعرفي من خلال الشبكات الفضائية وعلى رأسها الانترنت، إلى جانب مواكبة عولمة التعليم بما يناسب المتعلم في مكان عمله أو محل إقامته، فينتج عن هذه الإستراتيجية تخريج أجيال مؤهلة للعمل في سوق الإنتاج والاستثمار الالكتروني العالمي القائم على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ونظم المعرفة الذكية، للتحكم في أسرار المهنة والعمل في سوق التجارة الالكترونية، واستخدام النظم الخبيرة الذكية في العلاج الطبي ورفع مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، وتوظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في أعمال القانون والمحاماة.[1]

وقد تمكنت البلدان النامية بفضل العولمة من افادة خريجي التعليم العالي بتوظيفهم، وذلك بخلق تخصصات مستقبلية لمواجهة احتياجات السوق المحلي وفقا لاحتياجات السوق العالمي، فالتنسيق بين العولمة والتعليم العالي سوف يفرز الفرص لحياة أفضل، فمثلا استفادت الهند من العولمة عن طريق بناء صناعة هندسة البرمجيات، وتدريب مهندسين في البرمجيات وأقامت صناعات خدمية وشركات ومشاريع، فتحت فرص عمل لحوالي80 ألف شخص في صناعة التكنولوجيا العالمية، كما ساهمت آليات العولمة في نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها.[2] ومع كل هذا لا يمكن الجزم بأن الحق في التعليم العالي، قد استفاد كلية من ظاهرة العولمة وهذا ما سيتضح من خلال النقاط الموالية.

12- تكنولوجيا الاتصال وتسهيل العملية التعليمية للمتعلم والمعلم:

تلعب تكنولوجيا الاتصال كأحد مقومات العولمة دورا أساسيا في تنمية قدرات المدرس، وتوسيع معارفه وكفاءته التعليمية، لذلك ينبغي التحكم فيها للتمكن من توظيفها في تحسين أداءه، وبفضلها أصبح

---

[1]- نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب، القاهرة، دط، 2001، ص 364، 365.

[2]- سلوى بنت محمد المحمادي، المرجع السابق، ص 5.

بإمكان المتعلم التحكم في اختصاصات معينة دون الاعتماد على الأستاذ، أي أن التلميذ أصبحت له القدرة على التعلم الذاتي واكتساب المهارات دون معلم، لدرجة أن التلميذ أصبح بإمكانه التفوق على معلمه من ناحية حجم المعلومات والثقافة، بمعنى أن تكنولوجيا الاتصال أصبح بإمكانها أن تعمل على نقل القوة والهيمنة في العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم.[1] كما أن التطبيقات العلمية في مجال الاتصال والإعلام، ساهمت في التقليل من حدة الإحتكار في مجال المعرفة ولو نسبيا.[2]

13- تكنولوجيا الاتصال وفرض التعليم المستمر

تساهم تكنولوجيا الاتصال في دعم التعليم المستمر وبالأخص بالنسبة للعاملين الذين يستفيدون من التعليم عن بعد الذي يتم بالانترنت، وذلك ما يسمى بالتعليم الافتراضي أو الإلكتروني والذي سهل أنظمة وبرامج المعاهد وفقا لظروف وحاجات الطلبة والمتعلمين والمعاهد، وهو تعليم يفيد الأفراد الذين لا تسمح لهم الظروف بالتنقل أو يعانون من الصعوبات للالتحاق بالجامعات والمعاهد، وبذلك تيسر الحصول على التعليم وكثر عدد المتعلمين بفضل التعليم المتاح في كل الأوقات، فلم يعد الأمر حكرا على المتعلمين النظاميين فقط، بل مكن غيرهم من الاستفادة من حق التعليم، فاكتسبوا مهارات وخبرات وتقنيات لم تكن موجودة في الوقت الذي زاولوا فيه دراساتهم، مما مكنهم من مواكبة مستجدات العصر وهي كلها دواعي لإنشاء جامعات افتراضية، أو ما يسمى بالجامعة المفتوحة مثل الجامعة المفتوحة البريطانية، جامعة مكة المكرمة المفتوحة والجامعة المفتوحة بالدانمارك.[3]

إلا أن نسبة استخدام الأنترنت في البحث العلمي لازالت ضئيلة ولم تعمم على الجميع، حيث أن خدمة الانترنت لا تتوافر إلا لحوالي 1.6% من مجموع الكثافة السكانية العربية، و30% من مستخدمي الأنترنت في العالم العربي يستغلونها في الدردشة، بينما نصيب البحث العلمي لا يتجاوز 3% من هؤلاء المستخدمين، وحسب استطلاع للرأي العام قامت به شبكة إسلام أونلاين نت سنتي2002 و2003 اتضح أن نسبة استخدام الأنترنت في الدردشة قد انخفضت لصالح البحث العلمي ببلوغها 24.5 %، وتجاوزت نسبة استخدامها في البحث العلمي 14% لتصل إلى 14.3%.[4]

---

[1]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 42.

[2]- نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 363.

[3]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 43.

[4]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 147.

14- الاستفادة من مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية

للمعلومات المرجعية الإلكترونية المتاحة (الأنترنت) عدة ايجابيات، وذلك بفضل ما تتمتع به من خصائص هي:

التحديث: إذ أن المعلومات الإلكترونية تمتاز بالمرونة فيمكن فيها الحذف والإضافة والتعديل، وسرعة الحصول على آخر التطورات دون أن يستغرق ذلك فترة زمنية طويلة.

الاستخدام اللاتزامني: المتعدد إذ على خلاف الاستعمال الفردي الواحد داخل المكتبات المطبوعة، يمكن استخدام المكتبات الإلكترونية الاستعمال من قبل أكثر من مستفيد في الوقت ذاته.

الإتاحة الالكترونية للمعلومات: تتيح مصادر المعلومات الالكترونية للمختصين في المراجع، امكانية الإجابة عن الاستفسارات والمعلومات المطلوبة للمستفيدين في أي مكان عبر البريد الإلكتروني بسرعة وفاعلية، في حين أن المعلومات المرجعية المطبوعة لا يمكن إعارتها أو استخدامها خارج المكتبة أو مركز المعلومات.

توفر النصوص الإلكترونية الكاملة ونظم الاسترجاع المتطورة: مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية المتمثلة في قواعد البيانات البيبلوغرافية، والتي تتيح الكثير من المقالات والدوريات مع توفير البرامج الاسترجاعية لمحتوى مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية عند الحاجة إليها.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في التعليم

عرف الحق في التعليم الكثير من التحولات في ظل عصر العولمة، والتي أثارت انتقادات العالم نتعرض لأهمها فيما يلي:

1 . الضغوط الأجنبية الداعية لإصلاح وتطوير المناهج التربوية:

تواجه مختلف الأنظمة العربية الإسلامية وأنظمة دول العالم الثالث ضغوطا أجنبية، تدعو إلى تطوير وإصلاح مناهجها التربوية، وهي خطوة تدعو إلى التفاؤل إن كانت نزيهة وموجهة فعلا نحو كل العلوم، غير أن الحقيقة تكشف أن هذه الضغوط غير موجهة إلى علوم الكيمياء والأحياء أو الرياضيات

[1]- بوحنية قوي، المرجع السابق ، ص 141، 142.

والحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، لدرجة أن كل الوفود الأجنبية المبعوثة للرقابة على المنظومة التعليمية لدول العالم الثالث تتعمد إغفال تسجيل أي ملاحظات أو انتقادات فيما يخص مواد التدريس المرتبطة بهذه العلوم، فهذا التغافل المتعمد عن الدعوة إلى التطوير يؤكد مدى حرص القوى الأجنبية على ابقاء الوضع التعليمي على حاله، حتى لا يمكن للإنسان العربي أو المنتمي لدول العالم الثالث الخروج من دائرة التخلف، وحتى لا يتمكنوا من التفوق في مجال العلوم التطبيقية، التي تساعد على النهضة والتقدم وامتلاك مصادر القوة، بما يضعف حظوظ في تهديد مصالحها من قبل قوى العولمة، وخير دليل على ذلك التهديدات الأمريكية والغربية لإيران بسبب ملفها النووي.[1]

ومن العلوم التي كانت مستهدفة بالدعوة للتطوير والإصلاح وتم التركيز عليها، وبشكل مقصود ومتعمد هي التربية الدينية والتاريخ واللغة العربية وذلك على النحو التالي:

– في مجال التربية الدينية تركز مطالب الإصلاح والتطوير على إقصاء الكثير من الآيات القرآنية، المرتبطة بتصور الإنسان المسلم نحو الآخر، وكذا إقصاء الأحاديث النبوية التي تسرد السنة النبوية، وذلك لصرف عقول المسلمين عن الإقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام، وبسيرته النبوية في التعامل مع المشاكل التي تواجه المجتمعات الإسلامية، فكل التدخلات الأمريكية في مجال التعليم الديني ترمي إلى تصفية التعليم من كل ما يتعلق بعقيدة الجهاد في الإسلام والتضحية بالنفس لنصرة الدين، ومجافاة القيم التي تدعو إلى توحيد العالم الإسلامي والوعي بحقائق التاريخ من منظور ديني، من أجل منع مواجهة الحركات الصهيونية والصليبية والوعي بحقيقة عدم مناصرة الكفار.

– في مجال التاريخ تتزايد حدة الضغوط الموجهة لحذف البرامج التي ترقى بوعي الجيل النشئ بتاريخ المسلمين وحروبهم ضد الحملات الصليبية، التي قادها الغرب على العالم الإسلامي، وضد المشروع الإستيطاني لليهود في فلسطين، كما تهدف خطط الإصلاح إلى إقصاء الروايات التاريخية المخلدة لرموز الإسلام والعروبة، حتى يجهلها الشباب في الوطن العربي والدول الإسلامية، وحتى لا يكون تاريخ أمتهم مبعث فخر لهم، فيندفعون إلى ربط مجد ماضيهم بحاضرهم والطموح نحو التغيير والنهضة والإصلاح.[2]

---

[1]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 62.

[2]– المرجع نفسه، ص 62، 63.

وفي مجال التعليم باللغة العربية تصف سياسات العولمة هذه اللغة بأنها عاجزة عن تحقيق التواصل والتفاعل مع الحضارات الأخرى، وأنها لغة غير قادرة على مسايرة تطورات العصر، وتأثرا بذلك تمتنع فئات كثيرة في الوطن العربي عن تدريس أبناءها في مدارس وجامعات تدرس باللغة العربية، وفق المناهج العربية المحددة من قبل وزارة التربية والتعليم، وتتجه إلى تعليمهم بالمدارس والجامعات التي تعتمد على المناهج الأمريكية والبريطانية، وتعتبر ذلك مصدرا للفخر والرقي مما يؤدي إلى الانقسام الاجتماعي والثقافي والفكري الذي يقوم على أساس اقتصادي، وبالتالي يتحقق الهدف الأساسي للعولمة في مجال التعليم أي التفكيك من الداخل، حيث نجد فئة تستطيع الإنفاق على التعليم الأجنبي، وفئة أخرى عاجزة عن ذلك نظرا لضعف مستواها المعيشي فينجم عن ذلك جيلان مختلفان في مجتمع واحد، أحدهما مولع بقيم وقضايا وأهداف النظام التعليمي البريطاني والأمريكي، وجيل آخر يتمسك بالقيم والأفكار والمبادئ وأنماط السلوك المستمدة من البيئة العربية وخصوصياتها، وهي أهداف تطمح إليها الدول العربية لمواجهة التحديات المرتبطة بعقيدتها وتراثها الثقافي والحضاري.[1]

فقد استخدم الحق في التعليم مؤخرا من قبل الدول الكبرى كورقة ضغط على الشعوب الأخرى لإخضاعها لسياساتها ومخططاتها، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تعالت أصوات الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بتعديل المناهج التعليمية في بلدان العالم الثالث، وبالأخص الإسلامية والعربية حتى تتماشى مع التطورات العلمية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والميكروبيولوجي والهندسة الوراثية، إضافة إلى العلوم الحديثة في اللغة والاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد، ففكرة تحديث المناهج التعليمية حتى تلحق بركب نظيرتها العالمية تدعو للتفاؤل، لكن تثبت صحة ذلك إذا اتفقت هذه التعديلات مع الحاجات الفعلية لمدارسنا وجامعاتنا، على خلاف ما تطالب به الولايات حيث تركز على أن تنصب هذه التعديلات على التراث التاريخي والديني والاجتماعي، فجامعاتنا بحاجة للتحديث في الجانب العلمي والتكنولوجي خاصة في ظل التطورات الحاصلة في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. [2]

إن تزايد وطأة التدخل الأمريكي في المناهج والمؤسسات التربوية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كان من منطلق وذريعة ابتدعها الغرب، مفادها أن المناهج التربوية الإسلامية تنتج وتربي إرهابيين حسب

---

[1]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 63.

[2]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 165.

رأي الأمريكيين، الذين يعتبرون أسامة بن لادن أحد خريجي تلك المؤسسات الإسلامية، وذلك ما يبرر دعوتها الدول العربية لتغيير مناهجها التعليمية خاصة الدينية لتكون مسايرة للغرب، فتعمل على غرس قيم تختلف عن القيم والأخلاق العربية الإسلامية، وهذا ما يدعو إلى القول بأن التعليم في العالم العربي أصبح مستهدفا وموجها نحو هجر ومعاداة البعد الثقافي والديني للمجتمع، واتجه نحو علمنة التعليم وتجريده من البعد الديني في العالم الإسلامي.[1] وقد وصلت سياسة هذا التدخل إلى درجة تحديد ما يجب أن يدرس، وما لا يجب أن يدرس من برامج ومواد، وكذا تضييق الحجم الساعي في المؤسسات التربوية التعليمية العربية والأمثلة عديدة على ذلك.

2- التمييز في مجال التعليم

تؤكد كل المواثيق الحقوقية على المساواة في التعليم وضمانه للجميع دون تمييز، غير أن الواقع الذي أفرزته ظاهرة العولمة نجم عنه الكثير من التناقضات والانتهاكات المتعددة لهذا الحق ومن بينها المساس بث فكرة التمييز في التعليم. وقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم كلمة التمييز، والتي تم اعتمادها من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سنة 1960، بحيث يقصد بها أي ميز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الدين أو الرأي سياسيا أوغير ذلك، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها وخاصة ما يلي من التصرفات:"

- حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الإلتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة.

- قصر فرص أي شخص أو جماعة من الأشخاص على نوع من التعليم أدنى مستوى من سائر الأنواع.

- إنشاء أو ابقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة لأشخاص معينين أو لجماعة معينة من الأشخاص.

- لأغراض هذه الاتفاقية، تشير كلمة " التعليم" إلى جميع أنواع التعليم ومراحله، وتشمل فرص الالتحاق بالتعليم، ومستواه ونوعيته والظروف التي يوفر فيها".[2]

---

[1]- عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة، عمان، ط1، 2010، ص 384، 385.

[2]- المرجع نفسه، ص 383.

في حين تنص المادة 2 من نفس الاتفاقية على أن تكون الأوضاع التالية مسموحا بها في إحدى الدول، ولا تعد من قبيل أعمال التمييز المنصوص عليها في إطار نص المادة الأولى من هذه الاتفاقية:

"– إنشاء أو إبقاء نظم أو مؤسسات منفصلة لتعليم التلاميذ من الجنسين، إذا كانت هذه النظم أو المؤسسات تتيح فرصا متكافئة للالتحاق بالتعليم، وتوفر معلمين ذوي مؤهلات من نفس المستوى ومباني ومعدات مدرسية بنفس الدرجة من الجودة، وتتيح الفرصة لدراسة نفس المناهج أو مناهج متعادلة.

– القيام لأسباب دينية أو لغوية بإنشاء وابقاء نظم أو مؤسسات تعليمية تقدم تعليما يتفق ورغبات آباء التلاميذ أو أولياء أمورهم الشرعيين، إذا كان الاشتراك في تلك النظم أو الالتحاق بتلك المؤسسات اختياريا، وكان التعليم الذي تقدمه يتفق والمستويات التي تقررها أو تقرها السلطات المختصة، وخاصة للتعليم بالمرحلة المناظرة.

– إنشاء أو إبقاء مؤسسات تعليمية خاصة اذا لم يكن الهدف منها ضمان استبعاد أي جماعة بل توفير مرافق تعليمية بالإضافة إلى تلك التي توفرها السلطات العامة، ومتى كانت تلك المؤسسات تدار بما يتفق وهذه الغاية، وكان التعليم الذي تقدمه يتفق والمستويات التي تقررها أو تقرها السلطات المختصة وخاصة للتعليم بالمرحلة المناظرة".

غير أن الملاحظ عن واقع عولمة التربية والتعليم ليس الهدف منها تحقيق المساواة بين المؤسسات التعليمية في الوطن العربي وبين نظيرتها الموجودة في الغرب، وإنما غاية من ذلك هو تسخيرها لحماية المصالح الغربية وتربية جيل غريب عن وطنه، يأخذ من الغرب ما يفسد شخصيته وينمي فيه التبعية والعداء لتراثه ودينه وقوميته، كما أن تخفيض الإنفاق على التعليم وتخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها كسياسة تفرضها العولمة فيما يخص بعض النشاطات التعليمية، أدى إلى تهميش الطبقات الفقيرة وتوسيع التفاوت بين الجنسين وبين سكان المدن والأرياف، وبالتالي المساس بحرية التعليم والحق في المساواة في التعليم وهو مبدأ نادت به كل مواثيق حقوق الإنسان.[1]

[1]– عروبة جبار الخزرجي، المرجع السابق، ص 383.

3- الدعوة إلى التعصب والكراهية

شهد العصر الحالي تنظيم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة وقيادتها لحملات تدعو إلى اصلاح وتطوير التعليم، لكن انقلبت الأوضاع فيما بعد وتحولت المسألة إلى الدعوة إلى التعصب والفتنة والكراهية، إذ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 صدر عن قادة كثير من الدول قرارات بإغلاق الكثير من المعاهد الدينية، وفي ذلك حتما مساس بالحق في التعليم وذلك ما حدث في اليمن، حيث برر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هذا القرار بأنه كان المنقذ لبلده من ضربة مؤكدة في إطار الحملة ضد الإرهاب، واتخذت باكستان نفس الموقف بإغلاق المدارس الدينية، مقابل تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لوعدها بتسليمها أكثر من مئة مليون دولار لمساعدتها في بناء معاهد ومدارس حديثة، وحدث نفس الأمر في معظم دول الخليج كالكويت والسعودية حيث أصبح ملف إصلاح التعليم يحتل الصدارة على طاولات الاجتماعات، بحجة أن التعليم يساهم في تكريس الأمن العالمي ومكافحة الإرهاب.[1]

وبحجة مكافحة الارهاب قد تم استغلال واتخاذ شخصية بن لادن كعقدة للتأثير في الذهنية الأمريكية، لدرجة أن إحدى الجامعات الأمريكية منعت تدريس كتاب من تأليف مايكل ميلز، والذي يتناول بعض تعاليم القرآن الكريم في الجامعات، حيث كان مقررا حسب مجلة المجتمع الكويتية في عددها 1515، أن تضع الجامعة ذلك الكتاب على قائمة قراءات ومناقشات 4200 طالب جديد، وتهدف هذه الدراسة حسب المشرفين على البرنامج في الجامعة إلى رفع القدرات التحليلية للطلاب، حيث أثارت هذه المسألة اهتمام وسائل الإعلام الأمريكية، نظرا لمساسها بالحرية الدينية والحرية الأكاديمية وحقوق الأقليات المسلمة الأمريكية.[2] وهي كلها سياسات تستغل في تغذية الصراعات وحركات التعصب والكراهية.

4- محاولة افشال نظم التعليم العربي والتقليل من شأن اللغة العربية:

من التحديات التي فرضتها العولمة اختراق المناهج المدرسية والجامعية، والوصول إلى النظم العربية التعليمية والتربوية، وجعلها تتماشى مع قيم الغرب وعاداته بعيدا عن الخصوصية الحضارية والثقافية للأمة، مستخدمين عدة وسائل منها التقليل من شأن اللغة العربية ووصفها بأنها من مخلفات الماضي، وأنها لغة عاجزة عن مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية، في حين يستمر بذل الجهود

[1]- صابر حارص، المرجع السابق، ص 64.

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 342.

والتخطيط لتعزيز اللغات الأخرى وبالأخص الإنجليزية، وإدراجها ضمن شروط الوظيفة والمنصب والعلم والرقي.[1]

وهكذا تواجه نظم التعليم العربي محاولات كثيرة تسعى لوصمها بالفشل من منطلق أنها غير مبنية على أسس علمية، ولا سيما أنها تعتمد على اللغة العربية كلغة علمية لتدريس العلوم والآداب، حيث أنها لغة صعبة إضافة إلى الاختلاف بين العربية الفصحى والعاميات العربية، وانتشار العجمة في استخدام مفرداتها خاصة في أوساط الشباب واستعمال الكلمات الأجنبية في الحديث الشعبي والإعلامي، وكذلك في تسميات المحلات التجارية والشركات والأسواق والإعلانات بشوارع المدن العربية، وهذا ما يوحي بحقيقة الغزو الثقافي وصراع الحضارات، الذي يسعى إليه الغرب والأمريكان في مواجهة الثقافات الأخرى، إذ أن سياسة الأمركة تهدف إلى صبغ العالم أجمع بثقافتها القائمة على إعلاء القيم المادية، والتي تركز اهتمامها على الفرد والمصالح الخاصة والتحرر من المبادئ والقيم السماوية.[2]

ومن ضمن سياسات العولمة محاربة اللغة العربية عن طريق تشجيع التدريس باللغات الأجنبية في المدارس والجامعات الخاصة، مما خلق نوعا من التعددية الثقافية داخل المجتمعات العربية وجعل المؤسسات الأجنبية تتدخل في هذا الميدان واخضاعه لقانون السوق ومعيار الربح، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى تحميل وشحن ذهنية خريجي هذه الجامعات بأفكار تتعارض مع الهوية العربية، ومن نتائج العولمة أيضا الاتجاه نحو الأخذ بنظام التعليم التجاري، حيث انتشرت ظاهرة المدارس التجارية الخاصة الهادفة إلى تحقيق الربح، والتي تتميز مناهجها بأنها غير تربوية ولا تتصل بقيم المجتمع.[3]

تسعى الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة جاهدة لإغراق الدول النامية بالمشاكل في مجال التعليم، كي تفرض برامجها ومناهجها ومنظوماتها التعليمية عليها، فتخضع لتبعيتها بصياغة عقول أجيال جديدة طبقا لنماذج محددة مسبقا يمكنها أن تستفيد منها في مخططاتها، خاصة في مجال التعليم العالي

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 161.

[2]– علاء الدين المدرس، العولمة وأثرها في التربية والمجتمع العربي، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن، ط1، 2010، ص 272، 273.

[3]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 352.

الذي أصبح مرتبطا بتلبية احتياجات السوق، فلم يعد التعليم مصدرا للمعرفة والعلم تبعا للرغبة الشخصية لطالب العلم، بل أصبح قناة عملية وتطبيقية بل ومهنية تصب في منظومة السوق.[1]

5 . اعتبار التعليم من قبيل الخدمات وتخفيض الانفاق على هذا القطاع:

ساهمت ارهاصات العولمة في اعتبار التربية والتعليم جزء من الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، في حين يرى الكثير بأن عملية التربية والتعليم هي استثمار للطاقة البشرية على المدى البعيد، وهذا يعني أن الإنفاق على التعليم على أساس انه قطاع خدماتي ينتهي بإنهاء الخدمة اعتقاد غير صحيح، لأن التعليم له مردود اقتصادي واجتماعي وثقافي يمتد على كل المستويات وآثاره تمتد إلى المستقبل، وهي حقيقة كشف عنها رئيس الإتحاد السوفياتي جون كينيدي بعد إرساله رائد فضاء لأول مرة وقبل أمريكا، حيث أعلن عن وجود خلل في عملية التربية والتعليم، ومن سوء حظ العاملين في القطاع أن ثماره لا تظهر إلا على المدى البعيد، لكن هناك من يستغل هذه الحقيقة ليشيع فكرة أن التربية والتعليم من ضمن العمليات الخدماتية تقدمها الدولة للمواطن، ومكمن الخطورة في ذلك أن البنك الدولي في وصفته السحرية للإصلاح الاقتصادي يعنى دائما بترشيد الإنفاق وتخفيض النفقات، وتخفيض سعر العملات وإلغاء الدعم لبعض السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق على الخدمات، وعند الأخذ بهذه الوصفة تلزم الدولة بتخفيض ميزانية التربية والتعليم أو عدم الزيادة فيها.[2]

وبذلك يستنتج أنه من ضمن سياسات العولمة أنها فرضت تخفيض الإنفاق على التعليم والمؤسسات التعليمية، وذلك من خلال إلزام الدول بالتخلي عن مسؤولياتها في بعض الأنشطة التعليمية، مما أدى إلى عجز الطبقات الفقيرة عن تحقيق احتياجاتها التعليمية، وكذلك تزايد التفاوت بين الجنسين وبين سكان الحضر والريف، خاصة بعد العلم أن منظمة التجارة العالمية تشترط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، وقف الدعم للقطاعات الحساسة كقطاعي التعليم والصحة.[3]

6 ـ الفصل الدراسي وتأثيرات العولمة:

يعد الفصل الدراسي أحد أهم سبل ومنافذ العولمة، بحيث أن رواد وقادة العولمة يركزون نظرهم عليه أكثر مما يركز عليه المعلم، وهو القائد الذي يملك الحق فيه، وبالتالي هم يترصدون هفواته ووقوعه في

---

[1]– نبيل راغب، المرجع السابق، ص 363.

[2]– نافز أيوب محمد" علي أحمد"، المرجع السابق، ص 12.

[3]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 351.

الخطأ، أو وقوفه موقف المتردد أو العاجز، فهم يتحينون فرصة عجز أو فشل المعلم، لأن ذلك أسهل طريق للوصول إلى عقول التلاميذ، الذين يمثلون المستقبل المشرق للعولمة، وهذا ما أصبح دافعا لضرورة اعادة النظر في الأصول الفنية لاعداد معلم عصر العولمة، وضرورة تدريب خريجي كليات التربية على التعامل مع فكر العولمة لمواجهة سلبياتها، إلى جانب اعادة هيكلة تلك الكليات ودعمها بجهاز عالي المستوى لادارة خططها المستقبلية، وإلا أصبحت المدارس الخاصة تفضل اللجوء لمعلمين من جنسيات أخرى تملك تقنيات العولمة، لاسيما وأنهم يكلفونها أجورا أقل مقارنة مع أبناء الوطن، وبالتالي من الضروري الاعتماد على العقلانية الكاملة والموضوعية التامة، في إدارة العالم الصغير الذي يحكمه المعلم، كي يتحقق الهدف المنشود بتكوين جيل المستقبل القادر على مواجهة كل التحديات.[1]

ومنه أصبح محتما على معلم الفصل الدراسي في عصر العولمة أن يتأقلم مع الواقع المعاصر بعقلانية، وألا يكون رفضه له ومعاداته تعصبا ينفر عقول التلاميذ منه، فلا يتقبله التلاميذ ويصبح سلوكه مردود عليه، فمجتمعاتنا بحاجة إلى ملكة المعلم العقلية التي تتحكم وتسير عقول التلاميذ بالفكر والانفتاح لا بالتقييد وكبح الجماح، كما أن إدارة الفصل الدراسي في عصر العولمة تتطلب قدرات خاصة، وامكانيات متعددة متوفرة بغزارة في طلبة كلية التربية باختلاف تخصصاتها، حتى تواكب التطور المتسارع وتنتقل من موقف لآخر بلا مشاكل أو تخبط في المسيرة التعليمية، وذلك بعد أن أصبحت الإدارة التقليدية عاجزة عن وضع حواجز بين عقول التلاميذ وأفكار العولمة، التي تخترق عمق الفصل الدراسي.[2]

7ـ خوصصة التعليم وانعكاساتها السلبية:

ظهرت سياسة خوصصة التعليم كبديل لحل عجز الدولة عن استيعاب وقبول كل التلاميذ والطلاب في نظامها التعليمي، وذلك عبر كل مراحل التعليم وانتهاء بالجامعة والدراسات العليا بكل مستوياتها، وكانت بمثابة الحل النهائي لعدد كبير من الأسر الميسورة ماديا، والتي تعاني من ضعف المستوى التعليمي لأبناءها، والذين لم يتحصلوا على المستوى المناسب للالتحاق بالتعليم الحكومي، ويعد هذا النوع من التعليم خطرا من حيث أنه مشروع تجاري استثماري خاص، تغلب عليه الأهداف الخاصة لصاحب المشروع والتي تتعارض مع المصالح العامة للمجتمع، حيث تهتم هذه المدارس الخاصة بالجودة التي

[1]– أحمد كامل الرشيدي، ادارة الفصل الدراسي في عصر العولمة رؤية تربوية جديدة، مكتبة كوميت، القاهرة، دط، 2000، ص 37، 38.

[2]– أحمد نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 219، 220.

تهدف إلى جلب المزيد من الطلاب والربح، بعيدا عن إعطاء قيمة للرسالة التعليمية والمعايير الصحيحة لتقويم الطالب، كتحسين المباني ووسائل التعليم واستخدام التكنولوجيا، وتسهيل الخدمات الطلابية بمقابل مادي، الزيادة في أجور الأساتذة والمعلمين حتى يكونوا موالين للسياسة التعليمية والنظام السائد، إلى جانب تسهيل حصول الطلاب على درجات تفوق مستواهم، والعمل على تجنب رسوب الطلبة وضمان تفوق الجميع.[1]

ومن أجل إنجاح ظاهرة انتشار المدارس الخاصة كأحد نتائج العولمة، والتي كما سبق بيانه من بين أهدافها خوصصة النشاطات، واخضاعها لنظام اقتصاد السوق والمنافسة الحرة. تسعى إدارة المدارس الخاصة جاهدة للحصول على مواصفات عولمية، حتى تتمكن من جذب أعداد كبيرة من ذوي السلطة والجاه، خاصة بعد حصول هذه المدارس على درجة الجودة العالمية، أو ما يسمى بالإيزو 9000 أو 9001 أو 9002، بمعنى أن تلك المدارس عالمية أو متعولمة وبذلك هي تساير ركب العولمة في تقنياتها وأدواتها ومعداتها من مناهج ومعلمين، مما يستدعي طرح التساؤل حول مقدرة تلميذ هذه المدارس على التأقلم، والعيش في نفس البيئة التي يعيش فيها بقية أقرانه؟ أم هل سيكون من المعجبين القادرين على التحرك للوصول بمجتمعه الذي يعيش فيه إلى مقاييس المجتمع الذي تعلم من خلاله، أم سيكون من طائفة المستنكرين والرافضين لمجتمعاتهم؟ والتي بدلا من أن تسعى إلى تحقيق الرقي والنمو للمجتمع يحتمل أن تكون هي السبب في هدمه.[2]

كما أن خوصصة التعليم العالي تعبر عن الاندماج بنظام العولمة، وما تروج له من سياسة حرية السوق المفتوح والنظام العالمي الجديد، ففي معظم بلدان العالم لم تتمكن الطبقة العاملة ولا الطبقة الوسطى من دفع أقساط التعليم، وبالتالي سوف يتراجع التعليم ليصبح سلعة معروضة في السوق، يمكن شراؤها فقط من قبل الأغنياء، وفي هذه الحالة فقد أدى انتشار المدارس المتخصصة إلى إحباط المعلمين وفقدانهم الاحترام وهبوط معنوياتهم، التي كانت ترفع من شأنهم فيصبحون محلا للمساومة بين التعليم الخاص واحتياجاته، كما يفقدون الرسالة التي تميز مهنتهم عن سواها بحيث يصبح المعلم كبائع السلع.[3]

---

[1]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 60.

[2]– أحمد كامل الرشيدي، المرجع السابق، ص 37.

[3]– نافز أيوب محمد "علي أحمد"، المرجع السابق، ص 14، 15.

وبالتالي فقد تحول مضمون التعليم إلى مجال للاستثمار تتسابق عليه الشركات الكبرى، مثل شركات الاتصال والكمبيوتر والبنوك المندمجة في مسار العولمة، فهي تدرس وتعلم الطلبة وتدربهم ليصبحوا قادرين على العمل في مؤسساتها، وما لوحظ عن هذه المدارس هو غياب القيم الاجتماعية والثقافية والتاريخية والقومية التي تحرص عليها الشعوب بشدة، وما سر التسارع إلى الدخول في هذه المدارس سوى لكونها تقدم ظروفا أفضل للطلبة، وذلك في مجال احتمالات التشغيل من خلال التخصص في مدارسها أو معاهدها، وهناك سبب آخر يقف وراء ذلك وهو اقتناع الطالب وأولياء الأمر، بأن التعليم الرسمي غير مجدي، وذلك بسبب كثرة البطالة وهذا ما غير من نظرة المجتمع للتعليم.[1]

كنتيجة لذلك قد تحول طالب الجامعة هو الآخر في إطار سياسات العولمة، وخصخصة الجامعات العربية إلى زبون هدفه تلقي العلم، وفي المقابل يلزم بدفع أقساط مالية للجامعة التي ينتسب لها، وكأن الجامعة صارت عبارة عن شركة، في حين صار بالإمكان أيضا التصور بأن الأستاذ صار بائعا يعرض علمه في سوق العمل للبيع، ولا حل أمامه سوى الخضوع لمنطق ومعايير العولمة من شفافية وإلغاء الدعم وتفادي الإغراق، مما يستدعي القول بأن غاية المجتمعات من فتح وانشاء الجامعات مفقودة.[2] ومما سبق نستنتج أن هذا التحول يساعد في ظهور التمييز في التعليم، وتراجع المساواة في التمتع بهذا الحق بالإضافة إلى الحرمان من هذا الحق بالنسبة للطبقات، التي لا تملك القدرة على دفع نفقات التعليم الخاص، وكذلك هبوط القيمة المعنوية لرسالة المعلم ومهنة التعليم.

8. الإفلات من الرقابة:

تسببت كثرة ظهور المدارس الخاصة كأثر من آثار سياسات العولمة في الإفلات من رقابة السلطات الحكومية، وتهديد الحق في المساواة والإخلال به والذي يعد أساس الحقوق الأخرى، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المدارس بحيث كشفت مصادر سنة 1990 عن وجود حوالي 25000 تلميذ متمدرس فيها، وفي سبيل الرقابة على التدريس فيها تحرص القوانين على ضرورة تقيد هذه المدارس بالبرامج الجزائرية والمنظومة التربوية، واعتبار اللغة العربية لغة رئيسية في التدريس والتأطير المناسب للأساتذة، وفي الوقت ذاته تسمح بالتفتح على اللغات الأخرى، وفي حالة خرق هذه المدارس للقانون

[1]– نافز أيوب محمد "علي أحمد"، المرجع السابق، ص 15.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 351.

تتعرض للحل.[1] ويمكن القول بأن هذا التحول إن كا ن حتميا وضروريا فلابد من تسليط الرقابة الصارمة عليه، وتوجيهه وفق قوانين تضمن كفالة الحق في التعليم، وتوحيد أهداف المنظومة التعليمية والتربوية، واحترام الهوية القومية للمجتمع، بلغتها ودينها وقيمها وتاريخها حتى يتحقق الانسجام والأمن في المجتمع.

9ـ السيطرة على المؤسسات الدولية ذات الاختصاص الدولي بهدف عولمة التعليم:

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق عولمة التعليم على إحكام سيطرتها على المؤسسات الدولية ذات الاختصاص الدولي مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إلى جانب السعي لتوجيه نشاطات هيئات دولية أخرى ذات طابع اقتصادي وكأنها تدير إحدى مؤسساتها الوطنية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعمل كذلك على تحويلها لأدوات سيطرة موجهة لخدمة نمط معرفي وثقافي وتربوي وتعليمي معين لدول العالم، بحيث تسعى إلى رهن منح القروض والهبات والكف عن الهجمات الإعلامية والسياسية، بشرط تعديل السياسة التربوية للدول، بهدف تعميم نموذج تربوي ينتمي إلى قوى ذات بعد واحد لا تراعي خصوصيات الأمم والشعوب، وتزايدت هذه الظاهرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، حيث تغيرت السياسة الأمريكية من الدبلوماسية إلى المجابهة الواضحة غير القابلة للتأويل السياسي أو التأجيل.[2]

وأبرز موقف للولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الهيئات الدولية، بهدف اخضاعها للتوجهات الأمريكية، نجده في انسحابها من هيئة اليونسكو احتجاجا على دعوتها لصياغة نظام إعلامي دولي جديد، يحقق التوازن بين الدول الكبرى والدول المتوسطة والصغرى، يمنح لكل دولة بما فيها دول العالم الثالث الحق في التعبير عن شخصيتها القومية في إطار ديمقراطي لتدفق المعلومات، بمعزل عن احتكار المؤسسات الإعلامية الغربية الكبرى، من هنا اتضح هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الانسحاب ومنع التمويل عن اليونسكو، وهو السعي إلى هدم هذه المؤسسة التابعة للأمم المتحدة التي تبذل مجهودا كبيرا في مجال السياسة الثقافية.[3]

ولا يخفى على أحد واقع التعديلات المتوالية في كتابة المناهج الدراسية، التي تشهدها الدول العربية والإسلامية خاصة فيما يتعلق بمواد التربية الإسلامية، فلا مناهج تتحدث عن الكفار حيث استبعدت

---

[1]– شطاب كمال، المرجع السابق، ص 278، 279.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 340، 341.

[3]– السيد يسين، العالمية والعولمة، دار النهضة، القاهرة، ط 2، 2002، ص 328.

الآيات التي تتحدث عن هذا الجانب، وحلت محلها مضامين تتعلق بكيفية التعايش والحوار مع الآخر، ومسألة الوعي بالقضايا المشتركة للإنسانية والإيمان بها كالسلام العالمي، التسامح والرحمة، واستبعدت كذلك الآيات التي تدعو إلى الجهاد، وتقر بأن الدين الإسلامي هو خير الأديان ولا يقبل عند الله دين سواه، وهذا كله يدخل ضمن سياسات العولمة الرامية إلى تنصير العالم عن طريق نشر الديانة المسيحية، وكذلك محاولة فرض نظام تعليمي حيادي موحد في العالم برمته يقوم على المادية البحتة، وبعث فكرة أن الإسلام يمثل الرجعية والتخلف ولا يشجع على التقدم ودراسة العلوم الحديثة والتكنولوجية.[1] فمحاولات تغيير المناهج التعليمية في كل البلاد الإسلامية تهدف إلى تغريب الطالب عن دينه.[2]

10 . خضوع التعليم العالي لمنطق السوق:

يترتب عن ظاهرة العولمة تحكم السوق وحافز الربح في دور وتنظيم الجامعة، وبالتالي تفقد الجامعة استقلاليتها ووظيفتها كمؤسسة اجتماعية، وتغيرت معايير الكفاءة وأصبحت تقوم على أساس المال والربح محل المعرفة، إلى جانب ارتقاء الإداريين في مواجهة الأكاديميين وتهميش المشاركة في اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم العالي، وتزايد نشاط المؤسسات العابرة الجنسيات في التعليم المتخصص والتدريب المكثف.[3] مما يعد انتهاكا للحق في التعليم العالي والحق في الحرية الأكاديمية.

فقد أصبح التعليم العالي هو الآخر في عصر العولمة سلعة معروضة للبيع والشراء والاستثمار، بحيث أنه يعد من المجالات المغرية التي تجذب الاستثمارات في مختلف قطاعات الأعمال الموجهة إلى السوق، بمعنى أن الأجيال الجديدة للمتعلمين تختلف عن الأجيال السابقة في كون أنه تم تكوينها وفقا لبرامج تعليمية مصممة مسبقا لأداء أعمال معينة، وكذلك الحال بالنسبة للعاملين في مجال الخدمات التعليمية التي ستتخصص فيها جامعات ومعاهد كثيرة، تقدم تعليما موجها لخدمة المجتمع استجابة لمتطلبات السوق، مما جعل المحتوى التعليمي حجر الأساس في استراتيجية العولمة التعليمية، نظرا

---

[1]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الأقطار العربية (دراسة مقارنة)، بورصة الكتب، القاهرة، ط1، 2015، ص 455، 456.

[2]– أحمد ضياء الدين حسين، العلوم الإسلامية والعولمة الثقافية، المؤتمر الدولي حول الدراسات الإسلامية في المجتمع العولمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 21 ـ 23 ديسمبر 2010، ص 5.

[3]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 347.

لخطورة وحساسية اختيار المحتوى الأنسب، الذي يحقق الجودة العالية بالنسبة للعملية التعليمية نفسها والمنتج والمستثمر.[1]

11 ـ تراجع مستوى التربية والتعليم بفعل تخفيض الانفاق على التعليم ونشر فكرة التعليم التجاري:

نجم عن ازدياد أعباء الدولة سنويا وقلة مواردها الناتج عن أثر العولمة، تشجيعها على خوصصة التعليم، وافساح المجال للشركات التجارية لإدارة هذه المدارس التي استقطبت أفضل المعلمين كفاءة، وجذبت اهتمام أولياء التلاميذ وانقيادهم لدفع الأقساط مهما كانت مرتفعة فتدنى مستوى التعليم، وقد لقيت خوصصة التعليم تأييدا كبيرا من قبل الليبراليين والمتعولمين، الذين قادوا حملات لخوصصة المؤسسات العامة، وذلك ما كان سببا في قيام سلسلة من المظاهرات في بريطانيا سنة 1984 ضد السياسة التعليمية، وفي فرنسا وكذلك في بريطانيا سنة 1994.[2] وإذا كان الأمر على هذه الحال من المعارضة والرفض في الدول المتقدمة لنتائج خوصصة التعليم، فكيف سيكون الحال بالنسبة للدول النامية؟

12 . شيوع ظاهرة تسابق المعلمين والأساتذة على العمل في المدارس والجامعات الخاصة:

نتج عن ظهور خوصصة التعليم تسابق وتهافت المعلمين والأساتذة على العمل في المدارس والجامعات الخاصة، سعيا وراء الراتب الأعلى وهي سياسة صممت لاستقطاب المعلمين الأكثر كفاءة، ولذلك انعاكاساته الوخيمة على الحق في التعليم، والذين أصبحوا ملزمين بالتخلي عن القيم التي كانوا يعملون بها في جامعاتهم الحكومية، لأن استمرار عملهم في هذه الجامعات الخاصة، مرهون بمقدرتهم على تقبل الانفصال والازدواجية والتكيف مع نظام الجامعة، أما وضع الطالب في ظل الخوصصة فيعتبر دوما على صواب، مما يستلزم احترامه إن كان جيدا وإذا كان سلوكه سيئا فيجب احتواءه، مما يعد تخلي عن القيم التي تحمي كرامة وهيبة الأستاذ، وفي ذات الوقت تضيع أهم قدوة للطالب وفي أهم فترة يتكون فيها، وبالنتيجة يتراجع دور الطلاب والأساتذة تربويا وتعليميا وبحثيا ومعرفيا، فيصبح التعليم دون جدوى ولا يرجى منه أملا.[3]

---

[1]– نبيل راغب، المرجع السابق، ص 364.

[2]– نافز أيوب محمد"علي أحمد"، المرجع السابق، ص 13.

[3]– صابر حارص، المرجع السابق، ص 60، 61.

13 ـ فتح الجامعات الغربية للعرب من باب الغزو الثقافي لا من باب التبادل والتعاون في المجال العلمي:

يعد التعليم على المستوى الجامعي مجالا خصبا لنشاط الغزو الثقافي في بلدان الجنوب، حيث تركز الجامعات الأجنبية ومن بينها الجامعات الأمريكية من خلال برامجها التي تدرسها للطلاب على خلق بيئة علمية مخالفة لبيئتهم الوطنية، حتى تنقطع صلتهم وانتماءهم لوطنهم، بالرغم من أن هذه المواد تتسم برقي مستوى التفكير والثقافة على المستوى العالمي، ناهيك عن البرامج التي تذاع عبر القنوات الفضائية والانترنت، إلى جانب المطبوعات التي تسوقها الشركات المتخصصة في الدول الصناعية الكبرى نحو دول الجنوب، والتي تلعب دورا أساسيا في التكوين التعليمي والتثقيفي للأفراد، مما ترتب عنه أن العديد من الفئات الاجتماعية هجرت ثقافاتها، وتراجع دور الأسرة وتمرد الأبناء عن طاعة الآباء بحجة ضرورة التغيير والحداثة، كما تغيرت أساليبهم في الحياة من مأكل وملبس، وضعفت المجهودات الفكرية نتيجة الانبهار بالنموذج الغربي والأمريكي للحياة.[1]

وقد بلغ عدد الطلاب العرب في الجامعات الأمريكية خلال العام الدراسي 1998/1997 حوالي 30962 طالب، والتي ينتظر منها أن تكون نخبة تتبنى المشروع الأمريكي والقيم السياسية الأمريكية، وتكون قريبة من المشاركة في الحياة السياسية للمجتمعات العربية.[2] ويعد هذا الأمر إن تحقق خطوة نحو ايجاد منافذ للتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية للدول من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن لهذه النخبة إن كانت تتمتع بالروح الوطنية والوعي، أن تساهم في دفع عجلة التنمية والتقدم العلمي إلى المزيد من النمو.

14ـ التربية والعولمة الثقافية:

من نتائج العولمة أنها تعمل على فرض صياغة مناهج وبرامج تعليمية على مستوى المدارس والجامعات والمعاهد، بشرط أن تكون ملائمة للتطور العالمي الديمقراطي السائد في الدول المتطورة علميا وتكنولوجيا، حيث تكون هذه البرامج موجهة نحو خدمة تطلعات الدول الغربية المساندة لسياسات العولمة، من خلال تصدير البرامج والمناهج المصممة، الهادفة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية

[1]– دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الاقليات، إيتراك، القاهرة، ط1، 2014، ص 86.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 353.

وثقافية، والتي تمس بالكيان الاجتماعي والثقافي للدول المقصودة والتي تستوردها بحجة مسايرة العصر، ويتجسد ذلك عن طريق تغيير أو حذف مواد أو مقاييس معينة، مثل حذف مادة التربية الإسلامية من البرامج التربوية والعلمية والجامعية، بهدف تغيير ذهنية شعوب هذه الدول اتجاه الغرب ونشر العولمة الثقافية في الدول الضعيفة خاصة.[1]

15- تفعيل تدريس اللغة الإنجليزية على حساب اللغات المحلية:

إن العولمة وخاصة في جانبها الثقافي تدعم اللغة الإنجليزية وترتكز عليها كأحد دعائمها الأساسية، ولا ترضى بأي لغة أخرى كمنافسة لها، حيث يتم الاعتراف حاليا باللغات الأجنبية كلغات أساسية تقريبا كاللغة الرسمية الأم في الدولة، إلى جانب الزيادة في الحجم الساعي لتدريسها، مما يعني بداية طمس الهوية الثقافية، إضافة إلى انتشار اللغة العامية بسبب العولمة عن طريق تداخل اللغات مع بعضها البعض فتنشأ لغة جديدة غريبة، تمثل مزيج بين عدة كلمات مستوحاة من لغات أخرى، كما انتشرت فكرة أن اللغة العربية لغة معادية للغات العالم الأخرى، في حين أن الواقع غير ذلك حيث أن الإسلام يدعو إلى تعلم لغات الآخرين.[2]

فاللغة العربية هي لغة الدين والتراث والحضارة، وهي الرابط بين أبناء هذه الأمة باختلاف بلدانهم ومذاهبهم، مما يجعل التنازل عن هذه اللغة أمر أشبه بالمستحيل.[3] لكن لا يمكن الإنكار أنها تعيش حالة اضطراب في ظل العولمة وأصبحت توصف بأنها متخلفة، ولم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل أبناءها، رغم تعدد إمكاناتها ووسائلها التي تضمن لها البقاء والاستمرار، وأصبحت محل ازدراء واستحياء في أي مناسبة فتبرأ مثقفيها منها على كل المستويات والتخصصات، فهي لغة لا يستحيي من الخطأ فيها أحد ولا يسعى لإتقانها إنسان أو مثقف.[4]

كما أدت العولمة بما تضمنته من هيمنة الثقافة الأمريكية إلى غلبة اللغة الإنجليزية على التعليم في عدة دول، حيث استحدثت مناهج وبرامج للدراسة باللغة الإنجليزية موازية للدراسة باللغة الوطنية، وإن كان

---

[1]– زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب الأكاديمية للدراسات الاجتماعية 4، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف ، 2010، ص 99.

[2]– المرجع نفسه، ص 98، 99.

[3]– عمرو خاطر عبد الغني، العربية والعولمة معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية الاسلامية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2010 ، ص 44.

[4]– المرجع نفسه، ص 47.

ذلك يحقق عدة منافع تتعلق ببعض التخصصات العلمية، فإنه ينطوي كذلك على التوجه نحو اضعاف اللغات المحلية.[1] فاللغة الإنجليزية هي وسيلة لترويج وتنقل الثقافة العالمية، باعتبارها المحرك والضامن لاستمرار هذه الثقافة وتوسيع فضائها، وهي إلى جانب كونها لغة العولمة الاقتصادية أصبحت الأداة الطبيعية لعولمة وسائل الإعلام والاتصال ولغة البحث العلمي والتقني، نظرا لما تتمتع به هذه اللغة من قواعد معطيات وبنوك معلومات وبرامج معلوماتية ولعل شبكة الانترنت أبرز مثال على ذلك.[2]

16ـ تقييد الحرية الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي:

إن الحرية الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي بالرغم من دعم العولمة لها، إلا أن الواقع يكشف أن الآراء العملية والفكرية للأكاديميين لا زالت مقيدة لأسباب سياسية واجتماعية، ولم تتمكن العولمة من فك أسرها، وتبعا لذلك تحولت تلك المؤسسات التي كان المفروض فيها الإبداع والنشاط والفاعلية، إلى مؤسسات جامدة تسودها الأحكام العرفية بسبب تحكم مدراء ومسؤولين، توصلوا إلى المناصب بناء على اعتبارات غير أكاديمية، لذلك أصبحت الجامعات العربية في الواقع العملي حسب كثير من الآراء تفتقد الحرية الأكاديمية، وفسر دورها على أنها تساعد على إعادة إنتاج قيم السلطة المسيطرة داخل المجتمع، في حين لا تتعرض مشاريع الإصلاحات عمدا لهذه المسألة، وهناك اتجاهات عدة ذهبت إلى القول أن تعيين الأساتذة في أغلب الجامعات العربية يتم بعد موافقة الأجهزة الأمنية، وهذا يعد من قبيل المساس بالحريات الأكاديمية ومجمل الحقوق المعترف بها للإنسان في هذا المجال.[3]

17- ضرورة التخصص في مجال المعرفة:

أثرت العولمة في عملية المعرفة إذ لم يعد هدف العملية التعليمية مجرد الإحاطة بمجموعة من الحقائق أو المعلومات الجاهزة، حيث نتج عن ثورة المعلومات حدوث انفجار معلوماتي كبير حيث يستحيل على الباحث المتخصص، مهما كانت درجة تفوقه في أي فرع من فروع المعرفة أن يلم بجميع الحقائق العلمية المرتبطة بتخصصه، مما يدعو للمزيد من التخصص في مجال المعرفة والبحث، كما أصبح الهدف الأساسي للعملية التعليمية هو اكساب الباحث المهارات البحثية، وتدعيم قدرته الإبتكارية

[1]- مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة اشكاليات معاصرة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2011، ص 92.

[2] -Laidi Zaki avec Philippe Petit , Malaise dans la mondialisation, Textuel,Paris, 1998 , p 23 .

[3]- محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 319.

والقدرة على التحليل والتخريج واستقراء واستنباط الحقائق.[1] ولفكرة التخصص ايجابيات كما لها سلبيات تتمثل أهمها في الانغماس في جانب علمي محدد، واغفال أو تجميد العقل عن البحث في تخصصات أخرى رغم امتلاك المؤهلات لذلك، ففكرة التخصص تتسبب في محاصرة العقل البشري وتقييده.

18- تراجع دور المراكز الثقافية وهجر قراءة الكتاب:

أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد وسائل تفعيل ظاهرة العولمة، والتي أعطتها دفعا قويا خاصة في جانبها الثقافي، إلى تسهيل تبادل المعلومات والعلاقات والمفاهيم والآراء والنظريات بفضل تراجع القيود الزمانية والمكانية، لكن من جهة أخرى ترتب عن ذلك الاستغناء عن قراءة الكتاب والانقطاع عن متابعة تطوراته، مما أسفر عن تضخم سوق الكتاب واتساع الفجوة بين المواطن وثقافة مجتمعه من فنون وآداب ومعارض، ويمكن التوقع أن المراكز الثقافية بعد فشلها في مواجهة تحديات العولمة، قد يتم تحويلها إلى مقاهي أو مرافق أخرى لا علاقة لها بالثقافة، أو قد يتم اغلاقها بعد أن أصبحت بمنأى عن مطالب المجتمع، خاصة بعد أن تسلم المناصب الثقافية أشخاص لا تربطهم بالثقافة أي رابطة إلا المصالح الشخصية، حتى أنهم نتيجة المحاباة يوافقون على نشر أعمال لا ترقى إلى المستوى الفكري والثقافي الحديث، وهي ظاهرة تشهد تزايدا مستمرا في العديد من البلدان.[2]

20- ظهور أمية الثقافة:

على الرغم من ذيوع شعارات العولمة واتساع قوة ومدى آلياتها، وتمكنها من عولمة الكثير من القضايا التي تخدم مصالح قياداتها، إلا أن الشعوب الفقيرة لا تزال تعاني من الأمية والجهل لحد يومنا هذا، وظهر نوع آخر من الأمية وهو أمية الثقافة، حيث يغفل معظم شبانها عن السعي وراء التعليم والثقافة وبالمقابل ينشغلون بإهدار معظم وقتهم في الشارع، ويقدر عدد الأميين في العالم بـ 960 مليون شخص في العالم، وأكثر من 130 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة، مما يقود إلى التساؤل عن دور العولمة في عولمة التعليم فأين نلتمسه مع هذه الأرقام؟ إضافة إلى تزايد ظاهرة أمية الثقافة بالنسبة للمتعلمين والموظفين خلف مكاتبهم، وهم غير قادرين على مسايرة عصر الحاسب الآلي والأنترنت والتأقلم مع التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد اكتفوا بما حصلوه من معلومات ومعارف قبل

[1]- مصطفى أحمد حامد رضوان، المرجع السابق، ص 90، 91.

[2]- أحمد كامل الرشيدي، المرجع السابق، ص 38.

ثلاثين أو أربعين سنة، ظنا منهم أن ذلك كاف ليكونوا مثقفين، فالدول الفقيرة أمامها تحدي كبير لتعد أبناءها بالشكل الذي يؤهلهم لاستيعاب العصر وتفهم آلياته، فما تزال الأمية تمثل غالبية سكان معظم هذه الدول.[1]

21 ـ كثرة تكاليف مصادر المعلومات الإلكترونية:

لا تخلو الأنترنت من العيوب التي تقلل من استخدامها حتى في ظل العولمة، ومنها كثرة تكاليف مصادر المعلومات الإلكترونية، إلى جانب نفقات التحديث المستمر بسبب التكنولوجيات الجديدة للأجهزة والبرامج، إذ تبلغ ضعف تكاليف المعلومات المرجعية المطبوعة، كما تتطلب التدريب المستمر للعاملين والمستفيدين للتمكن من التعامل مع الأجهزة والبرامج والمعلومات الإلكترونية، لأن استخدامها دون تدريب يجعل الأمر صعبا ومضيعة للوقت، كما يتطلب استخدام الشبكة عدة أجهزة كالحاسبات الآلية، والأقراص المدمجة وخطوط وشبكات التليفونات والأقمار الصناعية الدولية، وهي تحتاج للصيانة المستمرة من التعطل، كما يتحمل مستخدموها أعباء مالية تتمثل في دفع الرسوم، وقد كانت هذه المسألة موضوعا للمناقشة مؤخرا في مجتمع المكتبات والمعلومات، وهذا ما قد يفسر تراجع عدد المستفيدين من الخدمات بنسبة ثلث العدد أحيانا، خاصة وأن ما يقارب 65% من المكتبات العامة والمتخصصة في الدول المتقدمة، لا تستخدم مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية إلا بمقابل مادي، في كل مرة استخدام أو اشتراك شهري أو سنوي، بمبرر زيادة الموارد المالية للمكتبات ومراكز المعلومات لإتاحة خدمات جديدة مستمرة.[2]

ومن سبل مواجهة تحديات العولمة في هذا المجال إعادة النظر بالمناهج المدرسية والجامعية لتتأقلم مع واقع العولمة، مع التشجيع على تعميق إيمان الجيل بأمته وتاريخه ورسالته الخالدة، ملئ وقت الفراغ للشباب بالأعمال النافعة وأهمها المطالعة والبحث وإعادة الاعتبار للكتب والمكتبات، وعلى المؤسسات الرسمية تحمل مسؤولية ذلك، بحيث يجب أن تشجع التأليف والمؤلفين لكتابة كل ما يفيد في ترقية الإنسان، وينمي فيه قيم الانتماء والإخلاص والوعي والإدراك، مع جعلها في متناول الجميع بعرض هذه المؤلفات بأسعار مناسبة، إضافة إلى زيادة الاهتمام بلغة الأمة فهي تعبر عن هويتها وشخصيتها من قبل الهيئات الرسمية وغير الرسمية باعتبارها لغة القرآن الكريم، حفاظا عليها من الضياع بعد أن صارت في

---

[1]– محمود اسماعيل عمار، المرجع السابق، ص 183.

[2]– بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 143، 144.

نظر البعض من مخلفات الماضي، عن طريق إنشاء المراكز والمؤسسات التي تشجع الباحثين والمؤلفين على تأليف مؤلفات في اللغة العربية وعلومها المختلفة، إلى جانب العمل على الاستفادة من وسائل التكنولوجيا المختلفة، والحرص على التواجد العربي فيها بمواقع متميزة وحضارية، تتحدث باللغة العربية هدفها تبليغ رسالة الأمة العربية الإسلامية وعدم تهميشها.[1]

كما يجب على الأمة العربية لمواجهة مظاهر العولمة في مجال التربية والتعليم، المتمثلة في انتشار وكثرة عدد المدارس التي تدرس باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى الاستعانة بالمناهج غير العربية، والعمل على خلق مشروع عربي يعيد للثقافة العربية مجدها، وتفعيل نشاط المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، وتمويلها على نحو يضمن قابلية الثقافة العربية للصمود والمقاومة، إلى جانب بعث الروح في كل المؤسسات التابعة للجامعة العربية لممارسة الأدوار المنوط بها تحقيقها.[2]

وعلى إثر الرغبة في ضمان وتحسين جودة التعليم الجامعي في الوطن العربي، اقترحت دراسة عدة توصيات منها:

– إعداد دورات تكوينية للطاقم الجامعي من أساتذة وكل العاملين، لتحقيق قدرتهم على اكتساب مفاهيم الجودة في التعليم والمناهج وتسيير الإدارة.

ـ تكوين اتحادات ومنظمات خاصة مشتركة بين الجامعات ومجالس إدارتها، ضمانا لتقييم مخرجات الجامعة.

– تأسيس جوائز للجودة في مجال التعليم وتطوير استراتيجية التعليم، انطلاقا من تطوير مناهج التعليم بشكل يتكيف مع تطورات العصر والعولمة، وكذا كيفيات القبول والتسجيل في الجامعات بالإضافة إلى مراعاة الأعداد الكبيرة للمسجلين في الجامعة مقارنة بالمستوى المتدني.[3]

أما بخصوص اللغة العربية فيجب العمل على إحياءها، فالتاريخ يشهد على أنها لغة العلوم من طب وفلك وفلسفة وهندسة ورياضيات وكيمياء...الخ، والتي تمت ترجمتها وتزخر بها مكتبات أوروبا وأمريكا لحد الآن، وهي ليست لغة تخلف ومن هنا يجب على مؤسسات البحث العلمي والجامعات في

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 50، 51.

[2]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 153.

[3]– بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 67.

البلاد العربية تولي ذلك، وتنشيط الترجمة والتعريب من اللغات الأخرى إلى العربية للاستفادة منها، حيث تشهد البلدان العربية ككل تقصيرا في هذا الميدان، حيث لا يزيد عدد الكتب التي تترجم سنويا عن 300 كتاب، كما أنه يجب على وسائل الإعلام المرئية أن تلعب دورا مهما في تكوين الإنسان الواعي، والمثقف القادر على التمييز بين ما هو نافع وما هو ضار للنهوض بالمجتمع العربي وتقويته.[1]

ومادامت العولمة ظاهرة تفرض اتخاذ سلوك ايجابي للتعامل معها، فلابد من اتخاذ إجراءات تربوية وقائية للتعامل معها ومن بينها:[2]

– التحصين الديني من خلال تعليم المسلمين أمور دينهم، واطلاعهم على أحكام دينهم وتدريسهم ثقافتهم الإسلامية. وإعادة صياغة مناهج التربية والتعليم في المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم، كي تكون مؤهلة لممارسة الثقافة الإسلامية على أرضها وقادرة على عولمة هذه الثقافة في الخارج.

– توجيه السياسات الإعلامية نحو تمثيل الثقافة الإسلامية على أحسن وجه، لتكون قادرة على خدمة هذه الثقافة وعولمتها.

– العمل على تحليل ظاهرة العولمة وانتقادها بموضوعية واستيعاب نتائجها، والتفاعل الإيجابي معها وفق مبادئها وآلياتها والعمل على استثمارها.

– إدخال التكنولوجيا الحديثة في النظام التربوي، بهدف تنشئة أجيال تقبل بوعي على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة منها في الدراسة والبحث والتعلم للحصول على تعليم نوعي.

كما يجب على الاجراءات الوقائية والتربوية المتخذة لمواجهة تحديات العولمة، أن تكون شاملة لكامل أطراف العملية التعليمية من معلمين ومتعلمين بحيث تكون موجهة إلى:

– العمل على تربية الأجيال على ثقافة العولمة حتى يتمكن الفرد من التعامل معها وفق منطقها، وإتباع أنظمة للتدريس متكيفة مع مظاهر التقدم التقني.

– تقويم المناهج التعليمية وطرق تدرسيها في المؤسسات التربوية لاكتشاف عوامل القوة والضعف فيها، وتحديثها بشكل يضمن تكيفها مع روح العصر الثقافية.

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 50، 51.

[2]– أحمد ضياء الدين حسين، المرجع السابق، ص 08.

– وضع إستراتيجية تربوية لتشكيل بعض الاتجاهات والقيم المرتبطة بروح العصر العلمية أو التكنولوجية أو البحثية أو الدينية أو الاجتماعية.

ـ ضرورة التحرر من التقاليد والقيم السلبية الموروثة عن النظام التقليدي للعملية التربوية، والعمل على تحديثه والاهتمام بالمهارات والتأكيد على أهمية التفاعل والاتصال مع الثقافات الأخرى، والاستفادة منها والتأكيد على أهمية استخدام الانترنت.[1]

[1]ـ أحمد ضياء الدين حسين، المرجع السابق، ص 09.

المبحث الثاني: الحق في التقدم العلمي وانعكاسات العولمة

يعتبر الحق في التقدم العلمي والاسهام فيه والإستفادة من فوائده من قبل كل البشر من أبرز الحقوق الثقافية للإنسان، فالعلم ونموه له ارتباط وثيق بالثقافة كما يعد أحد مكوناتها ففي كل مجالات العلوم النظرية والتطبيقية سواء أخذنا العلم مرتبطا بالفرد عالما أو بالمتعلم، أو أخذناه كطابع عام لجيل أو أمة أو مجموعة من الناس، يمكن أن يوظف في تكوين ثقافة ذلك الفرد أو تلك الجماعة وإثرائها، وبعبارة أخرى إن من يسلك طريق العلم بالتعلم يصبح ما يتعلمه جزءا من ثقافته.[1]

ويرتبط الحق في التقدم العلمي بشكل وثيق بالحق في التعليم والحرية الأكاديمية والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، ويرتبط كذلك بالحق في حماية حقوق الملكية الفكرية، لأن ضمان هذه الحماية قد يكون سببا وحافزا لتشجيع النمو والابتكار والتقدم العلمي. وقد نصت على هذا الحق المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها " لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي والفوائد التي تنجم عنه، لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه".

كما نصت عليه كذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنحته وصف الحق الثقافي صراحة، ووضحت كل ما يشتمل عليه من مضامين وما يرتبط به من حقوق، وذلك طبقا لنص المادة 15 التي جاء فيها " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية؛ أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته؛ ... تراعي الدول الأطراف في هذا العهد احترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي، تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة".

غير أن ما يقال عن المجهودات المبذولة من قبل هيئة الأمم المتحدة بقصد تفعيل وإنماء الحق في التقدم العلمي ومشتملاته، وكذا توسيع الاستفادة منه وتوضيح مفهومه وعناصره أنها لم تحقق سوى القليل

[1]– هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، ط1، 2003، ص 288.

من العمل في هذا المجال، وتظل أنشطة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا الشأن في بدايتها ولم تشهد تقدما كبيرا.[1]

وما يجدر بيانه أن الحق في التقدم العلمي والتقني تجمعه بالعولمة علاقة وطيدة، حيث أن التقدم العلمي والتقني يعد المحرك الأساسي للعولمة وفي نفس الوقت ثمرة من ثمراتها، ومن الصعب فهم هذه الظاهرة دون الاعتراف بالعلوم والثقافة، فالثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ترتبط بالعولمة، والعولمة تتشابه مع الثورة العلمية إذ تتضمن توصيل المعلومات، وكذا توفير الخدمات الفورية عبر أنحاء العالم من خلال التجارة الإلكترونية والتعليم والطب، وتقدم السلع والخدمات بأسعار قليلة أو مجانا من خلال الأنترنت التي وحدت العالم زمانيا ومكانيا، فأصبح يطلق عليها عبارة العملاق الإلكتروني الذي يوحد العالم، ويحقق التواصل بين الأفراد عن طريق الصورة والصوت والسرعة.[2]

لكن الحقيقة التي لا يجب اغفالها تكمن في أن التقدم العلمي والتكنولوجي بالفعل قد بلغ أوجه في عصر العولمة، ويتأكد ذلك بالنظر إلى الدور المتبادل بينهما حيث ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية في ظهورها وتدعيم ظواهرها، بينما هذه الأخيرة أعطته دفعا قويا وساعدت على زيادة معدلاته، لدرجة أنه أصبح من بين الدوافع الحقيقية للتهافت وراء ظاهرة العولمة والسعي إلى الاندماج فيها، بسبب رغبة الكثير من الدول في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي والتكنولوجي الذي بلغت فيه دول المركز القمة، غير أن واقع العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكشف أن هذا المجال قد تم احتكاره واستغلاله، والعمل على استثناءه من شعارات الحرية والتحرر، التي تروج لها ظاهرة العولمة مثلما سيتضح من خلال العناصر الموالية.

المطلب الأول: مفهوم الحق في التقدم العلمي

يشمل مضمون هذا الحق تمتع جميع البشر بلا استثناءات من فوائد التقدم العلمي والمشاركة في اثراءه ونموه، وثمرات العقل البشري والخدمات التي يقدمها للإنسانية، بما فيها من تقنيات وتكنولوجيا وابتكارات وصناعات في جميع مجالات الحياة، مثل الصناعات الدوائية الموجهة لعلاج الأمراض

---

[1]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد تحت رقم 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

[2]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، المرجع السابق، ص 96، 97.

المزمنة، والتي يشهد الواقع على أن التعامل بشأنها لا يخل من السياسة الاحتكارية دون التفاتة إلى الجانب الإنساني، ويفرض النهوض بالتقدم العلمي ضرورة تأمين الحرية للبحث العلمي والنشاط الإبداعي وحماية الملكية الفكرية، مما يثير مسألة البحث في حقوق الملكية الفكرية وتحرير العقل البشري من القيود حتى يمكن الاستفادة من كل طاقاته، فهذا الحق له طبيعة خاصة بحيث يتضمن التزام أدبي وإنساني، يتمثل في عدم حرمان الشعوب منه، وعدم اتخاذ الأساليب أو السياسات الاحتكارية الموجهة إلى تقييده.

وكثيرا ما يقترن الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي بالتقدم التكنولوجي، حيث أن التكنولوجيا ما هي إلا جانب من جوانب التقدم العلمي، لذلك آثرنا التعرض لمفهوم كل من العلم والتكنولوجيا للإحاطة بمعنى هذا الحق فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف العلم

يعرف العلم بأنه" تلك المعرفة المنسقة أو المنهجية التي تنشأ من الملاحظة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة وأسس ما تم دراسته والمعرفة المنسقة هي موضوع العلم وهي الدراسة الموضوعية المنظمة"، أما من الناحية الفقهية فالعلم بوجه عام هو المعرفة الإيجابية المنظمة منهجيا، ويعرف كذلك بأنه المعرفة المنظمة والمرتبة أو المنسقة الناجمة عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تم دراسته حيث يعد البحث العلمي أحد فروع العلم، وحسب اتجاه آخر فالعلم هو واقعة قاطعة وجازمة في صحتها وعليها دليل، فالعلم يتصف بالموضوعية والحيادية، الواقعية والتجريد الدقة والوضوح، الاستمرارية والتراكم، العمومية، النشر، التسلسل والانتظام، غير أن أخطر ما يواجهه العلم والبحث العلمي هو التأكيد على واقعة غير صحيحة ومحاولة إقامة الدليل على صحتها، مثلما حدث بخصوص تحديد مفهوم الارهاب الدولي من قبل الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه معاناة كبيرة للبشرية.[1]

ويعد بلوغ النمو والتقدم العلمي والتكنولوجي مكسبا انسانيا عظيما، إذا كانت ثماره موجهة لخدمة الإنسانية جمعاء، لذلك يشترط الاهتمام بتطوير العلم النظري كشرط مسبق لتحقيق ذلك، والاهتمام بالمتخصصين والباحثين بتوفير الإمكانيات المادية والأجهزة التي تسهل مهامهم، ثم يأتي بعدها الاهتمام بمجال تطبيق هذه البحوث النظرية، لأنه حسب ما أكده الدكتور مصطفى النشار من الخطأ الانشغال

[1]– مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 53، 54.

بدراسة التكنولوجيا وتطبيقاتها ونواتجها، دون أن يتزامن أو يسبق ذلك الاهتمام بالتقدم العلمي على المستوى النظري، والذي أضاف قائلا " أعتقد أن سببا رئيسيا من أسباب تخلفنا عن الركب الحضاري في الميدان التكنولوجي، هو أننا نكتفي في معظم الأحيان باستيراد التكنولوجيا، ونحاول استيعاب تطبيقاتها المختلفة دون الاهتمام بمعرفة ما وراء هذه التطبيقات التكنولوجية"، وبذلك فغياب المعرفة النظرية العلمية تصعب على الباحثين فهم تطبيقاتها ونتائجها.[1] مما يعني أن تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي يفرض الاهتمام بالجانب النظري والتطبيقي للعلوم بنفس الدرجة.

الفرع الثاني: تعريف التكنولوجيا وعناصرها

تعرف التكنولوجيا بأنها " مجموعة المعارف والخبرة المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية، التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع"، وعليه " فالتطور التكنولوجي عبارة عن المراحل الّتي قطعتها التكنولوجيا عبر تطورها التاريخي مثل التكنولوجيا التقليدية أو الحرفية، التكنولوجيا الحديثة الّتي تتمثّل في مكننة الإنتاج ثمّ التكنولوجيا الجديدة المعقّدة "، وفي هذا الإطار يقول محمود علم الدين تكون بداية الشيء بسيطة محددة المعالم، ثم تتطور شيئا فشيئا بمرور الزمن حتى يصبح شكلها الحاضر على درجة عالية من التعقيد، يصعب معها حصر الشيء وتحديد أبعاده وهذا ما ينطبق على التكنولوجيا"، انطلاقا من التطورات الحاصلة فيها يمكننا أن نقول أنّ التطور التكنولوجي " هو ناتج التطور الكمي والنوعي للتكنولوجيا عبر العصور" والتطور التكنولوجي ينتج عنه: إنتاج نوع من السلع الجديدة، تحديث طريقة أو وسيلة الإنتاج، تقليل تكاليف الإنتاج، استخدام مدخلات جديدة ...الخ.[2]

وهناك من يعرف التكنولوجيا من خلال عناصرها التي تتشكل منها، والمتمثلة في عنصرين مكملين لبعضهما وهما :

---

[1]– سعيد أحمد علي الأفندي، العولمة الثقافية وأثرها على الجانب العقدي والأخلاقي في العالم الإسلامي المعاصر، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم ـ قسم الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2006، ص 457.

[2]– تيفراني فتيحة، أثر التطور التكنولوجي على الممارسة الإعلامية الصحفية دراسة وصفية لعينة من الصحف الجزائرية (الخبر، الوطن، المساء، البلاد)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03 ، 2010 ـ 2011، ص 19.

1- العنصر المادي: يشمل الآلات والمعدات وكذلك الإنشاءات الهندسية والفنية المختلفة.

2- العنصر الفكري: يضم الأسس المعرفية التقنية والمنهجية التي هي وراء إنتاج وحدات المادة الجاهزة، فهذان العنصران يمتزجان ويتداخلان ويتكاملان، لأنّ غياب أحد العناصر يسقط إمكانية وجود الآخر بصفة منفردة، وبذلك تتضح صعوبة الفصل بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم المعلومات.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في التقدم العلمي

تعتبر العولمة حافزا ودافعا للعودة إلى العلم والمعرفة، وبهذا الصدد يقول العلامة والمفكر الإسلامي الدكتور عبد العزيز التويجري في كتابه العالم الإسلامي في عصر العولمة "إن التفوق في العلم إنما ينشأ من الارتقاء في التربية والتقدم في التعليم، والعلم يبدأ من تطويع ملكة الفهم والإستيعاب والتعقل والتبصر وصقلها صقلا يفجر طاقاتها، والتربية تسبق التعليم في مرحلة ثم يتوازيان فيما يستقبله الإنسان من مراحل التحصيل والتكوين والتأهيل، ولن يؤدي التعليم وظيفته كاملة وعلى النحو الذي يؤثر ايجابيا وعميقا في المجتمع إذا لم يكن مقرونا بالتربية...ويتابع قائلا: إن التعليم هو العنصر الأشد حيوية والعامل الأقوى في تطور الأمم والشعوب وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القوة"، ويقول في موضع آخر " فالعلم كما أسلفنا القول هو الذي يصنع الحضارة وهو الذي يصوغ مستقبل البشرية"،[2] لكن مع هذه الحقيقة هل تمكنت كل البشرية من الاستفادة من عولمة الحق في التقدم العلمي؟ وهل تمت فعلا عولمة هذا الحق؟

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي

ترتب عن ظاهرة العولمة عدة انعكاسات إيجابية، ساهمت في إنماء الحق في التقدم العلمي والتكنولوجي وإعطاءه دفعا كبيرا ومن بينها:

1 - الاشتراك في الاستفادة من مستجدات التقدم العلمي والتكنولوجي:

يمكن القول بأن العولمة جعلت البشر ككل شركاء في الاستفادة من مستجدات التقدم العلمي والتكنولوجي في أغلب المجالات وإشاعته بين جميع الشعوب، فأصبح بالإمكان التوصل إلى آخر ما

---

[1]- تيفراني فتيحة، المرجع السابق، ص 21.

[2]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 70.

توصل إليه العلم في مختلف المجالات على مستوى العالم ككل من خلال شبكات المعلومات، وهذا مكسب عظيم لمن هو مؤهل للاستفادة من ذلك.[1] وما يمكن قوله بشأن هذه الحقيقة أنها لا تنفي الممارسات الاحتكارية لثمرات التقدم العلمي من قبل الدول المتقدمة.

لذلك فعلى المستوى العربي وفي سبيل تقليص الفجوة العلمية والتكنولوجية بينه وبين الغرب، تم الاتفاق على خطة إرشادية لتحقيق التطور العلمي والتكنولوجي، في إطار التكامل الاقتصادي العربي من خلال إحياء مشروع السوق العربية المشتركة وإتباع السياسات التالية:

– التنسيق بين المشاريع البحثية للمؤسسات لتفادي التكرار أو التضاد بينهما، فيؤدي ذلك إلى تحقيق الانسجام بينها من خلال توزيع المهام.

– تبادل الخبرات بين وحدات البحث والتطوير من خلال تبادل الأساتذة والخبراء، عقد المؤتمرات وحلقات بحثية مشتركة، تبادل المطبوعات والمؤلفات العلمية، النشر المشترك في المجلات العلمية العربية والعالمية، واقتراح مشاريع بحثية ذات تمويل مشترك لتعميم الفائدة.

– اقتراح وثيقة عربية مشتركة لتطوير وتفعيل قدرات التكنولوجيا والمعلومات والابتكار خاصة في ميادين محطات الطاقة، الأقمار الصناعية ووسائل اطلاقها، التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية عوضا عن اعتماد أسلوب تسلم المفتاح، مع تفعيل نشاط ترجمة العلوم وتأصيل المعرفة العلمية، وفي مصر نموذجا ايجابيا يتمثل في المشاركة المحلية في إنشاء المحطة الجديدة لأبحاث الطاقة النووية.[2]

2– تكاثف الجهود في المجال الفكري وحماية الملكية الفكرية:

من أبرز انعكاسات العولمة الإيجابية في هذا المجال خلق نوع من أشكال التضامن الفكري، مجسدا في تأسيس المؤسسات الفكرية، ومن المؤسسات العربية المميزة في مجال الملكية الفكرية نجد المجمع العربي للملكية الفكرية، الذي تأسس في ميونيخ بألمانيا سنة 1987 كجمعية عربية اقليمية خاصة، والتي من بين أهم أهدافها تشجيع البحث العلمي والبحث في حق الملكية الفكرية، ونشر المؤلفات العلمية وتنظيم اللقاءات العلمية كالندوات والمؤتمرات والاجتماعات والبحوث العلمية وغيرها، إضافة إلى تطوير

[1]– إكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 325.

[2]– سعيد أحمد علي الأفندي، المرجع السابق، ص 458، 459.

تشريعات الملكية الفكرية وتوحيدها دوليا، إثراء المكتبات الجامعية وجمعيات الملكية الفكرية العربية بأحدث المراجع، بالإضافة إلى عولمة المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية ونشرها وتوضيحها، من خلال موقع المجمع على شبكة الانترنت.[1]

كما حظيت كذلك الملكية الأدبية والفنية باهتمام واسع على المستوى الدولي والمحلي، وازدادت هذه الأهمية حاليا بعد ظهور مصنفات جديدة، مثل برامج الإعلام الآلي وقواعد البيانات والمصنفات المتعددة الوسائط، وكذلك ظهور شبكة الانترنت التي هي عبارة عن دعامة رقمية تنشر عليها المصنفات، وأدت التطورات التكنولوجية السريعة ولاسيما شبكة الانترنت، إلى التأثير على طريقة ابتكار المصنفات والانتفاع بها ونشرها، إذ أفضى ذلك إلى الاعتراف بالحاجة إلى وضع قواعد ومعايير دولية ملزمة في مجال حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وبلغت هذه الأعمال أوجها باعتماد المنظمة الدولية للملكية الفكرية في 20 ديسمبر 1996 لمعاهدتين، تتعلق الأولى بحق المؤلف والثانية بالأداء والتسجيل الصوتي، إضافة إلى صدور اتفاقية أوربية خاصة بانسجام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات في 22 ماي 2001، وكذا إتفاقية أخرى خاصة بالملكية الفكرية المتصلة بالتجارة سنة 1994 والتي تضمنت أحكاما للحد من القرصنة.[2]

وعلى المستوى المحلي فقد اهتم المشرع الجزائري بدوره بحماية حقوق الملكية الفكرية، لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية ودعم لحرية الفكر والابداع، بحيث صدر أول قانون لحماية حقوق المؤلفين سنة 1973 ، والذي ألغي بعد صدور القانون الخاص بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة سنة 1997، وهذا الأخير ألغي بدوره بصدور قانون آخر خاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بموجب الأمر رقم 05/03 والمؤرخ في 19 جويلية 2003.

3- تحسين فرص نقل التكنولوجيا:

ينظر البعض إلى دعم قيادات العولمة لتحرير التجارة ونشاط منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، بأنه فرصة لتحسين نقل التقانة ويسمح للأطراف المعنية بالتفاوض حول هذا الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات حماية الملكية الفكرية، وبالتالي سيحفز ذلك النمو الاقتصادي في العالم ويقلل من

---

[1]- صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكيفها وتنظيمها وحمايتها، دار الثقافة، عمان، ط1، 2006، ص 111، 112.

[2]- المرجع نفسه، ص 5، 6.

عمليات الاستنساخ غير الشرعي للإنتاج الفكري والتصاميم مما يوسع حجم السوق، ويقلص تكلفة الإنتاج مما ينعكس إيجابا على الدول النامية، إضافة إلى أن تحرير نقل التقانة سيقلل حاجة البلدان النامية للإنفاق على البحث والتطوير، ويوسع فرص التعليم من خلال تطبيق التقانات، ويرون أن استفادة الدول النامية من هذه المزايا مرهونة بإتباع منظمة التجارة العالمية بطريقة فعالة وعادلة، غير أن التجارة وإن كانت ضرورة لنقل التقانة فإنها غير كافية لتحقيق ذلك، فنقل التقانة لا يكتمل بعملية البيع أو الحصول على المنتج أو الطرق المرشدة كدليل المستخدم مثلا، بل يتطلب القدرة على اختيار واختبار وتطبيق التقانة الملائمة، على شكل منتج نهائي أو على شكل عملية في الوقت الملائم، بما يسمح بتطويعها وبتوطين لاحق لأنشطتها.[1]

4 – وينسب البعض إلى العولمة عدة فضائل من بينها:

أولاً: تسهم في انتشار التكنولوجيا الحديثة من مركزها في العالم المتقدم اقتصاديا إلى باقي أنحاء العالم، ومن ثم زيادة الإنتاج.

ثانياً: التعامل معها يعني مواكبة تطورات البحث العلمي باستمرار، وذلك من خلال الارتباط العضوي بشبكات الاتصال الانترناتية الدولية.

ثالثاً: إنها تمكن من استيعاب الاستكشافات البحثية والتكنولوجية والنظريات الفاعلة، والتي أحدثت تحولاً عميقا حيث وصفت بأنها ثورة هادئة وخارقة في المعالجة والفهم والآليات والممارسة.

رابعاً: العولمة تمكن من معرفة التيارات الفكرية الدولية عبر انتظام إلقاء ونشر نتائج بحوثها بواسطة البث الإلكتروني وغيره من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

خامساً: العولمة تعني الوصول إلى بنوك المعلومات المختلفة طبعاً إذا فتحت، والحصول على المعلومات الأرشيفية المتعلقة بتاريخنا وحضاراتنا وواقعنا السياسي والاقتصادي والمعرفي، وتلك هي أكبر الخدمات

[1]– ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة آفاق اقتصادية، إتحاد غرف التجارة والصناعة ومركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 98، 2004، ص 39، 40.

التي توفرها الانترنت، باعتبارها القناة الجديدة لاختصار الزمن والوقت والاقتصاد في إنفاق المال للباحث الجامعي ليعيش الثورة الاتصالية الالكترونية.[1]

5 ـ الحرص على الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي:

إن الدول التي تسعى إلى دفع عجلة التنمية والتقدم، تحرص على أن يكون البحث العلمي واسطة تمكن الشعوب من التفوق الحضاري والسياسي والاقتصادي، ففي البلدان العربية أدى غياب التخطيط الاستراتيجي الجاد في تسيير مؤسسات البحث العلمي، إلى جعل البحث العلمي مشتتا يسير بلا هدف مرسوم، فأكثر الدراسات التي يقوم بها أساتذة الجامعات هي موجهة لخدمة مصالح خاصة قصيرة المدى تتعلق بترقيتهم الأكاديمية، كما أن أي اختراع وابداع لا يلقى اليد الآمنة التي تحفظه وترعاه.[2] ومن هنا أضحى الاهتمام بترقية وتطوير البحث العلمي عاملا أساسيا في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي.

بالإضافة إلى بذل الجهود لتحسين مستوى التعليم وتبادل الخبرات، لأن الإنفاق المالي على التقدم العلمي والتكنولوجي لوحده غير كاف لبلوغه، وتعد الدولة اليهودية نموذجا يقتدى به في عدم التقصير في هذا الجانب، حيث لم تكتف بالإنفاق لوحده وإنما كثفت جهودها لتطوير مناهج التعليم، التي تحث على الابتكار والابداع، وكذا العمل على توثيق العلاقات مع معاهد ومراكز الأبحاث العالمية، والعلماء من مختلف أنحاء العالم المتقدم، وتبادل الزيارات والعمل على النشر الكثيف في الدوريات العلمية المتخصصة، إذ بلغ النشر العلمي للباحثين الاسرائيليين نسبة 1% من اجمالي البحوث المنشورة عبر العالم، أي عشرة ألاف ومئتان وستة بحث سنة 1995، أما منشورات العلماء العرب مجتمعين فهي قليلة إذ بلغت نسبة ستة ألاف وستمائة وخمسة وعشرين بحثا.[3]

6- تسهيل عملية نشر الأعمال الفكرية الأدبية والعلمية:

من خصائص الدعامة الرقمية (الأنترنت) والتي زادت انتشارا واستخداما في عصر العولمة، أنها دفعت بالكثير من المؤلفين من كّتاب وفنانين ورسامين إلى نشر مصنفاتهم عليها، وهذا لأنها تؤدي إلى اختصار زمن إجراءات التحرير وتخفيض تكاليف عملها، إذ أصبح من المستحيل الاستغناء عنها لأنها

---

[1]- سلوى بنت محمد المحمادي، المرجع السابق، ص 4، 5.

[2]- عمرو خاطر عبد الغني، المرجع السابق، ص 92.

[3]- سعيد أحمد علي الافندي، المرجع السابق، ص 457.

جعلت المصنفات والمعلومات حرة التنقل وفي متناول كل الجماهير دون استثناء، وتسمح بتمرير مختلف الخدمات التي يحتاجها الإنسان يوميا بالإضافة إلى نشر البحوث.[1] وقد اندمجت الجزائر في عالم الانترنت ونظمت ممارستها، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/ 257 المتضمن شروط وكيفيات ضبط إقامة خدمات الانترنيت واستغلالها المؤرخ في 25 أوت1998، وذلك يعد مبادرة ايجابية لافساح المجال للاستفادة من خدمات الانترنت خاصة في المجال العلمي والثقافي.

7 – انتشار التقنيات الحديثة بفعل العولمة ودورها في بعث الحق في التقدم العلمي:

إن الوسائل التقنية الحديثة التي انتشرت بفعل ظاهرة العولمة مثل الحواسيب ووسائل الاتصال كالانترنت وغيرها، تفيد في الوصول للمعلومات والمعرفة، وتساعد الأفراد والمؤسسات سواء العلمية أو البحثية أو التعليمية، أو مراكز الأبحاث والدراسات في الحصول على المعلومات بسرعة وسهولة، مما يوسع من فرص التثقيف والتعليم للعامة، وفي الجانب الروحي تساهم في تعميق معرفة الأفراد للخالق والإيمان بالله، وتكشف حقيقة أن الأمة العربية الإسلامية صاحبة رسالة عالمية، قابلة لتقبل الآخر والحوار والتسامح معه، ولا يعد تمسكها وحفاظها على خصوصياتها التي تميزها عن باقي الأمم، مانعا وعقبة أمام تحقيق هذا الهدف.[2]

8– ظهور ما يسمى بحقوق الإنسان المعلوماتية الرقمية:

من أهم تأثيرات العولمة في هذا المجال ظهور واستحداث ما يسمى بحقوق الإنسان الرقمية، تجاوبا مع تطورات العصر وانتشار التكنولوجيا والعلوم، وهي من المكاسب الإنسانية وتتمثل في الاتصال المفتوح بالانترنت، الحق في الاتصالات غير مقيدة، الحق في شبكات مجتمعية قوية، الحق في حصة بالتلفزيون الرقمي، الحق في الخصوصية عبر الأنترنت، الحق في الترددات اللاسلكية الشائعة، الحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود، الحق في برمجيات متحررة من القيود، الحق في مواقع عامة على الويب، الحق في خدمة رقمية عامة، وقد أكد على هذه الحقوق الإعلان العالمي للقمة العالمية لمجتمع

[1]– حواس فتحية، حماية المصنفات المنشورة على الانترنت، فرع الملكية الفكرية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003 ـ 2004، ص 6.

[2]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 49.

المعلومات في جنيف سنة 2003، ولكن هذه الحقوق لم تحظ بالوضوح لعدم صدور أي وثيقة أممية محددة تجمع عليها جميع الدول.[1]

وقد نالت هذه الحقوق بسبب انتشار شبكة الأنترنت التي أعطتها دفعا كبيرا مع بداية النصف الثاني لتسعينات القرن العشرين، اهتماما كبيرا من قبل الدول والمنظمات وشعوب العالم، وانعقدت بمناسبتها عدة مؤتمرات وذلك في سبيل التكيف مع العصر الرقمي ومجتمع المعلومات.[2]

حيث تعرف الانترنت بأنها مجموعة من الشبكات المحلية والعامة، تديرها شركات خاصة معظمها يؤمن المكالمات الهاتفية على المدى البعيد، والتي يمكن من خلالها توصيل الشبكات الخاصة والحكومية والحواسيب المنزلية ببعضها البعض، تأسست هذه الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية كمشروع خاص بوزارة الدفاع تحت تسمية (أربنت)، وذلك في ستينيات القرن المنصرم لخدمة أغراض عسكرية، وفي الثمانينات انتشر استخدامها في الجامعات الأمريكية ثم الآسيوية، وأصبحت أهم وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام الدولي، غير أن أول استخدام لمصطلح الأنترنت كان في سنة 1983.[3]

وقد ارتفعت نسبة مستخدمي شبكة الانترنت حسب تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية مليار مستخدم سنة 2005، وحوالي 2.5 مليار صفحة تم الوصول إليها سنة 2001، وبذلك أصبح استخدام شبكة الأنترنت متاحا للجميع، وفتحت أمامهم آفاقا لم يكن متوقع الوصول إليها بسرعة ويسر، فسهلت للإنسان ممارسة مهامه دون قيد بزمان ومكان في شتى الميادين من عمل وتجارة وتعليم.[4]

وفي كل الأحوال تبقى حقوق الإنسان المعلوماتية والرقمية بعيدة عن حقوق الإنسان المادية من حيث القوة والرسوخ والادراك، مما يستدعي تضافر الجهود الدولية من أجل حماية هذه الحقوق والتوسع فيها، وذلك بإصدار اعلان عالمي جديد يتعلق بها إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[5]

---

[1]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلي/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 310، 311.

[2]– المرجع نفسه، ص 304.

[3]– عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2011، ص 289 وما بعدها.

[4]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 31 وما بعدها.

[5]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلي/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 319.

9 –الاحتكاك والتواصل بين الباحثين الأكاديميين:

مكنت وسائل الاتصال الحديثة التي اتسع استخدامها بفعل سياسات العولمة من قبل المؤسسات التعليمية، وكذا الباحثين الأكاديميين من الاحتكاك والتفاعل أكثر على المستوى العالمي، إذ تشير الدراسات سنة 1994 إلى أن حوالي 25 % من البحوث العلمية الأمريكية واليابانية المشتركة، يساهم فيها أكثر من باحث حول العالم، كما بلغت هذه النسبة في أوروبا حوالي 50 %، و25 % من طلبة الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا أجانب.[1] حيث أن هذا الاحتكاك قد يكون فرصة لتطوير التعاون والتواصل في المجال العلمي والبحثي لفائدة الإنسانية ككل.

10 – التركيز على البحوث والدراسات التطبيقية:

من سمات العولمة غلبة النزعة المادية والنفعية على مجالات البحث، مما أدى إلى توجيه الاهتمام بفروع العلوم الأخرى النفعية ومجالات البحوث التطبيقية، التي تساعد في الكشف عن الحقائق للانتفاع بها في حل المشاكل العلمية التي تواجهها المجتمعات، في حين تراجع الاهتمام بمجالات البحث الأساسي وفروع العلوم البحتة التي تهدف إلى الكشف عن الحقائق العلمية لذاتها لاعتبارات تمويلية، كما أدى التركيز على البحوث والدراسات التطبيقية إلى تكثيف الاهتمام بفروع المعرفة البينية، والتي تشكل نقاط التقاء مختلف الفروع المعرفية، مما نجم عنه خلق عدة فروع معرفية وتخصصات علمية جديدة تمتاز بالتحليل الواسع.[2]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في التقدم العلمي

أدى التقدم العلمي إلى تقديم أعظم الخدمات والمكاسب للبشرية، لكن الاستفادة منها لم تعمم على الجميع ولم تخل من الإشكالات، إذ أن ثمرات العلم والمعرفة تمت إدارتها وتوزيعها طبقا لما يعبر عنه على المستوى العالمي بالمذهبية القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أي أن كل ما يتعلق بالعلم

[1]– مصطفى أحمد حامد رضوان، المرجع السابق، ص 92.

[2]– المرجع نفسه، ص 91.

والتكنولوجيا يدار من طرف أصحاب الأموال.[1] وطبقت على هذا الحق سياسات العولمة مما خلف سلبيات كثيرة نذكر منها:

1- عدم المساواة في الانتفاع من الصناعة العلمية التقنية بسبب تفاقم ظاهرة الفقر:

فالإنسانية وصلت بالفعل إلى مستوى عالي من الصناعة العلمية التقنية، كثمرة من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي فتحول المستحيل إلى ممكن، وتم انتاج الكثير من المواد الغذائية والسلع ومواد اشباع الرغبات، لكن مع ذلك فمن لا يملك نقودا لا يملك سلعة ولا نفعا ولا خدمة، فضلا عن تفاقم ظاهرة الفقر التي لم تعد مشكلة تخص دول الجنوب فقط، بل تعرفها كذلك دول أوروبا والغرب الغني، فحسب دراسة أمريكية تمت سنة 2000، تبين أن ما يقارب 50 مليون أمريكي بالغ سيعاني من الأمية مستقبلا، بسبب افتقارهم لمعرفة الانترنت واستخدامها مما يعد معادلا للجهل بالقراءة والكتابة، كما توقعت مؤسسة غارتنر غروب المتخصصة في مجال الاستشارات التكنولوجية في ستامفورد في كونيتكت أن 75 % من المساكن الأمريكية ستكون متصلة بالأنترنت بحلول سنة 2005، وأضاف المدير التنفيذي لهذه الشركة بأن حوالي 50 مليون شخص سيجد نفسه أميا وظيفيا، في ظل الإقتصاد الجديد ومجتمع قوامه التكنولوجيا، وهذا التوزيع غير المتكافئ في التواصل مع الأنترنت، يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي لنسبة كبيرة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2- التأثيرات السلبية للأنترنت على القدرات الذهنية للفرد وحقوق المؤلف:

من المظاهر السلبية للانترنت كآلية من آليات العولمة الإعلامية والاتصالية أنها تصيب المستخدم بنقص معدل الذكاء الطبيعي، بسبب كثرة الاعتماد على الآلات والشاشات الضوئية للإجابة عن استفساراته، فتعود ذهنه على الكسل العقلي فيهبط مستوى ذكاءه، إلى جانب كثرة الاعتماد على تنظيم المعلومات وما تؤدي إليه من خلط بين العلم والمعلومات، فالمعلومات تكون مخزنة بينما العلم هو ما يمكن استنباطه من معلومات عن طريق الذكاء الطبيعي، كما أن الانترنت وإن كانت تهدف لتحقيق أكبر قدر من الإتصال إلا أنها تؤدي إلى العزلة والوحدة، حيث يقضي الإنسان معظم وقته أمام الشاشة وتنقطع علاقاته مع الآخرين، ويتحول كلامه لصمت ولغته إلى إشارات والتخاطب معه إلى شفرة، إضافة إلى

---

[1]- الشيخ جعفر حسن عتريسي، العولمة والعالم ادارة وأدوات، دار المحجة البيضاء دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2001، ص 179.

[2]- الشيخ جعفر حسن عتريسي، المرجع السابق، ص 181، 182.

كثير من المشكلات التي تثيرها الانترنت في العالم من الإباحية، وأمن المعلومات وأمن التجارة على الانترنت والسرقة الإلكترونية والرسائل المزعجة، إلى جانب أسر الشباب والمراهقين من خلال الألعاب الإلكترونية والأفلام الفاضحة وعروض الفيديو للمتعة والتسلية، وانشغالهم عن الجانب العلمي والثقافي مما يضعف تطورهم، ومن ثم يصبح عالم الحرية الإلكترونية بحاجة ماسة إلى ضوابط وقوانين ورقابة، ومنه يمكن القول بأن الصراع الحضاري الثقافي عبر الانترنت، قد يفشل في بناء ثقافة عالمية مدروسة وعريقة، ولا يمكنه بناء أسس اقتصادية عادلة على مستوى العالم.[1]

أما بخصوص التأثيرات السلبية للأنترنت والتي تعد من نتائج التطور العلمي والتكنولوجي، فقد أصبحت تشكل دعامة غير مادية وتتميز بالدولية، مما غير من بعض مفاهيم حق المؤلف فصارت هذه الكنولوجيا تشكل تهديدا له، مما أثار عدة مشاكل وإن كانت المبادئ العامة لقانون حق المؤلف هي التي تطبق على الأنترنت، وبذلك يظل قانون حق المؤلف يواجه تحديات التكنولوجيا الرقمية، ومن ضمنها توسيع محل حق المؤلف الذي لم يعد يقتصر على حماية المصنفات الأدبية والفنية التقليدية، بل امتد ليشمل حماية المصنفات الحديثة التي يتم نشرها إلكترونيا ويكون عرضها في شكل غير مادي، كما أن المصنفات المحمية بموجب قانون حق المؤلف معرضة للتقليد غير الشرعي من قبل مستعملي الأنترنيت، وتثير شبكة الأنترنت إشكالا آخر يتمثل في مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق، والمحكمة المختصة في حالة المساس بالمصنفات المنشورة فيه، وهذا لأن هذه الشبكة غير خاضعة لسلطة أي دولة، فهل يكون تطبيق القواعد العامة كافيا لضبط وتنظيم استعمالها؟ أو يكفي تطبيق قانون بلد وضع المصنف على الأنترنت؟ أو قانون بلد استقبال المصنف على الأنترنت؟ دون النسيان بأن ذلك يوسع من فرص استغلال الثغرات القانونية، من طرف القائمين بالاستنساخ غير المشروع للمصنفات المنشورة عبر الانترنت.[2]

3- التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها السلبي على المطالعة والدراسة وخنق روح الإبداع الفكري:

من سلبيات وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها العولمة وزادت في تفعيلها، أنها أدت إلى إبعاد الشباب عن المطالعة والدراسة والبحث العلمي والنشاط الفكري، والاكتفاء بأخذ ما يحتاجونه جاهزا من شاشات الصورة والصوت، مما دعى بعض المفكرين إلى وصف هذه الجاهزية القاضية على روح الابداع واعمال العقل بالمعلبات الثقافية.[3] وهي تعمل كذلك على جمود وركود الفكر والإبداع والعقل البشري وليس إنمائه وتطوره، فنجد أن أبسط مثال على ذلك البحوث والدراسات أصبحت تنجز عن طريق

---

[1]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، المرجع السابق، ص 114، 115 .

[2]- حواس فتحية، المرجع السابق، ص 6، 7.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 47.

الأنترنت، دون بذل أدنى مجهود فكري شخصي من قبل الطلبة، ودون استيعاب أو تدقيق أو نقد أو التزام بمنهجية البحث، مما يعدم الجدوى من عملية البحث.

4 . خنق روح الابداع وحرية المبادرة والتفكير:

من مضامين العولمة الثقافية أنها تشكل خطرا على الثقافة الإنسانية، بحكم أن الحضارات الإنسانية لا تتطور إلا بفعل الثقافات، لذلك فسعي فئة بشرية إلى تسييد وفرض ثقافتها على باقي الشعوب، يعد خنقا لروح الابداع وحرية المبادرة والتفكير بالنسبة للشعوب.[1] وفي ذلك تأثير سلبي على الحق في التقدم العلمي.

5- عدم المساواة في التقدم التكنولوجي وتعميق الفجوة الإعلامية:

رغم ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات من مفاهيم دمقرطة المعرفة، إلا أن المساواة الاجتماعية في مجال التكنولوجيا لم تتحقق بالفعل على أرض الواقع، فلازالت الفئات والجماعات المحدودة الدخل لحد يومنا هذا، لا تملك هواتف حتى في الدول الأكثر ثراء مثل أمريكا، أما بالنسبة إلى الفجوة المعرفية بين دول المحيط والمركز فتبقى عميقة، ومثيرة للتساؤل عن دور العولمة في توحيد وتعميم الاستفادة من فوائد التقدم العلمي، أو اكتساب تقنياته أو إنتاجها أو إشراك دول العالم في ثورة التقدم العلمي والتكنولوجي، في ظل التمييز بين هؤلاء الأثرياء بالمعلومات والفقراء بالمعلومات، حيث أن المجتمعات التي تتميز بالثراء المعلوماتي تعيش في مستويات عالية ومتفوقة من جميع النواحي، كالتعليم والوصول إلى مصادر المعلومات، مثل المكتبات وأجهزة الكومبيوتر المنزلية الموصولة بشبكة المعلومات، بخلاف المجتمعات الفقيرة معلوماتيا، والتي لا تحظى سوى بمستويات متدنية من التعليم والوصول إلى مصادر المعلومات، بالإضافة إلى فقرها من الناحية الاقتصادية.[2]

6 - الاحتكار العلمي والتكنولوجي:

أثرت العولمة كثيرا في مجال نقل العلم والتكنولوجيا، بحيث أن العولمة تحمل شعار ضرورة إفادة العالم كله من منتجات البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة، على أساس أن العلم والتقنية ملك

---

[1]- يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الكندي، عمان، د ط، 2008، ص 55.

[2]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 28.

للجميع ولا تعد حكرا على أحد لكن الواقع يكشف عكس ذلك، فممارسات البلدان الكبرى تكشف عن احتكارها لأي تقدم في المجال العلمي والتكنولوجي، وتختار من تصدر له التكنولوجيا القديمة والأقل تطورا من الدول، دون أن تقصر في فرض الشروط والوسائل التي تجعلها دوما في تبعية تكنولوجية واقتصادية لها، ومهما كان الأمر فإن استخدام التكنولوجيا والتقنيات المستوردة من الخارج مرهونا بالقدرة المالية للدولة، كما أخل التطور العلمي والتكنولوجي بنظام التوازن في العالم من حيث الدخل الفردي والمستوى المعيشي، فمعدل دخل الفرد الأمريكي يفوق دخل الفرد في الصومال أو أثيوبيا بمئات المرات، وهكذا ينقسم العالم إلى شعب يملك التكنولوجيا والتنمية والرفاهية، فتكون هذه العوامل سببا في موته بالسمنة والتخمة، وشعب يعاني الفقر والحرمان والتهميش والتخلف تتسبب في موته الأمراض والجوع والجهل والحروب.[1]

كما أن الدول الرائدة لظاهرة العولمة تعمل على الحد من فرص بلدان الجنوب في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك اعتمادا على الشركات العابرة الجنسيات باعتبارها أهم عضو فعال في ظاهرة العولمة والتي تعمل على:

– الامتناع عن توطين الأنشطة التكنولوجية في البلدان المضيفة لاسيما بلدان الجنوب، حيث ما تزال مواقع القدرة التكنولوجية الرئيسية متركزة بدرجة عالية في الدول الأم للشركات المتعدد الجنسيات، أي في دول" الثالوث" (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية).

– أما في ميدان التكنولوجيا المنقولة فهي تعمل على نشر الصناعات ذات التكنولوجيات البسيطة والتقليدية، وليس صناعات التكنولوجيات العالية.

– اعتماد الشركات الدولية غالبا على المواقع العلمية والتكنولوجية في البلدان المضيفة نفسها للاستثمار أكثر مما تنقل إليها قدرات إضافية.[2]

---

[1]– جيلالي بوبكر، العولمة مظاهرها وتداعياتها نقد وتقييم، إربد عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2010، ص 200، 201.

[2]– محمد عبد الشفيع عيسى، الدولة..والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم "الدولة الوطنية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 114.

وقد امتدت هذه الصرامة في احتكار التكنولوجيا والتقدم العلمي، إلى درجة إتباع سياسة خاصة في توظيف اليد العاملة الأجنبية، حيث أن أكثرية الدول الصناعية كبريطانيا واسبانيا والدانمارك وغيرها، تستخدم العمال الأجانب في القطاع الزراعي، ونادرا ما توظفهم في القطاع الخدماتي.[1] الأمر الذي يضعف الأمل في الاستفادة من ظاهرة العولمة في مجال التكنولوجيا والعلم، رغم ما تفتحه التكنولوجيا في وجه العولمة من آفاق عظيمة بفضل طبيعتها التقنية، وما تتيحه من سرعة وسهولة الاتصال، ونقل البيانات والمعلومات والمعارف فوق حدود المكان والزمان، مما يدفع إلى تفهم وادراك موقف منظمة التجارة العالمية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية من كل ذلك.

وبذلك فتكنولوجيا المعرفة أعطت دفعا قويا للعولمة الثقافية، وبالنسبة لامتلاك تكنولوجيا المعرفة يمكن تقسيم العالم إلى ثلاث أقسام، تكشف عن واقع احتكار العلم والتكنولوجيا وذلك على النحو التالي:

- 15 % من سكان العالم يستحوذون على كل الابتكارات التكنولوجية الحديثة.

- 50 % من سكان العالم لديهم القدرة على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكا وانتاجا.

- 35 % التي تمثل بقية سكان العالم يعانون من العزلة والتهميش اتجاه هذه التكنولوجيا، وهذا الواقع يكشف أن مقولة القرية العالمية التي أطلقها مارشال ماك لولهن سنة 1962 لن تتجسد على أرض الواقع، بالرغم من كثرة استخداماتها في الأدبيات الإعلامية والثقافية الحديثة.[2]

7ـ توجيه الحماية الفكرية لدعم احتكار التقدم العلمي والتكنولوجي:

وتعتبر حماية حقوق المعرفة والملكية الفكرية وإن كان فيها تحفيز على زيادة القدرة على رقابة استخدام المعرفة، وباعث لتحسين نسبة الاستثمار في مجال البحث والتطوير والابداع ونمو التقدم العلمي والتكنولوجي، فإن هذه الحماية من ناحية أخرى قد ترتب أثرا آخر يتمثل في تقييد الاستفادة من المعارف والعلوم، وذلك من خلال الممارسات الاحتكارية لصاحب الملكية الفكرية، وذلك يحد من سبل الانتفاع من البحوث والعلوم، حيث ترى الدول الصناعية المتقدمة ضرورة توفير نظام حماية لمشروعاتها المالكة لمنتوجات تحمل حقوق الملكية الفكرية، وترهن نقل هذه المشاريع إلى الدول النامية بشرط وجود نظام حماية آمن في هذه الدول، حتى تقلل من الخسائر التي تسببها أعمال التقليد والقرصنة للولايات المتحدة

[1]– Cardebat jean Marie , La mondialisation et l'emploi, la découverte, Paris, 2002, p93.

[2]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 49، 50.

والدول المتقدمة، غير أن ذلك يشكل أكبر تحدي تواجهه الدول العربية والإسلامية في مجال حيازة التقنيات المتطورة، وذلك في كل مجالات الانتاج مما يستدعي ضرورة السعي إلى التكتل والعمل المشترك.[1]

غير أن موقف النظام الجديد للتجارة العالمية من حماية حقوق الملكية الفكرية يثبت دعمه للاحتكار، بحيث يلاحظ على نصوص اتفاقية الملكية الفكرية، بأنها أعطت حقا للمؤلف في الاستثمار بحقوق الملكية الفكرية لمدة لا تقل عن خمسين سنة، كما أعطت حماية العلامة التجارية مدة لا تقل عن عشر سنوات ولبراءات الاختراع عشرين سنة، بدلا من سبعة عشر سنة التي كان معمولا بها سابقا، وتعد هذه الإطالة المقصودة لمدة حماية حق براءة الاختراع، تفضيلا للدول الصناعية على حساب الدول النامية، لما ستتركه من آثار جدية على سرعة نقل التقانة إليها وتكلفة إنتاج السلع والخدمات فيها، وهذا سيؤثر بدون شك على حقوق الاحتكار الواردة في اتفاقية الجات من خلال اتفاقية الحماية الفكرية، على البلدان النامية من ناحية نقل المعارف العلمية والتقانية، التعليم ومحتوى المناهج الدراسية، إنتاج العديد من السلع الأساسية كالدواء والغذاء، والتي تتأثر بشدة بنتائج التقدم العلمي، في مجال التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، وفرص العمل والبطالة الناجمة عن انخفاض حجم الإنتاج المحلي أو التغير التكنولوجي.[2]

بمعنى أنه لم يعد بالامكان ترجمة أي كتاب أو نقل جملة موسيقية أو نسخ برنامج، أو إنتاج دواء أو اقتباس تصميم توصل إليه الغير دون دفع مقابل لذلك، ولا يمكن التصور بأن هذا المقابل الذي يتم دفعه سيكون سهلا كما قد يتبادر إلى الذهن، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تطالب الصين الشعبية سنويا بما لا يقل عن 30 مليار دولار مقابل برامج الكمبيوتر التي تستخدمها دون حماية، وجنوب إفريقيا هددت بعدم تنفيذ الاتفاقية بعد أن تسدد مصانعها حقوق براءات الاختراع في مكونات هذه الصناعات، مما يهدد قدرتها على التطوير والمنافسة، الأمر الذي انتهى بها إلى الإفلاس وتشريد 08 ملايين عامل سنويا على الأقل، وهي نتائج تنبئ الدول النامية بالشؤم وما خفي كان أعظم.[3]

---

[1]– سعيد أحمد علي الأفندي، المرجع السابق، ص 451.

[2]– ناجي التوني، المرجع السابق، ص 40.

[3]– كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2002، ص 79.

للولايات المتحدة الأمريكية دائما أعذارها حينما يتعلق الأمر بمصالحها، ولها موقف متميز بشأن اتفاقية الجات فيما يخص الحقوق الفكرية، فقد احتفظت لنفسها بحرية القرار حتى لو خالفت بذلك اتفاقيات الجات، متذرعة بما أسمته " اعتبارات حماية الأمن القومي الأمريكي" في حين ترفض كفالة نفس الحق للدول الأخرى، إذ لا تتردد الدبلوماسية الأمريكية في وصف اختراق أسرار التكنولوجيا الأمريكية بأنه من أعمال " الجوسسة "، بينما تمنع على الدول الأخرى حقها في حماية أسرارها بالأساليب ذاتها، وتهددها باستخدام المادة 301 من لائحة الجمارك الأمريكية، التي تجيز لحكومتها ما يسمى بحق رد الفعل دون تحديد شروط استخدام هذا الحق الغريب، الذي لا يوجد له مثيل على المستوى العالمي، ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تترصد بدقة كل من يقوم بالقرصنة على الملكية الفكرية الأمريكية، ولا تتردد في إنزال أشد صور العقاب على الدول التي تتسامح مع قيام مواطنيها بهذه القرصنة، وذلك من خلال منع الصادرات الأمريكية إليها والتضييق على إمكانية تسويق منتجاتها في الأسواق الأمريكية، ومنع الاستثمارات الأمريكية فيها إلى جانب مطالبتها بالتعويض.[1]

وهذا ما يبين مدى احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للتكنولوجيا، وهذه الصرامة تترجم رغبتها في الإبقاء على الدول الفقيرة والمتخلفة في دائرة التخلف، وفي ذلك طبعا حرمانا لها من الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وإنكار لما يروج له رواد العولمة من شعارات الانفتاح والتعاون والتكامل الدولي، فينفي ذلك كله فكرة أن ظاهرة العولمة تساهم في نشر فوائد ونتاجات الثورة العلمية والتكنولوجية من حيث تخطي عقبة المسافات والأزمان، والاعتماد على العلم والمعرفة وفتح المجالات لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى إبراز تكنولوجيا المعلومات وارتياد آفاق جديدة في المعرفة والعلم والبحث، إلى جانب تسهيل الاتصال والتبادل بين الأمم والشعوب، وزيادة رفاهية الحياة بشكل واضح.[2]

---

[1]– ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 143.

[2]– صالح السنوسي، هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون– العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص 60.

فهذه الأوضاع كلها تنعكس سلبا على جميع حقوق الإنسان كالحق في الحـياة والصـحة والتعليم والعـمل، بالإضافة إلى أنها تعيق الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وحرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي.

الفصل الثاني: الحق في الهوية الثقافية وانعكاسات العولمة

من أبسط حقوق الإنسان حقه في التمتع بهويته الثقافية الناتجة عن الإرث الحضاري لأمته، فله حق التمتع باللغة والدين واللهجة المحلية، وله حق تعلم العلم الملائم لبيئته وجنسه وعرقه ولونه ودينه، فهذا الحق واسع المفهوم، وفي ظل الظروف التي هيأتها ظاهرة العولمة من انفتاح العالم والثورة العلمية والتقنية، وتطور العلم والتعلم وسهولة اطلاع الإنسان على تفاصيل ثقافة أمته وحضارته وأسرار لغته، يمكن القول بأنها ظروف تدفعه للتمسك بهويته وبذل جهده للدفاع عنها، ضد المؤثرات الخارجية التي تفرضها العولمة المعاصرة، فيتأكد بذلك حقه في الخصوصية الثقافية، الذي أقرته جل المواثيق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.[1]

ونحن ندرك أن الاختلاف أو الخصوصية يعد من الفطرة، وفيه من النعم التي لا تحصى في جميع المجالات، لذلك فمحاولات الانقاص أو القضاء على هذا التنوع تعد مساسا بالتراث المشترك للإنسانية وبثمار الفكر الإنساني، ويشكل ذلك أيضا تعارضا مع الطبيعة والفطرة البشرية. وبالتالي يمكن القول بأن الحق في الهوية الثقافية يستتبع بالضرورة الاعتراف بالحق في الخصوصية الثقافية، أي احترام الحرية الثقافية والتنوع الثقافي، بمعنى أن الهوية الثقافية تتضمن الخصوصية والتنوع الثقافي، بحيث يمثل هذا التعدد والتنوع الثقافي مصدر ثراء لكامل البشرية.[2] وهي مسألة معقدة تثير جدلا كبيرا وتطرح بشأنها عدة تساؤلات، تخص حقيقة العلاقة بين العولمة والهوية والخصوصية والعالمية.

فالهوية الثقافية بناءها الأساسي يقوم على التمسك بالتميز والتفرد، والعمل على دعمه في مواجهة الكيانات الثقافية الأخرى، أي الشعور بوجود الآخر المختلف والسعي إلى التفاعل معه على الطريقة التي تضمن الحفاظ على هذا التمايز والاستقلال، وقد عرفها المفكر العربي محمد عابد الجابري بأنها " المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل". [3]

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 159.

[2]– Chebel d appollonia Ariane, les racismes ordinaires, presses des sciences politiques , France, 1998, p72, 73.

[3]– بن شريط عبد الرحمن، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، د ط، 2011، ص 136.

وانطلاقا من فكرة أن الثقافة أساسا تعتبر من ضمن الوسائل والمخططات المستهدفة لتطبيق مبادئ وأهداف العولمة، تسعى قيادات العولمة إلى المزج بين الثقافة والتجارة، فأصبحت الثقافة سلعة تجارية يمكن تبادلها ويطلق عليها ثقافة ما بعد المكتوب، لأنها ثقافة تتحول من ثقافة شفوية إلى سمعية بصرية دون المرور بالثقافة المكتوبة، وهي في معظمها ثقافة غربية أمريكية، وذلك ما يفسر فتح الجامعات الأمريكية أبوابها لاستقبال الطلبة العرب في كلياتها المرتبطة بالثقافة، بهدف غرس الثقافة الأمريكية وبالتالي محاولة طمس الهوية العربية.[1]

وما ينبغي معرفته أن خصائص الثقافة ومكوناتها بدورها تسمح بالتوسع تلقائيا عبر العالم، مما يجعلها تتفق نظريا مع ظاهرة العولمة وإن كان واقع هذه الظاهرة يكشف خلاف ذلك، وبذلك فلو تركت الثقافة لطبيعتها دون تدخل أي عامل آخر، وأعطيت القدر نفسه من الحرية التي منحت للاقتصاد، لكانت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الأخرى للحياة، لأن عناصر الثقافة ممثلة في الأفكار والقيم والمفاهيم والقناعات، تحمل في طياتها خصائص الانتشار الحر عبر الحدود، فالغرب لم يجعل من مفهوم العولمة ذات المعايير الحضارية مجالا مفتوحا لتقييم الإنجازات الثقافية الخاصة والمختلفة، ولم يجعلها مناسبة لتحديث الإسهامات المغايرة وترقيتها إلى مستويات عالمية، وإنما جعل من العولمة سبيلا لإرغام الثقافات الأخرى على التوقف عن تطوير تجاربها لإثراء التجربة الإنسانية، وجعلها مضطرة لاستنتاج التجربة الغربية والانسجام مع شروط الغرب الحضاري، والسير في نهجه باعتباره النموذج الكوني الأمثل، فلم يكن السباق نحو ظاهرة العولمة حرا تنمو فيه جميع الثقافات بتلقائية واستحقاق، وإنما كانت طريقا مشروعا للغرب لاختراق الخصوصيات الثقافية.[2]

فثقافة العولمة وفقا لهذا المنظور والشكل أثارت تشاؤم وتخوف الكثير من ظاهرة العولمة، والذين يرون فيها نوعا من فوضى المعلومات، ويتنبؤون بنشوب حرب من أجل السيطرة على المعلومات، ومن سمات هذه الثقافة أنها سريعة الانتشار، تتعلق بالرغبات والمصالح وطبيعة الحياة الأمريكية وما تهدف إليه من اختراق الثقافات والخصوصيات، حتى تتمكن من التحكم في الاقتصاد العالمي وطرق تفكير البشر وثقافاتهم، وهو الأمر الذي يثير مخاوف جميع الدول بما فيها الدول الأوروبية والأمريكية، التي تحاول جاهدة التصدي لتأثيرات الثقافة القادمة عبر الانترنت والقنوات الفضائية، فبهذا الصدد تسعى فرنسا

---

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 352.

[2]– عبد الله بوجلال، المرجع السابق، ص 12.

جاهدة إلى فرنسة التطبيقات الحاسوبية لديها، وتنشيط حركة ترجمة المعلومات إلى الفرنسية، مع الحرص على أن تتواجد اللغة الفرنسية بشكل كبير على شبكة الانترنت العالمية، والحد من تدفق البث التلفزيوني والاذاعي الأجنبي، من أجل الحفاظ على الخصوصية الثقافية الفرنسية، وهو نفس الموقف الذي انتهجته ألمانيا وكندا وغيرها من الدول.[1]

وتقتضي حماية وتعزيز التنوع الثقافي احترام الحق في المشاركة، أو عدم المشاركة في الحياة الثقافية لمجتمعات معينة وضمان ممارسة الجميع للحريات الثقافية، وفي إطار عمل اليونسكو اعتُمدت خطوات تشريعية مهمة استجابة للتأثير السلبي للعولمة على التنوع الثقافي، ويقترح كل من الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي والاتفاقية المعنية بحماية وتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي تدابير لحماية التنوع الثقافي، تستند بوجه خاص إلى مبدأ عدم معاملة المنتجات والخدمات الثقافية، باعتبارها وسائل لنقل الهوية والقيم والمعاني على أنها مجرد سلع أو بضائع استهلاكية، والدول مدعوة إلى وضع سياسات ثقافية لا تتطابق بالضرورة مع قواعد السوق الحرة، فهذه المواثيق تعزز قدرة الدول على اعتماد التدابير الضرورية لحفظ العلم والثقافة وتنميتهما ونشرهما، طبقا لما تنص عليه المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

[1]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، المرجع السابق، ص 112.

[2]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

المبحث الأول: مضمون الحق في الهوية الثقافية

يشتمل الحق في الهوية الثقافية على عدة عناصر تشكله هي اللغة، الدين، التاريخ والجغرافيا، الاقتصاد، التكوين النفسي والثقافي، العادات والتقاليد، الأدب والفنون وغيرها، وقد حظي هذا الحق باهتمام الكثير من الدراسات والبحوث نظرا لأهميته وطابعه الخاص، كما حظي هذا الحق باهتمام التشريعات الداخلية للدول بل يعد من المسائل الحساسة، التي تتمسك بها وتحرص عليها لضمان استقرار وتماسك المجتمعات.

فمثلا نجد كل الدساتير الجزائرية التي عرفتها البلاد (دستور 1963، دستور 1976، دستور 1989 المعدل والمتمم)، قد حرصت وأكدت على عناصر الهوية الثقافية الجزائرية، أو ما يطلق عليها بثوابت الأمة المتمثلة في اعتبار الدين الاسلامي دين الدولة، واللغة العربية والأمازيغية لغتان وطنيتان، إلى جانب التأكيد على الرموز الوطنية كالنشيد الوطني وألوان العلم. ونستشف ذلك أيضا من خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 بموجب القانون 16/ 01 المؤرخ في 2016/03/06، وذلك من خلال المواد 2 ـ 3ـ 4، وذلك نظرا لما يواجه هذا الحق من تحديات في الوقت الراهن، وبالأخص تهديدات الثقافة العالمية المروج لها عبر تكنولوجيا الاعلام والاتصال وثقافة الصورة، خاصة وأنها ثقافة لا تعترف بالتاريخ، ولا بالحدود الجغرافية والقيم والمعتقدات وتنبذ فكرة الانتماء القومي، كما اعترف كذلك بالحق في الثقافة وحريتها في المادة 45 المستحدثة التي ورد فيها " الحق في الثقافة مضمون للمواطن..".[1]

ومما سبق يتضح أن هذا الحق يتميز بمفهومه الواسع، قدر سعة مفهوم الثقافة وعناصرها، بالإضافة إلى أنه يتضمن كذلك الحق في الخصوصية الثقافية وذلك ما سيتم التعرض له من خلال المطلبين المواليين.

المطلب الأول: تعريف الهوية لغة واصطلاحا

لادراك عمق معنى الحق في الهوية الثقافية يجب التطرق مسبقا لمفهوم الهوية لغة واصطلاحا فيما يلي:

[1]– دستور الجزائر لسنة 1989 المعدل والمتمم .

الفرع الأول: الهوية في اللغة والاصطلاح

يعني مصطلح " الهوية " الذات والأصل والانتماء والمرجعية، وهي مأخوذة من كلمة " هو" أي جوهر ولب الشيء وأصله وحقيقته، أي هوية الشيء تعني ثوابته وأيضا مبادئه أما اصطلاحا فتعرف " الهوية " على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على حقائق وأصول الشيئ، أي تلك الصفة الثابتة والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر، ولا تسمح لغيرها من الهويات بأن تحل محلها أو تكون نقيضا لها، فالهوية تبقى قائمة مادامت الذات موجودة وعلى قيد الحياة، وهذه الميزات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض والتي تعبر عن شخصيتها وحضارتها ووجودها.[1]

وقد وردت بشأن الهوية عدة تعريفات نذكر منها تعريف المفكر اليكس ميكشيللى، الذي عرف الهوية حسب وجهة نظره بأنها " مركب من المعايير يسمح بتعريف موضوع أو شعور داخلي ما، وينطوي الشعور بالهوية على مجموعة من المشاعر المختلفة، كالشعور بالوحدة والتكامل والانتماء والقيمة والاستقلال...إنها مجموعة السمات التي تسمح لنا بتعريف موضوع معين، وبناء على ذلك فإن التحديد الخارجي للهوية يكون بالبحث عن هذه السمات وتحديدها"، وفي تعريف آخر للهوية أورده المفكر محمد عباس بأنها " مجموعة السمات الفكرية والوجدانية والروحية والوطنية والثقافية، التي تشكل في مجملها إطارا مرجعيا جمعيا، يعرف ويقدم الأفراد والجماعات أنفسهم من خلاله في تفاعلهم مع الآخرين، وعليه فإن مفهوم الهوية يتضمن الإجابة على سؤال من أنا؟ ومن أكون مقارنة مع الآخر؟".[2]

ويمكن تعريف الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم بأنها القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة، التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعًا يتميز بها عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى.[3]

---

[1]– زغو محمد، المرجع السابق، ص 94.

[2]– ماهر الضبع، العولمة وقضايا الهوية الثقافية، الكتاب الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2006، ص 135.

[3]– وليد أحمد مساعدة/ عماد عبد الله الشريفين، العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية– سلسلة الدراسات الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية – قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلد 18، عدد1، يناير 2010، ص 257.http://www.iugaza.edu.ps/ara/research, ISSN 1726-6807

وقد عرف الدكتور جلال أمين الهوية بأنها عبارة عن موقف فكري وسياسي، ولا يصح القول بوجود تعريف صحيح أو خاطئ للهوية، وإنما يوجد تعريف ملائم أو غير ملائم، تعريف ذي جدوى أو دون جدوى بالنسبة لظروف تاريخية وسياسية واجتماعية معينة.[1] فالهوية ليست كيانا ثابتا ومجردا ومطلقا فهي تمثل الأنا القومي الاجتماعي، الذي يسري على المجتمعات ومسيرتها التاريخية ونضالاتها وآمالها، فهي مشروع متفاعل متداخل مع هويات أخرى ومتطور بتطور الواقع والمعارف والعلوم، ويعتبر الكثير أن الحديث عن الاختلاف بين الشعوب، وقبول هذا الاختلاف عبارة عن حيلة أوروبية للحفاظ على تفوقها، وإبقاء الشعوب الأخرى في وضعية مضطهدة.[2]

وتعد الهوية من المفاهيم التي تسعى قيادات العولمة إلى تحريف مضمونها مثلما تم بيانه سابقا، والذي لا يخرج وفقا لمنظور العولمة عن أن يكون ضرورة التشبع بالثقافة الغربية وقيم الحداثة والتحديث، وترسيخها في الفكر والوجدان والممارسة، في حين تمثل الهوية في الإسلام " الوجود الخاص المتميز بالتوحيد المطلق إلى الله جل شأنه حسب رأي الذوق والعرفان...فإن الهوية تعني الذاتية أو الشخصية ذات المميزات المحددة التي تطبع شخصية الفرد والجماعة والأمة بطابع معين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...والهوية كما تكون للفرد تكون للجماعة أيضا...ومجموع الهويات الفردية والمركبة يساوي هوية الجماعة الهوية العليا"، وتتشكل الهوية العليا نتيجة تدخل فعل انساني متعمد أو عامل عفوي، أو تدخل الارادة الإلهية ببعث الرسل الذين يدعون إلى الدين فتصبح العقيدة هي الهوية للمؤمنين بها.[3]

أما عن المرجعية القانونية للحق في الهوية والتعدد الثقافي ضمن الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فلا نجد نصا صريحا ينص عليه، لكن يمكن استخلاصه ضمنا من نص المادة 1/15 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي جاء فيها " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد...أن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية، الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه..."، وبنفس الصيغة نصت على ذلك المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمعنى أن

---

[1]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 134.

[2]– المرجع نفسه، ص 142.

[3]– جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 225.

الحق في الهوية والتعدد الثقافي يعتبر من ضمن المصالح المعنوية، التي تستوجب الحماية باعتبارها من ضمن حقوق الإنسان.

كما نجد نصوصا دولية أخرى تدعم هذا الحق، وتنص صراحة على اعتبار الحق في الهوية والتعددية الثقافية من ضمن حقوق الإنسان، ومنها نجد إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لليونسكو الصادر بتاريخ 03 /11/ 1966، الذي جاء في مادته الأولى " لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها، ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته، وتشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب، وما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزء ا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا".[1]

كما جاء في ختام لمؤتمر أنعقد بفرساي حول الثقافة والعولمة، إعلان عن النقاط الأساسية لميثاق صدر عنه حول الهويات الثقافية والحق في التعددية الثقافية والتي من مضامينها ما يلي:

– إن الهوية الثقافية هي الأساس المشترك لأعضاء الجماعة أو الأمة والركيزة الأساسية لاختياراتهم الديمقراطية.

– إن كل ثقافة متفردة وغير قابلة للاستبدال، ولا يمكن التضحية بها لصالح ثقافة أخرى.

– إن الحق في الهوية الثقافية للأفراد والشعوب هو من حقوق الإنسان.

– إن التعددية الثقافية تعد من عوامل تطور وتضامن الجماعات، وترتكز بشكل خاص على الحق في حرية التعبير.

– إن على الدول والحكومات أن تضمن على المستوى القومي والعالمي، احترام التعددية الثقافية وبالتالي تحقيق التعايش بين جميع الثقافات والشعوب.

– إن الإنتاج الذهني هو انعكاس للهوية الثقافية ومحرك تطورها، ولا يتنافس فيما بينه مثل البضائع والخدمات.[2]

الفرع الثاني: علاقة الهوية بالثقافة

[1]– إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لليونسكو، الصادر بتاريخ 13/ 11/ 1966.

[2]– ملتقى الثقافة والعولمة في لقاءات فرساي، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص 178.

يقتضي التعرف على مفهوم الهوية الثقافية وجوب إدراك العلاقة التي تجمع بين الهوية والثقافة، فالثقافة هي أحد مكونات مفهوم الهوية، ويعتبرها البعض أساس تشكيل الهوية الثقافية بكل عناصرها المادية والمعنوية، من أديان ولغات ومعتقدات وآراء وعادات وتقاليد وفنون وغيرها.

وعليه فالعلاقة بين الهوية والثقافة وثيقة ويتعذر الفصل بينهما، إذ لا توجد هوية بدون منظور أو خلفية ثقافية، والثقافة في جوهرها تمثل هوية قائمة بذاتها، فقد تتعدد الثقافات في الهوية الواحدة وقد تتنوع الهويات في الثقافة الواحدة، وهذا ما يصطلح عليه بالتنوع في اطار الوحدة، فقد تنتمي هوية شعب من الشعوب إلى ثقافات مختلفة تمتزج عناصرها ومكوناتها وتشكل ثقافة واحدة، فالهوية الإسلامية مثلا تتشكل من ثقافات الشعوب التي دخلها الإسلام سواء اعتنقته أو بقيت على أديانها.[1]

وبصدد توضيح هذه العلاقة يؤكد المفكر محمد زيدان حمدان على أهمية الثقافة في حفظ الهوية بقوله "عندما تفقد مجموعة من الناس كثيرا من عناصرها الثقافية العامة، والتي تشمل مجموعة العادات والأنظمة والقوانين والأساليب والأدوات والتقاليد والأعراف التي يمارسها معظم أفرادها، كأنواع الطعام المحلي واللباس الوطني واللغة، وأساليب تحية ومخاطبة الأفراد بعضهم البعض والمعتقدات والممارسات الدينية...وتشمل مجموع العادات والتقاليد والأنظمة، والأساليب التي يعمل وفقها حزب أو فئة أو طبقة محددة في المجتمع..."، وفقدان هذه الأنواع يؤدي إلى فقدان الأمة لهويتها وتماسكها، فيتشتت شمل أفرادها ويسهل استيعابهم ضمن جماعات أخرى ويسهل غزو هذه الأمة.[2]

وتجدر الإشارة بأن للدين أيضا باعتباره أحد أهم مكونات الثقافة علاقة وطيدة بالهوية الثقافية، بل أن بعض الهويات الثقافية يشكل الدين فيها عاملا أساسيا، غير أن ميزة هذه الهوية المرتبطة بالدين، هي أنها قد تصبح بعيدة عن التطبيق الصحيح وتميل إلى التعصب الديني، فتتحول إلى هوية غير قادرة على التمسك بقيمها مهما كان مقدار نبلها، فتصاب بالجمود وتنغلق على نفسها ولا تستفيد من حضارات الآخرين، كما أن العامل الديني إذا ناله الاستقطاب يجعل الهوية غير مفهومة، ولا تميز لها أو خصوصية تختص بها فتكون متعصبة وهجومية بلا وعي.[3] وهي ميزة تركت انطباعا سيئا حول الهوية الثقافية القائمة

---

[1]– عبير بسيوني رضوان، المرجع السابق، ص 97.

[2]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 136، 137.

[3]– عبير بسيوني رضوان، المرجع السابق، ص 98.

على أساس ديني، وقد استغلت قيادات العولمة ذلك كمبرر لاستهداف الهويات الثقافية المخالفة لثقافة العولمة المروج لها.

المطلب الثاني: الحق في الخصوصية الثقافية

تقضي الفطرة بأنه مهما كان الإنسان شبيها لبني جنسه من ناحية الشكل والتركيب البيولوجي، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة الاختلاف بين كل إنسان وآخر، من ناحية تفكيره ومبادئه والقيم التي يؤمن بها وما يعتنقه من معتقدات وأديان، وهذا ما يطلق عليه بالخصوصية الثقافية.[1] والتي كثيرا ما كانت سببا في تذرع الدول بها لعدم التصديق على الاتفاقيات الدولية، أو ابداء التحفظات على بعض النصوص الدولية لحقوق الإنسان. بمعنى أن الحق في الهوية الثقافية يرتبط بالحرية الثقافية، وهذه الحرية بدورها تنطوي على احترام الخصوصية الثقافية التي تعد جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فهي تعد مظهرا من مظاهر الحق في الهوية الثقافية.

فالاعتراف بالتنوع والتعدد الثقافي اتجاه إيجابي من أجل الحفاظ على الثقافة الكائنة، وكذلك من أجل الانفتاح على جميع الثقافات، حيث يتم ذلك من خلال عدة أنشطة كالابداع، الانتاج والتوزيع، النشر، بيع المحتوى الثقافي تماما مثلما وضحت ذلك الشبكة العالمية فيما يتعلق بالسياسة الثقافية، كما يقتضي الحفاظ على التنوع الثقافي العمل على ضمان نقل التراث الثقافي لأجيال المستقبل، وكذلك مكافحة تدمير التراث الثقافي على المستوى الدولي.[2]

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الحرية الثقافية بأنها " الحرية التي ينعم بها الناس لاختيار هوياتهم، ولأن يكونوا ما يشاءون والعيش دون استبعاد من خيارات أخرى ذات أهمية لهم"، كما يؤكد نموذج التنمية البشرية المستدامة على وجوب تبني سياسات التعددية الثقافية حماية للحرية الثقافية، وترك حرية الخيار للناس لاختيار أساليب وأنماط عيشهم، وممارسة التقاليد والشعائر الدينية، كما نص الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الصادر عن اليونسكو سنة 2001 في بنده الأول" إن التنوع الثقافي ضروري

---

[1]– أنور وجدي، الموسوعة الإسلامية العربية (9) ـ الثقافة العربية إسلامية أصولها انتماؤها، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط1، 1982، ص 22.

[2]Marie Françoise LABOUZ et autres, Ladivercitè culturelle enquestion(s), BRUYLANT, BRUXELLES, 2005, p 04.

للبشر بقدر ما هو التنوع الإحيائي ضروري للطبيعة، وبهذا المعنى فإنه التراث المشترك للانسانية ويجب الاعتراف به وتوكيده، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل"، وبناء على هذا الوضع تبقى الدول العربية مطالبة بالتأكيد على الخصوصية الثقافية العربية، مع الإقبال على الإنفتاح الثقافي الواعي على بقية الشعوب لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة.[1]

وفي تعريفه للخصوصية الثقافية ينطلق الأستاذ جاك دونللي أساسا من وصف الثقافة بالنسبية، ويرى أن هذه النسبية الثقافية حقيقة لا يمكن تجاهلها، ويؤكد بأن الخصوصية الثقافية في أكثر أشكالها تطرفا تعني أن الثقافة هي المصدر الوحيد لصحة أي حق أو حكم أخلاقي، في حين ترى العالمية في أقصى حدود تطرفها، أن الثقافة لا صلة لها بصحة الحقوق والأحكام الأخلاقية ذات الصحة العالمية، وفي نفس الوقت تقبل التنوع والإستثناءات والخصوصيات التي لا ينبغي التخلي والتنازل عنها.[2]

فالاختلاف الثقافي لا يثير أي إشكال بالنسبة إلى حقوق الإنسان ولا يتعارض معها، وهو ليس عاملا معيقا للتآلف، بل يعد من عوامل الإثراء المتبادل والتفاعل المشترك للحياة الثقافية الدولية، ومن المتفق عليه أن لكل مجتمع إنساني خصوصيته الثقافية بالنظر إلى تاريخه الاجتماعي، وهناك كذلك خصوصية حضارية مميزة لكل جماعة بشرية تجمعها ثقافة مركزية، تتنوع بداخلها الأنساق الفرعية للثقافات المحلية مثل الحضارة الغربية وثقافاتها الفرعية في كل من أوروبا وأمريكا وكندا، والحضارة العربية الإسلامية وثقافاتها الفرعية في الدول العربية سواء المشرق أو المغرب أو وادي النيل، وتاريخ الحضارات القديمة والوسيطة المعاصرة يشهد على وجود صراع وجدل دائم، يتجدد على مر العصور بين الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وبين القواسم الحضارية والثقافية المشتركة بين المجتمعات والأمم، فتثور قضية الثوابت والمتغيرات بالنسبة لمختلف الحضارات وثقافاتها الفرعية.[3]

ولم يتعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمسألة الخصوصيات الثقافية وطبيعتها ومضمونها وحدودها، ولم يكن بالإمكان ذلك في ظل الظروف السائدة آنذاك المشحونة بالصراعات الإيديولوجية، مما جعل البعض يصف الإعلان بأنه غربي الطابع يكرس ثقافة الأقوى، ولعل السبب الثاني والذي حال دون

---

[1]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي الفرص والتحديات، دار دجلة، عمان، د ط، 2013، ص 202.

[2]– جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1998، ص 137.

[3]– عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 130.

الإشارة إلى الخصوصيات الثقافية في الإعلان هو وضعية المجتمع الدولي في تلك الفترة، حيث كانت أغلب الدول ومن بينها الدول الإسلامية والعربية مستعمرة ولم تشارك في إعداد الإعلان، لذلك كان من المحتم أن يجسد مضمونه الثقافة الغربية ويهمش ويقصي الثقافات الأخرى.[1]

ووفقا للمواثيق الدولية لكل إنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والجهر بدينه، بمعنى أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التمايز لاختلاف العرق أو اللغة أو الدين، في إطار الثقافة والفكر على مستوى الحضارة والوطن، كما أن الاختلاف من طبيعة البشر وهو سنة من سنن الكون.[2]

حيث تأكدت أهمية الخصوصيات الثقافية في أكثر من إعلان واتفاقية لحقوق الإنسان، سواء على الصعيدين العالمي أو الإقليمي، وقد نجح مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993، أكثر من سواه في إقرار هذه الخصوصيات الثقافية دون الانتقاص من عالمية حقوق الإنسان، فقد جاء في الفقرة الخامسة من نصه الختامي ما يلي" مع الإقرار بأهمية الخصوصيات القومية والإقليمية والاختلافات التاريخية والثقافية وبضرورة أخذها في الاعتبار، إلا أن واجب الدول بصرف النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تنمي وتحمي كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية".[3]

أما إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي في المادة 4 الصادر بتاريخ 1966/11/04 عن منظمة اليونسكو في دورتها 14، فقد حث على " تمكين كل إنسان من الحصول على المعرفة، والتمتع بفنون جميع الشعوب وآدابها، والمشاركة في انجازات التقدم العلمي في جميع أنحاء العالم وفي الانتفاع بثمارها وفي الإسهام بنفسه في إثراء الحياة الثقافية "، وفي تعليق على الإعلان ورد فيه أنه لم يوضح الحق في الثقافة، كما أنه ربط التقدم الثقافي بتحقيق التقدم المادي لجميع الإنسانية.[4]

وقد نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لسنة 2001 على أن" التنوع الثقافي يتجلى في أصالة وتعدد الهويات، المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية "،

---

[1]– علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2005، ص 56.

[2]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 95

[3]– النص الختامي للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد بفيينا سنة1993.

[4]– العلاقي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية ـ قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص 233، 234.

وتؤكد المادة 3 من نفس الإعلان على أن" التنوع الثقافي يوسع مدى الخيارات المتاحة لكل شخص، فهو أحد جذور التنمية ولا يُفهم من حيث النمو الاقتصادي فحسب، وإنما أيضًا بوصفه وسيلة إلى تحقق وجود فكري وعاطفي وأخلاقي وروحي أكثر ارضاءً"، كما تنص المادة 4 من اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لسنة 2005، على أن التنوع الثقافي يقصد به" تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافاتها، ويتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات، ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية، وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضًا من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني، وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، أيا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك".[1]

وينطوي مفهوم الخصوصية الثقافية على عدة معاني تجعله حسب وجهة نظر البعض شبيها بالفخ والحقيقة، حيث قد يتم التمسك بالخصوصية لتبرير عدم إخضاع ظاهرة ما لقوانين عامة، فالخصوصية فخ يقع فيه المدافعون عن حقوق الإنسان فهي كلمة حق يراد بها باطل، فالخصوصية الثقافية هي حق من حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الشعوب، ولا يصح أن تستغل كغطاء لانتهاكات الحقوق الطبيعية للإنسان، حيث تكثر هذه الممارسات في الأنظمة والمجتمعات الاستبدادية، التي تحتج بها لتنظيف سجلها الخاص بحقوق الإنسان، بالرغم من أن معنى الخصوصية هو التنوع والتعدد السياسي والثقافي داخل هذه المجتمعات.[2]

وهكذا حل محل اشكالية انغلاق الثقافة أو انفتاحها طرح آخر هو صراع أو حوار الهويات الثقافية خاصة مع مخاطر الانفتاح المفترضة، والذي يعني القبول والانصياع أي الأخذ فقط، في حين أن الحوار يعني الأخذ والعطاء، ودعاة الحوار الكوني يرون بأنه ضرورة لا يمكن التغافل عنها، لأنه من المستحيل مستقبلا العيش بمعزل عن مجتمع المعلومات العالمي، إذ أن عدم المشاركة في هذا العالم سواء من ناحية الإنتاج أو الاستعمال أو الاستفادة من فوائده، يعني البقاء في دائرة التخلف والانغلاق.[3]

---

[1]– تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، رقم 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

[2]– حيدر ابراهيم علي، الخصوصية فخ وحقيقة، ندوة الشمولية الدينية وحقوق الإنسان حالة السودان 1989 . 1994، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1999، ص 105.

[3]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 147.

الحوار بين الثقافات هو الآخر كان عرضة للانتقاد مثله مثل الانفتاح لأنه يتم بين ثقافتين غير متكافئتين، ومنه فالحوار اللامتكافئ لا يرجى منه تحقق أي نتائج إيجابية، فما من علاقة تقوم بين قوي وضعيف تسفر عن نتائج مرضية، وإنما يزيد ذلك في تكريس التبعية واللاتكافؤ، وبالنتيجة لا يمكن التوقع بأن الدول العربية ودول العالم الثالث، ستكون طرفا متكافئا في الحوار مع دول الغرب المتقدم، وبالتالي فالموقف الأنسب بصدد ذلك هو تفعيل دور الثقافة العربية، أي يجب أن تكون في وضع المتحاور والمتفاعل، الذي يؤثر في الآخر للتخفيف من أثر تهديدات الآخر على الهوية.[1]

فمنطق العولمة يفرض الاقصاء والتهميش لثقافة الآخر، على الرغم من أن ظاهرها يدعو إلى التحرر وقبول الآخر والتنوع والاختلاف، لكن فهل من العدل أن يكون الاختلاف مع الآخر مبرر للإقصاء، كما تنشد العولمة سياسة الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته، فالاختلاف في الرأي يعني الإصغاء المتبادل لسائر الثقافات والاعتراف المتبادل بينها، ويستخلص من ذلك أن الحق في الاختلاف هو من أقدس حقوق الإنسان.[2]

وكاستنتاج نصل إليه أن المفترض في ظاهرة العولمة إن كانت متحررة، أن تضمن الحفاظ على الخصوصيات والثقافات وكذلك احترام التعدد الثقافي واثراءه. فالاختلاف والتنوع الثقافي يعد من ضمن التراث الثقافي المشترك للحضارة الانسانية ككل، وذلك ما أكد عليه كذلك الاعلان العالمي لليونسكو لسنة 2001 المتعلق بالتنوع الثقافي.[3]

---

[1]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 150، 151.

[2]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 462

[3] - Renaut Alain, Un humanisme de la diversité , essai sur la décolonisation des identités, Flammario , Paris, 2009, p 9 .

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في الهوية الثقافية

تعتبر الخصوصيات والهويات الثقافية عائقا أمام انتشار العولمة الثقافية، وبشكل أوضح هي عائق أمام تصريف صادرات الدول الأقوى إلى أسواق الدول النامية، خاصة مع العلم أنه من ضمن المطالب الأساسية للعولمة الإقتصادية عولمة الثقافات، توحيد الطلب وتنشيط الإستهلاك، وتعتبر الدول العربية أكثر الدول استهدافا وتعرضا للإنسلاخ عن هويتها.[1]

وفقا لكثير من الدراسات فإن التعارض بين العولمة والحق في الهوية الثقافية، يمثل حقيقة يعيشها ويعاني منها عالم الشمال المستفيد الأول والمناشد للعولمة، بنفس القدر الذي تعيشه دول عالم الجنوب المستهدفة من خلال سياسات العولمة واجتياحها، لذلك من غير الصائب اعتبار هذا التعارض قائم بين دول الشمال وبين دول الجنوب فحسب.[2]

فعالم العولمة يؤثر على الهوية باعتباره عالم متحرر من قيد المسافات الزمانية والمكانية، أي عالم متحرر من المحددين الأساسيين للهوية وهما الجغرافيا والتاريخ.[3] لذلك فكل الانعكاسات الايجابية والسلبية للعولمة على الحق في الهوية يتقاسمها العالم بأكمله، وبذلك طرحت العولمة تحديات كبرى أثرت في الهوية الثقافية والخصوصيات الثقافية، منها ما دفعها إلى الأحسن ومنها ما كان له انعكاسات سلبية على هذا الحق وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:

المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على الحق في الهوية الثقافية

وفقا لما سبق بيانه فإنه من المؤكد بأن العولمة ليست خيرا كله أو شرا كله بالنسبة للحق في الهوية الثقافية بجميع عناصرها، مثله مثل بقية الحقوق الأخرى ومن انعكاساتها الايجابية بهذا الخصوص نذكر:

1 – تطوير المعارف والبنى الثقافية للأمم:

---

[1]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 113.

[2]– نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 363.

[3]– المرجع نفسه، ص 365.

ساعد التقدم العلمي والتقني إلى جانب الظواهر الأخرى التي رافقت ظاهرة العولمة، وشهدت في ظلها دعما كبيرا على تطوير البنى الثقافية للأمم، حيث أدى ذلك بدوره إلى خلق ثورة ثقافية تغني الحضارة الإنسانية بالعلم والمعرفة وتزودها بكل مستجدات العصر، فتزداد البشرية رقيا وتحضرا، مما يعود بالفائدة على الإنسان في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.[1]

2- الاطلاع على ثقافات مختلف الشعوب والتواصل بينهم:

وفرت وسائل الاتصال الحديثة المرنة التي زادت انتشارا بفعل ظاهرة العولمة، إمكانية ويسر اطلاع كل الشعوب على ثقافات غيرهم والتواصل معهم، مما يزيد من معارفهم ويطور إبداعاتهم ويجعلهم يحققون ذاتهم، فيحسن بالتالي حياتهم الاقتصادية والمعيشية ويمنحهم الحق بتحقيق الذات، ويدعم حريتهم في التعاون والتبادل الثقافي فيما بينهم، كما أن الخوف من ضياع الهوية الثقافية بسبب إرهاصات العولمة دفع المشرفين على أمور التربية والتعليم إلى نشر المعارف والعلوم، وتطوير المناهج التربوية بشكل يجعل أبناء الأمة على استعداد لمواجهة متطلبات العولمة، فينتشر العلم وتزداد المعارف النوعية المتميزة ويزداد وعي الجماعة، ويزيد من ولائها وانتماءها لأمتها فيخلق جيلا واعيا متمدنا يعرف حقوقه ويطالب بها.[2]

وقد حققت العولمة التواصل والاحتكاك بين الشعوب بفضل سهولة انتقال النسق الثقافي من شعب لآخر، سواء تعلق ذلك بالدين واللغة والعادات والتقاليد والقيم والأعراف، أو تعلق بالمجال التعليمي والتكويني، وكل ما ينتجه الإنسان من ملبس ومأكل ومسكن وتكنولوجيا وكل ما يؤثر في توجيه السلوك الإنساني، ولهذا الاتصال ايجابياته وسلبياته خاصة بالنسبة للخصوصية الثقافية المميزة للمجتمعات.[3]

فالصورة اليوم أصبح لها مكانتها البارزة كأداة للاتصال الواسع بين الشعوب، وأصبح دورها يفوق دور الكلمة لأنها تجاوزت حاجز اللغة، وتجاوزت كذلك عقبة محدودية اطلاع المتلقي أو أميته، فشبكات الاتصال المنتجة لثقافة الصورة هي التي يعتمد عليها مروجو العولمة لتحقيق هدفهم في الوصول إلى ثقافة عالمية، والتي تستوحى جذورها من الثقافة الغربية خاصة الأمريكية التي تهيمن على معظم شبكات التلفزيون الفضائية ومحطات الاتصال الكبرى وأقمارها الاصطناعية.[4]

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 159.

[2]- المرجع نفسه، ص 159، 160.

[3]- إكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 321.

[4]- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 113.

فالخصوصية الثقافية تعني تمكين الأفراد من التمتع بلغتهم ومعتقداتهم وديانتهم وقيمهم، فتتشكل لهم شخصيتهم المستقلة عن غيرهم، مما يحقق الاختلاف بين بني البشر والذي يعد من الفطرة، وذلك توافقا مع مبدأ التعارف والتآلف والتواصل والاتصال، وهي مهام سهلتها شبكات الاتصال والمواصلات من أنترنت، محطات فضائية، هواتف نقالة، فساهم كل ذلك في انفتاح الثقافات على بعضها البعض، ويعد ذلك ايجابيا إذا زاد في المعرفة والعلم، دون المساس بخصوصيات الأطراف أو التعدي على حقهم في ممارسة خصوصيتهم الثقافية، ودون أن تطغى ثقافة أمة من الأمم على غيرها من الثقافات، غير أن العولمة الثقافية بوضعها الحالي لا تهدف إلى التلاقي والتعارف، بل تسعى إلى تسييد وإعلاء ثقافة معينة على غيرها، من خلال طرحها مواد إعلانية وإعلامية تكرس قيم الاستهلاك لدى الشعوب المتلقية، وتهدف لتغريب الإنسان عن قضايا وطنه.[1]

وفي إطار سعي العولمة إلى صياغة ثقافة كونية شاملة بواسطة آلياتها الاقتصادية والمعلوماتية، حذر العديد من الباحثين من شمال العالم وجنوبه من زيادة التفاعل الثقافي، الذي حققته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فهو وإن كان ايجابيا فإنه لا يخلو من الجوانب السلبية حيث يكمن الإشكال في أن تدفق الرسائل الاعلامية والثقافية يأتي من المراكز الرأسمالية في الشمال، ويصب في دول الجنوب بما يحويه من تحيزات وقيم تتعارض مع ما هو موجود في تلك المجتمعات، مما يعني تعرضها لأخطار الغزو الثقافي وانتهاك الخصوصيات الثقافية، حيث يسعى سادة السوق للهيمنة على حقل الثقافة من خلال تنميط العادات والثقافات وسبل العيش، وتوجيهها إلى نمط موحد تختصر فيه الحريات إلى حرية التعبير التجاري، وحقوق المواطن إلى حق التمتع بسيادة المستهلك، مع إشاعة فكرة نهاية التاريخ وفرض سيادة الخيار الرأسمالي.[2]

وعلى العالم العربي في مواجهته للعولمة أن يحافظ على العناصر الإيجابية في الثقافة العربية ودعم خصوصيتها، مع الانفتاح الايجابي على الثقافة العالمية بما فيها ثقافة الغرب والشرق.[3] ووفقا لكثير من الدراسات فإن العولمة في المجال الثقافي تعد من أعقد وأصعب الأمور، ولا يمكنها أن تحقق سوى تحريك حوار ثقافي بين ثقافات الشعوب، وبالتالي إنماء الشعور بضرورة ايجاد صيغة تعايش مناسبة بينها، وخلق

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 186، 187.

[2]– كمال الدين عبد الغني المرسي، المرجع السابق، ص 20.

[3]– نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 115.

نوع من العالمية للعناصر المشتركة بين هذه الثقافات، وهو الأمر الذي يؤكد عليه كثير من الباحثين المسلمين، لوجود مسائل مشتركة بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية.[1]

3 – فرض فكرة ضرورة التكيف مع الثورة الاتصالية والمعلوماتية:

إن الثورة الاتصالية والمعلوماتية كظاهرة مصاحبة للعولمة لا تشكل أي تهديد على الهوية الثقافية الوطنية، بقدر ما تهيئ الشعوب للتكيف والتعامل الحسن مع الظروف الخطيرة التي ترتبت عن العولمة، كما أن وسائل الاتصال الحديثة والمتطورة تعد فرصة تاريخية لإعادة بعث وإحياء الثقافة العربية، وتحديث هويتها والعمل على تفعيل دورها في توجيه العولمة لصالحها.[2]

ونذكر بهذا الصدد المجهودات المشرفة التي بذلتها شركة صخر وهي إحدى الشبكات العربية العملاقة، والتي تمكنت من وضع برامجها في خانة التطور، الذي تعرفه الصناعة الإلكترونية دوليا بالاعتماد على قواعد وكفاءات علمية، بهدف الوصول باللغة العربية إلى مصاف اللغات العالمية كما حققت انجازات كبرى وفجرت طاقات الإبداع، كما أسست مشروع معلوماتي واسع على الصعيد العربي عن وعي بأهمية السرعة في مجال الإعلام، والتواصل في مجال التقنية الإلكترونية خاصة بالنظر إلى منجزات أوروبية وأمريكية.[3]

4 – تكريس التجانس الثقافي:

التعددية الثقافية هي أكثر المواضيع المثيرة للجدل في ظل العولمة بما فيها من مظاهر، وتتمثل في اختصار الزمان والمكان والوعي بالعالم أجمع والتفاعل مع القضايا العالمية، مما يقود إلى تضاؤل الاختلافات الثقافية بين الشعوب والشركات أي تحقيق المجانسة وذلك في نظر البعض، في حين تنكر فئة أخرى من المفكرين الاجتماعيين حتمية تحقق المجانسة وظهور ما يسمى بالمحلية العالمية.[4]

---

[1]– بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 332.

[2]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 143.

[3]– عمرو خاطر عبد الغني، المرجع السابق، ص 58، 59.

[4]– عبد الغني عماد، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال التغيرات والتحولات في عصر العولمة...والربيع العربي، المؤسسة الجامعية، د ب ن، ط1، 2012، ص 32، 33.

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في الهوية الثقافية

يعتبر الحق في الهوية الثقافية والخصوصية الثقافية أكثر حقوق الإنسان تأثرا بظاهرة العولمة، حيث كانت أغلب انعكاساتها على هذا الحق سلبية، وقد نالت الثقافة العربية والإسلامية حظا أوفر من ذلك باعتبار الاسلام وعقائده يشكل خطرا على دول الغرب وفقا لوجهة نظرهم.

إذ تنظر قوى العولمة إلى الخصوصيات والهويات الثقافية بأنها تشكل عائقا أمام انتشار العولمة الثقافية وهيمنتها الاقتصادية، بحيث قد تقف عقبة أمام تصريف منتجات وصادرات الدول الأقوى إلى الدول الضعيفة، لذلك تتجه سياسات العولمة الثقافية إلى القضاء على الخصوصيات الثقافية من أجل توحيد الطلب وأنماط الإستهلاك، وتعتبر الدول العربية من ضمن أكثر الدول المرشحة للانسلاخ عن هويتها، باعتبار مجتمعاتها من المجتمعات المستهلكة اقتصاديا والمستقبلة ثقافيا.[1]

فالثقافة التي تروج لها العولمة في سبيل تحقيق أهدافها هي الثقافة الغربية، والتي تتميز بأنها تستند على قيم مستوحاة من الطبيعة البشرية، التي تولي عناية كبرى للجانب الدنيوي دون أي اعتبار للأخلاق أو الدين، كالاعتماد على العقلانية ونبذ كل ما لا يقبله العقل، التحرر في كل نواحي الحياة الفردية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التحرر من كل ما يعيق الازدهار في جميع المجالات، التداول على السلطة وهي قيم تقوم عليها النظرية الليبرالية وفلسفتها الاقتصادية والسياسية، قيام الاقتصاد على الحرية والملكية الفردية وقوانين السوق الحرة، التوجه العلمي والإيمان بالعلم الذي حل محل الفكر وكل مجالات المعرفة وإقصاء كل صور الثقافة الكلاسيكية من ديانات وفلسفات وآداب وأخلاق وفنون وغيرها، باستثناء ما يدعم المسار العلمي والعقلاني الحر المتكون وفق الوعي التاريخي والحضاري في الغرب الأوروبي الحديث، أدى هذا الفصل إلى بلوغ المسار العلمي مراحل متقدمة في مجال الطبيعة والطاقة والإنسان، وأدى كذلك إلى تهميش وإقصاء كل ما هو غير علمي أو مقدس أخلاقيا أو دينيا، وتزايد الاهتمام بكل ما هو طبيعي موضوعي وبشري ودنيوي لا ديني، مما صبغ الثقافة الغربية بالطابع العلماني.[2]

لذلك فكل قوى العولمة تسعى جاهدة إلى تركيع الثقافات وإحلال ثقافتها محلها، لتصبح ثقافة عالمية وإلغاء الثقافات الأخرى، والأمة العربية إزاء ذلك يجب أن تحصن وتحمي ثقافتها من خطر هذا التهديد

---

[1]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 113.

[2]– جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 84، 85.

وإلا كانت خسارتها لا تعوض.[1] ومنه سنتعرض للانعكاسات السلبية لهذا الوضع على الحق في الهوية وكذا السبل المقترحة لمواجهتها من خلال ما يلي:

أولا الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في الهوية:

1 – تحريك الانتماءات العرقية والطائفية والقبلية وتغذية صراع الهويات والتفكك:

ينطوي النظام العولمي الجديد على التناقض لأنه من جهة يسعى إلى تفكيك الهويات الفعالة تاريخيا والقادرة على تحقيق التقدم، والعمل على خلق هوية واحدة على المستوى العالمي تخدم السوق الكونية، ومن جهة أخرى يسعى هذا النظام إلى إعادة بعث وإحياء الهويات المنغلقة، التى ينظر إليها بأنها تمنع التقدم من الطائفية إلى الإثنية إلى السلالية إلى المذهبية الدينية إلى الأقلية، والتي إذا استمرت ستؤدي إلى نشوب الصراعات والتي تعتبر بمثابة انتحار ذاتي، فمجمل ما يقال عن هذا النظام العولمي الجديد أنه يسعى إلى أن يصبح المجتمع الدولي مفككا اتجاه السلع الكونية، وموحدا لصد كل محاولات القضاء على هذه الهوية الكونية.[2]

ويبدو أن ظاهرة العولمة تتفق مع قضايا صراع الهويات وحركات الانفصال والتحرر عن الدول، ويستخلص ذلك من الوصف الدقيق الذي اعتمده الدكتور محمد عابد الجابري لعالم العولمة، بأنه عالم بدون دولة أو أمة أو وطن، فهو عالم الفاعلين أي المؤسسات والشركات المسيرة والمفعول فيهم، الذين يتمثلون في المستهلكين للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم، حيث ينتمي هؤلاء المستهلكين إلى وطن " إيرسبيس" وهو فضاء تصنعه شبكات الاتصال ويشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة، فتصبح الدولة الوطنية أسواقا حرة مثل هونج كونج ومن لا يقدر على المنافسة عليه أن يدخل ضمن متاحف التاريخ.[3]

ومن سلبيات العولمة أيضا على الرغم من أنها تنادي بتوحيد العالم وتحقيق تكامله، إلا أن الواقع يكشف عكس ذلك، بحيث ظهرت حركات في مختلف الدول تنادي بالتقوقع القومي والعرقي والإثني

---

[1]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 160.

[2]– الطيب تيزيني، التنوع الثقافي والطبقي والديني والعرقي في إطار الوحدة العليا لمصالح المجتمع، ندوة الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية. القاهرة . مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية . دمشق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 352.

[3]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 120.

والطائفي والمذهبي، وذلك خوفا على هويتها وثقافتها وأصالتها، مما دفعها إلى التمسك بالقومية والطائفية.[1] ومن المفروض أن تؤدي العولمة إلى التوحد لا التفكك إلا أن التاريخ أثبت عكس ذلك، فالتوحيد الذي تدعو إليه لم يصاحبه سوى النزاعات القومية والتيارات السلفية كرد فعل لمواجهة عملية العولمة الثقافية، ودفاعا عن الهوية والانتماء الوطني والديني.[2] فانهيار الدول وتفككها إلى طوائف متناحرة يعد كارثة، ومنه فبقاء الدولة الوطنية بما فيها من سلبيات خيار لابد منه، وتصدق على هذه المسألة مقولة علينا أن نقف مع الدولة ضد الدولة.[3]

فالعولمة لن تستطيع بسط نفوذها على العالم ولن تتمكن من تحقيق التجانس الثقافي، بفعل وجود التعددية الثقافية التي تعد حواجز لابد من هدمها، لذلك ترى قيادات العولمة في اثارة الصراعات العرقية والثقافية من مكان لآخر الحل الأمثل كي تنجح في تحقيق هدفها، وليست الولايات المتحدة الأمريكية في مأمن من هذه الصراعات العرقية والثقافية، لولا مرونة القوانين الفيدرالية والدعائم الاقتصادية القوية والإمكانيات الأمنية الضخمة.[4] وبهذا الصدد يوضح المفكر برهان غليون في ندوة حول مستقبل الثقافة العربية، انعقدت سنة 1997 بالقاهرة بأن "العولمة الثقافية تقوم بتعميم أزمة الهوية، حيث يتضاءل مع تزايد الثقافات الأقوى في فضاء مفتوح وزن الثقافات الوطنية ونفوذها".[5]

من جهة أخرى تشجع سياسات العولمة على دعم الانقسامات القومية والدينية والعرقية والثقافية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان مؤكدة على صراع الثقافات، والقصد من وراء ذلك القضاء على وحدة الكيانات الكبيرة، التي تقوم على أساس التعدد الثقافي والقومي والديني، مع السعي في الوقت ذاته إلى توحيد العالم على أساس الثقافة الأمريكية، وهذا الأسلوب معروف في السياسة العالمية للدول الكبرى، بحيث عندما تسعى لإعادة تشكيل العالم تبدأ في تفكيكه وتقسيمه مثلما حدث بالنسبة للإتحاد السوفياتي.[6] ولا يخفى على العالم سعي الولايات المتحدة إلى إنهاء الخصوصية الثقافية للشعوب، وذلك عن طريق

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 70.

[2]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، المرجع السابق، ص 254.

[3]– دهام محمد العزاوي، المرجع السابق، ص 83.

[4]– نبيل راغب، المرجع السابق، ص 360.

[5]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 226.

[6]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 115.

خلق أرضية ثقافية وتهيئتها لتقبل ذلك، وكذلك عن طريق إحياء ثقافة الطوائف والأقليات العرقية والدينية، فتصبح من العوامل المساعدة في إضعاف الخصوصية الثقافية.[1]

وبذلك يبقى من ضمن مخططات العولمة الثقافية السعي إلى إضعاف الهوية القومية الوطنية، عن طريق الإستيلاب والتهجين بهدف فرض نسق واحد من القيم، على الرغم من حقيقة تفرد وتميز كل مجتمع عن الآخر حيث يضيف المفكر السيد يسين بشأن الهوية الثقافية "إن أي مجتمع إنساني له خصوصيته (هويته) الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد، والذي لا يمكن أن يتكرر فهو أشبه بالبصمة الثقافية المتفردة، كما أن أي منطقة حضارية لها خصوصيتها الثقافية المميزة مثل المنطقة العربية الإسلامية..."، فترتب عن ذلك ظهور نزاعات القبائل فالعولمة تعد تحديا للهويات القومية، على عكس الظاهر فيها بأنها تتعلق فقط بالتجارة والاقتصاد الدولي، إلا أن حقيقتها غير ذلك فالقضايا الثقافية هي من الأهداف الأساسية للعولمة، التي تمررها عبر منظمة التجارة العالمية بحجة تجارة المواد المرئية والصوتية، وكل ما يتعلق بالموضوعات الثقافية وبالأخص الأمريكية منها الموجهة للتأثير على الشباب المراهقين، بحكم أن نشوء العولمة كان في بيئة مهاجرين متعددي الأوطان لا تجمعهم هوية قومية خاصة، وهذا ما أثار تخوف العديد من الدول من الهيمنة الأمريكية لضخامة انتاجها وعلى رأسها فرنسا.[2]

2 – تسويق الخصوصية الثقافية:

أضحت الخصوصية الثقافية في ظل العولمة جزءا من سوق عالمي يتحكم فيه منطق رأس المال المتعدي الجنسيات، بهدف تكريس الأحادية الثقافية عن طريق السيطرة على وسائل الإعلام والاتصال، من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ذات الانتماء الأمريكي غالبا، والتي تسعى إلى تغييب الوعي أو التلاعب به، بسبب عدم التكافؤ في عملية التدفق الإعلامي بين دول الشمال والجنوب بهدف تحقيق الربح، وبالتالي وقوع دول الجنوب تحت وطأة التبعية الإعلامية والثقافية، مما يشكل تهديدا لثقافاتها القومية وهوياتها الشخصية، فمثلا تغرق شركات الانتاج التلفزيوني لدول الشمال جمهور المتلقين من دول الجنوب، بكم هائل من البرامج الهادفة لتخريب عقول أبناءهم وإضعاف تمسكهم بانتمائهم، وأغلب ما تبثه من أفلام ومسلسلات وبرامج ترفيهية يهدف إلى تمجيد الاستهلاك، والقضاء على المنافسين وتمجيد الأنانية والفردية، مع التركيز على الثقافة المادية التي لا مكان فيها للمشاعر الانسانية والعلاقات

[1]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 161.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 226.

الاجتماعية، المبنية على التعاطف والتكامل والعناية بالآخرين، إضافة إلى التمهيد للعنف من خلال تهيئة أجيال مستقبلية تؤمن بالعنف كأسلوب حياة عادية وطبيعية.[1]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعميم النمط الحضاري الأمريكي على بلدان العالم كله، وذلك تحت غطاء القيم العالمية واذاعة ونشر العلوم والحرية والديمقراطية والفاعلية.[2] مما يجعل تشجيع الطلاب في الدول النامية على اتمام دراساتهم في جامعات الدول المتقدمة مجرد مخطط لتحقيق هذا المبتغى.[3]

3 – دور الاعلام المعولم في التأثير على الحق في الهوية الثقافية من خلال منح التفوق للغة الانجليزية:

تعتبر اللغة كمكون للهوية الثقافية لسان هوية الأمة، وفي عصر القرية الكونية تواجه اللغة العربية وغيرها من اللغات تحديات شرسة من قبل الثقافات الوافدة، أي اللغات العالمية منها اللغة الانجليزية لغة المصالح المادية، ولغة الحضارة والثقافة على حد مزاعم رواد العولمة.[4] ومن مظاهر الانعكاسات السلبية على اللغة في ظل العولمة سيادة الترجمة من جانب واحد، حيث تترجم دول الجنوب الأدب الغربي في حين يرفض الغرب ترجمة أدب الغير مثلا.[5]

ففي سبيل إحلال ثقافة العولمة الغربية كبديل عن الثقافة الإسلامية، تستخدم قوى العولمة اللغة كوسيلة في بسط هيمنتها الثقافية، وبهذا الصدد أشار الكاتب صامويل هنتنغتون إلى أن العالم يتجه نحو حرب حضارية تمثل فيها القيم اللغوية والرمزية وسائل قتالية، وفي نفس السياق قال السياسي الفرنسي بينو " لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، وعليها أن تعوضها بإمبراطورية ثقافية "، وتحقيقا لهذا الهدف انتشرت اللغة الانجليزية من خلال الملابس والأزياء والمأكولات والمنتجات الغربية، وتشييد المطاعم الأمريكية (ماكدونالدز)، وشركات المواد الغذائية الأمريكية مثل شركة المشروبات الغازية مثل كوكا كولا.[6]

---

[1]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 173.

[2]– فضيل دليو، تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة قضايا معاصرة، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 124.

[3]– قيك جورج وبول ولدنج، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت مصطفى السروجى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2011، ص 141.

[4]– عمرو خاطر عبد الغني، المرجع السابق، ص 65.

[5]– إلياس خوري، العولمة وحقوق الإنسان الثقافية، أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، ط1، 2002، ص 77.

[6] – محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 238.

كما تؤكد الثقافة التي تبث عبر وسائل الإعلام والاتصال لدول الشمال على قيم الجنس والجاسوسية، بهدف تخريب وعي المشاهد وذوقه ودفعه إلى التحلل والاغتراب والشعور بالتخلف والدونية، وما يجب ذكره أن لغة هذه الثقافة العالمية والمراد لها الذيوع هي اللغة الانجليزية، فبالإضافة إلى أنها لغة العولمة الاقتصادية، أضحت لغة عولمة وسائل الإعلام والاتصال، وكذلك لغة البحث العلمي والتقني لما تتمتع به من معطيات وقواعد وبنوك معلومات وبرامج معلوماتية وشبكة الانترنت أكبر مثال على ذلك، وقد أثار هذا الوضع مخاوف الشعوب غير الناطقة بها على مصير لغاتها القومية، حيث تكشف لغة الأرقام عن سيطرة اللغة الانجليزية في مجال الإعلام والاتصال، حيث أن 65% من برامج الإذاعة تبث و70% من الأفلام تبث باللغة الانجليزية، و90% من الوثائق المخزنة في الانترنت هي باللغة الانجليزية و85% من الاتصالات الهاتفية العالمية تتم بالانجليزية.[1]

ويتضح تأثير العولمة على اللغة العربية من خلال طغيان اللغة الإنجليزية في الاستعمال، وذلك داخل كل من البيوت، الأسر، المدارس، الجامعات، الإعلام، العمل، الترجمة والتأليف، لدرجة أنه يمكنه التصور بأن مفردات اللغة العربية عاجزة عن أداء التعبير الصحيح عن الظواهر والعلوم، وحسب دراسة حول الغزو الثقافي في الأردن بينت أن حوالي 2.3% من السكان يشاهدون القناة الأردنية الفضائية، إلى جانب تزايد المدارس التي تدرس باللغة الانجليزية وتعتمد على المناهج غير العربية، إضافة إلى غلبة بث البرامج التلفزيونية الغربية والأمريكية، وذلك على القنوات العربية الأرضية مثل قنوات MBC, DUBAI ONE وغيرها، إلى جانب تفشي ظاهرة تبني برامج غربية شكلا ومضمونا مثل سوبر ستار وستار أكاديمي.[2]

ففي عصر العولمة نشهد نمو اللغات العامية على حساب اللغة العربية الفصحى، حيث أن التجانس اللغوي عبر كامل تراب الوطن يساهم في التقدم وتحقيق التنمية، وتعتبر التجربة اليابانية خير مثال على ذلك، حيث يرجع سبب نجاحها إلى التجانس اللغوي وسيادة لغة موحدة في كامل المجتمع.[3]

---

[1]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 174، 175.

[2]– جابر بن خلفان بن سالم العطالي، المرجع السابق، ص 464، 465.

[3]– المرجع نفسه، ص 51.

4 – تسطيح الوعي:

يبدو من طريقة تعامل العولمة مع الهوية الثقافية أنها تمارس عملية تسطيح الوعي، وسياسة الاختراق الثقافي الذي يترصد النفس والعقل معا، أي الاتجاه نحو سلب الوعي مما يؤدي إلى تسهيل مهمة الهيمنة على الثقافة الفردية والجماعية، بسبب ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال المعولمة التي تتميز بالإثارة والإبهار واستفزاز الحواس والمدارك، وبث ما يعطل العقل ويفتح العين فتحل محل العقل وتمارس دوره، بمعنى أن الصورة تصبح المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد فهي تصل إلى ذهن الإنسان كيفما كان، فالعولمة في بعدها الثقافي هي دعوة حتمية لانتصار القيم الفكرية والسلوكية للمجتمع الأمريكي خاصة والغربي عامة، وبالتالي تبعية العالم كله لهذه القيم وأنماط السلوك، لذلك توصف بأنها حرب ثقافية وإعلامية على مقدرات الشعوب الأخرى خاصة شعوب دول الجنوب وشل قدراتها وتدمير حضاراتها حتى تخضع للتبعية.[1]

يمكن القول بأن العولمة بفضل تقنياتها التي ترتكز عليها، أصبحت تغزو المكون الثقافي والشخصي للفرد من خلال انتهاكها للحياة الشخصية للأفراد، عن طريق تقنيات الاتصال التي تخطت عقبة الزمان واختصرت المسافات، فهي تعولم الحياة الخاصة وتقضي على خصوصيات الأفراد عن طريق تنميط السلوك والاهتمامات والتوقعات.[2]

5 – الترويج للثقافة العالمية (الأمريكية):

تهدف عولمة الثقافة إلى نقل الثقافة الأمريكية بقيمها ومفاهيمها والارتقاء بها إلى مستوى الثقافة العالمية، وتعميمها على شعوب العالم باعتبارها ثقافة عالمية مما يؤدي إلى تذويب الثقافات الأخرى في إطارها، وقد نجم عن ذلك صراع بين الاستيعاب والإذابة من جانب الثقافة العالمية، والخصوصية والاستقلال من جانب الثقافة القومية.[3]

ومن بين الوسائل المتخذة لتحقيق عولمة الثقافة التوسع في قبول الطلاب الأجانب في الجامعات والمعاهد الغربية، ففي أمريكا توجد 20 ألف جامعة ومعهد مسخرة لدعم ومساندة أهداف العولمة، حيث

---

[1]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 176، 177.

[2]– المرجع نفسه، ص 171.

[3]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص 112.

فتحت أبوابها أمام الطلبة من أنحاء العالم، والذين يتوقع منهم أن يشكلوا النخبة في بلدانهم، وذلك بعد رجوعهم إليها مشحونين بالقيم الثقافية وأنماط التفكير المقتبسة من الثقافة الأمريكية، حيث تتكفل بوضع البرامج الثقافية التي ترسخ لدى الطلاب الثقافة الغربية داخل وخارج أمريكا، وقد نجحت في تطوير وتنمية صناعة ثقافية موجهة لأهم فئة حساسة في المجتمع، ينتظر منها بناء المستقبل وشغل مواقع التأثير والنفوذ وهي الشباب، وقد وصف أحد الغربيين أسلوب صناعة الفكر الغربي لدى الطلبة الشرقيين في قوله " كنا نحضر أولاد الأشراف والأثرياء والسادة من إفريقيا وآسيا، ونطوف بهم لبضعة أيام في أمستردام ولندن، فتتغير مناهجهم ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية فيتعلمون لغتنا، وأسلوب رقصنا وركوب عرباتنا، ثم نعلمهم أسلوب الحياة الغربية ثم نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا ثم نرسلهم إلى بلادهم".[1]

وقد فسر هذه الحقيقة الأستاذ صامويل هانتنغتون صاحب مؤلف صراع الحضارات، بأن العلاقات بين الحضارات الغربية وبقية الحضارات الأخرى في ظل العولمة، يحتمل أن تتخذ ثلاث صور تتمثل في:

– الإنطواء على الذات مما يؤدي إلى الخروج من منظومة المجتمع الدولي الذي تسيطر عليه القوى الغربية، وبالتالي عدم القدرة على النهوض الحضاري والفشل في الصمود والحفاظ على التراث.

– محاولة اللحاق بالغرب والاندماج فيه عن طريق تطويع القيم الحضارية الغربية، وإن كان ذلك صعب التحقق، لأن الدول التي أخذت هذا الموقف أضحت تعاني من التمزق الحضاري.

– العمل على بناء التراث والاستعداد لموازنة قوة الغرب ثم مواجهته، وهذا النمط يسمح بقيام تعاون اقتصادي وعسكري بين حضارتين أو أكثر مع تمسك كل طرف بخصوصيته الحضارية.[2]

فالعولمة بوسائلها وفقا لأغلب الآراء تسعى لنصب فخ لشعوب العالم، بإغرائهم بوجوب الانتماء إلى ثقافة عالمية واحدة، وإزالة التمايز الحضاري بين المجتمعات، مع الإيمان بأن الثقافة العالمية يجب أن تستوحى من الثقافة المركزية الغربية المهيمنة، حيث أن أمريكا هي أساس هذه الثقافة نظرا لتفوقها الكبير تكنولوجيا واقتصاديا، وسيطرتها على معظم وسائل الإعلام وشبكات المعلومات المتقدمة على المستوى

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 241.

[2]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص113.

العالمي فضلا عن امتلاكها للسلاح النووي، مما يجعل شعوب العالم مجبرة على الوقوع في فخ التبعية لها.[1]

حيث أن هذا التخوف من هذه الثقافة التي تعمل على التغريب وتدعو إلى الإيمان بأن الثقافة الأمريكية هي ثقافة الكون كله، سلوك عام وشامل لم تستثن منه حتى الدول الأمريكية والأوروبية التي أصبحت تشكو من العولمة الثقافية الأمريكية، رغم أنها تلتقي مع الولايات المتحدة الأمريكية في العقيدة والتفكير والسلوك الاجتماعي والسياسي مثل كندا وفرنسا التي تسعى جاهدة إلى تخطي هذه الظاهرة.[2] وبهذا الصدد يقال أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش أزمة هوية، بسبب اعتقادها بأنها تمثل المركز للعالم، والحقيقة غير ذلك لأن عصر العولمة لا مركز له.[3]

وبذلك فالخوف من هاجس هيمنة العولمة الثقافية يسود حتى الدول المتقدمة وفي مقدمتها فرنسا، التي تنازعت مع الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع الجات، فيما يخص الاستثناء الثقافي حيث فرضت السلطات الفرنسية قانونا يلزم قنوات التلفزيون الفرنسي أن تعرض ما نسبته 60 % من البرامج الفرنسية، في حين شدد البرلمان الأوروبي القيود على التلفزيونات الأوروبية فيما يخص عرض الأفلام الأمريكية.[4]

كما قامت فرنسا كذلك في سبيل الحد من تأثير العولمة الثقافية على ثقافتها المحلية بإصدار إجراءات وتشريعات وقائية، مضمونها ألا تزيد البرامج الأجنبية في محطات الكوابل على 30 % من مجموع البرامج، ودعمت الحكومة الفرنسية الاتحادات الإعلامية من أجل إخراج منتجات ثقافية وإعلامية تستطيع مواجهة الزحف الثقافي الأمريكي، وقررت الحكومة الفرنسية عدم تمويل الندوات المستعلمة كليا أو جزئيا للغة الإنجليزية، ويقول أحد الخبراء الكنديين أن الأطفال الكنديين لا يدركون أنهم كنديون لكثرة البرامج الأمريكية كما يقول إن أكبر شيء يساهم في صناعة الثقافة هو بث الأفكار، فإذا كان تفرنسا

---

[1]– كمال الدين عبد الغني المرسي، المرجع السابق، ص18.

[2]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 175، 176.

[3]– عبير بسيوني رضوان، المرجع السابق، ص 116

[4]– نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 214.

وكندا والاتحاد الأوروبي يخشون على هويتهم أو ثقافتهم الوطنية من العولمة الثقافية الأمريكية، فإن العالم العربي والإسلامي لديه من المبررات الكافية للتخوف من عولمة الثقافة الأمريكية.[1]

إلى جانب إشكالية عدم الطمأنينة وغموض المستقبل أثارت العولمة وخاصة الثقافية عدة إشكاليات تتعلق بالهوية الثقافية، على اعتبار أن قوى العولمة تسعى لصياغة ثقافة عالمية تمتاز بقيم ومعايير موجهة لضبط سلوك الدول والشعوب، نحو التوجه إلى تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة وحتى أسلوب ونمط الحياة، وبالنتيجة خلق أزمة التبعية ثقافية للغرب أو ما يطلق عليه بالغزو الفكري، على اعتبار أن قوة الثقافة الغربية مستمدة من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للغرب، فعدم تكافؤ التبادل الثقافي بين الثقافات المتقدمة والثقافات المستهدفة، يؤدي إلى التبعية الثقافية للثقافة التي تتميز بالقوة، وهذا ما صرح به المفكر العربي الغزالي " إن التلاقح الفكري قد يتم بين عنصرين متكافئين، أو طرفين متقاربين في القوة والمقاومة والاختيار، وعندئذ تكون قضية خذ وأعط في نطاق محدد، ويكون التبادل لحساب الفريقين معا".[2] وهذا ما يفتقده التبادل الثقافي في ظل ظاهرة العولمة.

بمعنى أن العولمة في وضعها الحالي لم تحقق فرصة التبادل الثقافي المتكافئ، مما كرس التبعية الثقافية والاختراق الثقافي في جميع أنحاء العالم، فصار هذا التبادل موجها لخدمة من يملك المعلومة، وينتج ويدير وسائل الثورة المعلوماتية والإعلامية ويملك سرعة الاتصالات.

تدعو العولمة إلى بعث ثقافة كونية وعالمية تجمع بين مجموعة من القيم تختلف بشأنها المواقف، فالبعض يرى أنها اختراق ثقافي يفرض قيم وعادات وأفكار الرأسمالية، التي تروج لها الولايات المتحدة لفرض الثقافة الأمريكية، أما البعض الآخر فيرى فيها فرصة للتفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، ولا يؤدي ذلك إلى إلغاء الخصوصية الثقافية، ذلك من خلال الانفتاح بين الشعوب عن طريق الهجرة وتطور وسائل الاتصال، مما نجم عن ذلك إطلاع الشعوب على عادات وتقاليد بعضها البعض، وتحقيق التمازج الثقافي والتحضر، ووفقا لكثير من الآراء فإن العولمة تقود إلى الاختراق والتفاعل الثقافي في آن واحد.[3]

---

[1]– وليد أحمد مساعدة / عماد عبد الله الشريفين، المرجع السابق، ص 257.

[2]– رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 118.

[3]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع السابق، ص 201.

فثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب تتميز بحضورها القوي، بعد تراجع دور الثقافة المكتوبة أمام تفوق ثقافة الصورة، التي نجحت في تخطي عقبة الحواجز الجغرافية واللغوية بين المجتمعات الإنسانية، وتراجع معدلات القراءة بعد تحول التلفزيون والانترنت لمنافسين جديدين للمؤسسات التربوية التي انقادت بدورها لتأثير هذه الثقافة.[1]

وقد ساعد في ذيوع وبلورة هذه الثقافة العالمية الدور الكبير، الذي لعبته الصورة والتلفزيون أي ثقافة الصورة، فقد أصبح لها السيادة المطلقة في توجيه الفكر والسلوك والقيم، كما أنهت عهد الاتصال الحرفي والصحافة المكتوبة، فصار الخبر عبارة عن حصيلة إنتاج المصانع الكبرى المالكة لرؤوس الأموال الطائلة، والتي لا إله لها سوى الربح، يفرض فيها الأقوى منطقه ومفهومه وروايته للحدث والتاريخ.[2] وبذلك تبذل أقصى الجهود لتكريس أسس هذه الثقافة العالمية، على الرغم من تأكيد الدراسات الحديثة في نهاية القرن العشرين، على أن النسبية الثقافية تحكم كل الأنشطة الثقافية والتعليمية فردية كانت أو جماعية، إذ من المستحيل اعتبار ثقافة واحدة معيارا لكل الثقافات الإنسانية.[3]

وبذلك يمكن القول أن أهم مساعي سياسات العولمة هي خلق ثقافة كونية وعالمية، تهدف إلى فرض نظام من القيم والمعايير على العالم بأسره، ومن سلبياتها أنها تؤدي إلى انقسام وتفكك الشعوب، بالإضافة إلى محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية ووصفها بالعجز.[4]

6 – الهوية الثقافية بين خيارين إما الانفتاح أو الانغلاق:

من أولى النتائج التي فرضتها العولمة على الهوية الثقافية هي واقع الاختيار بين طرحين، إما الإقبال على الانفتاح أو الانغلاق في مواجهة الآخر، غير أن ما يجدر بيانه هو أن الخيار الثاني المتمثل في التقوقع أو الانغلاق هو خيار مستحيل التحقق، لأن الثقافة هي أخذ وعطاء وتبادل وحوار وتضييق الخناق على كل ما يتعلق بالثقافة معناه موت الفكر وركوده، ومنه فاختيار العزلة الثقافية كإستراتيجية

---

[1]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 13.

[2]– إلياس خوري، المرجع السابق، ص 74.

[3]– نبيل راغب، المرجع السابق، ص 366.

[4]– خالد حربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي "دراسة مقارنة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 83.

تتبعها الجماعة في إطار التمسك بالثقافة الوطنية، يعد أمرا مستحيلا في ظل تطورات العصر الحديث والذي تحول فيه العالم إلى قرية إلكترونية صغيرة.[1]

وفي الأخير نستنتج أنه لا يوجد أمام الهوية الثقافية سوى فرضية واحدة وهي الانفتاح، إذ لا مجال للحديث عن بديل آخر في ظل عولمة الاعلام والاتصال وثورة المعلومات، كما أن التمسك بالماضي والتشدد والتزمت والاستسلام للركود ورفض التجديد، يعني الفشل في الوصول إلى الابداع والعلوم والمعرفة.

فاقتران الثقافة بالتقانة المتطورة التي رافقت ظاهرة العولمة، وقوت نفوذها مكنتها من اختراق الحدود الثقافية، من خلال صناعة وترويج النماذج الثقافية ذات الطابع الغربي والهوية المؤمركة، مما يعني زوال فكرة إمكانية التثاقف كخيار، ويعني أن الانفتاح صار حتميا على المنظومات الثقافية المختلفة عبر وسائل التفاعل المتبادل، وقد فسر المؤلف " إيف أوود" في مؤلفه " غزو العقول " هجرة الأجانب، ومن بينهم المنتمين إلى البلدان النامية بهدف التعلم واكتساب المعارف والعلوم، وذلك في مختلف مصادر الثقافة الأمريكية باعتبارها النموذج المسيطر، أما هجرة الأمريكيين في اتجاه البلدان الأخرى ومن ضمنها البلدان النامية، فيكون من باب الدعاية والترويج للنموذج الثقافي الأمريكي وليس في إطار التبادل الثقافي على حد مزاعمهم.[2]

7 – فرض التبعية على الثقافة العربية:

تمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق قائم على الاجتياح الثقافي وتكريس التبعية الثقافية ويرتكز على ثلاث آليات:

الأولى: تفقد الدول الصغيرة ثقافتها بتأثير التيار الثقافي العالمي، بحيث ترضخ وتتخلى تدريجيا عن خصوصياتها الثقافية لفائدة الثقافة العالمية.

الثانية: الانقسام والتفكك الداخلي وتصبح الثقافة الوطنية عاجزة عن تقديم الشخصية الراقية في حين تظهر ثقافة العولمة بمظهر القوة والرقي.

---

[1]– ماهر الضبع، المرجع السابق، ص 139.

[2]– Eude Yves, la conquête des Esprits, édit François Maspero, Paris, 1982, p 55 .

الثالثة: ظهور روابط وأدوات تحليلية تحقق قيم ومعايير للوصول إلى الثقافة العالمية.[1]

ومنه فأخطر سلبيات العولمة تكمن في خلط الثقافات أو محاولة إحلال مفاهيم الثقافة والحضارة العلمانية الغربية الحديثة محل الثقافة والحضارة الإسلامية، بمعنى فرض الثقافة الغربية والأمريكية كنموذج ثقافي موحد وأمثل على العالم كله اعتمادا على وسائل الإعلام، وذلك ما يسمى بالتغريب وساعد على إنجاح ذلك التعتيم الإعلامي الذي يخدم مصالح القوى الكبرى في العالم وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تستمد هذه القوة من سيطرتها على الاقتصاد.[2]

8 – تكريس ظاهرة الاختراق والغزو الثقافي:

تثير العولمة مسألة حماية الهوية من خطر الغزو والاختراق مخاوف أغلب الدول، وهي قضية صعبة لكن التهيئ لمواجهتها مطلب مشروع. ويختلف الاختراق الثقافي عن التثاقف الذي يوحي بنوع من التبادلية على شكل قبول وتكليف، وإنما هو أسلوب ينطوي على قصد عدائي من طرف معين اتجاه طرف آخر، من أجل تشويه ثقافة وغرس قيمه محلها، مما يعد تهديدا خطيرا للأمن الثقافي، ويعرف الاختراق الثقافي كذلك بأنه حركة انتقال الأفكار والعقائد والقيم والعادات والتقاليد الغربية بطريقة لا يمكن التحكم فيها، والاختراق الثقافي من حيث وسائله هو مجموع الأنشطة الثقافية والاعلامية والفكرية، التي توجهها جهات معينة إلى الشعوب الأخرى، بهدف تكوين نسق وتوافق بين الاتجاهات السلوكية والقيمية وأنماط التفكير والميولات لدى تلك الشعوب، بهدف خدمة مصالح الجهة التي تمارس عملية الاختراق.[3]

ويعتبر الإختراق الثقافي من أبرز الطرق التي تنتهجها العولمة في صراعها مع الثقافة العربية وغيرها من الثقافات، فالتدفق المعلوماتي الذي تبثه وسائل الإعلام والاتصال والثقافة الحديثة، يشيع مفاهيم جديدة تسود أوساط المثقفين العرب، إضافة إلى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة العربية وإضعاف القناعات بها، والترويج لقيم ومبادئ ومفاهيم قوى عولمة الثقافة، التي تتمثل في الثقافة الأمريكية التي تعمل على تدمير الخصوصية الثقافية العربية والقومية العربية، فالعولمة في صراعها مع الثقافات الأخرى تعتمد على سياسة الاختراق، التي تقوم على نشر جملة من الأوهام لتضرب الهوية

---

[1]– خالد حربي، المرجع السابق، ص 87، 88.

[2]– المرجع نفسه، ص 89.

[3]– عبد الرازق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 301.

الثقافية بكل مستوياتها وهذه الأوهام هي وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير ووهم غياب الصراع الاجتماعي.[1]

وعرف الدكتور محمد عابد الجابري الغزو الثقافي في ندوة العرب والعولمة، بأنه "محو الذاكرة التاريخية ومحو اللغة الوطنية، وتشويه التكوين النفسي ومن ثم دفع الشعب الضحية في حالة النكوص أو الانحلال، التي تتمثل في نوع من اللامبالاة الكاملة وفقدان الانتماء" و" الغزو الثقافي أخطر من الغزو العسكري لأنه يظل قائما في عقول الناس، وهدفه هو تدمير الأجيال ومحو ثقافتهم واستبدال ثقافة أخرى مختلفة بها، وهو في الوقت نفسه يعمل على تغريب الأمم مما يولد إنقاصا في شخصيتها، ويجعلها منقسمة على نفسها فتتصدى فئة من الناس للدفاع عن ثقافة الأمة وحضارتها، وتطالب بالعودة إلى الماضي"، فالتأثير على القيم ومحاولة توحيدها مسألة خطيرة، وتركز على ذلك الدول الرائدة للعولمة في اتفاقيات التجارة الخارجية، وفق الشكل الذي ينسجم مع قيم العالم المتقدم والحريات بأنواعها.[2]

وتستوحى طبيعة الغزو الثقافي ومخاطره من مميزات ثقافة العولمة المتمثلة في:

– التركيز على التطبيع مع الهيمنة وتكريس التبعية الحضارية لأمريكا، مما ينجم عنه ضعف الشعور بالانتماء للوطن والأمة، بالإضافة إلى إفراغ الهوية من محتواها، وجعل الأفراد في الدول النامية يعيشون تحت وطأة ثقافتين متناقضتين، ممثلة في ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه وثقافة وافدة عن الفضائيات والشبكة الدولية للمعلومات تتميز بثقافة مادية متطورة، وقد ترتب عن ذلك حصول ارتباك وتشويش ذهني ومعرفي وسلوكي لدى الأفراد المتلقين للثقافة الوافدة الجديدة، فتحول السلوك الاجتماعي لهذه الشعوب إلى تقليد دون وعي أو تبصر.

– التقليل من قيمة الثقافات المختلفة والعمل على فرض هيمنة ثقافة واحدة، تتمثل في ثقافة القوى المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة والقصد من ذلك الثقافة الأمريكية.

---

[1]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص 111، 112.

[2]– سعيد أحمد علي الأفندي، المرجع السابق، ص 407، 408.

– إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك وممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين، إضافة إلى حرمان الشعوب المتخلفة من بلوغ التقدم بسبب تفشي الأمية، إلى جانب عدم امتلاك شعوب الدول النامية للتقنيات التي تقوم عليها.[1]

وعن أسباب ودواعي تركيز الغزو الثقافي نحو المسلمين، يقول الدكتور الباحث محمد أمخزون " من المؤكد أن المستهدف بهذا الغزو الثقافي هم المسلمون" وذلك يرجع إلى ما يلي:

– امتلاك هذه البلدان لكم هائل من المواد الأولية من نفط وغاز وثروات طبيعية.

– معظم بحوث مراكزها وجامعاتها ومستشرقيها تشير إلى صعوبة هزيمة هذه الأمة، إن هي تشبثت بهويتها الإسلامية، وما من سبيل لذلك إلا القضاء على تميز شخصيتها ودينها ومنطقها في الحياة، والذي يستنفر كل أشكال السيطرة والاحتلال والتمييز والتهميش.

– الاعتقاد بأن الحضارة الإسلامية بعقيدتها وتاريخها ونظامها الأخلاقي هي النقيض الوحيد لنظام وفلسفة وقيم العولمة.

– الحفاظ على أمن الكيان الاستعماري الصهيوني كهدف من أهداف العولمة في البلاد الإسلامية.[2]

أما بخصوص ردود الفعل اتجاه الغزو الثقافي، فتنقسم وجهاة النظر بين دعاة الانغلاق ودعاة التفاعل الثقافي، فدعاة الانغلاق يعتقدون أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية، لذلك تصلح لكل زمان ويمكنها الاستمرار مكتفية بذاتها بمعزل عن ثقافة الآخرين، ويتركز أغلب أنصار هذا التيار في العالم العربي بهدف التحرر من التبعية والغزو الثقافي، وبالتالي يرفضون كل تحديث باعتباره جزءا من التغريب لأن التحديث يحمل معه قيم وأخلاق وأفكار مفروضة وغير محايدة، لكن في حقيقة الأمر لا شيئ في المجال البشري ثابت، وعلى الدوام تظهر حقائق جديدة وواقع ثقافي وحضاري جديد، ولعل أهم ما أشار إليه أنصار هذا الاتجاه الطابع العالمي للإسلام[3]

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 224، 225.

[2]– المرجع نفسه، ص 236، 237.

[3]– عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 131، 132.

وترفض الحركات التي تتزعم هذا التيار الرؤية المحلية الضيقة التي تتبناها الحركات الإثنية، على الرغم من أنها تتفق معها في تغليب البعد الثقافي ذي الطابع الديني، ولعل من ايجابيات نشاطات هذه الحركات على المجتمعات العربية، هو خلق مسارات جانبية لمقاومة الآثار السلبية للعولمة، وتعبئة الجماهير لمقاومتها والدفاع عن الهوية والثقافة والدين على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتي كان لها أثر ولو أنه ضئيل ولم تقترح أي بدائل ناجحة، بل وضعت مبررات للحكومات العربية لتعزيز أجهزتها القمعية، وفي الوقت نفسه فتحت المجال لقادة سياسات العولمة وخبرائهم في السياسة والاتصال للتغطية على ما يمارسونه ضد ملايين البشر المهمشين بسبب سياسات إعادة الهيكلة العالمية للاقتصاد التي جعلتهم ضحايا مهددين بالموت والجوع.[1]

أما التيار الثاني فينشد الثقافة المركزية أي الثقافة الغربية، التي تنتمي إليها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا للمشروع الثقافي العولمي، المدعوم بالتكنولوجيا ووسائل الإعلام المتطورة وشبكة المعلومات، وهذه الثقافة جديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تتضمنه من تسطيح للوعي، وترويج للقيم الاستهلاكية ذات الطابع التجاري وإعطاء دفع قوي للمبادرة الفردية، حيث يسعى هذا التيار لإسقاط الخصوصيات الثقافية الأخرى، أما أنصار التيار الثالث فيشيرون إلى أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية في مختلف المجتمعات، تخضع لقوانين الجدل والتأثير والتأثر أي التغير والتفاعل الثقافي عبر المكان والزمان، وبناء على ذلك فالاستقلال الثقافي غير ممكن التحقق لما في ذلك من مساوئ، فالخصوصية الثقافية تدعو إلى الانغلاق والعزلة الثقافية وبالتالي انكار القيم المشتركة في الثقافات الإنسانية.[2]

وبذلك فقد تمكنت فعلا ثقافة العولمة بفضل الغزو الإعلامي العالمي من جعل شعوب العالم ينجرون وراء ثقافة القطب الرأسمالي، والانسلاخ من هويتها وثقافتها لدرجة أن بعضهم أصبحوا يتبرؤون من الانتساب لأوطانهم، حتى أنهم يخجلون في كتاباتهم من الاستشهاد بآية أو حديث، إذ أن الجمع بين الواقع والدين يعتبر تخلفا لذلك يرتكزون على استنتاجات الدراسات الغربية حتى لو كانت غير صحيحة.[3]

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 132.

[2]– المرجع نفسه، ص 133، 134.

[3]– نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 207، 208.

وبالتالي فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يكرس التبعية الحضارية إلى جانب تكريس الثنائية في الهوية الوطنية، ذلك أن وسائل الاختراق الممثلة في وسائل الإعلام في حوزة فئة محددة في النخبة العصرية وأتباعها فقط، بحيث تملك هذه الوسائل ولديها القدرة على التعامل مع لغاتها الأجنبية، في حين يظل باقي عامة الشعب في عزلة متمسكين بالثقافة التقليدية، وهذا يؤدي إلى إنماء الاستمرار في دعم ثنائية الثقافة أي الثقافة الأصلية التقليدية والثقافة المعاصرة .[1]

فالاختراق الثقافي اتسع في ظل العولمة التي سهلت تدفق الأفكار والمعلومات، فكان أقل كلفة وأقوى تأثيرا وأبقى على المدى الطويل فهو يدخل في الذات المستهدفة دون إذن، لدرجة أن هذه الذات تتحول بذاتها من دون وعي إلى وسيلة لترويج الهدف المسطر له، وأبرز مثال على ذلك انتشار سلوك المحاكاة الناجم عن مشاهدة البرامج التلفزيونية من برامج التسلية، والمسلسلات وبالتالي تراكم القيم، وبهذا الصدد في الدول العربية مثلا انتشرت الكثير من الأدبيات المترجمة والقصص، التي تستهوي وتشد انتباه فئات كثيرة من المجتمعات، والتي حققت ثمارها بشكل سريع، وتجعل مضمونها من الأفكار والقيم يسري في كيان النشئ، من خلال رموزها وأبطالها دون أوامر أو خطابات صريحة، فكل ذلك يعد من مقومات العولمة التي سهلت تدفق الأفكار والمعلومات.[2]

كما تعمل ثقافة العولمة إلى اختراق البنية الثقافية المحلية وازدياد مخاطر الغزو والاستعمار الثقافي، مما ينجم عنه محو الهوية الحضارية الثقافية للأمم والقضاء على الخصوصية الشخصية للشعوب، عن طريق المساس بعناصرها المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأخلاق والترويج لقيم تخص الحضارة الغربية، إضافة إلى نشر أفكار وسلوكات تهدف إلى اضعاف ولاء الشعوب لقيمها الأصلية، ومعتقداتها وأوطانها وتبني الولاء لكيانات جديدة كبديل عنها.[3]

9 – الإدمان:

تسبب الإستخدام الواسع لشبكة الأنترنت في الإدمان لكثير من الشعوب خاصة في العالم الثالث، فهي من أكبر الوسائل الداعمة للعولمة الثقافية، ووفقا لاحصائيات مركز شؤون الإدمان في هامبورغ بألمانيا سنة 2003 يوجد أكثر من مليون مدمن على هذه الشبكة، فنجم عن ذلك فقدان السيطرة على

---

[1]– بلال علي ابراهيم السبور، المرجع السابق، ص114.

[2]– اكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 323.

[3]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 223، 224.

النفس مما أضعف قدرة الإنسان على التفكير والإبداع، دون التغاضي عن ما تروجه من مبادئ وقيم تتنافى مع القيم الإنسانية والثقافية السليمة للشعوب، بتمجيدها للقتل والعنف والجنس وترويج البضائع الغربية عموما والأمريكية خصوصا، وإسهامها في التفكك الأسري بفعل ما تبثه المواقع الإباحية ومواقع القمار والربا وغيرها.[1]

أما الإدمان بالنسبة للهاتف النقال الذي ساهم في تقريب المسافات، واختصار الزمن والمكان وإدارة المصالح عن بعد، فقد ساهم إلى حد كبير في التأثير على حقوق الإنسان وحرياته وخصوصياته، حيث أدمن عليه الكثير من الناس خاصة الشباب لدرجة الهوس حيث يكلفهم فواتير باهضة، قد يكون العجز عن دفعها سببا في ارتكاب الجرائم والانحراف لتلبية متطلبات هذه التقنية، بالإضافة إلى إضاعة الوقت لساعات طويلة بالمكالمات الخاصة وتبادل الرسائل بين الناس والتي تؤدي إلى انهيار الأسر والقيم، بالإضافة إلى تقنية Blue tooth التي أصبحت سمة العصر، فمن خلاله يتم تلقي المواد الإباحية أو اللاأخلاقية أو الاستهلاكية، التي تربك الثقة في النفس وانشغال الفكر والابتعاد عن العمل والإنتاج والإبداع والتخاذل.[2]

10 – ظهور العنف الثقافي والانحراف الأخلاقي:

كما تولد العولمة إشكالية تتمثل في ظهور العنف الثقافي، نتيجة التحيز المتطرف لثقافة ما دون الأخرى، وذلك ما يسمى الاغتصاب أو الاختراق الثقافي الذي يقوم على إنكار وإقصاء ثقافة الغير، وهذا ما يهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تجتاحها العولمة، كما ولدت العولمة إشكالية أخرى تتمثل في الفراغ الفكري والانحراف الأخلاقي، وقد أصاب ذلك حتى دول المركز وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت اضطرابات وسلوكات غير عادية مثل الانتحار الجماعي، انتشار الجريمة، تعاطي المخدرات وأعمال العنف، التفكك الأسري نتيجة ارتفاع نسب الطلاق، زيادة عدد الأطفال غير الشرعيين، حمل الفتيات الصغيرات، وزيادة عدد الأسر المكونة من والد واحد، إلى جانب ضعف النشاط التطوعي في المؤسسات التطوعية والانخراط فيها، وتراجع أخلاقيات العمل ونقص الالتزام بالتعلم والنشاط الفكري، ويتضح ذلك من تدني مستويات التحصيل الدراسي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.[3] وإن كان هذا

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 188.

[2]– المرجع نفسه، ص 189.

[3]– رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 119، 120.

هو الوضع السائد في الولايات المتحدة الأمريكية رائدة ظاهرة العولمة، فكيف سيغدو الوضع في مجتمعات الدول النامية؟

كما تتضمن العولمة بعض المخاطر الثقافية التي تهدد المنظومة العربية التراثية المعاصرة، من خلال البرامج التلفزيونية والمسلسلات الوافدة وبرامج الانترنت، وزاد حدة في ظل عدم احترام المواثيق الدولية الداعية إلى احترام الطابع المميز للثقافات كإعلان اليونسكو سنة 1978، وقرار الجمعية العامة سنة 1982 الذي ينظم قواعد استخدام الأقمار الصناعية في البث التلفزيوني المباشر، وتتمثل أهم إشكالية تثيرها قضية الأقمار الصناعية في كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية لاسيما في ظل الانتهاك المتواصل من جانب الدول الكبرى للمواثيق الدولية.[1]

11 – تسليع الثقافات:

ساهمت العولمة في تعميق الفجوة الإقتصادية والسياسية والإعلامية بين دول الشمال والجنوب، مما أدى إلى ازدياد الخلل في حركة تدفق الأخبار الدولية، حيث يتحكم في هذا التدفق ثلاث وكالات فقط هي الاسوشيتدبرس الأمريكية ورويتر البريطانية ووكالة الأنباء الفرنسية، بعد اختفاء وكالة تاس السوفياتية التي تغير اسمها إلى انترفاكس وأصبحت تابعة لروسيا الاتحادية، وتحولت ملكية يونيتد برس الأمريكية بسبب الأزمات المالية في الثمانينات إلى بعض الممولين السعوديين سنة 1996، وهي تلعب دورا رئيسيا في تفعيل الأدوار السياسية والاقتصادية للقوى المتحكمة في العولمة، وذلك بترويج الصور من منظور غربي يتفق مع ايديولوجية السوق، التي تسعى إلى تسليع الاخبار والثقافات والقيم وتوجيهها لخدمة السوق.[2]

12–التمهيد لتأسيس نوع من الخلق العالمي:

تسعى سياسات قادة العولمة وبشكل قسري إلى تأسيس وبناء نوع من الخلق العالمي لشعوب العالم، وذلك من منطلق وحدة الجنس البشري بشكل متحرر من النسبية الثقافية، سواء على مستوى العقيدة أو القيم أو اللغة.[3]

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 134.

[2]– المرجع نفسه، ص 72.

[3]– مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة، عمان، د ط، د ت، ص 188.

حيث يستوحى هذا الخلق العالمي من الثقافة العالمية أي الثقافة الأمريكية المسلحة بوسائل إعلامها واتصالها، بكل ما تنطوي عليه من رموز هوليود المتعلقة بصناعة السينما، الأقمار الاصطناعية والفضائيات، الانترنت والصحافة، فهذه الثقافة العالمية تستهدف البناء الفكري والثقافي للشعوب أو بالأحرى الثقافة الشعبية، وبالتأكيد ليس ثقافة الصحوة أو النخبة لأنها تدرك حقيقة الأمر، فالثقافة العالمية تسعى إلى فرض نموذجها للتفكير، وكذا التعبير والسلوك وحتى المأكل والملبس والذوق والاستهلاك بهدف إلغاء الاختلاف والتمايز الحضاري، ومن الأمور التي سهلت رواج وانتشار الثقافة الشعبية الأمريكية، وجعلها قابلة للتسويق أكثر من الثقافات الأخرى، هي أن الولايات المتحدة تعد بلد المهاجرين، فهي مكونة من خليط من الجماعات العرقية والاثنية والدينية والثقافية، ومنه فالشعب الأمريكي لا يملك هوية إثنية أو عرقية معينة، ولا يملك هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور، لذلك فمسألة الهوية والخصوصية لا تحتل مكانة هامة بالنسبة له.[1]

لذلك فمن أخطر سلبيات العولمة هي محاولة خلط الثقافات، أو إيجاد ثقافة واحدة سائدة ومسيطرة وفرضها على العالم كله، ببحث القاسم المشترك بين مختلف الثقافات لأن هذه المسائل المشتركة ليست نتاج تفاعل بين الحضارات والمذاهب المختلفة في العالم كله، وهذا ما يؤكد وصف العولمة بأنها مرحلة معاصرة للرأسمالية، تهدف إلى تنميط السلوك البشري في اتجاه ما يسمى بثقافة الأمركة.[2]

13- ذيوع ثقافة الاستهلاك والتغريب:

ترتب عن سياسات العولمة شيوع الثقافة الاستهلاكية وتمجيدها، والتي تعمل في الوقت نفسه على تغريب الأفراد عن ذواتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، حيث نجحت العولمة الثقافية في نشر الثقافة الاستهلاكية والتي أصبحت من أمراض المجتمعات العربية، إذ أصبح الإنسان العربي يستهلك أكثر من مقدار دخله ولا يأبه لذلك.[3] وما زاد في ترسخ الثقافة الاستهلاكية مميزات هذه الثقافة والتي تم التماسها على أرض الواقع ومن ضمنها أنها:

- تعمل على احتلال العقل والتفكير.

---

[1]- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 169.

[2]- المرجع نفسه، ص 170.

[3]- حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 163.

– تغريب الإنسان المسلم عن قضاياه واهتماماته الاسلامية وتشكيكه في معتقده وهويته الثقافية.

– تفوق قيمة الربح التي تروج لها العولمة على حساب القيم الأخرى فأصبحت قيمة الإشباع المادي هي التي توجه السلوك، فيتحول العالم إلى غابة يبحث فيها الإنسان عن إشباع حاجاته المادية فقط، كما أدى ذلك إلى خنق روح الإبداع والدوافع لديه كشرط من شروط التطور.

– نشر ما يسمى بأدب الجنس وثقافة العنف التي تؤثر في الجيل النشء الذي يصبح مؤمن بالعنف والجريمة كأسلوب عادي للحياة، كما يؤدي ذلك إلى إهدار الشباب لمعظم وقته في توافه الأمور وتخليه عن دينه ومبادئه وأخلاقه وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة قوة نشاط شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والإعلانات والدعايات للسلع الغربية الرامية إلى خدش الحياء والكرامة الإنسانية والإضرار بنمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي.[1]

تؤثر العولمة على الهوية والثقافة على وجه العموم والثقافة العربية على وجه الخصوص، حيث طال هذا التأثير فئة الشباب العربي فانخدعوا بمظاهر العولمة فأصبحت هويتهم مهددة بسبب وجود فراغ ثقافي لديهم، بسبب غياب التخطيط العلمي لغرس الثقافة العربية في نفوسهم، فأصبحوا غير قادرين على الصمود أمام الآليات الضخمة للثقافة الغازية الممثلة في الإعلام الأمريكي بكل صوره من هوليود أين تتم صناعة السينما، إلى التلفزيون الأمريكي حيث صناعة الخبر والصحافة الأمريكية حيث يصنع الرأي العام طبقا للمصالح الأمريكية، وبفعل العولمة كذلك تمت السيطرة على أذواق الناس من خلال انتشار الموسيقى الأمريكية والتلفاز والسينما، كما انتشر النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة والسلع الاستهلاكية على مستوى واسع من المجتمعات العربية.[2]

ومن مظاهر التأثر بالثقافة الاستهلاكية انتشار التهافت على السلع والأزياء ذات الماركات الأوروبية والأمريكية، والتي تحمل كتابات ورموز تروج للثقافة الغربية وارتياد المطاعم المشهورة بالأكلات الأجنبية، وقد يتبادر إلى الأذهان التساؤل عن أي خطر يهدد المسلمين جراء ذلك، لكن سرعان ما يتضح الأمر من خلال الإدراك أن تتبع هذه المسائل المتعلقة بالأزياء والمطاعم والمأكولات والمشروبات، تغرس معها قيم

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 227، 228.

[2]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 462.

ومفاهيم بلد المنشأ، ناهيك عن تسبب ذلك في انهيار المؤسسات الوطنية التي لا تملك أسباب المنافسة، ناهيك عن تسببها في الإضرار بالاقتصاد الوطني مما يزيد من معدل البطالة والفقر.[1]

14 – هجر المواطنة:

تعمل العولمة على سحق الهوية والشخصية الوطنية وتشكيلها في هوية وشخصية عالمية، فيتحلل الفرد من أصله وانتمائه، كما تخلق ثقافة عالمية يشترك في صنعها جميع البشر لا ترتبط بتاريخ معين أوإقليم جغرافي معين.[2] فالإعلام في ظل العولمة يشجع على الهجر والنفور من قيم المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى يحفز على تبني قيم الإعجاب بالنماذج العالمية، فالإعلام عند استخدامه بشكل سلبي يتحول إلى سبب في تفكيك وافساد المنظومة القيمية والاجتماعية للمجتمعات وثوابتها الثقافية ويستهدف فئة الشباب خاصة، فالإعلام بتقنياته المتطورة وأساليبه المعولمة قادر على اكساب القيم وغرسها فهو قادر على تغييرها وتشكيل شخصية الشباب وهويته واشباع حاجاته وميولاته.[3]

ثانيا سبل مواجهة الانعكاسات السلبية على الهوية الثقافية في المجتمع الإسلامي:

الثقافة العربية هي الثقافة التي تميزت بأنها ثقافة الأمة العربية ومجتمعاتها، التي تجمع بينها قواسم مشتركة بغض النظر عن الخصوصيات القطرية، وقد كان للإسلام دورا كبيرا في بناء هذه الثقافة والنهوض بها في إنتاج حضارة متطورة، وقد تشكلت أصول الثقافة العربية من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع واللغة العربية، وهي في الوقت ذاته المرجع الأساسي في صياغة الوعي الثقافي الحضاري العربي، فالقيم التي كرستها الديانة الإسلامية عملت على ترسيخ عادات وتقاليد حميدة، إضافة إلى إسهامات المثقفين المسلمين كلها عوامل أدت إلى إغناء هذه الثقافة وتحديثها.[4]

لكن مع كل هذه الدعامات فإن وضعية الثقافة العربية وعلى الرغم من صمودها لتحديد هويتها واثبات وجودها أمام محاولات طمس ثوابتها وتجزئتها وسلخها عن لغتها العربية، إلا أنها ما زالت تواجه

---

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 229.

[2]– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 106.

[3]– أسماء أحمد أبو زيد علام، قيم العولمة بمجلات الشباب العربية وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الشباب المصري دراسة تحليلية وميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاعلام ـ قسم الصحافة، جامعة القاهرة ، 2013، ص 52.

[4]– بلال علي إبراهيم السبور، المرجع السابق، ص 103.

مشاكل عديدة لبناء نفسها من الداخل متمثلة في العوائق الذاتية المتركزة في ذهنية المثقفين، وطرق تفكيرهم ومصادر مرجعيتهم واختلاف ولاءاتهم وتمزق صفوفهم وغيرها من الظواهر السلبية التي بإمكانها إضعاف وتدمير أي ثقافة ناشئة، ومع ذلك تراهن الكثير من الآراء على أن هذه الثقافة تملك المقومات الكافية التي تجعلها تقاوم كل عوامل التآكل الثقافية.[1]

أما بخصوص العوامل التي ساعدت على تأثر الثقافة العربية بالعولمة أكثر من غيرها:[2]

– غياب التخطيط للمستقبل العربي ونتيجة ذلك انصياع الرأي العام العربي لما تضعه الدول الغربية من تحليلات وحلول سياسية واجتماعية تذيعها وسائل الاتصال الغربية.

– شيوع البلبلة الفكرية سببها كثرة الاتجاهات الفكرية في المجتمع العربي منها ما هو منفتحعلى الحوار مع الآخرين ومنها المنغلق على نفسه، إلى جانب عدم تحديد موقفه من التعامل مع الثقافة الغربية مما يعني استمرار الاختيار العشوائي من معطيات الثقافة الغربية.

– الشعور بالخيبة نتيجة إحساس الإنسان العربي بالفشل والعجز عن تحقيق التقدم، هذا ما أدى إلى التعرض للثقافة الغربية واتساع الهوة بين العالم الغربي والعربي.

– ازدياد النخب العربية المتعاطفة مع الغرب مما ساعد على انتشار الاتجاهات الغربية التي تعمل وسائل الاتصال الثقافي الغربي على تكريسها.

– التأثير أحادي الجانب حيث أن الاتصال الثقافي في الوقت الراهن يتم بين مجتمعات غير متكافئة من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالعالم العربي يشهد تدفقا لمنتجات وسائل الإعلام والاتصال الغربي أحادي الجانب لا يوازيه التدفق الإعلامي والاتصالي العربي.

– سياسات تقييد الحريات والقمع والتسلط أدت إلى فتح المجال لوسائل الاتصال الثقافي الغربي لإحداث تأثيرات كبيرة في الثقافة الغربية.

---

[1]– بلال علي إبراهيم السبور، المرجع السابق، ص 104، 105.

[2]– المرجع نفسه، ص 108 وما يليها.

– غياب الإبداع العربي وكثرة التقليد مما يقود إلى تتبع تطورات الثقافة الغربية من إبداع علمي وفني وأدبي.

– تضامن الاتصال الثقافي الغربي مع الجوانب الإنسانية، بحيث أن توجهاتها الفكرية تنادي بالحرية وحقوق الإنسان وغيرها من القيم التي يتطلع ويطمح إليها الإنسان العربي، مما يدفع به إلى الحرص على التعرض للاتصال الثقافي الغربي.

ومن الأمور المؤسفة أن المجتمع العربي لم يطرح لحد يومنا هذا ثقافة بديلة، يرجى منها تحرر المواطن العربي من قيود الغزو الثقافي الأجنبي، خاصة أن الثقافة الإسلامية والقيم العربية تعاني التهميش، والقنوات الثقافية والصحف والكتب والانترنت في أغلب الدول العربية تتميز بالطابع الرسمي المفعم بأساليب التضليل وتقييد وقمع الحريات، مما دفع بالمواطنين العرب إلى تحويل نظرهم إلى الكتابات والتلفزيونات الأجنبية، سعيا للوصول إلى الحقيقة والحرية والتمتع بثقافة فكرية متطورة ومتحررة.[1]

لذلك يجب العمل على الحد من آثار العولمة الثقافية وكذا إضعاف أساليب القوى المهيمنة الرامية إلى إرغام الشعوب والحكومات على الرضوخ لسياساتها والاندماج في مسار العولمة الثقافية، ومن أهم العوامل التي تحقق ذلك العمل على سد الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء في العالم الإسلامي، وتركيز الاهتمام نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، فمن غير المقبول عقلا وشرعا الوقوف موقف المتفرج أمام التقدم الكبير، الذي يعرفه توسع العولمة الثقافية في العالم الإسلامي، بل يجب جمع الجهود وتعبئتها للاستفادة من هذا التقدم والمشاركة فيه إلى جانب تقوية الاستقرار، لأن الشعوب الضعيفة اقتصاديا والمتخلفة تنمويا، لا يمكنها أن تصمد طويلا أمام الإغراءات، التي تعرضها وسائل العولمة في سبيل دفعها للتخلي عن هوياتها وخصوصياتها.[2]

أما بخصوص إستراتيجية مواجهة ما نجم عن العولمة الثقافية من ثنائية ثقافية، وانشطار ثقافي في المجتمعات المسلمة، نتيجة الاحتكاك مع الثقافة الغربية بقيمها الحضارية وتقنياتها، فيجب إعادة بناء المؤسسات الإعلامية العربية وتطوير أساليبها في نشر الثقافة والفكر الإسلامي، وذلك حتى تكون قادرة

---

[1]– دهام محمد العزاوي، المرجع السابق، ص 85، 86.

[2]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 52، 53.

على عولمة الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي، وتوظيف جميع مفردات الثقافة الإسلامية في مجالات التعليم والتربية والاعلام والتجارة والاقتصاد والسياسة، والعمل على تطوير الانتاج الأدبي والفني.[1]

إلى جانب العمل على تقوية تمسك الشباب المسلم بالعقيدة الإسلامية، وجعلها أساس التبصر بحقائق الحياة لأن الانتماء الجغرافي للعالم الإسلامي غير كاف لتحقيق النجاح، الذي وعد به الخالق لقوله تعالى: " إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ"[2]، إضافة إلى ضرورة فتح النقاش بخصوص قضايا العصر الثقافية والاجتماعية، ودراسة آثارها من جميع النواحي وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية، ووضع خطة عمل وإستراتيجية إعلامية بعيدة المدى تلتزم بثوابت الأمة العربية، مثل تنفيذ برامج إعلامية تعالج مشاكل الواقع وفي نفس الوقت تحمي المجتمع العربي من الاختراق الإعلامي، الذي يستهدف النيل من الهوية العربية ومحوها، وتوجيه الجهود نحو سد كل الثغرات التي تستغلها اغراءات العولمة الثقافية اللادينية، والاجتماعية والاباحية بإعداد شخصية المسلم بشكل تام من حيث العقيدة والأخلاق والقيم.[3]

وبما أن ثقافة العولمة ليست ثقافة مكتوبة فهي ثقافة ما بعد المكتوب، فهي تعتمد أكثر على آليات الإعلام والاتصال السمعي البصري، حيث أن المشرع في الدول العربية والإسلامية وكل دول العالم الثالث مطالبون بضرورة السرعة في سن تشريعات تضمن ما يلي:

– الحفاظ على الهوية الإسلامية من خلال المؤسسات الدينية وعلى رأسها المساجد، وتوجيه سياسات التعليم وأهدافه ومناهجه ونظمه من منطلق ثقافة وقيم المجتمع، مع الأخذ بأسباب الواقع وما يفيد في تحقيق التنمية والتطور.

– العمل على الارتقاء بمستوى المعلم بما يؤهله لمواكبة عملية التقدم العلمي في القرن الواحد والعشرين، وفي المقابل على المعلم الالتزام برفع مستواه، والإخلاص لواجبه التعليمي دون التهافت وراء الماديات.

– حماية حرية الفكر والإبداع والتطوير ومساعدة المفكرين والباحثين على نشر أفكارهم بوسائل أقل تكلفة للقارئ.

---

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 250.

[2]– سورة محمد، الآية 7.

[3]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 251.

– الحرص على أن تكون رسالة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء منبثقة عن قيم وثقافة المجتمع.

– العمل على استيعاب من لهم الحق في التعليم والانفاق بشكل يساعد على تقدم البحث العلمي وتنوع أنشطته.[1]

ومن سبل الحفاظ على اللغة العربية كعنصر من عناصر الهوية الثقافية في مواجهة طغيان العولمة يجب العمل على:

– إعادة النظر في ما يبث من برامج عبر كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع حتى يكون ما يعرض مؤصلا للثقافة العربية ومدعما للغة العربية الأم.

– استخدام وسائل العولمة وتقنيتها لنشر الإنتاج الثقافي العربي عبر الصورة والصوت، والعمل على تجويده حتى يجذب المتلقي العربي، فيعزف عن الإنتاج الغربي ويكون لجوءه إليه بعقلانية وتبصر.

– إنتاج برامج الحاسب الآلي المتطورة والقادرة على التعامل مع النص العربي، وتيسير تسويقه عبر الشبكات العالمية، وإحداث برامج لتسهيل الترجمة البينية بين اللغة العربية واللغات الأخرى، لتحقيق التفاعل الثقافي على أساس العالمية العلمية لا العولمية الغربية.[2]

ومن سبل مواجهة تراجع اللغة العربية الفصحى أيضا، وجوب توجيه الإعلام العربي نحو العمل على تعزيز الفصحى في الفرد العربي وتنمية الوعي بها وتقديسها، وتخصيص المزيد من وقت الإعلام للغة العربية الفصحى مع تنويع البرامج الناطقة بها، وعلى الجهات الرسمية رصد الأموال للترويج إعلاميا للغة الفصحى والدعاية لها والاعلان عنها، وذلك لإحياء الشعور القومي بالاعتزاز باللغة في العقول والأذهان، كما يجب العمل على إصدار التشريعات والقوانين الهادفة لحماية اللغة من العبث واختراق اللغات الأجنبية، وهي سياسة متحضرة طبقتها عدة دول متقدمة مثلما هو واقع في فرنسا، التي تطبق قانون اللغة الفرنسية الصادر سنة 1975 وتفرض بموجبه الغرامات على المخالفات اللغوية.[3]

---

[1]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 468

[2]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 246، 247.

[3]– جابر بن خلفان بن سالم العطالي، المرجع السابق، ص 53.

كما يجب العمل على تعريب المناهج العلمية والعملية والتطبيقية في كل فروع العلوم والثقافة، وتيسير تنقل الكتاب ووسائل المعرفة عبر كل أرجاء العالم العربي، مما يساهم في تعميق الوحدة الثقافية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من تقنية الحاسب وما ينجم عنها من واجب الإطاحة بالعلوم، والذي لا يحقق نتيجة معتبرة إلا بتعريب هذه التقنية واستخدام الحواسيب في التعليم والتعلم، فهو حجر الأساس للتزود بالعلم ومواكبة الكم الهائل من المعلومات، وهذا ما يدعو إلى وجوب التعامل مع الحاسوب، وتطوير أدواته بالاعتماد على اللغة العربية، أي إدخالها ضمن استعمال التقنيات الحديثة واستخدامها ضمن الوسائل العلمية المتوفرة، لتصبح من الوسائل العملية المستعملة في مجال النشر الالكتروني، لأن اللغة إن لم تدخل ضمن التقنيات الالكترونية، ولم تتفاعل مع التطورات الحاصلة في مجال الإعلاميات، فلن تزيد الأوضاع إلا سوءا ولن نتمكن من المشاركة في حقل المعلوماتية أو الاستفادة من ثمراته.[1]

ويجب العمل على بناء وعي لغوي بين أفراد الأمة عن طريق إحياء غيرتهم على تراثهم الثقافي، والعمل على ترجمة الكتب والبحوث العلمية المتنوعة، وفقا لاستراتيجية مدروسة مقننة بالتعاون مع مراكز البحث العلمي في الجامعات العربية في مؤسسات خاصة بذلك، فيؤدي ذلك إلى خلق جيل من العلماء مزدوج اللغة يجيد اللغة الأجنبية واللغة الأصلية أي اللغة العربية، فيتمكن من صياغة المصطلحات صياغة عربية أصيلة، فمعرفة المترجم للغته الأولى تجنبه الوقوع في الخطأ، كما ينبغي مواجهة المصطلحات العلمية الوافدة باستنفار قدرة لغتنا العربية، قبل ادخالها إلى معجمنا اللغوي فهي لغة غنية عن استعمال الألفاظ الأعجمية.[2]

وعلى العموم فإن العولمة لم تكن لتؤثر سلبا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حتما، لولا وجود الأسباب التي اقتضت ذلك كأثر مباشر أو غير مباشر على المجتمع الإنساني، وهذه الأسباب منها ما يرجع إلى الطرف المؤثر ومنها ما يرجع إلى الطرف المتأثر، وأهمها استبداد وغطرسة كبريات الدول في العالم، وجعل سياساتها في العلاقات مع دول العالم الثالث مبنية على النظرة الدونية المكرسة للاستعمار بجميع أنواعه، تجاهل منظري العولمة لنصيب حقوق الإنسان فيما ينبغي عولمته كالاقتصاد والإعلام، رغم الكم الهائل للاتفاقيات الدولية والمواثيق الأممية التي تؤكد على مبادئ إنسانية ضرورية لضمان كرامة الإنسان، وفقا لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية

---

[1]– عمرو خاطر عبد الغني، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2]– المرجع نفسه، ص 93، 94.

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محاولة الإيهام بأن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي للخروج من أزمة التخلف، يتطلب تجديد الثقافات والاندماج في الثقافة العالمية الغربية، إضافة إلى تدخل الدول الغربية في الشؤون الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة، من خلال المؤتمرات التي تنظمها دول الغرب، وتبرمج توصياتها ونتائجها لتنعقد بعد ذلك في دولة من الدول المقصودة بالعولمة.[1]

وهناك حقيقة تدعو إلى التفاؤل أظهرها بعض المفكرين ومن بينهم الأمريكان تتمثل في استحالة تحقيق الغرب لعولمة الثقافة، بحيث من غير الإمكان أن تتدرج الشعوب غير الغربية في الثقافة الغربية المنفردة، لأن كل ثقافة تنطوي على خصائص تاريخية ودينية وثقافية مجهولة من قبل أصحاب الثقافات الأخرى فيصعب اندماجهم فيها، ومن هؤلاء المفكرين الكاتب الأمريكي صامويل هنتنغتون صاحب مؤلف صراع الحضارات، الذي كتب في عددي شهري نوفمبر وديسمبر 1996 من مجلة شؤون خارجية دراسة بعنوان غريب وهو الغرب متفرد وليس عالميا يقول فيها " إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية، فروح كل حضارة هي: اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات، وحضارة الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارات اليونانية والرومانية، والمسيحية الغربية والأصول اللاتينية للغات شعوبها، والفصل بين الدين والدولة، وسيادة القانون والتعددية في ظل المجتمع المدني والهياكل النيابية والحرية الفردية".[2]

وبذلك اعترف المؤلف صامويل هنتنغتون بأن شعوب العالم غير الغربية لا يمكنها الاندماج في النسيج الحضاري للغرب، بمجرد استهلاكها السلع الغربية والأمريكية من أطعمة وألبسة وموسيقى وأفلام، فالثقافة الإسلامية التي أساسها الدين لن تتأثر بذلك باعتبارها تتكون من عادات وتقاليد ترتبط بالدين والعقيدة لا يمكن أن تتغير بتغير الزمن، لذلك من الأفضل للغرب تعلم التعايش مع الثقافة الإسلامية والعدول عن محاربتها وإزاحتها.[3]

---

[1]– صالح بوبشيش، الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافة الانسانية وسبل مواجهتها، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب الجزائر، عدد 11، 2001، ص343، 344 .

[2]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 236.

[3]– نعيم ابراهيم الظاهر، المرجع السابق، ص 212.

أما عن النموذج الثقافي الأمريكي فيقال عنه حسب كثير من الدراسات، بأنه لا يجدر التسليم بفكرة سيادة الثقافة الواحدة مهما كانت أسسها وتوجهاتها الوضعية، خاصة مع العلم بالحقائق التالية والمتمثلة في أن النموذج الثقافي الأمريكي لا يصلح كنموذج مثالي عن الثقافة العالمية الإنسانية، فهو يخص الأمريكيين وحدهم ولا يصلح حتى بالنسبة للدول المشابهة لأمريكا من حيث نمطها الرأسمالي، فمثلا فرنسا ترى في هذا النمط الثقافي خطرا على ثقافتها، كما أن هذه الثقافة المطروحة كبديل لثقافات الشعوب الأخرى، يجب أن تكون عالمية القيم وإنسانية المثل لكنها تفتقر إلى ذلك، فهي ثقافة غير ثابتة ومتغيرة حتى في أمريكا ذاتها، إذ تحولت في ظلها الكثير من الحقوق والحريات من حرية إلى قيود، أكبر مثال على ذلك مفهوم الحرية الشخصية الذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأجازت التنصت على المكالمات الهاتفية لإجراءات أمنية فأصبح المواطن الأمريكي يشعر بأنه مراقب حتى داخل بيته.[1]

كما أن النموذج الثقافي الأمريكي مستمد من الثقافة الأوروبية القديمة، التي أضحت مرفوضة من قبل معظم الدول الأوروبية، وبالتالي فإن هذا النموذج لم ينشأ في نسق حضاري مثلما هو عليه الحال بالنسبة للشعوب صاحبة الحضارات التقليدية المعروفة، وبالتالي لا يزال هذا النموذج نموذجا تجريبيا خاضعا للتغير والتطور أو عدمه، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى طبيعة المجتمع الأمريكي، المكون من عناصر بشرية غير منسجمة من ناحية الأفكار والمعتقدات والعقائد الدينية والفلسفية وغيرها.[2]

ينبغي على الدول الاسلامية أن تعمل على تعزيز الهوية بأقوى عناصرها، بالعودة للإسلام وتربية الأجيال على أخلاقه وقيمه الروحية وعالميته وانسانيته وعدالته وحضارته، العناية باللغة العربية وتحديثها من خلال تقوية استخداماتها في وسائل الإعلام، ومناهج التعليم وتشجيع تدريسها وتفعيل التعريب والترجمة، فالعولمة يجب أن تسخر لخدمة الإنسان خاصة من ناحية العلوم والتقنيات وتنمية التعاون والاحترام المتبادل، وعلى الحكومات أن تبذل الجهود من أجل تطوير الأمة اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا وعسكريا ودينيا، والقضاء على أسباب التخلف والفساد ومواجهة مساوئ العولمة، بالتعليم والتدريب والتثقيف وتحسين الكفاءات وزيادة الإنتاج، محاربة الجهل والأمية والتخفيف من حدة الخلافات القائمة بين المسلمين واحياء مشاريع الوحدة، مع العمل على إثراء الحرية الثقافية المبنية على ضوابط الشريعة.[3]

---

[1]– حسن الباش، صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية...؟ دار قتيبة، بيروت، ط2، 2005، ص 131.

[2]– المرجع نفسه، ص 132.

[3] - جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 458.

الباب الثاني: الحريات الفكرية (الذهنية) وانعكاسات العولمة

نتعرض في هذا الباب لأهم حريات الإنسان الفكرية، والتي تسمى كذلك بالحريات الذهنية وتشمل حرية الرأي، الحرية الدينية، حرية الصحافة وحرية التعليم،[1] حيث سبق التعرض لهذه الأخيرة بالتفصيل في الفصل الأول من الباب الأول، وما يجدر بيانه أن هذه الحريات الفكرية يطلق عليها في كتابات عدة تعبير الحقوق الفكرية، ووصفت في العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على أنها حقوق.

وتعد الحريات الفكرية من قبيل الحقوق المدنية والسياسية، التي توصف كذلك بأنها في الأصل حقوق فردية ذات بعد اجتماعي، وذلك عند القيام بممارستها والجهر بها والتعبير عنها،[2] وترتبط هذه الحريات ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان الثقافية وتشكل جزءا لا يتجزأ منها، أو بالأحرى هي حقوق الإنسان وحرياته التي يصلح ويصدق عليها وصف الحقوق المدنية والفكرية والثقافية في الوقت ذاته كحرية المعتقد، إلى جانب حقوق أخرى يصدق عليها وصف الحقوق السياسية أو المدنية والفكرية والثقافية.

حيث أن مسألة ادراج هذه الحريات ضمن صنف محدد من أصناف حقوق الإنسان لا تحكمها الدقة مثلما تم توضيحه سابقا، فمثلا الحق في حرية الرأي والتعبير يمارس في مجالات واسعة ومتعددة، فقد يكون حقا سياسيا كما قد يكون حقا مدنيا.[3] ونفس القول يصدق على الحق في حرية المعتقد أي أن هذه الحريات الفكرية لها طابع مزدوج مدني وفكري أحيانا أو طابع سياسي وفكري أحيانا أخرى، وبالرجوع إلى موضوع دراستنا فيمكن وصفها كذلك بالحقوق الثقافية فهي تحمل الوصف الثقافي أيضا، لذلك ارتأينا وجوب التعرض لها للإلمام والإحاطة بالموضوع أكثر.

موضوع هذه الحريات الفكرية أو المعنوية النشاط العقلي والفكري للإنسان، وتعني عدم الحجر على الفرد في أن يؤمن بما يشاء من دين أو عقيدة، إذ له الحق في أن يتبنى ما يشاء من الآراء والأفكار ويتعلمها ويعبر عنها، فهي تتضمن مجموعة من الحريات الفرعية كحرية الرأي، حرية العقيدة، حرية التعبير والكتابة والصحافة والاعلام والتعليم، فهي ذات مدلول واسع تتوحد في صفة ارتباطها بالفكر

---

[1]– محمد رفعت عبد الوهاب، وآخرون، حقوق الإنسان، د د ن، الاسكندرية، 2013، ص 68.

[2] ـ محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 269.

[3] ـ تمدرتازا عمر، الحريات العامة والمعايير القانونية، رسالة ماجستير، في القانون العام . فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 2001 . 2002، ص 129.

والنظر.[1] وترجع أهمية هذه الحقوق إلى أن الإنسان يحتاج إليها في حياته، لأنها تتصل بمصالحه المعنوية، فهي أساس تطور الإنسان وتعد بمثابة المنطلق الأول الذي تقوم عليه الشخصية المتكاملة.[2]

وما تجدر الإشارة إليه أن وصف هذه الحريات بالحقوق المدنية أو السياسية يستوحى ويستخلص من طبيعتها، وكذلك من ناحية النص عليها ضمن الحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية لسنة 1966، حيث كما هو معلوم أنه بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، تمثل هذه الوثيقة الحقوقية إحدى الأسس الأولى لإرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

أما وصفها بالحريات الفكرية والثقافية فيرجع لكونها تتعلق بفكر وثقافة الإنسان، وحقه في الهوية الثقافية والتنوع الثقافي وحقه في التعليم. والحريات الفكرية هي حقوق كلها تنتمي للحرية الأم والتي تتمثل في حرية الفكر، التي يدخل ضمنها حرية الرأي والتعبير، حرية الإعلام والاتصال وحرية المعتقد، حيث أن هذه الحريات لا تثير أية مشاكل ما دامت كامنة داخل سريرة الإنسان وتخمينه، وما دامت لم تظهر على أرض الواقع، لكن الأمر سيطرح عدة مسائل وانشغالات إذا خرجت هذه الحقوق من نفس الإنسان، لتتجسد وتمارس على أرض الواقع داخل المجتمعات علنا.[3]

مما استدعى ضرورة سن وإصدار تشريعات لتنظيم ممارستها، حتى لا تمتد إلى المساس والتعدي على حقوق الآخرين والإضرار بهم، وبطبيعة الحال يتأثر نطاق ممارسة هذه الحريات زيادة ونقصانا، تبعا لتغير الأوضاع السائدة والمحيطة بالمجتمع على المستويين الداخلي والخارجي، وتبعا لطبيعة النظام السياسي الذي يمارس السلطة في الدولة ووصفه بالديمقراطية أو غير ذلك.

وما يجدر بيانه أن الحق في الحريات الفكرية أو الذهنية يمكن أن يجمل ويجمع كل من حرية الرأي، والذي يتشكل نتيجة التفكير وإعمال العقل، وحرية التعبير إذ يعد وسيلة لإعلان ونشر وإذاعة هذا

---

[1]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 40، 41.

[2] ـ علي محمد الدباس/ علي عليان أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الاجراءات الشرطية في تعزيزها ـ دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وأمن المجتمع تشريعا وفقها وقضاء، دار الثقافة، عمان، ط3، 2011، ص 108.

[3]– نبيل قرقور، حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي دراسة في حرية العقيدة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص 43 .

الرأي للغير، وتجسيده على أرض الواقع بالطرق السلمية، بالاعتماد على ممارسة الحق في الإعلام والاتصال لنشر الآراء والأفكار[1] إضافة إلى حرية المعتقد.

وأهم ما يجب الاشارة إليه بشأن هذه الحريات الفكرية بأنها متصلة ببعضها ويكمل بعضها البعض الآخر، وأوضح صورة تعبر عن حقيقة هذا الترابط والتكامل صرح عنها الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي. إذ نص في مواده الرابعة والخامسة على أن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي يتوافق مع احترام كرامة الإنسان، ويتحقق ذلك بضمان حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام، واحترام التعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى التعبير الفني بجميع أشكاله والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما فيها المعارف الرقمية وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة من خلال وسائل التعبير والنشر، وجاء أيضًا في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لسنة 2005، أنه لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه دون ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال ودون تمكين الأفراد من حرية اختيار أشكال التعبير الثقافي.[2]

وفي ظل اكتساح ظاهرة العولمة لجميع المجالات وتأثيرها على حقوق الإنسان، وبالنظر إلى أهدافها البارزة والتي من ضمنها العمل على خلق ثقافة كونية مشتركة ذات طابع غربي وأمريكي، توحد العالم كله، منفتحة على كل الآراء والمواقف يغلب عليها الطابع الاستهلاكي المادي، فقد كانت هذه الحريات كذلك من بين أهم المجالات التي ترصدتها سياسات العولمة، أملا في تنميط الفكر والسلوك وتحويل وجهته نحو الانفتاح، وكسر القيود التي تفرضها التقاليد والعادات والمبادئ، وتجاهل فكرة الولاء والانتساب إلى دولة معينة، إلى جانب الترويج للثقافة الاستهلاكية والانجذاب لها، دون أدنى شك أو تردد أو محاولة للتمييز وتحكيم العقل والضمير.

لأجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء العولمة اعتمدت القوى الرأسمالية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على عدة أساليب ووسائل تدعم العولمة خاصة في جانبها الثقافي تتمثل في ما يلي:[3]

---

[1] – محمد رفعت عبد الوهاب، وآخرون، المرجع السابق، ص 68.

[2] – تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدة شهيد، رقم23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

[3] – محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 237 وما بعدها.

– تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتاب ورجال الإعلام ورجال التربية لصالح العولمة، وتجنيدهم لترويج أفكار العولمة والكونية، ويصفون التمسك بالولاء للوطن أو الأمة بأنه من مخلفات الماضي والتخلف والتي يجدر التخلي عنها، ويؤيدون التدخل الأجنبي في التفكير وأنماط حياة شعوب العالم، إلى جانب التدخل في المناهج التعليمية المتبعة في الدول المتخلفة، وذلك بهدف تغيير عقول النشء وإضعاف هويتهم الثقافية ومعتقداتهم، ويقصد بذلك تحضيرهم لتقبل ما يبث عبر وسائل الإعلام الأمريكية من قيم مادية لا أخلاقية.

– استخدام شبكات الاتصال الحديثة والسيطرة والتحكم فيها، كالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشاشات الحواسيب واستغلالها في عولمة العالم ثقافيا.

لكن مع كل هذه الانتقادات والتحديات التي فرضتها سياسات العولمة وضخامة وسائلها وحنكة مخططات قياداتها، يجب الاعتراف بأن الحريات الفكرية هي الأخرى قد شهدت توسعا كبيرا في ظلها، فبفضل وسائلها وتقنياتها تم إعلاء وإشاعة قيمة حرية الرأي والتعبير، وما يتصل بها من حريات كحرية الإعلام والاتصال وحرية المعتقد، والاعتراف بها في التشريعات الدولية والداخلية للدول، كما زادت حركة تفعيل آليات حماية هذه الحقوق وطنيا ودوليا، أما بخصوص انعكاساتها السلبية فيبقى الأمر متوقفا على مدى توفير السبل الملائمة لمواجهتها وذلك ما سيتضح فيما يلي.

الفصل الأول: حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والاتصال وانعكاسات العولمة.

تعتبر حرية الرأي من المواضيع الحساسة والهامة، إذ لا يكاد يمر يوما إلا واحتلت أحد المواضيع الصدارة في الصحف والمجلات والتلفزيونات والإذاعات وصفحات الانترنت، فهي أساس ومصدر الحريات الفكرية الأخرى، أي تتفرع عنها حريات أخرى كحرية التفكير والتعبير والحق في المعرفة وحرية الإعلام والاتصال وحرية المعتقد، حيث تعد هذه الحريات وفقا لكثير من الآراء من ضمن أشكال ومظاهر حرية الرأي، وتجمع بين حرية الرأي وكل من حرية التعبير والتفكير علاقة وطيدة، فحرية الرأي والتعبير عنه تتم سواء عن طريق ممارسة الشعائر الدينية في شؤون العبادات أو عن طريق التعليم، أو عن طريق الصحافة أو الإذاعة أو المسرح أو السينما أو بالنشر أو الكتب،[1] وهي كلها وسائل شهدت تطورا ودعما كبيرا في ظل ظاهرة العولمة.

وقد ضمن وكرس المؤسس الدستوري الجزائري في دستور سنة 1989 بكل تعديلاته، إلى غاية التعديل الأخير سنة 2016 كغيره من الدساتير الحق في هذه الحريات، والتي تتمثل في حرمة المعتقد وحرمة حرية الرأي في المادة 36، والتي نصت على ما يلي " لا مساس بحرمة المعتقد وحرمة حرية الرأي"، وحرمة الابتكار الفكري والفني والعلمي في المادة 38، وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع في المادة 42.

فضمان حرية الرأي والتعبير فيه فائدة عملية لخدمة الإنسانية ككل، لأن اخفاء ما ينتجه الفكر من ثمرات وخبرات واستنتاجات وعدم الافصاح عنها، وتضييق الخناق عليها قد يخل بمصالح البشرية، ويقلل من حظوظ الاستفادة بأكبر قدر ممكن من فوائد نعمة العقل، التي وهبها الخالق عز وجل للإنسان، وبذلك يثور التساؤل حول الإنجازات التي وفرتها العولمة لصالح دعم الحق في حرية الرأي والتعبير؟ وما هي التحديات والرهانات التي فرضتها على ممارسته؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سيتم الإجابة عنها في المباحث الموالية.

[1]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 51.

المبحث الأول: مضمون حرية الرأي والتعبير وانعكاسات العولمة

تعتبر حرية الرأي أم الحريات الفكرية الأخرى والتي تتسم بالارتباط ببعضها البعض حسب ما سبق توضيحه، وهي بمثابة العمود الفقري الذي تقوم على أساسه الديمقراطية، وهي تشمل كل من حرية التفكير والتعبير والحق في المعرفة أي الحق في الوصول للمعلومات، والاطلاع على أفكار وآراء الآخرين وإبداء وجهات النظر المختلفة حولها، وعدم التعرض لممارستها بوضع العراقيل والعقبات أمامها سواء من قبل الحكومات أو الأفراد، لكن ذلك لا يمنع من سن القوانين والتشريعات لتنظيمها ووضع قيود على ممارستها، وذلك في الحدود التي تسمح بها هذه القوانين، التي تكفل عدم المساس بها سواء في الظروف العادية أو الظروف الاستثنائية، وقد أجازت المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وضع هذه القيود متى استدعتها الضرورة وفرضتها الظروف، وبالنتيجة لا يمكن أن تفسر هذه القيود على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان.[1]

وما يهم في الأمر أن هذه الحريات قد لحقها تغييرا كبيرا في ظل سياسات العولمة، الداعية إلى الانفتاح وتحرر الفكر والتفكير والتعبير عنه من كل القيود، بالإضافة إلى تقدم تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال، وسيادة ثقافة الصورة المعبرة بكفاية عن نفسها وبسهولة تامة، والتي تخطت الحواجز الجغرافية واللغوية ووصلت إلى عقول الناس ولم يسلم من ذلك حتى فئة الأطفال، وكل ذلك كان في سبيل تنميط القيم وقولبتها لصالح ثقافة العولمة الاستهلاكية، وهذا الوضع بطبيعة الحال قد كان له انعكاسات على هذه الحقوق نتعرض لها في المطالب الموالية.

المطلب الأول: مضمون حرية الرأي والتعبير

يتسع مضمون حرية الرأي والتعبير ليشمل عدة حريات باعتبارها الحرية الأم للحريات الفكرية مثلما سبق بيانه، ومن بينها الحق في المعرفة وتداول المعلومات، حرية الطبع والنشر الإلكتروني، حرية التجمع السلمي، حرية الاعلام والاتصال والصحافة، مما يجعل لحرية الرأي عدة أبعاد نتعرض لتوضيحها فيما يلي.

[1]– نصت على ذلك المادة 19 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية.

الفرع الأول: تعريف حرية الرأي والتعبير وأبعادها

يقصد بحرية الرأي أو التفكير " الإمكانيات المتاحة لكل إنسان لأن يحدد بنفسه ما يعتقد أنه صحيح في مجال ما "، وحرية الرأي تستتبع وتستلزم الحق في التفكير والحق في التعبير عن الرأي، وذلك بشتى الوسائل سواء بالقول أو الرسائل أو وسائل الإعلام المختلفة.[1] ومنه فالرأي هو الموقف الذي يتخذه الإنسان في قرارة نفسه، ويتمسك به دون الرضوخ لأي ضغط خارجي اتجاه أي قضية أو فكرة ما، ويتحول إلى تعبير عندما يخرج هذا الرأي إلى حيز الوجود، ويكشف عنه للآخرين بوسائل التعبير المختلفة، فالتعبير هو رأي معبر عنه وهو بمثابة تجسيد المظهر الخارجي للرأي.

وتعني حرية الرأي أيضا " الحرية لكل فرد في أن يتبنى في كل مضمار الموقف الفكري الذي يختاره، سواء في موقف داخلي أو فكر حميم أو اتخاذ موقف عام"، ولا تثير حرية الرأي أية مشاكل طالما ظل الرأي حبيسا داخل أضلع صاحبه مثلما سبق بيانه، أما حينما يمارس ويتجسد على أرض الواقع ويخرج هذا الرأي إلى حيز الوجود عن طريق التعبير عنه للغير علنا، فهنا يستوجب الأمر أن يتدخل القانون لحماية وتنظيم ممارسة حرية الرأي، لذلك تبقى حرية الرأي مستمرة وقائمة حتى لو انهارت كافة الحريات، لأن الفرد يظل متمتعا بحرية الرأي مهما كانت الأنظمة السياسية جائرة، وهي حرية أساسية لأنها تشكل نقطة الانطلاق لبقية الحريات التي تصبح ثانوية لأنها ترتكز عليها.[2]

كما يقصد بحرية الرأي أو التفكير كذلك إمكانية الفرد في أن يعبر عن آرائه أو تفكيره حول أية مسألة سواء كانت سياسية أو دينية، بالوسيلة التي تناسبه سواء بالحديث أو المطبوعات أو العرض أو عن طريق الموجات، وتختلف طبيعة التعامل مع هذه الوسائل الإعلامية من نظام سياسي لآخر، غير أنها تظل على العموم مقيدة بحجة الحفاظ على أمن الدولة ثم النظام العام والأخلاق العامة، حيث أن دائرتها تضيق أو تتسع حسب درجة التزام كل نظام، والحرية الفكرية ظهرت عبر التاريخ كثمرة جهاد في سبيل الحرية الدينية، باعتبار أن الخيار ما بين الأديان وما بين الإيمان وعدمه، يتبعه تلقائيا الخيار بالتفكير أو التعبير عن الرأي، وتشغل هذه الحريات المقام الأول في سلم الحريات العامة في المجتمعات

---

[1]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 43. وأحمد رشاد طاحون، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، ايتراك، القاهرة، ط1، 1998، ص203 .

[2]– موريس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د ط، 1999، ص 2.

الحديثة وعلى الأخص الغربية منها.[1] وذلك ما يوضح كذلك حقيقة الارتباط الوثيق بين حرية الرأي والتعبير، وبين كل من حرية الإعلام والاتصال وحرية المعتقد.

والمقصود بحرية الفكر أي الرأي أنه من حق كل شخص أن يعتنق الأفكار السياسية والاجتماعية، والقانونية والثقافية والعلمية والفلسفية والنظريات والاتجاهات التي يرغب فيها، وأن يفكر بالطريقة التي تناسبه، ويقتنع بآراء وأفكار الآخرين أو يقبل أو يرفض اتجاهات المجتمع السائدة، ويتخذ لنفسه طريقا خاصا ولا يجوز لأحد أن يجبر على كشف ما يجول بداخله من أفكار، ولا يجوز معاقبته عنها ما لم تشيع أو يصرح بها علنا للملأ.[2]

أما التعبير فيعتبر الوسيلة المادية لنقل واظهار وإفراغ ما يجول في ذهن الإنسان من آراء ومشاعر وأحاسيس، كما أنه التجسيد المادي لحق الإنسان في أن يشعر ويريد، ويبدي كل ما يرغب فيه وما هو كامن بداخله من مواقف واتجاهات ووجهات نظر.[3] وضمان هذا الحق يعد من المسائل الهامة، إذ لا يمكن أن نتصور مدى الضرر اللاحق بالإنسانية، من جراء ترك أفكار محبوسة لدى أصحابها، مقيدة بقوانين تعسفية يفرضها الإنسان بنفسه، فحرية الرأي يجب أن تتبعها حرية إبداءه والتعبير عنه بكل الوسائل المتاحة، ضمن حدود عدم الإضرار بالمجتمع والنظام العام.[4]

فحرية التعبير ليست حقا مطلقا إذ لا يمكن أن يمارس بلا قيود أو موانع، وأدنى الحدود ألا يترتب عن ممارسة هذا الحق إضرار بحقوق الإنسان الأخرى، وهو أقدم الحقوق التي يمارسها الإنسان بوصفه فردا في المجتمع، ولا توجد أي قوة تحد من ممارسته دون عذر مقبول، كما لا يمكن للدول أن تتصرف في ضمائر الناس وتجبرهم على التخلي أو التمسك بآرائهم أو معتقداتهم.[5]

---

[1]– حسن ملحم، المرجع السابق، ص 62.

[2]– عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، ط1، 2009، ص 166.

[3]– محسن فؤاد فرج، الجرائم التعبيرية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1983، ص 6.

[4]– عمر مرزوقي، المرجع السابق، ص 25.

[5]– حمدي شعبان، حرية الرأي والتعبير الأبعاد القانونية والإعلامية، مجلة مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، عدد 30، 2006، ص 235.

ويقصد بحرية التعبير أيضا إظهار الأفكار وواظهار العواطف بالكلام أو الحركات أو قسمات وتعابير الوجه،[1] وتعني كذلك أن يكون بمقدرة كل إنسان التعبير عن آراءه وأفكاره لغيره من الناس، سواء بشخصه أو عن طريق وسائل النشر المطلقة أو المسرح أو السينما أو الإذاعة والتلفزيون.[2] وتعرف أيضا بأنها إمكانية كل فرد التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته الدينية، بكل الوسائل المشروعة سواء بالقول أو الرسائل أو وسائل الإعلام المختلفة.[3]

كما أن حرية التعبير هي حق فطري يملكه الإنسان منذ أن خلقه الله عز وجل على الأرض، وميزه وكرمه بنعمة العقل الكلام والتعبير، فهي من أقدم الحقوق التي تمتع بها الإنسان بوصفه عضوا في الجماعة، وممارسة التعبير فطرة في الإنسان لا يمكنه العيش من دونها، وهي ما جعلته كائنا اجتماعيا يعيش في مجتمع منظم، كما أن التعبير هو مصدر الخير والشر للإنسان، فيتواصل مع غيره سواء بالكلمة أو الحركة أو الإشارة، فيكون مرغوبا ومستحبا أو يكون غير مرغوب فيه، فيتجنب الناس التعامل معه ويقاس هذا الأمر على الدول أيضا، وبصدد ذلك قدم الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم نصيحته إلى معاذ بن جبل رضوان الله عليه عندما قال له " ألا أدلك على رأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟ أمسك عليك هذا (مشيرا إلى لسانه)، فقال له معاذ أنحاسب على حصائد ألسنتنا؟ فقال له الرسول الكريم.. ثكلتك أمك وهل يكب الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم"، والحكمة من ذلك هي إحكام السيطرة على ما ينطق به اللسان والكف عن أذية الآخرين، وفي ذلك دعوة واعتراف بضرورة وضع ضوابط وقوانين، تنظم ممارسة حرية الرأي والتعبير وعدم ترك الأمر على إطلاقه.[4]

ويرى الأستاذ عبد الهادي عباس أن حرية الضمير في القانون الوضعي تؤدي إلى ثلاثة نتائج أساسية بالنسبة إلى النظام الاجتماعي ووضع الإدارة:

– حرية كل فرد في الاقتناع بالآراء التي يرتاح لها إذ لا جريمة أصلا في تكوين الرأي، إلا إذا تم التعبير عنه صراحة وتسبب ذلك في إيذاء الغير، ومن حق كل فرد أن يعبر عن آراءه بأفعال ويعتبر

---

[1]– نوال طارق إبراهيم العبيدي، الجرائم الماسة بحرية التعبير عن الفكر، دار الحامد، عمان، ط1، 2009، ص 40.

[2]– فيصل الشطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار الحامد، عمان، ط2، 2001، ص 75.

[3]– أحمد عبد الحميد الرفاعي، المسؤولية الجنائية الدولية للمساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية ــ دراسة في ضوء حرية الرأي والتعبير، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 37.

[4]– حمدي شعبان، المرجع السابق، ص 239، 240.

ذلك في حدود حياته الخاصة، ولا يعاقب القانون الوضعي عن التصرفات المنافية للأخلاق التي تعتمدها الأكثرية، فلكل كائن بشري خياراته الأساسية بمنأى عن كل ضغط خارجي.

– لا يجوز للإدارة التمسك بمعتقدات أو آراء فردية أي على المرفق العام الإلتزام بالحياد، ولا يجوز اعتماد أسلوب التمييز عند اختيار الأشخاص من أجل تكليفهم بأداء خدمات، كما يجب ألا ترفع شعارات تسيء لشعور أحد الناس.

– ينبغي على الإدارة احترام الآراء الفردية وأخذها بعين الاعتبار، لأن الحياد المطلق قد يؤدي إلى تعارض الآراء.[1] فحرية الضمير وفقا لهذا الرأي تشمل كل من حرية الرأي والتعبير.

أما من ناحية تكريس الحق في حرية الرأي والتعبير على المستوى الدولي فقد أقرته أغلب الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص عليه في المادة 18 على أن« لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين...»، وقد نصت على هذا الحق كذلك في المادة 19 التي اعترفت بأن لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير عنه، بما يتضمنه من حرية اعتناق الآراء بمنأى عن التدخلات والضغوطات، وحرية التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بمختلف الوسائل دون تقيد بحدود الدولة، وكلما كفلت حرية الرأي كلما كفلت الديمقراطية، وهذا هو الشعار الذي يأمل كامل البشر إلى تحقيقه والذي حملت لواءه الدول الرائدة للعولمة.

أما الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية فقد اعترفت هي الأخرى بحرية الرأي والتعبير كحق لكل إنسان، وذلك في المادة 18 التي جاءت بداية صياغتها بنفس بداية الصيغة التي وردت في المادة 18 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان السابقة الذكر، وكذلك المادة 19 من نفس الاتفاقية التي أقرت بأن « لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، لكل إنسان الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف صور المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، ويجوز إخضاع هذه الحرية لبعض القيود المحددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

[1]– حمدي شعبان، المرجع السابق، ص 104، 105.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

وبذلك فحرية الرأي والتعبير تعد من الحريات الأساسية المسلم بها والمقدسة، خاصة في العالم الحر الذي يمجد هذه الحريات، لكن مع تقييد ممارستها باحترام التنظيمات التشريعية المقررة والنظام العام، والحال نفسه يسري على جميع الدول، وإن كان ذلك التقييد يزيد وينقص وفقا لطبيعة النظام السائد إن كان عقائدي أو مذهبي أو تسلطي أو ديمقراطي، وقد يشتد هذا التقييد بالنسبة لفئات معينة من مواطني الدولة، فيحرم بعض الموظفين من التمتع بهذه الحريات، ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا والحساسة مثل ما هو عليه الحال في قطاعي الأمن والعدالة.[1]

يسري هذا التقييد حتى في الدول الأكثر ديمقراطية عندما تتعارض ممارسة حرية الرأي والتعبير مع احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، أو مع اعتبارات الأمن الوطني أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أي النظام العام، كأن تكون هذه الآراء تحرض على العصيان والتمرد أو ارتكاب جرائم أو الاغواء بالفاحشة والإغراء، أو تتعارض مع العقيدة وذلك خاصة في المجتمعات الإسلامية، أين تعرف حرية الرأي قيودا أخلاقية أكثر من غيرها، ويلاحظ في هذه المجتمعات أن وسائل إعلامها المتأثرة بالوضع في الدول الغربية كالتلفزيون والسينما، تمس بقيم شعوبها وتنشر من الأقوال والأعمال ما ينافي الآداب والأخلاق الإسلامية.[2]

نخلص مما سبق بأن لحرية الرأي والتعبير عدة أبعاد، ومنها البعد القانوني ويتمثل في التسليم بوضع ضوابط تنظم ممارسة هذا الحق محليا ودوليا، البعد الإعلامي إذ أصبح التعبير الإعلامي يقوم على مبدأ إبداء الرأي وحرية التعبير، وقد ساعدت عولمة الإعلام على الحد من محاولات الكتمان والتستر عن الحقائق التي تتعمد الحكومات اخفاءها، البعد الديمقراطي إذ لم يعد بمقدور الدول انتهاج بديل آخر غير الديمقراطية، والتي تقوم على أساس حرية الرأي والتعبير المكفولة لكل المواطنين وكل مساس بها يعد إنكارا للديمقراطية، بعد الرأي العام والذي يعرف على أنه التعبير الإرادي عن موقف الجمهور حول قضية ما يثور بشأنها الجدل في زمن ما ومكان ما في سبيل تحقيق الصالح العام، بعد التصادم بين الحضارات وهي فكرة يروج لها الغرب، حيث ينذرون بحدوث صراع بين حضارتي الغرب والشرق وبالأخص الحضارة

[1]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 52.

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

الإسلامية، فزرعوا بذلك فكرة العداء للإسلام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر سنة 2011، لكن الواقع يثبت أنه صدام بين الثقافات يفتقد لفنيات الحوار المتبادل والمتكافئ بين الثقافات.[1]

الفرع الثاني: علاقة حرية الرأي بحرية المعتقد

لحرية الرأي وحمايتها دورا كبيرا في تحقيق الصالح العام للمجتمع، فالإفصاح عن وجهات النظر وفتح المجال للنقاش بشأنها يؤدي إلى اختيار أحسنها، وفي ذلك فائدة محققة بغض النظر عن مصدر هذه الآراء، فحرية الرأي لصيقة بشخصية الإنسان تماما مثل الحرية الدينية، فالإنسان بدون رأي هو إنسان بلا عقيدة، وعلى قدر تمتع الإنسان بحرية الرأي، يكون تمتعه بحرية المعتقد وباقي الحريات الأخرى وبالأخص الديمقراطية، أي على قدر احترام حرية الرأي والتعبير في النظام يمكن وصف نظام الحكم بالديمقراطي أو الاستبدادي، وبالتالي فحرية العقيدة تشترك مع حرية الرأي والتعبير من حيث أن العقيدة هي نوع من التفكير المتعلق بوجود الله، أما الرأي والتعبير فيتعلق بالأمور الدنيوية التي يخوض فيها الإنسان بعقله، وتشغل تفكيره فيستنتج رأيه بشأنها، لكن حرية الرأي والتعبير تتضمن واجب الالتزام بالحفاظ على حقوق الآخرين ومعتقداتهم الدينية، واحترام مبادئ الأخلاق وعدم إيذاء ومصادرة آراء ومعتقدات الآخرين.[2] وفي وقتنا الحالي نشهد الكثير من المعاملات والسلوكات المخالفة لذلك.

كما تتعلق حرية المعتقد بالقناعات الشخصية الذاتية الداخلية في المجال الأدبي، في حين تتعلق حرية الرأي بالمواقف السياسية أو الفكرية، وتشترك هاتين الحريتين في وصفهما بالحريات الذاتية الداخلية، ولا قيمة لهما إلا بدرجة تجسيدهما على أرض الواقع، فالتعبير عن حرية المعتقد يتم عن طريق الإبداع والنشر وكل الوسائل التي تضمن ظهورها إلى العلن، بينما تتجسد حرية الرأي بفعل حريات أخرى كحرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات والاعلام والاتصال.[3]

وما يجدر ذكره أن الإسلام كمعتقد قد سبق كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بعدة قرون في تعزيز حرية الرأي والتعبير والنقاش، حيث أرسى من خلال القرآن والسنة قواعد حرية الرأي سواء في الأمور

---

[1]– حمدي شعبان، المرجع السابق، ص 236، 237.

[2]– سامي علي جمال الدين، الحماية الجنائية للحريات الدينية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص 47.

[3]– بن جيلالي سعاد، حرية المعتقد في النظام القانوني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015 ـ 2016، ص 77.

الشرعية أو في الشؤون العامة السياسية أو في المجال العلمي، ويتضح ذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، حيث جاء في قول المولى عز وجل " أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" سورة النمل آية 125، وفي آية أخرى نهى كذلك عن التمسك بسلوك فرض الرأي على الغير والتعسف فيه لقوله تعالى " لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر" سورة الغاشية آيات 22، 23، 24، وفي قوله تعالى " قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ " سورة الأنبياء الآية 24 يتضح أن الإسلام قد ضمن كذلك حرية الحوار والمناقشة.[1]

وبذلك يتمتع غير المسلمين بحرية الرأي في الدولة الإسلامية، انطلاقا من القاعدة الفقهية القائلة بأن لهم مالنا وعليهم ما علينا، فمن حق غير المسلمين التعبير عن رأيهم بحرية في الإطار القانوني، الذي يخضع له كل المسلمين وغيرهم وذلك ضمن الحدود التي تضمن احترام الآخرين.[2]

الفرع الثالث: مظاهر حرية الرأي والتعبير

تنبثق عن الحق في حرية الرأي والتعبير الكثير من الحريات التي تعد من ضمن مظاهر وصور ممارسة هذا الحق، والتعبير عن فكر ورأي ومشاعر ومواقف الإنسان، وتظهر مثلا في الحق في المعرفة والحصول على المعلومات، حرية الاجتماع، حرية الصحافة والإعلام، وحرية العقيدة حيث سنتعرض لكل منها في موضعه وذلك بإيجاز فيما يلي:

أ – الحق في المعرفة (الحق في الحصول على المعلومات أو الحق في تداول المعلومات)

يعتبر الحق في المعرفة صورة معاكسة لحرية التعبير المرتبط بحرية الرأي، والتي تعني حق الأشخاص في أن يعبروا عن آرائهم وأفكارهم، وذلك ما يعني ضمنيا حق متلقي هذه الأفكار والآراء والمعلومات في وجود سبل ومنافذ تتدفق من خلالها المعلومات، وذلك بكل حرية دون تستر أو تعتيم أو تزييف للحقائق، وذلك بمنأى عن أي تدخل من قبل الحكومات أو الأفراد وغيرهم، فحرية التعبير لا تقتصر فقط على حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم، وإنما تشمل أيضا حق تلقي الآخرين لهذه الآراء المُعبر عنها بحرية، فالمساس بالحق في المعرفة والوصول للمعلومات وتضييق الخناق على التمتع به،

[1]– عبد الغفور علي/ سامان عبد الله عزيز، قانون حقوق الإنسان النشأة والتكوين ومجموعة الوثائق الأساسية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015، ص 62.

[2]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 74.

يؤثر سلبا على تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالا لمبدأ " أن الحقوق كل غير قابل للتجزئة ".[1]

وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة مبكرا بحرية تداول المعلومات كحق من حقوق الإنسان، وذلك بموجب القرار رقم 1 / 59 الذي تبنته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1946 في انعقادها الأول، والذي نص على أن " حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنها المحك لكل الحريات الأخرى التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة ".[2]

كما يستنبط الحق في المعرفة من المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون تدخل، وفي استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة بصرف النظر عن الحدود الجغرافية ".

ويعتبر الحق في المعرفة حقا وفي الوقت ذاته أداة لتفعيل ممارسة الحقوق الأخرى، فمن واجب الدولة أن تتيح لمواطنيها حق الوصول للمعلومات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم، ومن خلال ذلك يتم ضمان التمتع بكافة الحقوق الأخرى، فتوافر وتداول المعلومات يتيح إمكانية تحصيل المعرفة الموضوعية الشاملة بأوضاع الحقوق الأخرى، وإمكانية الحكم على مدى وفاء الدولة بما التزمت به من معايير وأهداف أعلنتها ضمن سياساتها العامة، وفشلها في ضمان حرية تداول المعلومات، يعني فشلها في الوفاء بكافة الحقوق الأخرى التي التزمت بأدائها وحمايتها.[3] وأكدت عليه كذلك المادة 19 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية التي سبق بيانها.

إذ يعتبر الحق في المعرفة حقا نسبيا ذلك أن الدول تعترف بسيادة الدول على تدفق المعلومات، بهدف حماية أمنها القومي والنظام العام والصحة والأخلاق، فهذا الحق يشمل الحق في تلقي الأنباء والمعلومات والحق في بث أو إرسال المعلومات والأنباء للآخرين، ومنه فالحق في المعرفة لا ينحصر في إمكانية الحصول عليها فقط، وإنما يشمل كذلك الحق في إرسالها ونقلها إلى الآخرين، فمن حق كل إنسان أن يعرف الآخرين بنفسه وبقضاياه، حتى يشكل عن نفسه صورة إيجابية تزيد في التفاهم والتفاعل مع

---

[1]– أحمد عزت، حرية تداول المعلومات دراسة قانونية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط2، 2013، ص 08.

[2]– المرجع نفسه، ص 22.

[3]– المرجع نفسه، ص 08.

الآخرين.[1] فحرية المعلومات تتضمن واجبات ومسؤوليات خاصة، لاسيما اذا كانت وسائل بث المعلومات واقعة تحت سيطرة جهات واسعة بما فيها الدول وأدوات الاحتكار.[2]

وقد أكدت كذلك وبوضوح أكثر مقارنة بالنصوص السابقة الذكر المادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، على الحق في المعرفة والحصول على المعلومات أو الحق في تداولها، حيث نصت على حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو ما يدخل في نطاق طلب المعرفة والتماس المعلومات، كذلك إلزام الدول الأطراف في هذا العهد بموجب الفقرة الثالثة منه باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي، ومن البديهي أن هذين المجالين لا يمكن الوصول إلى تحقيقهما، دون أن يكون الحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات مكفول من جانب الدول، فامتلاك الحكومات لمصادر المعلومات الأساسية وسيطرتها على وسائل نشرها وإتاحتها، وعدم وجود إجراءات واضحة لحفظ المعلومات وعرضها وكيفية طلبها، يعد عرقلة لممارسة الحق في المعرفة ومنافعها، وهذا ما يتناقض مع فكرة الحكومة المنفتحة، وفي سبيل ضمان هذا الحق تتبنى عدة دول مشاريع قوانين لتداول المعلومات.[3]

كما يعتبر مشروع إعلان حرية الإعلام الصادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1959، أول وثيقة دولية تصرح عن الحق في المعرفة، حيث نصت مادته الأولى على أن " الحق في المعرفة والتماس الحقيقة بحرية هو من الحقوق الأساسية للإنسان غير القابلة للتصرف، كما أن لكل فرد الحق في التماس وتلقي وتقديم المعلومات بمفرده أو بصورة جماعية"، وقد نص قرار صدر عن اللجنة الدولية، التي شكلتها اليونسكو بمناسبة دراسة مشاكل الإعلام والاتصال سنة 1979 على أن" الحق في المعرفة هو حق الفرد في أن تعطى له المعلومات، وأن يسعى إليها بالطريقة التي يختارها، وينتهك هذا الحق إذا حجبت عنه المعلومات عن عمد أو روجت معلومات مزيفة ومشوهة".

---

[1]– قدري علي عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، د ط، 2008، ص 50.

[2]– أمحمد مصباح عيسى، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار الرواد . دار أكاكوس، ليبيا، د ط، 2001، ص 290.

[3]– أحمد عزت، المرجع السابق، ص 21.

ب – حرية الطبع والنشر الإلكتروني:

ترتبط حرية الطباعة والنشر بكل أنواعه بحرية الرأي والتعبير وباقي الحقوق الفكرية الأخرى، فهي ترتبط بكتابة الأفكار والآراء ونشرها في حدود القانون، غير أن الصحافة بأنواعها المختلفة كالجرائد والمجلات تعد أكثر المطبوعات التي تؤثر في توجيه الرأي العام، وتساهم في تكريس الحريات العامة والحقوق الأساسية، فهي بمثابة نافذة يطلع الشعب من خلالها على الحقائق، كما يعرض فيها آراءه ويعبر عنها من خلالها، ويتضمن الحق في حرية الصحافة كل من حرية انشاء مؤسسات صحفية، حرية الطبع والنشر وحرية تلقي المعلومات وفقا لاختياره.[1]

حيث شهدت الصحافة المكتوبة تطورا كبيرا بدخولها مجال الانترنت، أي ظهور ما يسمى بالصحافة الإلكترونية الحديثة، فتحول الانشغال بإصدارها وتوزيعها إلى الاهتمام بشكلها، وإنشاء مواقع خاصة بها على الشبكة استجابة للتطورات الجديدة في مجال القراءة، فأصبحت هذه الصحافة الإلكترونية تنافس وسائل التعبير التقليدية.[2]

وعلى إثر ذلك تسابقت الصحافة المكتوبة على تأسيس مواقع إلكترونية خاصة بها، ففي الجزائر كان السبق في مجال الصحافة الالكترونية لجريدة الوطن باللغة الفرنسية سنة 1997، ثم جريدة الحرية سنة 1998 ثم جريدة اليوم باللغة العربية في فيفري 1998، ثم الخبر باللغة العربية والتي تحتل الصدارة من حيث التوزيع إذ يبلغ ما بين 450000 و500000 نسخة.[3]

فاقتران الصحافة بهذه الشبكة المعولمة أعطاها دفعا قويا وفضاءا واسعا، جعلها تواكب تطورات العصر، خاصة مع ازدياد جمهور الأنترنت مقارنة بنسبة القراء، بحيث يتم الاطلاع عبر الشبكة في أي وقت يناسب ظروف المطلع، وهي الميزة التي تجلب إليها الجمهور، إلى جانب ما توفره من تدفق هائل وسريع للمعلومات، حيث تتيح الأنترنت إمكانية الوصول إلى كم هائل من المعلومات، في ظرف زمني

---

[1]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 584.

[2]– محمد شطاح، قضايا الاعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والايديولوجيا دراسات في الوسائل والرسائل، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 119.

[3]– المرجع نفسه، ص 127.

قصير من خلال أجهزة استقبال غير مكلفة.[1] وبالتالي أتاحت الشبكة مجالا واسعا لجميع الناس للتعبير عن آرائهم دون إكراه سياسي أو ديني أو ثقافي.

وبذلك نستنتج أن حرية الصحافة ترتبط بحرية التعبير، وهي تعد مصدرا لعرض الأخبار والآراء ونقلها، ومناقشتها على المستويين المحلي والعالمي سواء عن طريق الإذاعة أوالتلفزيون أوالانترنت، أي أن حرية التعبير ترتبط كذلك بحرية الإعلام والاتصال وذلك ما سنتعرض له بالتفصيل في حينه.

ج – الحق في التجمع السلمي:

اعترفت المادة 21 من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية بالحق في التجمع السلمي، إلا أنها لم تعرفه وأقرت اخضاع ممارسته لضوابط تستلزمها طبيعة المجتمع الديمقراطي حفاظا على النظام العام، ويعد هذا الحق امتدادا للحريات الفكرية التي تمارس في إطار جماعي وهو أساس الديمقراطية، إذ يسمح التجمع كوسيلة للتعبير بعرض ومناقشة القضايا التي تهم المجتمع وايجاد الحلول وابداء المقترحات، وعليه يعرف الحق في التجمع السلمي بأنه الحق في الاجتماع المنظم والمؤقت بهدف تبادل الأفكار أو التظاهر بصورة جماعية، ويفتقد هذا الحق للمؤسسية والديمومة، وينتهي بانتهاء التجمع ولا يخلق أي روابط أو صلات دائمة بين الأفراد المشاركين فيه.[2] وبذلك يعتبر الحق في التجمع السلمي حقا من حقوق الإنسان الأساسية، يتصل بحرية التعبير وممارسة هذا الحق تعد في حد ذاتها صورة من صور حرية التعبير عن الرأي.

وتعرف حرية الاجتماع أيضا بأنها " حق الأفراد في أن يتجمعوا في مكان ما في فترة من الوقت، ليعبروا عن آرائهم في صورة خطب أو ندوات أو محاضرات أو مناقشات جدلية، ويختلف هذا الحق عن حرية تكوين الجمعيات من حيث الاستمرارية، فالاجتماعات تمارس خلال فترات محددة أما الجمعيات فإنها جماعات منظمة، لها وجود مستمر تستهدف غايات محددة ولها نشاط مرسوم مقدما".[3] يستنتج مما سبق أن كل مظاهر حرية الرأي والتعبير قد شهدت تحولا كبيرا في ظل إرهاصات ظاهرة العولمة، سواء على المستوى الداخلي للدول أو المستوى الدولي وذلك إيجابا وسلبا.

---

[1]- Vasseur Frédéric, les Medias du futur, édit Dahleb, Alger, 1995, p 21.

[2] ـ محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 259، 260.

[3]– أحمد رشاد طاحون، المرجع السابق، ص 250.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على حرية الرأي والتعبير

يستخلص مما سبق أن حرية الرأي والتعبير وما يتفرع عنها من حريات وحقوق كلها تحقق ذاتية الفرد، وتساهم في تأكيد الديمقراطية وخدمة الصالح العام من خلال إبداء الرأي في قضايا معينة، وكشف وإظهار النقائص والعيوب وإبداء الحلول المقترحة لعلاجها، لكنها قد تحيد أحيانا عن الحقيقة فتسبب الأذى للنظم والأشخاص، عن طريق الهجوم السلبي لوسائل النشر التي تستغل في ترويج الأباطيل والأوهام، وتعمل على خداع الجماهير، كما تنطوي حرية الرأي على معنى آخر غير إبداء الرأي الإرادي ووجهات النظر حول مسائل معينة ما، والمقصود من ذلك هو أن حرية الرأي لها معنى غير المباشر، يتمثل في حق كل إنسان في الامتناع عن إبداء رأيه بخصوص مسألة معينة، على النحو الذي يتفق مع رغبات طالبي هذا الرأي، نظرا لعدم توافق ذلك الرأي مع أخلاق وعقيدة صاحب الرأي، وهنا تلعب ظاهرة العولمة دورها بكل وسائلها الاعلامية والمعلوماتية في تغيير وجهة ومسار حرية الرأي والتعبير.[1]

وقد حققت العولمة عدة مكاسب ايجابية بالنسبة لحرية الرأي والتعبير والحق في المعرفة، خاصة بعد أن تم التأكد بأن إرهاصات العولمة خاصة في جانبها السياسي قد تسببت في تراجع سيادة الدول، وتضاؤل قدراتها على احتكار المعرفة والمعلومات، وضعف تحكمها في وسائل الإعلام في عصر الفضائيات والبريد الإلكتروني والهواتف النقالة، وإن كان لذلك خلفيات وانعكاسات سلبية من ناحية أخرى وهذا ما سيتضح من خلال المطالب الموالية.

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على حرية الرأي والتعبير

بفضل ظاهرة العولمة ودعوتها إلى التحرر تمكنت الإنسانية من تحقيق عدة نتائج ايجابية لصالح حرية الرأي والتعبير، وتوسيع فضائها فبضمان هذه الحرية يتم توفير الحماية لكامل حقوق الإنسان الأخرى ونذكر منها:

1- تكريس حرية الرأي والتعبير من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية:

جل المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان نصت على ضرورة ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، فمثلا تشير المادة 10 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لسنة 1953 إلى أن الحق

[1]- حمدي شعبان، المرجع السابق، ص 249.

في حرية الرأي والتعبير، يجوز إخضاعه وتقييده ببعض الإجراءات الشكلية أو شروط أو قيود أو جزاءات، يقررها القانون كتدابير ضرورية لسلامة الدولة أو أراضيها أو حماية سمعة أو حقوق الآخرين، أما المادة 09 من الميثاق الإفريقي فتشير إلى أن البث في القيود التي تسمح الحكومات بفرضها على حرية الرأي والتعبير، تختص بالفصل فيه اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.

وفي إطار اهتمام المجتمع الدولي الواسع بحرية الرأي والتعبير كذلك، أستحدثت منظمة تسمى بـ منظمة المادة 19، تعنى بالدفاع عن حرية التعبير بشأن الحق في الحصول على المعلومات، وسن التشريعات الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات مثل ما حدث في الهند والأردن واليمن.[1] وأنشئ مكتب المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بقرار من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 1993، حيث يهتم بتوضيح المضمون الحقيقي لحرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في النصوص الدولية.[2]

وحتى على المستوى الداخلي عمدت الكثير من الدول إلى تعديل قوانين الاعلام في اتجاه تكريس حرية الرأي والتعبير، نذكر على سبيل المثال قانون الإعلام الجديد في الجزائر رقم 12/05 الذي كرس حرية القطاع السمعي البصري، والذي وجهت له العديد من الانتقادات أبرزها أنه ينطوي على الكثير من القيود.

2- ظهور مجتمع المعلومات وما ترتب عن ذلك من فوائد:

يطلق على مجتمع المعلومات سلسلة من التسميات تتمثل في المجتمع الرقمي، أو مجتمع الشبكات أو مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع المعرفة، ظهر كمرحلة موالية لمرحلة المجتمع الصناعي تحتل فيه المعلومة مركزا هاما باعتبارها أصبحت مصدرا لجلب الثروة والقوة، ومن حيث أنها مادة أساسية لقيام عدة أنشطة وصناعات، وخلق مناصب شغل لكثير من اليد العاملة، إضافة إلى رفع قيمة الدخل الوطني ونمو اقتصاديات الدول، وقد تحقق ذلك بفضل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بحيث ازداد مجتمع المعلومات تفاعلا مع آليات العولمة.[3]

---

[1]- أحمد عزت، المرجع السابق، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

[3]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 12.

ويفيد مجتمع المعلومات في تحقيق عدة امتيازات من ضمنها نشر المعرفة وإنتاجها وتوزيعها، واستخدامها في جميع المجالات الحياة من (الإقتصاد، المجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة)، مما يجعل المقصود بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة والموارد والتدابير المتعلقة بالمعلومات وإنتاجها ونشرها، واستثمارها كالبحوث والدراسات والإبداعات وكل الكتابات الموجهة لأغراض التعليم والتثقيف، وفي تعريف آخر لمجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يعتمد في تطويره بالدرجة الأولى على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب، أي أنه يقوم بالأساس على التقنية الفكرية لتنمية الفكر والعقل البشري، عن طريق الحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي.[1]

ويمكن تصور ما يجلبه الدخول الواعي في مجتمع المعلومات من فرص لدعم الحق في المعرفة، وتحريره من سياسة الاحتكار ونقل العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى فك القيود عن ممارسة حرية الرأي والتعبير، إلى جانب تشغيل اليد العاملة ونمو الاقتصاد الوطني، ورفع نسبة الدخل الوطني ورفع المستوى الثقافي والعلمي للإنسان خاصة، بفضل ما يوفره مجتمع المعلومات من سبل غير محدودة للوصول إلى البحوث العلمية والدراسات وكل ابداع فكري، فالدخول في مجتمع المعلومات أصبح ضرورة تفرض نفسها على المجتمع الدولي، لذلك يجب العمل على توفير السبل من أجل التكيف مع تغيراته والتعامل معه والمشاركة فيه، لأن التقوقع والانعزال وإغفال الأعين عن مجتمع المعلومات أصبح موقفا ضعيفا لا يمكن الاستمرار فيه وليس له ما يبرره.

لذلك يجب على الدول النامية تهيئة كل السبل للدخول في مجتمع المعلومات، كضرورة للإستفادة من الفرص التي يتيحها، حيث أن إدراك المجتمع الدولي للخدمات التي تحققها المعلومة في كافة ميادين الحياة الإنسانية، كالصحة، التربية، التجارة، الثقافة، الاقتصاد والسياسة وغيرها، قادها إلى رصد الكثير من ميزانياته لوضع برامج تمكن من إرساء مجتمع المعلومات، والتكيف مع تقنياته التي بالكاد أن نتأقلم مع إحداها حتى تظهر تقنيات أخرى أحسن وأحدث منها، وذلك من خلال عقد الندوات والملتقيات حول هذا الموضوع، من أبرزها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف سنة 2003 وتونس 2005، والملتقى الدولي المنعقد في 19 / 20 فيفري 2007 بواغادوغو بعنوان " إفريقيا ومجتمع المعلومات".[2]

---

[1]– ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 15.

[2] – المرجع نفسه، ص 12.

3 – تعزيز مكانة الحق في المعرفة على مستوى نظام الأمم المتحدة:

شهد عصر العولمة والتحولات الملازمة له القيام بعدة اجراءات على المستوى الدولي، تهدف إلى تعزيز مكانة هذا الحق، أهمها تعيين المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة، حيث أنشئ مكتب المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بقرار من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 1993، كما اعتبر المقرر الخاص لحرية والرأي والتعبير حرية تداول المعلومات حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وجزءا لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير من خلال كل التقارير السنوية الصادرة عنه، وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القرار رقم 42 لسنة 1998، أكدت بموجبه على المقرر الخاص أن يتوسع ويطور من تعليقاته وتوصياته على الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات.[1]

كما بين المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير في تقريره لسنة 1998 ، أن حرية الرأي والتعبير تتضمن حرية الحصول على المعلومات، وأن الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات يفرض على الدول التزاما إيجابيا خاصة إذا تعلق الأمر بالمعلومات التي تحوزها الأجهزة الحكومية وقد رحبت مفوضية حقوق الإنسان بهذه التوصية، وأكد كذلك على عدة جوانب فيما يتعلق بالحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات أهمها:

أ – إن حرية الصحافة خطوة حيوية لضمان التدفق الحر للمعلومات، وحرية الرأي والتعبير، وأنه من الواجبات الأساسية على الدولة أن تكون هي الضامن لها، وأن كل حق يحمل في طياته مسئولية، وأن كل حرية تحمل في طياتها التزام، وأن الصحافة مؤثر قوى سواء تعلق الأمر بالخير أو بالشر، وأنه يجب أن يترك للصحافة ذاتها تقرير ما هي مسؤوليتها وما هي واجباتها، حيث إنه أينما تكون حرية الصحافة مستهدفة أو مقلّصة، لا يستطيع الناس التعبير عن اختلافهم من خلال المناظرات المفتوحة.

ب – إن المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير مستمر في تلقي الشكاوى المتعلقة بالتحيز في البث والإذاعة، الذي يقيد أو ينتهك حرية التماس وتلقي ونقل المعلومات.[2]

---

[1]– أحمد عزت، المرجع السابق، ص 22.

[2]– تقرير المقرر الخاص حول ترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بتاريخ 04/ 1998/01 الفقرة الرابعة عشر UN Doc. E/ CN.4/1998/40, 28 January 1998, para, 14.

في حين أكد كذلك المقرر الخاص في تقريره لعام 2000 على حرية تداول المعلومات والمعرفة، باعتبارها من الدعائم الأساسية لتجسيد الديمقراطية والمشاركة في تحقيق التنمية، كما أكد استهجانه لتوجه الحكومات والمؤسسات الحكومية، نحو منع الناس من الحصول على المعلومات التي من حقهم الحصول عليها.[1]

4 – تطور واتساع نطاق حرية المعلومات:

تميز عصر العولمة بالتدفق الهائل للمعلومات بفضل تطور ونشر تقنيات الاتصال واتساع فضاء الانترنت، فبعد إضعاف العولمة ووسائلها لمبدأ السيادة وتلاشي قيمة الحدود الجغرافية، زاد اتساع نطاق حرية المعلومات حيث ترتبط هذه الحرية ارتباطا وثيقا بحرية الصحافة ووسائل الإعلام، حيث تفترض هذه الحرية اتخاذ موقفا سلبيا يتمثل في عدم فرض قيود على ممارستها من قبل الدول التي تعمل على احترام حريات وحقوق الإنسان وجعلها من أولويات سياستها.

فحق الحصول على المعلومات هو أحد أهم الحقوق الأساسية الذي يشهد دعما قويا بفضل تعدد وسائل الاتصال المعولمة التي تعرف تطورا مستمرا، فأصبح ذلك ممكنا بطرق شتى كالانترنت، الصحف، الفضائيات، الرسائل عن طريق الهاتف النقال، محطات التلفزة الناقلة للأخبار، إذ لم يعد بمقدور النظام الحاكم في الدولة حجب المعلومات أو تعتيمها عن المواطنين مثلما كان عليه الحال في السابق، ومنه فاحترام هذا الحق هو احترام لعقلية الفرد وطريقة تفكيره، وإشراكا له في الأدوار والمسؤوليات وتحميله لمسؤولياته تجاه مجتمعه وقضاياه المختلفة لذلك فمن الفائدة والأهمية أن تكون المعلومة في متناول كلمن يبتغيها ويسعى للحصول عليها لأن الحجر على عقل الفرد وعدم اشراكه في المعلومة قد يؤدي إلى انهيار الدولة وسد سبل الوصول إلى الديمقراطية حيث يطلق البعض على حق الحصول على المعلومات بأكسجين الديمقراطية.[2]

ففي ظل الثورة الراهنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدويل وسائل الاتصال واتساع ونمو البث الإخباري التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، فقدت معظم الدول سيطرتها وسيادتها على حركة المعلومات وضعفت سياستها الاحتكارية للمعلومات، خاصة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعرف دفعا قويا

[1]– أحمد عزت، المرجع السابق، ص 23.

[2]– أشرف فتحي الراعي، حق الحصول على المعلومات . دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، ط 2، 2012، ص 37، 38.

بفعل ثورة المعلومات والانفجار المعرفي العارم في العديد من التخصصات واللغات، وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا المواصلات السلكية واللاسلكية انطلاقا من التلفزيون والأقمار الصناعية، بالإضافة إلى ثورة الحاسبات الإلكترونية وظهور شبكة الإنترنت واتساع النشاط المعلوماتي العابر للحدود.[1]

5- دعم الحق في المعرفة من خلال تكريس الاعتراف الدولي بالبث العابر للحدود للمعلومات والأفكار:

تشهد حرية تلقي المعلومات ونقلها والتماسها توسعا كبيرا بفضل ظاهرة العولمة، إذ أشارت النصوص الاتفاقية إلى أن تداول المعلومات لا ينبغي أن يكون رهنا بحدود الدولة، وهذا ما تصبو إليه سياسات العولمة وهي تخطي الحدود وتهميش دورها في أي مجال، بمعنى أن ذلك اعتراف بالبث العابر للحدود للمعلومات والأفكار، وهذا ما يثير فكرة البث العابر للحدود وهل يمكن تطبيقها بشأن الأقليات وحقوقها، ويؤكد على هذا الحق كذلك إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية لسنة 1992، إضافة إلى النصوص المماثلة في الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات، والاتفاقية الأوروبية بشأن الأقليات القومية أن للأقليات الحق في التمتع بعلاقات عابرة للحدود مع أقليات أخرى في دول أخرى تجمع بينهم خصائص مشتركة.[2]

6- دعم حرية التفكير:

سهلت العولمة عملية نشر المعلومات وحرية تداولها، وبالتالي عملت على دعم حرية التفكير وتحررها من مختلف القيود، وجعلتها بمنأى عن عوامل الرقابة والتقييد وتعقيدات الجغرافيا، وبمنأى عن سيطرة السياسة والنفقات المالية الكبيرة مما فتح فضاء واسعا أمام حرية التعبير، فبعد أن كان الكتاب أو المجلة سابقا غير متاح إلا لأقلية من الناس وبمشقة كبيرة أصبح حاليا متاحا لدى الجميع، وبأقل كلفة وفي أقصى سرعة وبذلك تخطت العولمة أغلب الحصون الثقافية والفكرية والعقائدية، التي أقامتها الدول لحماية الكيان الداخلي لمجتمعاتها من الغزو الثقافي، إذ جعلت العولمة كل شيء مفتوح ومتاح أمام الفرد،

[1]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 19، 20.

[2]- محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 279.

يتحصل عليه دون عناء ودون وجود مانع يذكر حتى مع وجود الردع والرقابة والقهر، حتى أن هذا الردع القاهر قد يصبح كبتا سلبيا يدفع إلى الانصهار في الثقافة الغازية بعد زوال هذا المانع أو غيابه المؤقت.[1]

7 – الاعتراف للطفل بحقه في حرية الرأي والتعبير:

في ظل عولمة حقوق الإنسان اعترف للطفل هو الآخر بالحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك بالرغم من أنه من الناحية العملية لا يمارسها وقد نصت على ذلك اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989. ووفقا لهذه الاتفاقية يقع لزاما على الدول أن تضمن حصول الطفل على المعلومات والمواد من مختلف المصادر الوطنية والدولية، حتى تتحقق رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، لذلك تعمل الدول على تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل، والحث على التعاون الدولي في مجال إنتاجها وتبادلها ونشرها وكذا التشجيع على إنتاج كتب الأطفال ونشرها، ودفع وسائط الإعلام إلى إعطاء الأولوية والعناية للاحتياجات اللغوية للطفل المنتمي إلى مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين.[2] مما يعني اتجاه النوايا إلى اقحام هذه الفئة الضعيفة عن قصد ضمن سياسات العولمة.

لكن من الناحية العملية تعد الدعوة لتوفير هذه الحقوق مطلب دون جدوى بحكم سن الأطفال، فهم في مرحلة تلقي للأفكار والقيم والمبادئ وليس تصديرها والواقع يثبت أنه لا يوجد دولة تستمع للأطفال، ولا يملكون وسائل للتعبير عن آرائهم وليس لديهم وسائل إعلام مرئية أو مسموعة أو مقروءة خاصة بهم، وهي إن وجدت فهي ملك للكبار وليس للأطفال، وإن سمح للطفل بتبني الأفكار فعقليته وتفكيره يدفعانه إلى تبني الأفكار الشاذة، لاسيما في ظل الأفلام والبرامج التي تبث عبر الأقمار الاصطناعية والألعاب التي تنمي فيه العنف والقتل والتدمير.[3] ويعد هذا استنتاج منطقي وموضوعي بالنظر إلى سن الطفل وقدراته العقلية والنفسية، فهو في جميع الأحوال لن يستوعب هذه الحرية، ولن يستفيد منها حتى لو تم ضمانها خاصة في المراحل الأولى من عمره.

---

[1]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 70.

[2]– عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 168.

[3]– المرجع نفسه، ص 171.

8 – توثيق الصلة بين المكتبات وحق حرية الرأي والتعبير:

في ظل عولمة حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات تحول الاهتمام إلى إحاطة المكتبات بالعناية، وتسهيل الحصول والاطلاع على المعلومات والمعارف للباحثين بكل أنواعها دون أعباء نقدية، بما فيها المعلومات الإدارية والحكومية وكذا البيانات والاحصائيات المراد التعرف عليها، وهذا ما قد يخفف من وطأة البيروقراطية وعدم الرغبة في توفير هذه البيانات والإحصاءات، وكذا المعلومات المرتبطة بالمصالح والإدارات الحكومية في مختلف أنحاء البلدان العربية، كما يجب على المكتبات أن توثق الصلة مع جميع الهيئات، وذلك من أجل الحصول على الكتب واقتناء إحصاءاتها وتقاريرها السنوية العامة، وأن تعمل على الوصل بين هذه المعلومات بمختلف مصادرها وبين المستهلكين المطالبين بها، من باحثين وراغبين في الاطلاع عليها بشكل مناسب، فنقص المعلومات يعد إعاقة للحرية وحجبا للمعرفة عن المهتمين بالاطلاع عليها.[1]

فبفضل تقبل فكرة ضرورة التكيف مع العولمة والسعي وراء اللحاق بركب التقدم، تغيرت معظم نظم المكتبات في الدول النامية، بحيث كثر عددها وزاد وتحسن المستوى الفكري والثقافي والأخلاقي للأجهزة الادارية التي تديرها، وظل انتقاء الكتب في جميع التخصصات هدفا لها، إلى جانب تزويد معظم المكتبات بتقنيات وتجهيزات جديدة تسهل مهام الباحثين، ولم يعد ارتيادها حكرا على المتمدرسين النظاميين فقط بل شمل جميع الطبقات، مما يعني إحداث التفاتة جديدة وإيجابية اتجاه مراكز العلم والمعرفة، واعطائها أولوية وعناية كافية تماما مثلما هو سائد في الدول المتقدمة.

كما يتطلب الاهتمام بالمكتبات كمصادر لدعم حرية الرأي والتعبير، والحق في الحصول على المعلومات والمعرفة ودعم الديمقراطية، العناية بأمناء المكتبات وتدريبهم وتأهيلهم المستمر حتى تتحسن كفاءتهم من خلال توفير المعلومات لرواد المكتبات، مع تأكيد عدم تدخلهم فيما يتم انتقاءه منها لأن القيام بذلك يعد رقابة غير مباشرة، مع وجوب احترام حق الباحث في الخصوصية والسرية لكل ما يريد الاطلاع عليه، كما يجب ألا تفرض قيود على المكتبات لتحليل بيانات الباحثين لمتابعتهم أو مطاردتهم لأغراض سياسية ومعرفة ميولهم، فمثلا تفرض الدول المتقدمة على الدول النامية عراقيل أمام الوصول للمعلومات

[1]–جابر عصفور/ محسن يوسف، حرية الرأي والتعبير، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006، ص 134، 135.

بمنع اطلاعهم على بعضها أو حرمانهم من ذلك بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو لسبب منعهم من الأخذ بأسباب التقدم في البحث العلمي.[1]

يبدو أن تأثير ظاهرة العولمة على حرية الرأي والتعبير كان له جانبا ايجابيا، حيث يتمثل في أنها ساهمت في خلق مجتمع معلوماتي عالمي، والذي بدوره يقدم وعودا متعددة فيما يخص توسيع دائرة حرية التفكير والتعبير. حيث سمحت تكنولوجيات الاتصال الحديثة وأهمها شبكة الانترنت لملايين البشر من المتعاملين معها من ممارسة حق حرية التفكير والتعبير، وذلك من خلال استخدام البريد الالكتروني والانضمام إلى جماعات النقاش، والأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الانترنت ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم، كما تتيح لهم تلقي ردود فعل المشتركين في الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للانترنت على مستوى العالم، حيث لا يزيد عددهم عن مائة مليون شخص في أحسن التقديرات، وهي نسبة ضئيلة من مجموع سكان العالم ولكن مع ذلك يعد الأمل موجودا إذ مع توسيع شبكات الاتصال وخفض التكاليف، فإن أعدادا كبيرة ستنضم إلى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء في مجتمع المعلومات العالمي.[2] إذن العولمة فتحت فضاء كبيرا أمام حرية الرأي والتعبير ودعمت الوسائل التي تفيد في ذلك.

فالعولمة بإلغائها الحواجز أمام الأفكار والسلع والأموال، زادت في معدل انتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك والقيم ونمو الاتصال الثقافي، غير أن ذلك قد يؤثر سلبا على بعض المجتمعات، التي تتعرض بصفة مفاجئة لهذه لمؤثرات الخارجية، مما يؤدي بدوره إلى توترات في العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، مما يهدد استقرار الأمة الاجتماعي والسياسي ويضعف القدرة على التجديد والإبداع بدلا من تقويتهما.[3]

9 – بروز حركة المجتمع المدني:

من مظاهر تأثير العولمة على حرية التجمعات بروز حركة المجتمع المدني خاصة من خلال نشاط المنظمات غير الحكومية تجسيدا للحق في الانضمام والمشاركة، حيث يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة

---

[1]– جابر عصفور/ محسن يوسف، المرجع السابق، ص 135.

[2]– السيد يسين، المرجع السابق، ص 24.

[3]– جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة أوروغواي 1798– 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 59، 60.

عن فضاء من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات ما بين الدولة والاقتصاد، يتشكل من مجالات تابعة أهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة)، ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية)، ومجال الحركات الاجتماعية وأشكال من العلاقات الإدارية والعامة.[1]

وبما أن العولمة تعني ذلك النظام الاقتصادي العالمي القائم على مبادئ واضحة، تحكم السلوكات والممارسات والنشاطات، التجارة، المال، الضرائب، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، تحويل الأموال وانتقالها، حرية انتقال الأفراد والسلع والمواد، كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية عبر الحدود القومية، وحرية تشكيل الجمعيات والمنظمات الخاصة والأهلية والتطوعية، كل هذا وإن كان يصاغ، يعد من مبادئ الليبرالية الحديثة ويتطلب أدنى تدخل من قبل الدولة وقوانينها وسلطاتها،[2] يؤكد أن لظاهرة العولمة تأثير على حركة ونشاط المجتمع المدني.

بحيث شهدت حركات المجتمع المدني نموا كبيرا بفعل تسارع قوى ظاهرة العولمة فأصبحت أمامها تحديات ومهام وكبرى، فظهرت جمعيات حماية المستهلك مثلا، جمعيات حماية البيئة أو الجمعيات التي تهدف إلى القيام بوظائف كانت تعد من قبل من الوظائف التقليدية للدولة، إلى جانب تولي مهام جديدة مرتبطة بإفرازات ومتغيرات العولمة، فهي تمثل حاليا قوى للموازنة للتعويض عن الانحسار الذي أصاب قوة الدولة.[3] ومن المؤكد أن نمو هذه المؤسسات يعد في صالح حقوق الإنسان، وكذا تعويضا عن تراجع دور الدولة في المجالين الاجتماعي والإنساني.

كما شهدت أيضا حركات المجتمع المدني على المستوى العالمي، ممثلة في المنظمات غير الحكومية هي الأخرى في ظل العولمة نموا كبيرا من ناحية الدور والعدد، مما جعل منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الكوني، حيث تتجه إلى ترسيخ وعولمة ثقافة معينة حول كثير من القضايا الإنسانية، ومن أبرز مهامها العمل على دعم القانون الدولي في شقه الإنساني، وتطوير حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، وفي ظل استمرار القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالحرب واعتبارها من أدوات

---

[1]– غسان منير حمزة / علي أحمد الطراح، العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص 195.

[2]– المرجع نفسه، ص 199، 200.

[3]– جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في مصر، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي 1798–1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص128.

السياسة الخارجية، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى ترقية مكانة القانون الدولي الإنساني ضمن منظومة القانون الدولي المعاصر، وذلك لأن هذا القانون يستند إلى تعدد الثقافات مما يعني وجود تراث مشترك للإنسانية يبين بوضوح الطابع الكوني لهذا القانون.[1]

كما أنها تنادي بقضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم، إذ تجمع اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر، إلى أن تصل إلى مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم فهي تربط المحلي بالعالمي والخاص بالعام، إلى جانب دورها في التمهيد لنشوء المجتمع المدني المحلي، وهذا بدوره يمثل نقطة تحول نحو أنسنة العولمة وجعلها أكثر ديمقراطية.[2]

وقد ساهمت ظاهرة العولمة في منح الأنشطة الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية بعدا عالميا، فتعاظم دورها بسبب بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة الكونية، من حيث التأثير أو الأسباب أو من حيث سبل التصدي لها. والتي من بينها قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، مشكلة انتشار الأوبئة، الفقر، الجوع، التخلف، المشكلات البيئية كالتلوث، الاحتباس الحراري، تسوية الصراعات واللاجئين والأقليات...الخ، كما اضطلعت بدور مهم في مجال التنمية الاجتماعية، من خلال الضغط على الحكومات المحلية، وذلك بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية ورسم السياسات العامة على المستوى القومي، أو من خلال التأثير في المحافل الدولية على عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق الدولية بشكل يحقق الأهداف التي تتوخاها. وبهذا الصدد نشير إلى الجهود التي تبذلها منظمة العفو الدولية في مجال عولمة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وعولمة دور المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والأسرة كمنظمة أخوات حول العالم والحركة الدولية لصحة المرأة.[3]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الرأي والتعبير

أما الجانب السلبي لتأثير ظاهرة العولمة على حرية الرأي والتعبير، فيتمثل في استغلال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة لتكنولوجيا وسائل الإعلام، للضغط على حرية الرأي والتعبير وبالتالي انتهاك حرمتها.

---

[1]– جفال عمار، المرجع السابق، ص 119.

[2]– غسان منير حمزة / علي أحمد الطراح، المرجع السابق، ص 198، 199.

[3]– ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 105.

فالصورة السمعية البصرية مثلا في ظل العولمة أصبحت وسيلة لتنميط الوعي والإدراك، حيث تروج وسائل الإعلام الأمريكية المرئية المهيمنة على سوق البث السهل والسريع والبسيط، كل ما يسطح الوعي ويعطل فاعلية العقل ويشوش نظام القيم، كما ينمط الوعي والذوق والسلوك والقيم بحيث يسهل تكريس استهلاك نوع معين من السلع والخدمات والأفكار.[1]

1- انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لحرية الرأي والتعبير بحجة محاربة الإرهاب والإصلاح ودعم الحرية الدينية:

مما سبق عرضه اتضح أن ظاهرة العولمة أعطت دعما كبيرا للقوة الأمريكية، ومحاولة تدخلها وتحكمها في شؤون الدول الأخرى لاسيما العربية والإسلامية، وذلك عن طريق إصدار قوانين تحت دوافع مختلفة منها نشر الديمقراطية والإصلاح، مكافحة الإرهاب، ودعم الحريات الدينية إلى جانب قوانين محاسبة الدول الأخرى، وقد نتج عن هذه السياسة انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان عامة وحرية الرأي والتعبير خاصة.

أسفرت حقيقة هذه العلاقة القائمة بين العولمة وازدياد القوة الأمريكية، عن اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية نحو مساندة إسرائيل، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وخاصة العربية، والأكيد أن هذه القوة والنفوذ والسيطرة التي تملكها يرجع الفضل فيها إلى توظيف وسائل العولمة لخدمة أهدافها، وكانت طرقها في سبيل تحقيق هذه الغاية متعددة أبرزها إصدار مبادرات الإصلاح والديمقراطية ومكافحة الإرهاب عن طريق إصدار القرارات والمعاهدات، وما يميز هذه المبادرات أنها تنطوي على انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان كلها وليس حرية الرأي والتعبير فقط، بحيث أصدر الكونجرس قانونا لمعاداة السامية وقوانين الحريات الدينية، وتأسيس لجنة الحريات الدينية وقوانين لمحاسبة سوريا والسودان والعراق.[2]

فقانون معاداة السامية الصادر عن الكونجرس الأمريكي، منح الولايات المتحدة الحق في متابعة ومراقبة كل الكتابات والأعمال والتصرفات والاتجاهات، التي تنتقد إسرائيل واليهود وسياساتهم، أي أنها

---

[1]- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001، ص 195، 196.

[2]- عبد الله الأشعل، أثر العولمة على حقوق الإنسان في العالم العربي، مجلة اتحاد المحامين العرب، العدد 1. 2، 2005، ص 19.

تحملت مسؤولية صد كل ما يعادي اليهود كدين وكشعب وكسياسة، وبناء على هذا القانون كلف مشرف على هذه العملية في وزارة الخارجية بتقديم تقارير للكونجرس تؤخذ في الحسبان عند إدارتها لعلاقاتها مع الدول والأفراد والجماعات المعادية للسامية وبالأخص الدول العربية والإسلامية، كما يهدف قانون معاداة السامية إلى توطيد العلاقات اليهودية والإسرائيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستخدمه كمبرر لمراقبة الأعمال المعادية للسامية من كتابات وآراء في جميع الدول بما فيها دول أوروبا أيضا، ومن أبرز تجليات ذلك محاكمة الفيلسوف الفرنسي "روجيه جارودي" الذي دخل الإسلام بسبب إصداره لكتابه " الأساطير المؤسسة للسياسات الإسرائيلية".[1] وهذه المراقبة تعتبر من قبيل ممارسات تضييق النطاق على حرية الرأي والتعبير، والتي تمارسها أمريكا حامية الحريات الفردية ورائدة مؤسسات وسياسات العولمة.

فما يقال عن هذا القانون أنه نظريا يهدف لحماية حق دين وشعب وأقلية من التشهير، ويهدف لمنع نشر أوصاف سلبية ينجم عنها تحريض الشعوب الأخرى على شعب معين، أي اليهود وحقهم في تقرير المصير لكن هذا القانون ينطوي على مساس بحق الآخرين في حرية التعبير عن رفضهم لسياسات الدولة القائمة على التمييز العرقي والديني، كما أن هذا القانون لم تراع فيه قاعدة هامة في القانون الدولي تعد من أساسيات الحق في تقرير المصير، والمتمثلة في وجود شعب مستقر على إقليم غير متنازع عليه، وألا يكون هدف هذا الشعب إبادة الشعوب الأخرى وتهديد السلام العالمي.[2]

وقد أثر قانون معاداة السامية على حرية التعبير من جهة أخرى، حيث ألزمت الضغوطات التي فرضها هذا القانون الحكومات العربية والإسلامية على كبت، ومنع مثقفيها من التعبير وإبداء الرأي بشأن كل ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية أو توجهاتها أو أعمال الإبادة الإسرائيلية، ومقارنتها بقضية محرقة اليهود في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، أو الإشارة إلى مساعيها الرامية إلى السيطرة على العالم ونهب حقوق الشعوب الأخرى، وذلك ما يعد انتكاسة حقيقية لحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي، في حين يوجه هذا العالم حملة إعلامية هجومية على الأنظمة السياسية العربية، وكذلك على الدين الإسلامي ووصفه بأوصاف زائفة ومحرفة، أما عن موقف الغرب اتجاه ذلك فهو يشجع روح النقد وإعمال

[1]– عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 19، 20.

[2]– المرجع نفسه، ص 20.

العقل، حتى لو كان ذلك على حساب المقدسات الإسلامية، لكن في الوقت ذاته يصادر حق التفكير والنقد للسياسات الإسرائيلية.[1]

كما انتهك قانون معاداة السامية حق الدول العربية والإسلامية في تنظيم ممارسة الحريات الفردية، وأضعف قدرتها على حماية شعبها داخل أراضيها، وجعلها مهددة بالتعرض للعقوبات، إذا تمسكت وتحججت بالدفاع عن حق حرية التعبير لأفرادها وفق قانونها الداخلي، فيطبق القانون الأمريكي داخل هذه الدول على أفرادها ومواطنيها دون المرور بسلطات الدولة، وهو ما يصطلح عليه بالتدخل الاستعماري في أحدث صوره، والذي لا تبرره حجة الدفاع عن حقوق الإنسان اليهودي، وحقه في ألا تتعرض تصرفاته للانتقاد.[2] ولو كان ذلك على حساب انتهاك حرية الآخر في عرض رأيه، والتعبير عن موقفه سواء كان بالاستحسان أو الاستنكار، وبذلك يشكل هذا القانون خطرا على حقوق الإنسان على مستوى كل العالم لذلك تم الاعتراض عليه وانتقاده بشدة.

2 – تجريم الاطلاع عبر الانترنت وظهور فئة سجناء الانترنت:

يشهد استخدام شبكة الانترنت سياسة تضييق الخناق عليها في الكثير من الدول العربية، وذلك عن طريق رفع التكلفة المادية وتكلفة الوقت لبطء الخدمة والرقابة الصارمة وتضييق مجال وعدد المستخدمين، وكثرت حالات المتابعة والتهديد لنشطاء الانترنت وألصقت بهم التهم نفسها التي توجه في حالة المصادرة للتعبير والنشر كتهديد الأمن العام إضافة إلى تهمة الاتصال والتخابر مع دولة أجنبية، فأغلب الدول النامية تعتبر الشبكة مصدرا للتهديد وفقدان السيطرة على الأوضاع، لذلك عملت على تأسيس إدارات داخل الأجهزة الأمنية لرقابة الشبكة واستخداماتها متحملة نفقات تفوق إنفاقها على البحث العلمي من حيث التمويل والحصول على التكنولوجيا الحديثة، مع انتهاج سياسة التجريم القانوني لاستخدام الشبكة في الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يشكل دعوة لدعاة حرية التعبير لبذل المزيد من الجهود للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي، الذي يعايش ظاهرة جديدة تتمثل في ظاهرة سجناء الانترنت إلى جانب سجناء الرأي والضمير والسياسة.[3]

---

[1]– عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 20، 21.

[2]– المرجع نفسه، ص 21.

[3]– جابر عصفور/ محسن يوسف، المرجع السابق، ص 124.

فالواقع العلمي والعملي في العالم العربي يكشف عن التعامل السلبي مع شبكة الانترنت بما يضعف الاستفادة من المعارف وحق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ومن بين أسباب ذلك ارتفاع نفقات استخدام الانترنت، بما فيها توفير الحواسيب وخطوط الهاتف وبرامج تتيح الدخول على الشبكات، وتفاوت نظم سرعة الاسترجاع من الشبكة وفقا للبنية التحتية للاتصالات في البلدان العربية، فمن الضروري الحضور العلمي العربي على شبكة الانترنت، بشكل كافي لتلبية احتياجات المستخدم العربي، ومن الضروري الوصول إلى اتفاق حول وضع تقنين أخلاقي ينظم التعامل والاطلاع عبر شبكة الانترنت، من أجل القضاء على عقبات الدخول إليها باعتبارها مصدرا هاما للمعرفة، دون الإخلال بحق كل دولة في إلغاء كل صور الاستخدام السلبي للشبكة ومنعها من أن تكون وسيلة للانحراف، دون أن تكون أسباب هذه الاستثناءات سياسية، كما يجب العمل على إتاحة تدفق المعلومات عبر الشبكة بأقل تكلفة وأقصى سرعة، وتعد مكتبة الإسكندرية نموذجا إيجابيا لدقة وسرعة الحصول على المعلومات.[1]

3 – هيمنة الفكر الغربي على حرية التفكير:

يفترض في العولمة أنها تدعو إلى تحرر الفكر إلا أن الواقع العملي، كشف هيمنة الفكر الغربي المتسلط على الفكر وتقييده بالمفاهيم الغربية، متجاهلا كل اختلاف عقائدي واجتماعي وسياسي وثقافي بين شعوب العالم، فتحولت المفاهيم التي كانت حرة وثابتة إلى مفاهيم متناقضة لصالح العالم الغربي دون غيره، فأصبحت الوطنية تخلفا، والكفاح المسلح من أجل تقرير المصير إلى إرهاب والدعارة سلعة تجارية، والقيم والأخلاق مفاهيم رجعية والتشبث بالدين عمل أصولي.[2]

[1]– جابر عصفور/ محسن يوسف، المرجع السابق، ص 125.

[2]– عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 170.

المبحث الثاني: مضمون حرية الاعلام والاتصال وانعكاسات العولمة

ترتبط حرية الإعلام بحرية الرأي والتعبير بشكل وثيق، وإثارة الحديث عن هذه الحرية تستتبع الكلام عن حرية الاتصال، فهما يسيران في اتجاه واحد ويحققان مبتغى واحد، وبالتالي تعتبر حرية الإعلام والاتصال من بين مضامين حرية الرأي والتعبير عنه ومن بين وسائل إبداءه، وهذا ما يبرر صعوبة الفصل بين هذه الحريات حتى لو كان الأمر نظريا، ويتضح هذا الارتباط من خلال نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي جاء فيها ما يلي" لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن ذلك الحق اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وبثها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

وقد أضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة شرحا مستفيضا لحرية الإعلام في بيانها الدولي الصادر سنة 1966، والذي أكد في نص له على " أن الحق في حرية التعبير يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، والحصول عليها ونشرها دون أي اعتبار لأية حدود سياسية وبالشكل الذي يختاره الفرد، سواء كان شفهيا أم كتابيا أم مطبوعا أم متلفزا أم بأي شكل آخر"،[1] أي أن هذه الأشكال تشمل كل وسائل التعبير والنشر، بما فيها القول، الإشارة، الصحف، التلفزيون، الراديو والانترنت.

تربط بين حرية الإعلام والاتصال وحقوق الإنسان ككل علاقة وطيدة فهي تكمل بعضها البعض، إذ أن حقوق الإنسان تشكل مادة غنية وموضوعية تشغل اهتمامات وسائل الإعلام والاتصال، فحقوق الانسان تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في حين أن ممارسة الحق في حرية الإعلام والاتصال، تمثل الوسيلة العملية لنشر هذه المفاهيم واستيعابها عبر مختلف المجتمعات.[2]

كما أن حقوق الإنسان بكل أصنافها تشكل بحد ذاتها ثقافة تمارس في الواقع، والإعلام بدوره يرتبط بالثقافة وتجمع بينهما علاقة تكامل وتداخل، كما أنه يمثل الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي السائد، وتختلف وجهات النظر حول الإعلام حيث نجد من يعتبر مؤسسة الإعلام الحديث كالمفكرين تيودور أدرنو وماكس هوركهيمر وسيلة للسيطرة الاجتماعية، واعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة، مما جعل

---

[1]– البيان الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة 1966.

[2]– محمد السماك، الاعلام وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الندوة الإقليمية حول الإعلام وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 21 – 22 يناير 2004، ص 65.

البعض يحمل التلفزيون مسؤولية إفساد الرأي العام، وهناك من يرى في الإعلام مساسا بالديمقراطية وإضعافا لنشرها، من خلال هذا الموقف تأسست نظرية المفكر هربرت شيللر المتمثلة في الامبريالية الإعلامية، التي تسعى من خلال قوة الميديا لزرع القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية كثقافة وافدة، على حساب الثقافة المحلية والتي تعمل على تظليل العقول، وتسعى من خلالها النخبة إلى تطويع الجماهير لخدمة أغراضها الخاصة.[1]

يلعب الإعلام والاتصال بفضل قوة وسائله دورا فعالا، لا يستهان به في الحد من تعسف السلطة والتعبير عن وجهات نظر الناس، والدفاع عن حقوقهم وتقوية الرأي العام واشراكه في تسيير أمور الدولة فهو قادر على التغيير واستيعابه، ويحدد القيم الاجتماعية كما يؤثر على أسلوب فهم الحقائق وطريقة التعامل معها، ويؤثر على حياة الأفراد والجماعات ومعتقداتهم وكذا صناعة القرار، وتحقيق التوازن الاجتماعي وبلورة القيم الاجتماعية، وعن هذا الدور الهام للإعلام قال الرئيس الأمريكي السابق توماس جيفرسون " لو لي الخيار بين أن تكون لنا حكومة من دون صحف، أو صحف من دون حكومة فلن أتردد في اختيار الثاني".[2]

فالانتقادات وتقديم وجهات النظر وطرح البدائل والكشف عنها، وهي وظيفة تتكفل بها وسائل الاعلام والاتصال كثيرا ما تقود المجتمعات إلى الصواب، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتضييق الخناق على الأنظمة الدكتاتورية، وتحويل وجهتها نحو الهدف الحقيقي المتوخى من التنظيم، وهو خدمة المواطن وحماية حقوقه كما يعد ضمانة لتكريس الديمقراطية.

وهذا ما يوحي بأن الإعلام والاتصال له دورا أساسيا في تشكيل القيم والوعي، وبناء الشخصية والهوية خاصة بالنسبة للشباب، ودعم حرية الرأي والتعبير بالإضافة إلى أنه قد يكون سببا في اكتساب المهارات والخبرات الجديدة ونشر المعرفة، وله أهمية كبيرة من جانب أنه يفتح فضاءا واسعا لممارسة حرية الرأي والتعبير ودعم الديمقراطية، إلى جانب فتح المجال للاستفادة من كل ما يثمره العقل البشري، فالتعرف على الرأي والتعبير عنه مهما كانت درجة قيمته، يمكن أن يقود ويفتح العيون على أمور أخرى قد تعود بالفائدة على كل البشرية على المدى البعيد.

---

[1]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 22، 23.

[2]– محمد السماك، المرجع السابق، ص 61.

غير أن الإعلام والاتصال في عصر العولمة أصبح بديلا آخر للمؤسسة التعليمية والتربوية، وأصبح يتبادل الأدوار مع المدرسة والأسرة في تلقين الجيل الجديد المنظومة المعرفية، مجردة من القيم التاريخية والدينية والأخلاقية، وتعليمهم القيم ذات النزعة الاستهلاكية بواسطة الترويج للسلع والخدمات التي يعرضها السوق العالمي، وانطلاقا من هذه الصورة يمارس الإعلام أخطر الأدوار الاجتماعية التي تتجلى في خلق ثورة إدراكية ونفسية، تسعى لإعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها، وبذلك فالإعلام كوسيلة ايجابية عند استخدامه بشكل سلبي، سيكون سببا في تفكيك وإفساد المنظومة القيمية والاجتماعية والثقافية[1] وذلك ما سيتضح في ما يلي.

المطلب الأول: مفهوم حرية الإعلام والاتصال

يقتضي التعرف على حرية الإعلام وجوب التعرض مسبقا لمفهوم الإعلام والاتصال، إذ شهد الحق في حرية الإعلام والاتصال تغيرات وتطورات كبيرة في عصر العولمة، مما يثير وجوب التعرض كذلك لمفهوم عولمة الاعلام والاتصال ضمن هذا المطلب.

بحيث أن اقتران الاعلام والاتصال بتطور التكنولوجيا، يعد إحدى الآليات التي أعطت دفعا ودعما قويا للعولمة، بحيث أدى ذلك إلى زيادة تقنياته وتعدد وسائل ممارسته واتساع مجال تأثيراته. كما زاد ذلك في سرعة وصول المعلومة إلى المتلقي في لمح البصر، وانتشارها عبر العالم وتأثيرها على المجتمعات. وما شهده العالم العربي في السنوات الأخيرة من نزاعات وثورات، يرجع سببها إلى نمو الوعي والرأي العام وتطلع شعوبها للعيش في كنف الديمقراطية بفعل تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث تحررت المعلومات والأنباء من الرقابة التي تفرضها الدول، وأفلتت الأمور عن سيطرتها في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بحيث زاد عدد الصحف المنشورة المطبوعة والالكترونية، وظهر ما يسمى بمجتمع المعلومات وصحافة المواطن وارتفع عدد الخيارات أمام الفرد، وهي تطورات كان لها انعكاساتها على حق الإنسان في حرية الإعلام والاتصال سنتعرض لها بالتفصيل في حينها.

[1]– أسماء أحمد أبو زيد علام، المرجع السابق، ص 52.

الفرع الأول: تعريف حرية الإعلام والاتصال

يقصد بالإعلام " نشر الوقائع والآراء والأحداث في صيغ مناسبة مسموعة، أو مرئية وبواسطة الرموز والوسائل التي يفهمها ويتقبلها الجمهور"،[1] كما يقصد بالإعلام أيضا التعبير الموضوعي عن ذهنية الجماهير وتوجهاتهم، وذلك بتزويدهم بالأخبار والمعلومات الصحيحة والثابتة، التي تمكنهم من تأسيس قناعة ورأي عام له نظرة يقين وعقل حول حدوث أي ظاهرة أو واقعة، فلا يقع الجمهور ضحية خداع أو تلاعب سواء على المستويين الداخلي والدولي.[2]

فالإعلام يعد من وسائل الحق في المعرفة، ويعرف بأنه بث الوقائع والأحداث والآراء والأفكار في صيغ مناسبة، قد تكون مسموعة أو مرئية أو عن طريق الرموز والوسائل، بحيث يمكن أن يستوعبها ويتقبلها الجمهور المتلقي.[3] مما يعني أن الإعلام هو من وسائل دعم الحق في حرية الرأي والتعبير.

أما الاتصال فيعتبر شرط من شروط بقاء الكائن البشري وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية، فأصبحت نظم الاتصالات أهم عناصر إقامة مجتمع المعلومات، ومدى الكفاءة والقدرة على التحكم فيها تعد مؤشرا على مدى قابلية المجتمع لدخول عصر اقتصاد المعرفة، ويعد ذلك أيضا بمثابة تأشيرة العضوية في نادي العولمة، وقد شهد العالم مؤخرا تطورا كبيرا فيما يخص وسائل الاتصال، لاسيما بعد ظهور الانترنت ووسائل الاتصال اللاسلكية.[4]

ويعرف الاتصال كذلك بأنه " عملية نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى آخر، باستخدام لغة مفهومة للطرفين من خلال قنوات طبيعية أو اصطناعية في إطار عملية ديناميكية مستمرة، ويشترط في العملية الاتصالية حدوث تفاهم بين الطرفين (المرسل والمستقبل) لضمان نجاح هذه العملية، والتفاهم هو عملية يستطيع بواسطتها طرفان أن يشتركا في فكرة أو مفهوم أو إحساس أو عمل".[5]

---

[1]– هشام كريكش، حرية الإعلام في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الإعلام، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 13.

[2]– سعيد اسماعيل صيني، الاعلام الاسلامي النظري في الميزان، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 1997، ص 335 وما يليها.

[3]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 77.

[4]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 39، 40.

[5]– تيفراني فتيحة، المرجع السابق، ص 31.

نخلص مما سبق بأن حرية الإعلام والاتصال تعني حرية إبلاغ المعلومات، والأنباء لأكبر قدر ممكن من الناس عن طريق ما يسمع بالأذن كالبث الإذاعي، أو ما يرى بالعين كالمطبوعات والاستعراضات العامة، أو ما يسمع وما يرى في الوقت ذاته كإرسال التلفاز وشبكة المعلومات، وله أهمية كبرى من حيث أنه يوثق الصلات، ويظهر الحاجات ويكشف الانحرافات ويحقق التعاون على تحقيق الغايات، لذلك فكل ضغط يمارس على هذه الحرية يعد إنقاصا لكل منافعه الإيجابية، وقد أكدت القوانين والمواثيق الدولية على حق كل إنسان في التعبير عن أفكاره وآرائه بكل الطرق المشروعة، كما منحت حرية الصحافة رعاية خاصة نظرا لطابعها السياسي، وكثرة قراء الصحف مقارنة بقراء الكتب والمؤلفات العلمية، نظرا لاهتمامها بكشف انحرافات رجال ومسئولي السلطة في الدولة، ولم تعد معرفة القراءة والكتابة عقبة أمام التعامل أمامها، غير أن هذه الوسائل قد تكون وسيلة للتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، وانتهاك خصوصيات الناس سواء بالحق أو الباطل.[1]

وقد خص الإسلام حق الإعلام أو الكلام كوسيلة للتعبير عما يجول في النفس بعناية كبرى، وحث على الاقتصاد في الكلام لقوله تعالى " قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون" سورة المؤمنون، الآية من 1 إلى 3 ، ومن آياته أيضا عز وجل بصدد نهي الناس عن الحديث عن بعضهم البعض بما يكرهون " ولا يغتب بعضكم بعضا، أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه، واتقوا الله إن الله تواب رحيم" سورة الحجرات، الآية 13، كما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم" لا يستقيم ايمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه" رواه الإمام أحمد، وقوله كذلك عليه الصلاة والسلام " وهل كب الناس على وجوههم في النار إلا حصائد ألسنتهم" رواه الترميذي.[2]

الفرع الثاني: تعريف تكنولوجيا الاعلام والاتصال

يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة كل التكنولوجيات المتعلقة بعمليات انتاج ومعالجة ونشر أو تبادل المعلومات عبر كل الوسائل المحمولة والسمعية البصرية، ويؤخذ عليها أنها تساعد في تفشي ظاهرة العنف النفسي والفكري والأخلاقي، بحكم أن هذه الأعمال الإعلامية هي عبارة عن رموز وألفاظ ورموز وقيم ومبادئ، تتناقض مع السلوك القويم والفطرة الإنسانية السليمة، كما عرفه المركز الكندي

[1]– ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 162.

[2]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 163.

للدراسات حول وسائل الإعلام في إحدى دراساته المتعلقة بالعنف في التلفزيون الكندي (1993 . 1989)، بأنه يشمل " أي اعتداء نفسي أو أخلاقي أو أي فعل يتسبب في حالة نفسية غير مرغوبة مثل القلق، الخوف، الإهانة، السخرية، فقدان القيمة أو الحنان والحب، المساس بالسمعة، الشعور بالذنب...أي كل الحالات المولدة للشعور بالألم النفسي غير الفيزيقي"،[1] فتكنولوجيا الاعلام والاتصال حولت التلفزيون إلى وسيلة اعتداء على الأشخاص وممارسة العنف ضدهم.

وقد عرف الدكتور عارف نبيل تكنولوجيا الاتصال بأنها " مجموع التقنيات أو الأدوات أو الرسائل والنظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى، الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي الوسطي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحاسبات الإلكترونية)، ثم تخزين هذه المعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر وتبادلها وقد تكون تلك التقنيات يدوية أو آلية أو إليكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الإتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور".[2]

أما الإعلام الدولي فيعرف وفقا لاجتهادات بعض أساتذة الإعلام ومن بينهم الدكتور أحمد بدر، بأنه " تزويد الجماهير في الدول الأخرى بالمعلومات الصحيحة والأخبار الصادقة، بقصد التأثير على تلك الجماهير وإقناعها بعدالة قضايا الدولة، وبالتالي تبني جماهير الدول الأخرى لمواقف تلك الدولة "، أما الدكتور محمد نصر مهنا فيعرف الإعلام الخارجي العابر للحدود بأنه ذلك " الإعلام الذي يهدف إلى ايجاد أو توفير مناخ عام لدى الرأي العام الأجنبي مساند للدولة التي تقوم بالإعلام الخارجي في مواقفها الدبلوماسية وسياستها الخارجية ".[3] وعليه فالإعلام سواء على المستويين الداخلي أو الدولي لا يخرج عن مفهوم نشر وإذاعة وتوصيل الأخبار والحقائق، والمعلومات للجمهور مع الالتزام بالنزاهة والصدق في أداء هذه المهام.

---

[1]– فضيل دليو، المرجع السابق، ص 45 .

[2]– عارف نبيل، العرب وثورة المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1994، ص 71، 72.

[3]– عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 28.

فاقتران الإعلام بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أعطاه دفعا قويا لم يشهد له مثيل من قبل، وذلك بنفس القدر الذي تدعمت به ظاهرة العولمة بفضل التقدم التكنولوجي، فازدواج الاعلام بالتكنولوجيا كان له عدة فوائد عملية " اقتناء واختزان وتجهيز المعلومات في مختلف صورها، سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مسموعة وبثّها باستخدام المعدات الإلكترونية ووسائل الاتصال عن بعد"، أي أنّ الإعلام هو نشر الحقائق والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون والصحافة.[1]

كما نجح الإعلام بفضل التكنولوجيا المتطورة في تجاوز عقبة الحدود الوطنية، ويتجلى ذلك في تحويل اهتمام الناس إلى قضايا لم تكن تشغلهم قبل ذلك، حتى أنها لا تتعلق ببيئتهم الثقافية وخصوصيتهم التاريخية، مثل الاهتمام بما يشكل الذوق الاستهلاكي، أنماط سلوك حياة الشخصية الغربية، الموضة في كل مجالات الثقافة التي تلعب دورا كبيرا في توسيع السوق، وتنمية الأذواق وصرف الانتباه عن القضايا الوطنية والمحلية والعالمية.[2]

غير أن أهم ملاحظة تسجل عن الإعلام عمليا هو وقوعه تحت وطأة السيطرة الأمريكية على العالم وتلاعب سياساتها، عن طريق سيطرتها على وسائل الاتصال والمعلومات، ومن خلال حقيقة امتلاكها لأكبر شبكة معلوماتية ممثلة في الأنترنت وأكبر عدد من الأقمار الصناعية، وكذلك حقيقة احتكار أربع وكالات عالمية للسوق الإعلامي العالمي هي أسوشيتد برس، يونايتد برس إنترناشيونال، يونايتد برس أسوسيشن وهي أمريكية، رويتر البريطانية، ومنه يظهر أن نصف السوق الإعلامي العالمي هو أمريكي.[3]

حيث أن وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية تعد أكبر وكالة أنباء في العالم، من حيث حجم التغطية والمشتركين فيها، وتعد نموذجا واضحا يعبر عن مدى ضخامة وتفوق وهيمنة الولايات المتحدة على السوق الإعلامي، ويكشف حقيقة المد الإعلامي الأمريكي الطاغي، فهي تعرض خدمات الأخبار والصور والرسوم الجغرافية، والأخبار التلفزيونية والإذاعية المصورة بستة لغات عالمية إلى أكثر من 16 ألف مؤسسة إعلامية عبر العالم، وتصل هذه الخدمات إلى ما يقارب بليون شخص في العالم يوميا، تفتح مكاتبها في 71 دولة في الخارج و142 مكتب داخل الولايات المتحدة، وحسب إحصائيات تمت سنة 1999 توظف ما يقارب 1100 صحفي داخل الولايات المتحدة و480 صحفي في الخارج، ويشترك في

---

[1]– تيفراني فتيحة، المرجع السابق، ص 21، 22.

[2]– علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 29.

[3]– مجد الهاشمي، المرجع السابق، ص 212.

خدمات الوكالة 1700 صحيفة أمريكية إلى جانب المحطات التلفزيونية والإذاعية، أما عدد المشتركين فيها من الخارج فيبلغ حوالي 8500 مشترك في 112 دولة.[1]

الفرع الثالث: مفهوم عولمة الإعلام والاتصال

رغم كثرة الجدل والنقاش حول مضمون عولمة الإعلام والاتصال إلا أنه لم تظهر سوى محاولات قليلة لتحديده، منها محاولة المفكر أنطوني جيدنز الذي اعتبر عولمة الإعلام والاتصال بأنها الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية، مع السعي لتقديم مضمون متشابه كخطوة أولى ممهدة للتوسع الثقافي، وما سهل ذلك وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة، التي أصبح بإمكانها تخطي الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية واللغوية، وفصل المكان عن الهوية والتقليل من أهمية الشعور بالانتماء والولاء لدولة معينة أو جماعة معينة أو قيم وأخلاق أو مبادئ معينة.[2]

وتعرف كذلك العولمة الاتصالية بأنها تنبثق عن العولمة الثقافية، وتمتاز بالثورة التكنولوجية الضخمة في مجال الاتصالات، وبهذا الخصوص يكفي ذكر الأنترنت كوسيلة اتصال هائلة بين أفراد كل العالم، فهي لا تميز بين جنسية هذا أو ذاك، ولا يثير بعد المسافات بالنسبة إليها أي مشكلة بالإضافة إلى ثورة القنوات التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية، والتي مكنت المشاهد من معايشة الأحداث العالمية في حينها.[3]

وإعلام العولمة هو قوة السلطة التكنولوجية وحضورها من خلال أدواتها العابرة للحدود، والتي تشمل شبكة الاتصالات العنكبوتية المعلوماتية والقنوات الفضائية، بواسطة تدفق المعلومات والصور والكلمات المنقولة عبرها، ويتميز هذا الإعلام بأوصاف منها تشكيل ثقافة خاصة بالعولمة، لتسهيل القبول والتهافت على المنتجات الكونية من خلال خلق ثقافة الاستهلاك، تشكيل الأنظمة السياسية للدول من خلال الشعارات الداعية لحقوق الإنسان والتعددية السياسية، تنميط منظومة القيم والعادات من خلال وسائل إعلامية وإعلانية مسخرة لخدمة أهداف العولمة، خدمة الأهداف الصهيونية المتضامنة مع العولمة والعمل

---

[1]– عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 65، 66.

[2]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 111.

[3]– مي عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010، ص 164.

على دمج الثقافات السائدة في ثقافة الأمركة، إلى جانب السعي لإضعاف وسائل الإعلام الوطنية وتحويلها إلى أجهزة، تبث ما تقوم به قوى العولمة من أنشطة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.[1]

ويعرف هربرت شيللر عولمة الإعلام بأنها تركيز وسائل الاعلام والاتصال في عدد من التكتلات الرأسمالية عابرة الجنسيات، التي تستخدم وسائل الاعلام كحافز للإستهلاك على النطاق العالمي، ويؤكد أن مضمون هذا الاعلام يهدف إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك، عبر ادخال قيم أجنبية تعمل على طمس الهويات القومية أو الوطنية، فعولمة الاعلام تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الاعلام والمعلومات، وتعمل على تجاوز الحدود السياسية والثقافية القائمة بين المجتمعات، بفضل التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الاعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدمج وتوحيد أسواق العالم وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لشركات الإعلام والاتصال العملاقة متعددة الجنسيات.[2]

فامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات وامتلاك الشركات الإعلامية الضخمة، التي تنتج الثقافات الشعبية كالسينما والموسيقى، وفي هذا المجال يسجل التفوق الأمريكي في صناعة الأفلام والموسيقى وتسويقها عبر العالم، حيث تعمل هذه الشركات الإعلامية على العمل عبر وكلاء محليين، يمارسون مهامهم في أشكال مختلفة كالاتفاقيات لإعادة البث وشراء البرامج، أو الإنتاج المشترك للمواد والمضامين الإعلامية بالإضافة إلى إقامة الاستثمارات المباشرة.[3]

فواقع الاعلام العالمي يكشف عن الهيمنة الأمريكية بحكم سيطرتها على تقنيات الكمبيوتر والاتصالات، خاصة وأن الاعلام المرئي المتميز بالإيحاء والخيال الواسع والصورة والحركة لإيصال الرسالة، والمتميز كذلك باختصار الكلام وتفادي الحشو المطول، ووصولها لتحقيق الغرض المنشود.[4]

فالعولمة تستهدف الآخرين من حيث أن الغرض الأساسي لقادتها وهم مؤيدي الرأسمالية الغربية، يكمن في تحقيق المزيد من الربح وزيادة الدخل، وهو ذاته نفس منطلق العولمة الاعلامية التي تقودها هذه القوى، والذي يكرس من خلالها مسيري مؤسسات الإعلام قيمهم وعقائدهم وخلفياتهم ومبادئهم، المشجعة

---

[1]– حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 145، 146.

[2]– فضل الله محمد اسماعيل، العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، د ط، 2008، ص 118، 119

[3]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 251.

[4]– عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 284.

على العنف والجنس وهجر العقائد واعتبارها من قبيل الخرافات وأعمال الشعوذة، فالعولمة لا تستهدف دولة محددة أو قطاع معين، ومحطتها تكون أينما وجدت التسهيلات الفنية والإمكانيات المالية والربح، وبطبيعة الحال تقع الدول العربية والإسلامية ضمن نطاق هذه الدائرة المستهدفة، لذلك تجد المجموعات الإعلامية الدولية مبتغاها عند المراهقين والأطفال والشباب، بسبب قضاء وقت طويل أمام التلفاز والانترنت والكمبيوتر.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على حرية الإعلام والاتصال

شهدت حرية الإعلام والاتصال في ظل سياسات العولمة الراهنة عدة تحولات، واعتبرت عولمة الإعلام الفضاء الحر لتوسع وسائل الثقافة العامة، ونتيجة لتطور وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية أصبح من اليسير تغيير ذهنية الأفراد، وتجاوز الحدود وتراجع الشعور بالانتماء إلى وطن معين أو دين معين أو ثقافة محددة، ومنه فوسائل الإعلام الحديثة في ظل العولمة، تساهم بدورها بشكل مباشر وغير مباشر في تأسيس وبلورة ثقافة عالمية أي ثقافة العولمة.

وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها بداية، وهي أن العولمة كان لها انعكاسات كبيرة على الحق في حرية الإعلام والاتصال في جميع دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة التي أبدت تخوفها من هذا الأمر صراحة، فتوحدت وتساوت مع الدول النامية في هذا الوضع.

وهذه الانعكاسات تتخذ أحد الاتجاهين الأول يمنح المزيد من الحريات لوسائل الإعلام، حتى تتلاءم مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي الجديد، أي النظام الغربي الليبرالي الذي يمجد حرية وتعدد وسائل الإعلام، أما الاتجاه الثاني فيؤدي إلى المزيد من التبعية الإعلامية، وتكريس هيمنة القطب الواحد على دول العالم كافة، والسماح بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام في الدول النامية، وبالمقابل منح وسائل الإعلام الغربية حظا أوفر لتسهيل وإحكام سيطرتها على وسائل الإعلام، وإلغاء القيود التي تعيق حريتها في تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتجاوز العراقيل القانونية الإدارية مثل الرقابة على المطبوعات والدوريات والبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية، بشكل يحقق التدفق الهائل للمعلومات

[1]– عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 284.

والأفكار الغربية إلى شعوب دول العالم النامي.[1] مما يعني أن العولمة كان لها تأثير ايجابي وسلبي على حرية الاعلام والاتصال وذلك ما سيتضح في ما يلي.

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال

أدى انتشار تكنولوجيا الاتصال واستعمالها في مختلف المجالات بفعل العولمة إلى توسع حركة النشر والانفجار المعلوماتي، وإتاحة المصادر الإلكترونية في يد كل الأفراد وانخفاض تكاليف الحصول عليها كالكتب الإلكترونية، المجلات العلمية المتخصصة، قواعد المعلومات، متخطية بذلك كل الحواجز التي كانت تعرقل الوصول إلى وسائل المعرفة التقليدية من كتب ومطبوعات ومجلات مطبوعة خلال النشر والتوزيع.[2] وبذلك أصبحت تكنولوجيا الاتصال من أهم وسائل نشر المعرفة والثقافة.

1- إتاحة التعليم للجميع عبر تكنولوجيا الاتصال:

من فوائد تكنولوجيا الاتصال على التعليم أنه صار بمقدور الجميع التعلم دون استثناء، بما فيهم غير النظاميين الماكثين في البيوت من نساء ومرضى وغير المنتمين لمؤسسات التعليم، الذين ساعدتهم التقنيات الحديثة على ذلك من انترنت وحواسيب وأقراص مضغوطة معبأة بالدروس والبرامج التعليمية، فتعززت بذلك القدرة على التعلم الذاتي وتعلم اللغات الأجنبية والحرف دون اللجوء إلى معلم، فالتعليم المفتوح والمستمر عبر تكنولوجيات الاتصال الحديثة، يخدم بدرجة كبيرة الفئات المحرومة من الظروف المساعدة على الالتحاق بالجامعات، وكذا المدارس ومراكز التعليم والعمال الذين لا يملكون وقت للالتحاق بالمؤسسات التعليمية.[3]

ومن المزايا التي وفرتها تكنولوجيا الحاسوب والانترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والهاتف النقال، وهي وسائل سهلت الحصول على البيانات وقلة التكاليف النقدية، الناجمة عن استخدامها كوسيلة فعالة وسريعة للتواصل بين الشباب والتعارف الاجتماعي، وتأسيس علاقات اجتماعية دون اعتبار للحدود الجغرافية والهويات الثقافية والثقافات، مما ساهم في خلق هوية عالمية على نطاق واسع، إلى

---

[1]- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 503.

[2]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 41.

[3]- المرجع نفسه، ص 44.

جانب مساهمة هذه الوسائل في توسيع فضاء التعبير عن الآراء وتبادلها، وفي ذات الوقت قللت من المشاكل الناجمة عن وقت الفراغ لدى الشباب، فهذا الفضاء الإلكتروني أصبح منفذا للخروج من العزلة والغربة التي يعانيها الشباب في أوطانهم المحلية، وبهذا الصدد ذهبت بعض الآراء إلى القول بأن " التعامل الإلكتروني يمثل المخرج من دائرة الأسرة إلى جماعة الأصدقاء، ووسيلة فعالة للتعارف وتكوين علاقات عدة بين الجنسين".[1]

تتيح الشبكة عددا كبيرا من المجلات الالكترونية المتخصصة والدوريات العلمية والتقنية، التي تصدر عن الجامعات ومراكز البحث، وتعرض المقالات مجانا أو بمقابل أو عبر الاشتراك عبر الشبكة في مواقعها أو في مواقع خاصة، إلى جانب توفير المدونات التعليمية وهي مجموع المواقع الشخصية للأساتذة والباحثين أو مؤسسات تعليمية في عدة تخصصات، من خلالها تنشر المقالات والدروس الموجهة لفئات معينة من القراء، إذ تساهم في خلق فضاء تفاعلي تعليمي بين الأستاذ والطالب أخذا وعطاء، بالإضافة إلى تأسيس المواقع التساهمية (التشاركية) وتسمى بصحافة المواطن، والتي يشترك مستعملوها في تحريرها، وعرض ما هو تربوي وتعليمي وموسوعي مثل موسوعة wikipedia، مما يزيد في معارفهم ومعلوماتهم إضافة إلى مواقع الكتب الإلكترونية، التي تنشر آلاف الكتب والمنشورات العلمية والأكاديمية والعامة بمقابل أو مجانا، وتساعد الباحثين في الحصول على مصادر المعلومات، ومنتديات المحادثة الالكترونية التي تفتح أبواب الحوار بين الأفراد من بلدان وثقافات مختلفة، والتي تفيد الباحثين والأكاديميين لمناقشة عدة قضايا علمية وثقافية، كذلك البريد الالكتروني الذي يسهل عملية تبادل الوثائق والمنشورات الإلكترونية والمحاضرات من الأساتذة والمعلمين محليين أو أجانب، مما يحقق التواصل بين الباحثين المختصين في مجالات مشتركة.[2]

2- الاستفادة من فوائد اندماج ثورة المعلومات مع وسائل الاتصال:

ساعد اندماج التقنيات المختلفة أي ثورة المعلومات مع وسائل الاتصال على تسهيل عدة أمور على الجمهور، إضافة إلى ازدياد قوة تأثيرها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، وذلك بالنظر إلى ما تتسم به تكنولوجيا الاتصال من ميزات تتمثل في:

---

[1]- أبو عجيلة أعمار معتوق البوعيشي، العولمة والهوية الثقافية لدى الشباب دراسة ميدانية على عينة من شباب الجامعات الليبية، دراسة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الآداب ـ قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2013، ص 144.

[2]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 50.

التفاعلية إذ لا وجود في العملية الاتصالية للقائم بالاتصال أو المتلقي للرسائل الإعلامية، فقد تحول الكل إلى مشاركين في هذه العملية من خلال تأثير التكنولوجيا الجديدة على الأدوار وتداولها، فمثلا جمهور التلفزيون منحته التقنيات الجديدة إمكانية التحول إلى مشارك في صنع الرسائل من خلال أجهزة الاتصال الجديدة، كما أنها تتميز بعدم الارتباط بعنصر الوقت حيث ترسل الرسائل وتستقبل في أي وقت، يلائم ظروف المتلقي من خلال إعادة بعض البرامج، أو استخدام تقنيات الاتصال الحديثة كالفيديو وتسجيل البرامج وتخزينها ومشاهدتها في الوقت المناسب، وهي وسائل لاجماهيرية أيضا توجه رسائل الاتصال إلى مجموعة من الأفراد، كما توجه لفرد واحد كمثال عن ذلك محطات البث التلفزي في البلدان المتقدمة، التي تبث برامج متنوعة وفقا لرغبة وطلب المشترك.[1]

ومن بين خصائص تكنولوجيا الاتصال أيضا الشيوع والعالمية والكونية والتوجه نحو التصغير، حيث أصبحت وسائل الاتصال منتشرة متاحة لدى كل الطبقات الاجتماعية عبر العالم، كما تحولت وسائل الاتصال من الحجم الضخم إلى الصغير ومن المعقد إلى البسيط في ظل ثورة الاتصال، بحيث يمكن نقلها من مكان لآخر حسب ظروف المستهلك العصري، المتميز بكثرة الحركة والتنقل مثل تلفزيون الجيب، الهاتف النقال، الحاسوب النقال، ومن الأحادية إلى التعدد مثل الكمبيوتر الذي تعددت أشكاله من الضخم إلى الصغير، والمتعدد العمليات إذ يحتوي على شاشة إلكترونية، طابعة، فاكس وهاتف، كما تتسم تكنولوجيا الاتصال بالسرعة إذ أصبحت الصورة والكلمة تنتقل عبر العالم في ظرف ثواني عبر الانترنت، إلى جانب خاصية القابلية لتحويل رسائل الاتصال من مسموعة إلى مطبوعة، مثل أنظمة التيليتكست التي تعرض رسائل مطبوعة على شاشات التلفزيون تلبية لرغبات زبائنها، وأنظمة الدبلجة والترجمة للمواد المرئية مثل المحطات التلفزيونية Euronews و Eurosport.[2]

وبفضل هذه الخصائص تساهم وسائل الإعلام المعولمة وبالأخص خدمات الانترنت الإلكترونية في إثراء التنوع الثقافي، ونقل المعلومات وتعليم اللغات الأخرى والتعرف على ثقافات الشعوب والأمم، واكتساب مهارات ومعارف جديدة من خلال مواقع المحادثة الإلكترونية، وكذا الاستفادة من الأفكار والنقاشات المعروضة من طرف أشخاص لهم مستويات علمية وثقافية من مختلف أرجاء العالم.[3]

---

[1]– محمد شطاح، المرجع السابق، ص 25.

[2]– المرجع نفسه، ص 26.

[3]– ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 77.

3 . تحول العملية الإعلامية إلى صناعة الإعلام والثقافة:

من آثار التكنولوجيات الجديدة ظهور ما يسمى بصناعة الإعلام وصناعة الثقافة، بالرغم من التناقض الظاهر بين الصناعة من جهة والثقافة من جهة أخرى، حيث أن الصناعة تعني الإنتاج الاستهلاكي النفعي مثل صناعة الأغذية، أما الثقافة فتعني أن يعيش الذهن حالة الرفاهية والمتعة، حيث أولت البلدان الصناعية أهمية إستراتيجية لتنمية قطاع صناعة الثقافة، فتخصص له سنويا 3% من الناتج القومي لتطوير البحوث في هذا المجال، أما في الجنوب فتخصص له نسبة 0.3 %، حيث تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية أضخم مركز لاحتكار صناعة الثقافة، وتحتل البلدان الأوروبية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على المعلومات في العالم، من خلال محطات البث التلفزيوني الفضائي المباشر، بحيث تغرق يوميا العالم النامي بسيل من الأشرطة والأفلام والمسلسلات، مكملة مسعى المخطط الغربي الرامي إلى تحديث الثقافات المحلية وتغريب المجتمعات.[1]

4- بروز صحافة المواطن أو ما يسمى بالصحافة البديلة:

تعني صحافة المواطن والتي برزت إلى الوجود مجموع الأنشطة التي يقوم من خلالها المواطن العادي، باعتباره أحد أفراد جمهور وسائل الإعلام بإنتاج مضمون إعلامي، ونشره عبر تقنيات اتصالية متعددة فيكون نصيا أو مسموعا أو سمعي بصري أو يكون متعدد الوسائط، يتم هذا النشر غالبا بواسطة تطبيقات الانترنت الاتصالية كالمدونات، مواقع بث الفيديو، المواقع الاجتماعية، منتديات المحادثة الإلكترونية بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية، كالقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع الإلكترونية التابعة لكل وسائل الإعلام، وهي صحافة تشاركية يطلق عليها تسمية الصحافة البديلة أو الإعلام البديل أو صحافة الهواة يشارك فيها مواطنون متطوعون من مختلف الأماكن، وهي لا تهدف إلى تحقيق أي ربح أو غرض تجاري، ومن أهم مظاهر صحافة المواطن الشبكات الاجتماعية وهي مواقع يستخدمها الأفراد بهدف التواصل الاجتماعي، وبناء العلاقات والتعارف وتكوين جماعات افتراضية لها انشغالات مختلفة، يمكن من خلالها للمستعملين إنشاء صفحات خاصة بهم، ونشر سيرتهم وصورهم ومعلوماتهم الخاصة، ومقالاتهم وكتاباتهم وآرائهم وتسجيلات الفيديوهات، ومن أشهر هذه المواقع myspace, facebook, twiter.[2]

---

[1]- محمد شطاح، المرجع السابق، ص 29 وما بعدها.

[2]- إبراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 174، 175.

5 ـ ظهور مجتمع المعلومات:

يعتبر اكتساب المعلومة والمعرفة عاملا من عوامل التقدم والقوة والبناء الحضاري، وأصبحت أهميتها تفوق أهمية الموارد الطبيعية والطاقوية التي تبقى مهددة بالنفاذ، فالمعلومة قادرة على منافستها من حيث أنها غير قابلة للنفاذ بل تتزايد قيمتها بدلا من أن تنقص، والمستفيد من المعلومة تزيد مصادره المعلوماتية، في حين أن المصدر الذي تؤخذ منه المعلومة يبقى على قيمته وحاله أو يزيد نموا، فكل من يأخذ المعلومة ومن يعطيها يعد مستفيدا في نهاية الأمر، وبالفعل تأكد ذلك من خلال ما حققته الدول التي تعتمد اقتصادياتها على صناعة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال الحديثة مثل أندونيسيا وماليزيا وغيرها، وقد كثرت كذلك الشركات والمؤسسات الناشطة في ميدان صناعة المعلومات مثل شركة Microsoft و Sony.[1]

فظهور مجتمع المعلومات فرض على الدول ضرورة مواكبة الوضع بسن ترسانة من الاجراءات والقوانين التي تكفل ذلك، لكن في نفس الوقت يجب أن تكون كفيلة بضمان التحكم في نتائج ذلك، ومن بينها حماية الحياة الخاصة للأفراد ومكافحة الجرائم المعلوماتية وأعمال القرصنة وغيرها، نذكر على سبيل المثال بهذا الصدد القانون الجزائري رقم 04/09 المؤرخ بتاريخ 05/ 08/ 2009، والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاعلام والاتصال ومكافحتها.

ويفرض الدخول في مجتمع المعلومات والاستفادة من فوائده الاهتمام بالمسائل التالية:

– العمل على إتاحة مصادر المعلومات التقنية والعلمية من خلال تحديث شبكات المعلومات بين الجامعات ومراكز البحث والمدارس والمؤسسات الثقافية.

– الاهتمام بقطاع التربية والتعليم فهو بمثابة بوابة مجتمع المعلومات، بالإضافة إلى العناية بالتعليم المستمر والتعليم الجامعي المفتوح خاصة بالنسبة للعمال والإطارات، والتكوين المستمر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعدم قصره على فئة معينة، وإعادة تكوين العاملين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب الاهتمام بالترتيبات التشريعية والقانونية من خلال سن قوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية وبالأخص المواد الإلكترونية.

[1]– إبراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 15، 16.

– إقامة بنية تحتية ملائمة للاتصالات والشبكات وتشجيع الاستثمارات الخاصة، والعمل على تشجيع سياسة تدعيم الدولة لأسعار الأجهزة والتكنولوجيات الحديثة، كالحواسيب وقيمة الاشتراك في شبكة الانترنت.[1]

بالإضافة إلى العمل على إقامة مشاريع الشراكة والتعاون في قطاع تكنولوجيات الاتصال بين مختلف البلدان، والاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية التي تؤخر إرساء مجتمع المعلومات وتمكين الأفراد من الوصول الحر لكل الشبكات، محاربة الجرائم الالكترونية والقرصنة على الأعمال الفكرية، واختراق أنظمة المعلومات والبيانات المتعلقة بالإدارات والمؤسسات، تعزيز المحتوى المحلي والعربي على الشبكات الالكترونية، واحداث مؤسسات محلية في مجال التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة، استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مراكز التوثيق والمكتبات الجامعية لتحسين الوصول لمصادر المعلومات، العمل على استحداث شبكات علمية للتواصل بين الباحثين، إضافة إلى شبكات معلوماتية تربط بين المكتبات ومراكز البحث والجامعات مثل الدول المتقدمة، دفع الإدارة لتصميم مواقع للمعلومات المؤسساتية والمعلومات الخاصة بالإدارة العمومية، مما يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن أي الدخول في عهد الحكومة الإلكترونية، ضمان الرقابة والتقييم الدوري لكل إجراءات الدخول في مجتمع المعلومات، وضمان التحديث المستمر لقطاع الاتصالات حرصا على مواكبة التطورات.[2]

6 ـ طرح البدائل الإعلامية أمام المشاهد:

أتاحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال إمكانية الوصول إلى البث التلفزيوني لعدد كبير من القنوات المتخصصة والموجهة بشكل مدروس إلى كل فئات المجتمع، مع تسهيل وصول الرسالة الإعلامية إلى جمهورها المستهدف، وأصبح المشاهد هو البطل الذي يتحكم في انتقاء البرامج، التي يشاهدها واختيار التوقيت الذي يناسبه بعد أن كان متلقيا لما يقدم له فقط، فهذا التطور يعد نصرا لحق المواطن في الحصول على المعلومات التي يرغب فيها وكسر حواجز الرقابة، مما ينمي لديه حسن حرية الاختيار فتزول عقدة التخوف من تعرضه لهذا الفيض من المعلومات، لكن على الإعلام تحمل مسؤولية تهيئة

[1] – ابراهيم بعزيز، المرجع السابق ، ص 21.

[2] – المرجع نفسه، ص 23، 24.

المتلقي العربي ثقافيا وفكريا وطرح البدائل الإعلامية العربية للمشاهد، حتى يتمكن من حسن الانتقاء بين الصالح والطالح لكل ما يعرض عبر القنوات الفضائية.[1]

وبذلك يعد التلفزيون من بين وسائل الإعلام الجماهيري التي استفادت من الثورة التكنولوجية، فعرف تطورا كبيرا في تقنياته لم تشهده وسائل الإعلام الأخرى، نظرا لاستهوائه لعدد كبير من الجمهور وقدرته على التأثير وتغيير المواقف والتوجهات، فقد دخل جميع مجالات الحياة والأنشطة الإنسانية، وأصبح يعد مصدرا هاما للثقافة والمعرفة.[2] كما وظفت الانترنت بسبب جلبها لأغلب مشاهدي وسائل الإعلام الأخرى في دعم أجهزة الإعلام التقليدية، فالكثير من الناس أصبحوا يعتمدون عليها للحصول على ما تقدمه هذه الأجهزة بمعنى أنها قد احتوت هذه الوسائل.[3]

7- دور وسائل الاعلام التثقيفي والتعليمي:

إن وسائل الإعلام المعولمة ليست كلها شر إذ لها آثار سلبية كما لها آثار إيجابية، إذ لا يمكن انكار الدور التثقيفي والتعليمي لوسائل الاتصال الحديثة، ودورها في تطوير البحث العلمي وتوفير وتيسير سبل الحصول على مصادر المعرفة والثقافة، حيث أن أكبر الجامعات والمدارس تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيات الاتصال، بالإضافة إلى دورها الكبير سياسيا حيث ساعدت في نشر الوعي السياسي عن طريق بث مضامين متحررة، تختلف عن ما كان يبث عن طريق وسائل الاعلام التقليدية، ويمكن اعتبار ما حدث من ثورات منادية بالديمقراطية في الدول العربية مع بداية سنة 2011 نتيجة لإرهاصات وسائل الإعلام.[4]

8- دعم دور الصحافة:

تؤدي الصحافة كغيرها من وسائل الإعلام التي تدعم الحق في حرية الرأي والتعبير دورا بالغ الأهمية في خدمة المجتمع، فهي تسلط الأضواء على كل ما هو سلبي أو ناقص في السياسات المنتهجة، من قبل

---

[1]- حسن حامد، تعقيب على مقال الأستاذ محمد السماك الإعلام وحقوق الإنسان، الندوة الإقليمية حول الإعلام وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 21 ـ 22 يناير 2004، ص 74، 75.

[2]- محمد شطاح، المرجع السابق، ص 10.

[3]- عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 169.

[4]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 78.

سلطات الدولة في حالة ما إذا انحرفت عن الصالح العام، مما يدفعها إلى الإصلاح وتدارك النقص على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1]

وتعتبر الصحافة أحد أهم وسائل الاتصال الجماهيرية، وتستوحى أهميتها من دورها الكبير في الإقناع والتأثير على القراء، والصحافة كمهنة تعني فن تسجيل الوقائع اليومية مع احترام الدقة والموضوعية، وضرورة الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه والاهتمام بالمجتمعات البشرية، وبث أخبارها ووصف نشاطها وتسليتها وملئ وقت فراغها، فالصحافة تعبر عن صورة الجماعة وآرائها وخصائصها، وتطلق مفردة الصحيفة أو الجريدة على النشرة اليومية أو الأسبوعية، ويعبر عنها أحد الباحثين بأنها المنشور الذي يصدر بانتظام وفي أوقات محددة، تتضمن الأخبار والتعليقات والتحقيقات والتفسيرات وغيرها.[2] فحرية الصحافة ينبغي أن تحظى بمكانة متميزة، باعتبارها أقوى صور حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام في الوقت نفسه، وهي كلها حريات تدعم وتجسد الديمقراطية.[3]

وقد أشار الإعلان العالمي إلى حرية الصحافة في المادة 19 بأن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. فحرية الصحافة تعني حرية التعبير عن طريق الكتب والصحف والمجلات والإعلانات المختلفة، وعن طريق الإذاعة والسينما والعروض المسرحية والسينمائية، والقول بوجودها من عدمه يرتبط بمدى إتاحتها وحرية استعمالها، ولهذه الوسائل تأثيرا كبيرا على الرأي العام مما يفرض على الدول التدخل في تنظيمها.

فالصحافة الحرة هي تعبير صادق عن الديمقراطية الحقة فهي جزء من حرية الفرد العادي، ويقصد بها حرية الأفراد في نشر أفكارهم عن طريق الكلمة المطبوعة، دون تدخل من الحكومة فيما يخص مادة النشر، ودون رقابة على الصحف أو إلغاءها مادامت تعمل في حدود القانون، إذ يجوز أن تفرض عليها قيود ورقابة محدودة كاستثناء في الظروف غير العادية، كالحروب وحالات الطوارئ وذلك لحفظ الأمن والسلم طبقا لما يمليه القانون، وقد شهدت هذه الحرية في عصر العولمة تحررا وتنوعا كبيرا، فظهرت إلى الوجود الصحافة الحرة المستقلة التي لا تنتمي لأي حزب سياسي أو حكومة، إلى جانب صحافة تملكها

---

[1]– عبد القادر عكيف، المرجع السابق، ص 47.

[2]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق ، ص 134.

[3]– Croteau David and William Hoynes , The business of mediscorporate interest, pine forge press, London, 2001, p 202.

الحكومة وصحف حزبية.[1] فهذا التعدد والتنوع والتحرر يمكن اعتباره من آثار العولمة والآفاق الواسعة التي فتحت أمامها.

لكن الأمر الذي يتنافى مع دعم هذه الحرية هو أن تصبح تلك الوسائل أداة في يد الأنظمة للتستر عن أخطائها وتمجيدها مثل ما هو سائد في الأنظمة الدكتاتورية، وهذا لا يخدم حرية الإعلام ومصلحة الوطن والأمانة العلمية، كما يعد ترك هذه الوسائل في قبضة وسيطرة جهات معينة توجهها وتستغلها في الدعاية لقضية ما قد تكون غير عادلة أو مبادئ بلدان أجنبية مثل الدول الرأسمالية، والتمس الباحثون هذه الظاهرة في دول الغرب اذ تفوق تكاليف الطبع والنشر واستحداث الآلات سعر البيع، مما أدى إلى تبعية وخضوع الصحافة وغيرها إلى المجموعات التي تمولها أو لأصحاب الإعلانات[2] وهي ظاهرة شائعة في عصر العولمة.

ينبغي حتى تؤدي وسائل الإعلام دورا هاما في خدمة الصالح العام أن يكون حرا ونزيها، بعيدا عن أي شبهة تتعلق بزرع الإرهاب الفكري على المجتمع وانتهاك حقوق الإنسان، أو التحريض على الكراهية الموجهة ضد الأفراد أو الجماعات أو العقائد، فالإعلام ينبغي أن يلتزم بتوثيق المعلومات والدقة والسماح بحق الرد، وعدم تزييف الحقائق ونشر الأكاذيب التي تهم الرأي العام، ووجوب احترام الحياة الخاصة للمواطنين وقدسية الأديان، والامتناع عن الدعوة إلى إثارة الثورات العنصرية أو الطائفية وعدم نشر الصور والأعمال الفاضحة، التي يتسبب نشرها في إحداث ضرر كبير مقارنة بما سيحقق من نتائج لو تم حجبها.[3]

لكن الإعلام في ظل الظروف الراهنة أصبح موضع شك فكل ما كان مفترض فيه ان يؤديه، أصبح غير ملموسا في الواقع. فحرية المعلومات تحمل معها واجبات ومسؤوليات اتجاه الجمهور، خاصة عندما تكون وسائل بث المعلومات تسيطر عليها جهات واسعة لا تلتزم بالحياد، بما فيها الدول وأدوات الاحتكار أو شبه الاحتكار الأخرى والتي أغلبها تقع في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]– عبد الناصر أبو زيد، حقوق الإنسان في مصر بين القانون .. و.. الواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 134.

[2]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 48، 49.

[3]– إيهاب حفظى، حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب، إيتراك، القاهرة، ط1، 2012، ص 304.

[4]– أمحمد مصباح عيسى، المرجع السابق، ص 290، 291.

9- اعتبار صحافة المواطن كسلطة خامسة:

من نتائج العولمة أيضا تحول صحافة المواطن إلى سلطة خامسة في الأنظمة السياسية بعد الصحافة التقليدية كسلطة رابعة في ظل تطور وسائل الاعلام والاتصال وعولمتها، وذلك نظرا لدورها في التأثير على المسائل السياسية والإدارية لمختلف الدول، فمن خلالها يمكن لعامة الناس نشر ما هو ممنوع أو ما يسيء للسلطة التي هي على سدة الحكم، ويمكنهم كذلك طرح انشغالاتهم وانتقاداتهم وآرائهم للحكام، وقد أثار هذا الوضع تخوف الكثير من الأنظمة الشمولية المستبدة، فلجأت إلى حجب المواقع الالكترونية ومدونات إلكترونية، لدرجة اعتقال بعض المدونين الذين تم التعرف على هويتهم مثل ما حدث في الصين، فهي صحافة لا يمكن التحكم فيها أو فرض الرقابة عليها، فالتقنيات الحديثة تجعل بث الموقع من بلد لآخر أو في موقع إلكتروني آخر، فهذه الحرية اللامتناهية للتعبير عبر شبكة الأنترنت، جعلت الكثير من الدول تتقاعس وتمتنع عن إيصال الربط بالشبكة في أقطارها وحرمان مواطنيها من الاستفادة منها.[1]

10- الانترنت ودورها في إبراز الديمقراطية الالكترونية:

الانترنت وصفت من قبل البعض بأنها بازار أو سوق ضخم، يعرض أصناف متعددة من السلع منها ما يكون صالحا أوفاسدا أوملفقا، فالانترنت تحوي المكتبات، الجامعات، الموسوعات، الصحافة، المدونات الشخصية، التسلية والترفيه، الاقتصاد والسياسة، الدين والقمار، المقدس والمدنس، وهي تمثل مجالا واسعا للتواصل والمشاركة الحيوية عبر شبكات أفقية في ظل عالم افتراضي، حيث أسفر ذلك عن عدة نتائج منها ظهور ما يسمى بالديمقراطية الإلكترونية كوسيلة حديثة للتعبير والضغط السياسي.[2]

ويمكن القول بأن الانترنت ساهمت في خلق ما يسمى بمجتمع المعلومات، الذي لا يعتمد على استخدام الورق بكثرة، مما جعل البعض يطلقون عليه تسمية المجتمع اللاورقي في ظل ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، والتي أضحت تعتمد عليها في تقديم الكثير من الخدمات.[3]

---

[1]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، 187.

[2]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 154.

[3]-Nicolas c . p. Alain M, La société de l'information, la documentation française, Paris, 2004, p 55.

11- تحرير البث الفضائي التلفزيوني من الاحتكار:

يقصد به عمليات البث الصوري والصوتي المبرمج الهادف عبر الأقمار الاصطناعية المتجاوز للحدود، وقد التقى هذا المصطلح مع هيمنة الدول المتقدمة على الاتصال ووجهتها إلى اختراق المجتمعات الأخرى أي دول الجنوب فتبقى في حالة تبعية لهذه الدول، غير أن الملاحظ أن البث الفضائي التلفزيوني له مفعولا سريعا في تحقيق الاختراق وغزو الآخرين بأقل التكاليف المادية ودون خسائر بشرية على خلاف ما كان معروفا في الاستعمار القديم، فالبث التلفزيوني المباشر بمثابة استعمار جديد وسائله تستهدف عقول وأهواء الشعوب، وقد تدعم هذا البث أكثر بفعل التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال خاصة في ما يتعلق بانتاج نماذج متطورة من الاقمار الاصطناعية التي أحدثت بدورها تطورا في عمليات الاستقبال التلفزيوني، فأصبح بمقدور المواطن استقبال برامج القنوات التلفزيونية غير المشفرة في بيته دون وساطة المحطات الأرضية العملاقة أي أن الدول خرجت من أطراف هذه العلاقة التواصلية بين المرسل والمستقبل.[1]

وبالتالي فالبعد التكنولوجي في عولمة الإعلام فرض على الدول النامية بوجه عام ومن بينها الدول العربية تحديات كبرى، بحيث أضعف دورها في احتكار مجال البث الإذاعي والتلفزيوني، ولم تعد ملكيتها وإدارتها للإذاعة والتلفزيون تضمن استمرارية هذا الاحتكار، ودوام قدرتها على المراقبة أو المنع، وإن كان بإمكان هذه الدول التحكم في ما تبثه من أفكار وأخبار وآراء عبر وسائل الإعلام التي تملكها، فإنها لن تقدر على صد الجمهور عن البدائل الأخرى من قنوات فضائية ومواقع على شبكة الأنترنت، مما يجعلها مجبرة على منافسة هذه الوسائل لجذب الجمهور المتلقي، علما أن هذه المنافسة ستكون لصالح الشركات ذات النشاط الدولي والرأسمال الكبير.[2]

ويمكن القول أن من أهم إرهاصات العولمة كذلك في هذا المجال ظهور وانتشار القنوات الفضائية الخاصة، التي تتناول موضوعات هامة وحساسة بالنسبة للرأي العام، والتي غالبا ما تتعمد القنوات التلفزيونية الحكومية إغفالها، فكانت بذلك مجالا وفضاء مفتوحا لكل وجهات النظر والآراء.[3]

---

[1]- عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 99، 100.

[2]- رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 149.

[3]- ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 179.

12- تحرير حرية البث الإذاعي من الاحتكار:

أصبح الإرسال الإذاعي بواسطة أجهزة الراديو والتليفزيون من أهم طرق نقل الأفكار والمعلومات في العصر الحديث، خاصة أنه لا يحتاج إلى جهد من المستمع أو المشاهد مثل قراءة الصحف أو الكتب، كما أن هذه الوسائل أكثر جاذبية وأقل كلفة ولا تحتاج إلى معرفة القراءة والكتابة، مما يجعل دورها قوي في التأثير على الكثير من الناس، تحتكر حكومات أغلب دول العالم الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، وإن كانت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قد سمحت به للأشخاص الخاصة، فالراديو الخاص سمحت به فرنسا سنة 1981، أما شبكات التلفزيون الخاصة فسمحت بها سنة 1982، ومجمل القول أن الحكومات إن تمكنت من احتكار الارسال، فإنها لن تتمكن من التحكم في تلقيه بالنسبة للأفراد، الذين يمكنهم سماع ومشاهدة إرسال الدول الأخرى.[1]

13- الاستفادة من خدمات الانترنت:

ساعد التطور التكنولوجي في عولمة الإعلام والاتصال، كما وفر هذا التطور وسائل تقنية جديدة للتعبير الفوري عن الفكر والرأي والاتصال الآني والسريع، الذي يصعب حصره ومراقبته لأنه لا يستغرق وقتا كبيرا لوصوله إلى المتلقين، فظهر ما يسمى بالمواطن الرقمي أو ما يطلق عليه بمواطن الأنترنت، وهذا ما جعل لحرية التعبير والإعلام بعدا شاملا وواسعا.[2]

إذ لا يمكن إنكار الجانب الإيجابي للانترنت كوسيلة من وسائل الإعلام والعولمة، والذي يتمثل في سهولة حصول الصحفيين على كم هائل من المعلومات ونشرها، متحررة من الضغوط والتهديدات والرقابة التي تفرضها عليها الأنظمة الحاكمة، وذلك باتاحة فرص اللجوء إلى النشر عبر شبكات المعلومات، كما وفرت فرصة للحوار مع الصحفيين العرب حول الهموم المشتركة وبحث الحلول المقترحة، وسهلت لهم الوصول إلى الجمهور مباشرة دون رقابة الحكومات، وإن كان ذلك قد تحقق بصورة محدودة على المستوى العربي.[3]

---

[1]- ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 176، 177.

[2]- بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 79.

[3]- عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 126.

فهذه المصادر المفتوحة توفر للمجتمعات المعاصرة والنامية قدرا كبيرا من الإنتاج الذهني والإبداعي البشري في كل الأزمنة دون عقبات، مما يهيئ فضاءا واسعا يمكن استغلاله كمورد هام في التنمية البشرية، وذلك بمختلف صورها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكبر مثال على ذلك أن تتاح لدى كل البشر جميع الكتب والمؤلفات الأدبية والعلمية، والإنتاج العالمي في الفن والأدب والموسيقى والشعر والكيمياء والفيزياء والرياضيات والطب والزراعة والصناعة وغيرها، فيتمكنون من الاشتراك فيها والاستفادة من فوائدها وتحقيق النهضة والتطور.[1]

14 ـ تراجع الرقابة:

من ارهاصات العولمة ظهور ما يسمى بصحافة المواطن، التي نجم عنها تغير الأدوار في العملية الاتصالية، بحيث أصبح المتلقي أو الجمهور يتقمص دور الناشر والكاتب ومنتج فيديو ورسومات ومعلق ومسير للمعرفة ومكتبي ومعلن، وذلك بكل حرية عكس ما هو سائد في الصحافة التقليدية من وجوب تمرير كل ما هو مكتوب على رقابة كل من رئيس التحرير أو الناشر أو الطابع، وهي نظرية تقوم على نموذج الغربلة والتقييم ثم قبول النشر، بخلاف صحافة المواطن التي تقوم على نموذج النشر ثم الغربلة والتنقيح، أي أنها متحررة من مشكلة عرقلة النشر التي يعرفها الإعلام التقليدي، وبذلك قوضت صحافة المواطن أركان نظرية حارس البوابة المفروضة على وسائل الاعلام التقليدية، فأصبحت الحرية التي يتمتع بها القائم بالاتصال والصحفي متاحة بشكل كبير، والمعنى أنه أصبح بالإمكان التوصل للمعلومة مباشرة دون الاعتماد على الصحفي، وكذا نشرها وتوزيعها دون حاجة لوسائل الإعلام التقليدية أو دور النشر أو المطابع.[2]

15- إدارة الإعلام للحروب الافتراضية:

تتفق أغلب الدراسات على أن للإعلام في عصر العولمة دورا بارزا في إدارة حروب المستقبل، وقد وضح كتاب " انبثاق سياسة المعرفة " للمؤلفين جون أركيلا ودايفيد رونفلد، بأن هذه الحروب لا تعتمد على الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الذكية، وإنما تعتمد على وسائل الإعلام، ومن هذا المنطلق يعتبر المؤلفان الإعلام ميزة فيزيائية تشبه الطاقة والمادة، وبذلك فإن مفهوم الإعلام الحالي

---

[1]- عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 54.

[2]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 184 وما بعدها.

اتجه إلى إعطاء الرسالة أهمية كبرى، فبواسطتها يمكن خوض الحروب عبر الشبكات، ويتقرر الفوز فيها لمن يخبر الرسالة بجدارة وليس لمن يملك الأسلحة الفتاكة، ويتضح من ثنايا هذا المؤلف أن مفهوم القوة تحول من قوة عسكرية، أداتها الأسلحة والعتاد إلى قوة إعلامية أداتها العلاقات الإنسانية، وهذا ما يطلق عليه الحرب الافتراضية التي يحتل فيها الإعلام بعد استراتيجي في حل الصراعات، وبذلك يتحول الاعلام إلى سلطة لطيفة قادرة على تجسيد القيم والأفكار والقوانين والأخلاق، بشكل يترجم اندماج سياسة المعرفة مع عصر الاتصالات.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال

بالرغم من أن الإعلام كان حليفا للعولمة في بعض الظواهر، ووصفها على أنها وسيلة لتحرير الإنسان من دكتاتورية الدولة القومية والحكومات الشمولية التسلطية، وأنها وسيلة لتحقيق الديمقراطية والحرية، وهي نقطة تحول من إيديولوجية فكرية محلية إلى آفاق ثقافية عالمية واسعة، كما أنها تدفع إلى تبني أفكار عقلانية متحررة تقودنا إلى العيش في عالم تسوده المساواة والعدل بين البشر، بدلا من العيش بعقلية التعصب لإيديولوجية فكرية أو دينية متعصبة ومنغلقة.[2] لكن الواقع العملي كشف عن عدة ممارسات سلبية للاعلام والاتصال في ظل العولمة وذلك ما سيتم توضيحه في ما يلي:

أولا: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال

1- ترسيخ قيم الاستهلاك لدى الجيل الجديد:

يلاحظ فيما يخص عولمة وسائل الإعلام هو هيمنة الأفلام والبرامج الأمريكية خصوصا والغربية عموما، إذ تسيطر وسائل الإعلام الأمريكية على 65 % من المواد الإعلامية والإعلانية والثقافية، فهي تروج لثقافة وقيم غربية وتنمي الرغبة في العنف والقوة والقتل والجنس، والترويج للسلع الأمريكية والغربية نظرا لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على أهم التقنيات الاعلامية الحديثة وتفوقها في مجال الوسائل الإلكترونية المستخدمة في ميدان الاعلام والاتصال، بهدف تحقيق المزيد من الربح والزيادة في إنماء رأسمالها.[3]

---

[1]- عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 38، 39.

[2]- سعيد أحمد علي الأفندي، المرجع السابق، ص 407.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 44.

بمعنى أن مناط الضرر في عولمة الإعلام والاتصال يتمثل في أنها تتضمن نفيا للتعددية الثقافية من جهة، واعتداء على حرية وسائل الاعلام والحق في الاتصال، ونقل سلطة الدولة في هذا المجال لصالح الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسيات من جهة أخرى.[1] حيث تساهم العولمة في جانبها الثقافي في تفاعل الثقافة مع التقانة مما ساهم في اختراق الحدود الثقافية، وترويج النماذج الثقافية ذات الطابع الغربي والهوية المؤمركة، وسد أبواب التثاقف الحر كخيار لفائدة الانصياع الكامل للفضاء الثقافي لقيم الغالب على حساب الثقافات التقليدية، مما يعني أنه لا مجال للشعوب سوى اتخاذ موقف الانعزال أو الذوبان والاندماج في ثقافة العولمة.[2]

وبذلك أصبحت القيم والسلوكيات الغربية والأمريكية تدخل مجتمعاتنا وبيوتنا وعقولنا بشكل واسع ودون استئذان، وكان تأثير ذلك بالغا ومؤسفا خاصة على الجيل الجديد الذي ولد في أحضان الفضائيات المفتوحة وتكنولوجيا الانترنت، فأصبحت هذه القيم بالنسبة له من الثوابت المقدسة، فترسخت لديه قيم الاستهلاك لمجرد الاستهلاك والعنف والإجرام والجنس واللامبالاة وعدم احترام الروابط العائلية، وسادت حالات الضياع واليأس والتكاسل والانحطاط، والتنصل من الاعتزاز بالأمجاد وانتفاء القدوة الحسنة والتنكر للماضي، مع السعي وراء تقليد الغرب دون قيد أو شرط والنفور من اللغة القومية، واعتبارها من مخلفات الماضي وعد التمسك بها تخلفا وجهلا فصار شباب اليوم يتردد على المطاعم، ويسعى جاهدا للأكل في المطاعم التي تحمل أسماء أجنبية وارتداء الألبسة الغربية المكتوبة باللغة الأجنبية.[3]

من مظاهر التأثر بثقافة العولمة الاستهلاكية كذلك هي التهافت وانتشار اللباس الغربي في المجتمعات العربية لدى الرجال والنساء، حيث صار هذا اللباس المصبوغ بماركات عالمية وصورا لممثلين أو مطربين من علامات التقدم والتحضر، وأضحى خبراء الأزياء يشدون الانتباه أكثر من علماء الطاقة النووية، لدرجة أن هذا الوضع أثار قلق وتنبه بعض الدول فاتجهت إلى الزام شعوبها باحترام لباس معين في الأماكن الرسمية أو أثناء تأدية وظائفهم المهنية، فمثلا عمان قد تصدت لهذه الظاهرة وألزمت شعوبها وموظفيها باحترام الزي العماني في الأماكن الرسمية.[4]

---

[1]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 111.

[2]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 15، 16.

[3]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 45.

[4]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 465، 466.

بالفعل أصبح الانقياد نحو هذه القيم والسلوكات في جميع مظاهر الحياة، من مأكل وملبس وثقافة من قبل فئات كبيرة في المجتمعات النامية حقيقة لا يمكن انكارها، وأصبحت هذه السلوكات مصدرا للفخر والاعتزاز، وتعتبر من مظاهر النمو والتطور من قبل فئة الشباب خاصة، إذ أن التمسك بالمعتقدات والتقاليد والولاء للوطن والمبادئ والاهتمام بالعلم يعد جهلا وتخلفا.

وهذا ما خلق أزمة ثقافية داخل المؤسسات التعليمية والتربوية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية، وشكل تهديدا للهوية الثقافية، وأثر على الجيل الجديد في المدارس والجامعات، فنتج عن ذلك الانحلال الثقافي والقيمي، وأصبح هذا الجيل الناشئ تائها لا يدرك حقيقة الأمور، فساهم في ضعف المجتمع وعدم قدرتة على مواجهة تحديات العولمة، فهذا الجيل الحديث يعتمد على التقليد دون وعي وإدراك، فينجذب إلى قيم الشرق تارة وقيم الغرب تارة أخرى فضاعت هوية شعبه، لأن الجيل المشبع بالقيم المخالفة لعاداته وقيمه تضعف قوته اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، بسبب احتقاره ورفضه للعمل والأخلاق والمثل واعتبار العلم من القيم الدنيا، وبقاء الأمور على هذه الحال لا يمكن هذه الشعوب من الدفاع عن هويتها الثقافية والصمود في وجه ارهاصات هذه الظاهرة.[1]

فهذه الظواهر وبالأخص الانحلال القيمي والخلقي وتحقير العلم والعمل، تستوجب تقبل التغيير في جانبه الإيجابي وإعمال العقل لاختيار ما يخدم العقل البشري والضمير الإنساني، مع محاولة المشاركة والتفاعل مع تطورات العصر ورفض سياسة الانعزال السلبي، إلى جانب ضرورة إحياء وتفعيل دور الأسرة ومؤسسات التربية، فهما من ضمن المؤسسات التي تلعب دورا لا يستهان به في بناء الشخصية.

2- التأثير السلبي للبث التلفزيوني:

يؤثر تدفق وتنوع البث التلفزيوني المباشر، والذي شهد توسعا كبيرا في ظل العولمة على ثقافة جمهور المتلقين وعاداته وعقائده، وبالأخص في مجتمعاتنا العربية التي انعكس عليها هذا الوضع سلبا نظرا للأسباب التالية:

- وجود مضامين موجهة لأهداف خفية تهدف الى المساس بعاداتنا وتقاليدنا، إذ تستورد التلفزيونات العربية ما بين 30 إلى 60 % من البرامج التي تبثها الدول الأجنبية.

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 45، 46.

– بث المشاهد والأفلام والمسلسلات الإباحية المعادية لقيمنا الثقافية والدينية التي تتميز بالإبهار وأساليب محترفة ومدروسة للتنبيه.

– كثرة بث وانتاج أفلام الكرتون المدبلجة التي حظيت باهتمام فئة الأطفال، التي من ضمن بواعثها الخفية تكريس قيما ثقافية وسلوكية دخيلة، إلى جانب زرع ثقافة العنف والقوة ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة، إضافة إلى ترويج مبدأ حرية المعتقد وتغييب الوازع الديني والأخلاقي، مما يجعل الطفل في منأى عن عقيدته وهويته وخصوصيته الثقافية.[1]

وقد توصلت دراسات إلى أن حوالي 95% من الأطفال البالغين من العمر ما بين 8 سنوات و16 سنة مدمنين على مشاهدة التلفزيون، من بينهم 41% من هذه النسبة تقبل على مشاهدة التلفاز دون رقابة من جانب أولياء الأمر من ساعتين إلى ثلاث ساعات ونصف، وقد أثر ذلك سلبا على سلوك الأطفال[2]، وأخلاقهم وشوش تفكيرهم، كما أثر سلبا على تحصيلهم ومستواهم الدراسي خاصة في هذا السن.

3– دور الإعلام في تكريس ظاهرة التغريب الثقافي:

تعمل وسائل الإعلام الأوروأمريكية على بث برامج يغلب عليها تشويه الحقائق، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر قوة مسيطرة على النشاط الإعلامي والثقافي في العالم، إذ يعد تصدير الثقافة الأمريكية إلى البلدان النامية " قضية دولة "، في سبيل تحقيق مشروعها الثقافي بواسطة البرامج الإعلامية، التبادل الثقافي، المساعدات والدعاية للنموذج الأمريكي، والشركات المتعددة الجنسيات التي تعد من أكبر الوسائل التي تمارس بواسطتها الدول الغربية هيمنتها الثقافية على البلدان المتخلفة، وذلك من خلال تغيير وجهة تركيز نشاطها من المجال الاقتصادي إلى المجال الثقافي والإعلامي، ومن خلال تملكها لدور النشر ومؤسسات الإنتاج والتوزيع السينمائي، بحيث أنه من بين كل 15 شركة متعددة الجنسيات تنشط في المجال الإعلامي والثقافي، توجد 10 شركات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.[1] لذلك فالخوف من التغريب الثقافي لا يعد مشكلة العالم الثالث والعرب وحدهم، وإنما هو مشكلة تخص الدول الغربية كذلك.

---

[1]– اكرام أحمد فؤاد الاهواني، المرجع السابق، ص 316، 317.

[2]. Dudezert Jean Pierre, L'audio visuel pour l'école, édit Elips, Paris,1994, p 58.

[1]– محمد شطاح، المرجع السابق، ص 80، 81.

فإلى جانب استغلال ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارات الحياة المعاصرة ومواثيق الأمم المتحدة، لخرق منظومة القيم الثقافية والنظم الإسلامية والترويج لفكرة العولمة، وكذا استغلال المؤتمرات الاقتصادية والتنمية والسكان التي تنعقد عبر العالم، وتشييع ثقافة فن الرقص والغناء والموسيقى من خلال المهرجانات الفنية، واللقاءات الشبابية على المستوى العالمي للبنين والبنات لصالح ثقافة العولمة، تتجه قيادات العولمة إلى تكثيف سياسة اندماج الشركات الضخمة المنتجة للثقافة، مثلما حدث مؤخرا بين شركة أمريكا أون لاين كبرى شركات الانترنت وشركة تايم وارنر عملاق قطاع الإعلام، فتولد عنهما إمبراطورية توسع نشاطها من المجلات إلى أفلام السينما والانترنت، مما أغرق السوق الثقافية بمنتجات الثقافة المهيمنة، ومن هذا المنطلق قال ستيف كيس رئيس شركة أمريكا أون لاين ومديرها التنفيذي " نحن نبدأ القرن الجديد بشركة جديدة فريدة تمتلك أصولا لا مثيل لها، وهي ستكون ذات قدرة تأثيرية هائلة على المجتمع...وبالاندماج مع تايم وارنر، سنغير بشكل كبير أسلوب تلقي الناس للمعلومات واتصالاتهم بالآخرين"[1].

4 . زرع سلوكات الشك والخمول والاغتراب:

تسببت تكنولوجيا الاتصال التي تم استغلالها من قبل قيادات ظاهرة العولمة في ترسيخ الثقافة العالمية، وقيم المعرفة العلمية والبحث العلمي عن طريق الكم الهائل من تدفق المعلومات، في زرع الشك وعدم المبالاة والاغتراب حيث أدت وسائل الإعلام إلى احتقار الفرد للأعراف والتقاليد، وكذا الدين والمعتقدات والرأي العام والأخلاق الشائعة، وعدم المشاركة في العمل السياسي وعدم الثقة في ممثلي الحركات السياسية، وأدت كذلك إلى عدم مبالاة الأفراد بكل ما يجري حولهم من قضايا وظواهر، وعدم الاعتراف بالمسؤولية الشخصية أو تحملها وفقدان الإحساس بعواطف الآخرين، مما يؤثر سلبا على الفرد ويضعف فعالية دوره في المجتمع.[2]

5- إنماء الشعور باللامسؤولية والاتكالية على الغير:

أنمت العولمة في فئة الشباب العربي ذهنية اللامسؤولية والاتكالية على الغير في الميادين الدقيقة والاعتماد على استيراد أبسط الأشياء من الخارج من التقنية والتكنولوجيا، أيدي عاملة، الشركات

[1] – محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 242.

[2]– بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 26.

المتخصصة في المجالات العلمية والمعرفة والتنقيب والتعدين والبناء، إلى جانب كثرة الاستهتار والتهافت وراء غريزة اشباع حاجاتهم وأهوائهم المادية والبيولوجية، والابتعاد عن الابداع والتجديد والتميز في الفكر والانتاج نتيجة غياب دور الأسرة التربوي والإرشادي وانشغالها بالأمور الشكلية، كما تراجعت الرغبة في الانتماء للأمة والقومية العربية، ومحاولة إيجاد البديل في الإنتماء إلى المجتمع الإنساني.[1]

ويعد من مظاهر التبعية الثقافية كذلك والانعكاسات السلبية للعولمة بروز التبعية الثقافية للكثير من المفكرين والمثقفين والأكاديميين، والحاق المؤسسات العربية للثقافة الغربية والمؤسسات الثقافية الغربية، لدرجة شيوع ظاهرة في العالم العربي تتمثل في تفضيل خريج المدارس والجامعات الغربية، وتفضيل من يجيد اللغة الانجليزية حتى لو كان مستوى اجادته للغة العربية ضعيفا، وذلك على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية عبر سائر البلدان العربية.[2]

6- الاغتراب والتبعية:

أدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوسع استخدامها إلى إعتقاد الفرد بعدم قيمته، وعدم اهتمام السلطة والمجتمع بقضاياه وانشغالاته، فنجم عن ذلك بعده عن أمور السياسة وفقدانه الحماس لذلك، مما جعل الباحثين يربطون هذه الظاهرة بظهور بعض الجماعات المتطرفة على مستوى العالم النامي خاصة في أواخر القرن العشرين، واعترف بهذه الحقيقة حتى الباحثين الأمريكيين ومن بينهم الباحث "دانيال لرنر" الذي أقر بأن سبب الثورات التي نشبت في العالم النامي، يرجع لانتشار وسائل الإعلام وبالأخص التلفزيون في دول هذا العالم، حيث أدت إلى انفتاح شعوبها على العالم وتطلعها لواقع معيشة شعوب الدول المتقدمة وطمعها في الوصول إلى نفس المستوى، غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية تصعب اشباع هذا الطموح، وعدم الوعي بهذه الحقيقة وتفهمها أدى إلى اندلاع ثورات عارمة في كثير من الدول النامية.[1]

---

[1]- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، 467.

[2]- المرجع نفسه، 467، 468.

[1]- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 26.

7- الانحلال الثقافي والقيمي:

أثرت عولمة وسائل الإعلام إلى التأثير على دور الأسرة كبيئة تعليمية، فهي تأتي في المرتبة الأولى قبل المدرسة، وقد شهد عصر العولمة تفككا لكيان الأسرة، فتخلفت عن القيام بما كان مفترض فيها وما كان ينتظر منها بالدرجة الأولى، بمعنى أن تتكفل بواجبها في تربية النشء على القيم والأخلاق الإنسانية، وقد يعود ذلك إلى المصادر الجديدة لإنتاج القيم وتوزيعها وفي مقدمتها الإعلام المرئي، وتخلي المرأة عن وظيفتها الأساسية في رعاية النشئ وانشغالها بإظهار طاقتها في الإنتاج المادي، ولم يسلم حتى الأطفال من سياسة الصناعة الثقافية التي تسعى ظاهرة العولمة إلي تحقيقها، وذلك من خلال بث برامج الكرتون والمسابقات والأغاني التي تحمل الفكر والقيم الغربية، والتي يتم ترجمتها وإعدادها بشكل علمي مدروس ومخطط له من قبل خبراء مختصين في الإعلام والثقافة والتكنولوجيا المتقدمة، بحيث تهدف هذه المخططات إلى تسطيح عقل الطفل وإضعاف قدرته على الاستيعاب والإدراك، وهدم القيم الإنسانية الكامنة بداخله قبل اكتمال تشكلها وتزييف انفعالاته، وإثارة غرائزه وتحويله إلى مجرد طاقة استهلاكية لا هوية ولا إرادة لها.[1]

إن عولمة وسائل الإعلام تسعى بكل قوة إلى تفريغ العالم من الهوية القومية والوطنية والدينية، ومن بين أهم أساليبها التركيز على اللغة الانجليزية في المواد التي تبثها الانترنت والعمل على تهميش اللغات الأخرى، والترويج للفاحشة والسلوكات المشينة والقيم الهابطة في مجال الأسرة والمرأة من خلال البرامج التي تبثها شبكات التلفزيونات الأجنبية، مما يضعف الوازع الديني في النفوس والبناء القومي.[2]

8 ـ تسبب الانترنت كوسيلة اعلامية معولمة في اصابة مقدرات الفرد الذهنية بالتعب وضعف التركيز:

أثر الإفراط في استخدام الانترنت والادمان عليها بشكل سلبي على المقدرات الذهنية والإدراكية للفرد، فيصاب بالتعب والإنهاك وضعف التركيز والتفكير، وتضاءل نسبة المطالعة والدراسة نتيجة قضاء معظم الأوقات في استخدام الأنترنت، بالإضافة إلى أن المحادثة الإلكترونية والكتابة وانتاج المضامين باللغة الإنجليزية، مما أدى إلى هيمنة هذه اللغة على الشبكة العالمية وتهميش اللغات الأخرى، وهذا ما

---

[1]- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 464.

[2]- يوسف المراشدة، المرجع السابق، ص 55.

يؤدي إلى تنميط الثقافة، وقد دفع ذلك باليونسكو في قمة مجتمع المعلومات إلى الدعوة إلى تشجيع التنوع الثقافي واللغوي في الشبكة، إضافة إلى أن المضمون الترفيهي لوسائل الإعلام الحديثة موجه إلى تسطيح ثقافات الأفراد، وشغلهم بالقضايا الهامشية التي لا تخص مجتمعهم، مما أدى إلى الاغتراب الثقافي، كما أدى الإدمان الأنترنتي إلى انتهاك الخصوصيات واستفزاز الأشخاص، وبث الأفكار العنصرية في أنفسهم، مما دفع الكثير من الجهات للمطالبة بوضع قوانين لمراقبة مسيري ومصممي المنتديات وحلقات النقاش، ومزودي خدمة الأنترنت وتحميلهم المسؤولية عن أعمالهم.[1]

9- تحسين نوعية المادة الاعلامية التي تبث عبر القنوات الفضائية العربية:

حذرت دراسات عربية للمنطقة العربية للتنمية الادارية من زيادة أعداد القنوات الفضائية العربية، التي تظل متشابهة في مادتها الإعلامية مع القنوات الأجنبية، وإن اختلفت عنها في لغتها المستخدمة وبعض التفاصيل التي تهدف الى الالتزام والاستحياء والذي يعتبره بعض متلقي برامجها قصورا وتخلفا، وذلك كله تخوفا من تأثيرها السلبي على الصغار فيما يخص التنشئة الاجتماعية، فزاد عددها عن 500 قناة فضائية، وامتدت معها ساعات البث التلفزيوني وتنوعت برامجها التي طغى عليها الكم والسطحية والترفيه بدلا من الكيف، والتي تؤكد على القيم الاستهلاكية وتراجع قيمة العمل من خلال بث المسابقات التي تسعى إلى إشاعة أحلام الثراء السريع دون مجهود، ومن مظاهر هذا التأثير قضاء الطفل العربي ما بين 3 و4 ساعات يوميا أمام التلفزيون خلال فترة الدراسة وتزيد في أيام العطل، وزيادة استعمال مفردات اللغات الأجنبية بدلا من مفردات اللغة العربية، وامتد ليشمل نوعية الأكل والملابس فشاع تفضيل الوجبات السريعة.[2]

10- الاهتمام بترسيخ ثقافة القراءة بالنسبة للجيل النشء:

وبهذا الصدد طالبت نفس الدراسة بضرورة إعادة تأهيل النشء من جديد بالاعتماد على ثقافة الوالدين والتنوير الإعلامي والتنشئة السليمة للأبناء، تعزيز الانتماء إلى الدين، تأصيل القراءة وترسيخها كعادة لدى الأطفال، من خلال تعويدهم على القراءة منذ الصغر، واصطحابهم إلى المكتبات، وتخصيص

---

[1]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص76 وما يليها.

[2]- إكرام أحمد فؤاد الاهواني، المرجع السابق، ص 318، 319.

أماكن في البيوت للقراءة.[1] الانترنت حولت العالم إلى قرية إلكترونية وقدمت خدمة كبيرة للإنسانية، وساهمت في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان عبر العالم، وتجنيد الرأي العام للمطالبة بتوقيع العقاب على منتهكيها.

11- الهيمنة الأمريكية على الإعلام الدولي:

لا يمكن الإنكار بأن الإعلام في ظل العولمة قد شهد تطورا كبيرا، بحيث وصل الأمر لدرجة تسمية هذا العصر بعصر مجتمع الإعلام، والذي وصف أيضا بعصر الهيمنة على العقول بفرض التفكير في القضايا الحساسة كالحرية والديمقراطية وبالشكل الملائم لقوى العولمة، ونفس الحال ينطبق على الحرية الاعلامية والتي لا تشمل فقط وجوب تعدد وتوفر الوسائل المتاحة أمام الجمهور المتلقي، وإنما يقتضي تجسيد الحرية الاعلامية وجوب توفير هذا التعدد، غير أن التساؤل يظل قائما حول مدى امكانية تحقيق ذلك في ظل هيمنة دولة واحدة على الإعلام الدولي في ظل العولمة.[2]

وتكشف لغة الأرقام عن واقع هذه الهيمنة الأمريكية وحقيقته المخيفة، حسب دراسات تمت سنة 1996 تتعلق بوضعية الإعلام في 41 دولة بحيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أكثر الأفلام مشاهدة هي الأفلام الأمريكية، و9 أشرطة من كل 10 أشرطة فيديو أمريكية.

- 20 ألف مستهلك حول العالم من 19 دولة سئلوا عن الثقافة الإعلامية الأمريكية، فكانت إجابة النصف منهم بأنها جيدة جدا أو ممتازة.

- 90% من الإعلام في إيطاليا يسيطر عليه الإعلام العربي.

- يسيطر على سوق الكتب في العالم 7 بليون دولار اجمالي دخل الكتب في العالم 10 دور نشر، تعود ملكية أكثرها إلى مؤسسات اعلامية دولية أمريكية مثل فياكم، تايم وورنر، بيرتلزمان، وهذه الدراسة أثبتت أن السيطرة الأمريكية على وسائل الإعلام الدولية وتسييرها، تعد أخطر من هيمنة وانتشار البضائع الأمريكية، والتي تتحقق بوسائل الاعلام الدولية التي تروج لها مثلما تروج الثقافة الغربية.[3]

---

[1]- إكرام أحمد فؤاد الاهواني، المرجع السابق، ص 319.

[2]- رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 146.

[3]- المرجع نفسه، ص146، 147.

كما تشير دراسات أخرى إلى أن 75% من البث في تلفزيونات العالم، هو إنتاج أمريكي و85 % من البث السينمائي هو إنتاج أمريكي، وأن الولايات المتحدة تملك 65% من المادة الإعلامية في العالم، وأنها تصدر حوالي 120 ألف ساعة من برامج البث إلى أوروبا وتنفق 330 مليار دولار للدعاية، والإعلان لبث النمط الاستهلاكي وحمل الناس على الاستهلاك، ويكفي العلم بأن فيلم واحد فقط كفيلم Titanic حقق 8.1 مليار دولار كأرباح عندما استخدم كسلعة، كما تذكر إحصائيات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث، كما هو الحال في سوريا ومصر، ونصف الإجمالي مثلما هو الحال في تونس والجزائر و58 % مثلما هو الحال في لبنان و96% من البرامج الثقافية، مما يطرح التساؤل التالي حول مدى صمود الخصوصية الثقافية للشعوب والأمم.[1]

12- ظهور ظاهرة الإعلام المدمج:

من الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في الإعلام ظهور ظاهرة الإعلام المدمج، الذي يهدف إلى فرض قيمه ونفوذه، فتحول إلى أداة محتكرة من قبل العالم الغربي يرسمون الحدث قبل وقوعه، ويبعثون من خلاله القيم والأخلاقيات التي تخدم مصالحهم.[2]

فالإعلام المدمج يعد من أهم إرهاصات العولمة، حيث تحول إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص والشركات التي تعمل على زرع القيم والأخلاقيات، التي تلائم مصالحهم فأشخاص مثل تيد تيرنر أو روبرت مردوخ من بين الذين يحكمون العالم من خلال كاميرات التلفزيون، وشركة ديزني مثلا تصنع طفولة الأطفال الملفقة بقيم الجنس والعنف والانتهازية هادمة بذلك براءة الطفولة، وبالنظر لما يملكه هذا الإعلام العابر للقارات المتحرر من كل قيد من إمكانيات هائلة فإنه من الصعب مواجهته، وأوضح مثال على ذلك أن إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات يكلف ما يكلفه انتاج فيلم سينمائي أوروبي في دول المتوسط.[3]

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 187.

[2]- عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 169.

[3]- بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 69.

13- انتشار الفوضى والعنف والارهاب:

إن عصر العولمة هو عصر القنوات المفتوحة والحرية التامة والإنفتاح التام في نقل الأفكار والمعلومات، لكن ما يؤخذ على ذلك أن هذه الحرية قد ينجم عنها الفوضى لعدم احاطتها بضوابط تنظمها وينظر إليها أنها مصدر تهديد لثقافات بعض الأمم وهويتها الحضارية والثقافية الأصلية لتحل محلها ثقافة غربية قد تفكك المجتمع وقد يصحبها التجسس لصالح بعض القوى المعادية، كما أن هذه الثقافة قد تنطوي على مضامين إباحية لا تتفق مع عادات وقيم بعض الشعوب قد تدفع بعض الفئات إلى اللجوء للعنف والإرهاب لمحاربتها.[1]

14- الاحتكار الاعلامي والاتصالي:

ما يؤخذ على نظام الاعلام والاتصال الحالي بأنه غير متوازن، لأن كل نظم تشغيله وآليات التحكم به تخضع للاحتكار المتركز في مجموعة من الدول المتقدمة، فزادت حدة ظاهرة تبعية الدول النامية لهيمنة الدول المتقدمة، بحيث أوضحت دراسات متعلقة بوضع الاعلام والاتصال الدولي الراهن، وضعية تمركز الأقطاب الاعلامية فمن بين 300 أكبر شركة في الاعلام والاتصال، يوجد 114 أمريكية و8 غربية أوروبية و49 يابانية، ومن بين 75 شركة من الشركات الكبرى في المجال السمعي والبصري نجد منها 39 أمريكية و25 أوروبية غربية و8 يابانية، وفي قطاع خدمات المعلوماتية والاتصالات نجد من بين أكبر 88 شركة كبرى في هذا المجال 39 أمريكية و19 أوروبية غربية و7 يابانية، أما فيما يتعلق بالتجهيزات نجد من بين أكبر 158 شركة ترتبط بالقطاع 75 أمريكية، و86 أوروبية غربية و33 يابانية، والباقي منتشر في بقية الدول المتقدمة الأخرى كاستراليا أو كندا، فهذه الأرقام تكشف بكل وضوح حقيقة سيطرة هذه الشركات الإعلامية والاتصالية العملاقة على النظام الإعلامي والاتصالي، في جميع مجالاته الرسمي وغير الرسمي وشبه الرسمي، مرئيا كان أو مطبوعا أو مسموعا، مما جعل الكثير من دول الشمال والجنوب تضطر إلى فتح حدودها أمامها ولو كان ذلك على حساب سيادتها الوطنية.[2]

---

[1]- إمام حسنين، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية . نموذج السعودية . دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 159.

[2]- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 149، 150 .

15- إشكالية التخمة المعلوماتية ونتائجها السلبية:

وفقا لكثير من الدراسات والبحوث تعد مشكلة كثرة وتخمة المعلومات معادلة لمشكلة ندرتها، وذلك يتمثل في صعوبة التعامل مع كثرة وسائل الاعلام المعولمة وتنوعها من وسائل تقليدية كالصحف والراديو والتلفزيون، ووسائل حديثة مثل شبكات المعلومات بحيث يصعب فهم ومراقبة المعلومات مقابل هذه التخمة المعلوماتية، والتي لها أضرار يمكن حصرها في نشر معلومات خاطئة عن قصد أو دون قصد، حيث يصعب التحكم في هذا السيل العارم من المعلومات فعلى سبيل المثال من ضمن المعلومات التي بثت عن خطأ متعمد ما نشرته شركة أمريكية " أون لاين " من كتابات فاشلة تتشبه بسور القرآن الكريم، حيث قوبلت هذه الممارسات بمواجهة الأزهر الشريف في مصر وكل المسلمين في العالم، فتوقف الموقع وقامت الشركة بالاعتذار عن هذه الاساءة.[1]

16- تراجع الموارد المالية للصحافة:

ترتب عن الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال سلبيات عديدة على وسائل الإعلام المطبوع كالصحافة والسينما، وبالأخص من ناخيية تراجع مصادر تمويلها ومداخيلها، حيث أن معظم وكالات الإعلان لجأت إلى قنوات التلفزيون، مما أدى إلى الإبتعاد عن الإعلان عبر الصحف، أي فقدان الممول الأساسي للصحف، وبالتالي تراجع الموارد المالية التي كانت تحصل عليها لدعم نشاطاتها، فأصبحت إما عرضة للإفلاس أو مضطرة للتكتل مع غيرها، لمواجهة الأزمات المالية الناجمة عن تقلص المساحات الإعلانية بها، أما بخصوص دور السينما فنقصت أماكن العرض بسبب تغير توجهات الجماهير، نحو الإقبال الكبير على كل ما يبث عبر القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى، بمعنى أن هذا الوضع أدى إلى تضييق الخناق على الصحافة والسينما كوسائل اعلامية كان لها دورها المعتبر.[2]

17- الإضرار بالصحة بسبب كثرة تدفق المعلومات:

من سلبيات تلقي وتدفق المعلومات بكثرة أنها تسبب للإنسان متاعبا صحية وأضرارا جسمية وفسيولوجية كثيرة، وبهذا الصدد أجريت دراسة ميدانية معنونة بـ " الموت من أجل المعلومات" من طرف وكالة رويتر، بحيث أن أكثر من 1000 مدير من الدول المتقدمة، اشتكى ربعهم من مشكلات صحية

[1]- رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 150، 151.

[2] -Mowlana Hamid, Global information and world communication, sage, London, 1997, pp 95. 97 .

ناجمة عن غزارة المعلومات التي كان لزاما عليهم التعامل معها، حيث اشتكى الكثير منهم من ضياع الوقت والتسويف في انجاز الأعمال واتخاذ القرارات، الشرود عن مهامهم والتوتر والاجهاد، افتقاد متعة العمل والرضا عن الذات، ثم تدهور حالتهم الصحية وتراجع روابطهم الإنسانية والاجتماعية بأسرهم وزملاء العمل، وقد شخص عدد من العلماء مرض تخمة المعلومات مثل عالم النفس البريطاني ديفيد لويس، الذي أطلق على مجمل الأعراض المرضية المرتبطة بضغوط المعلومات تسمية مرض الإعياء بالمعلومات، والذي خلص إلى أن كثرة المعلومات ضارة تماما مثل قلتها، حيث تفوق منشورات صحيفة نيويورك تايمز متوسط ما كتبه متعلمو القرن السابع عشر خلال حياة كاملة.[1]

18 ـ العولمة وثقافة الصورة:

يجتاح العالم ككل طوفان من الصور في ظل العولمة بفضل توسع البث التلفزيوني العابر للقارات، مما ساعد على تكريس الهيمنة، حيث أصبح في مقدور ملايين البشر سواء الفقراء الذين يتجمعون حول بث الفضائيات في المقاهي ورقميات التواصل المصورة في مقاهي الانترنت، أو الأغنياء الذين تتوفر لديهم أحدث أجهزة التلفزيون والكمبيوتر القادرة على الاتصال السلكي واللاسلكي بشبكة المعلومات العالمية، إضافة إلى الشرائط المصورة الرقمية والمغناطيسية وأقراص مرنة ومضغوطة، فلم يعد هناك من سبيل إلا خيار البقاء على سطح هذا الطوفان أو الغرق فيه، فالصورة قادرة على تصنيع عالم خيالي فهي تفرض تأثيرها على المشاهد ولا تترك له مجالا للتأمل، وهي وافد يحمل العديد من الاتجاهات الثقافية وما العرب إلا مستهلكين في مجتمع المشاهدة هذا ما جعلهم معرضين للاستلاب، فالأسلوب المتبع في الإعلام المرئي خاصة يعتمد على الإيحاء والخيال الواسع والصوت والحركة، لإيصال الرسالة الإعلامية دون استهلاك جهد أو وقت كبير، مما يوحي بتقبل هذا الواقع الإعلامي الجديد من باب احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الإعلام وتبادل الثقافات وحوار الحضارات.[2]

في ظل الفضائيات المنتشرة أصبح للصورة كوسيلة للتنميط الثقافي، والقضاء على الثقافات المحلية دورا كبيرا في تربية الإنسان وتغيير سلوكه الاجتماعي وثقافي، وذلك بأسلوب يعتمد على الإثارة وتغييب التفكير والإدراك وإثارة التسلية والعنف وثقافة المبادرة والمغامرة، فلغة وشكل الصورة تنطوي على مضمون

[1]– رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 152.

[2]– اكرام أحمد فؤاد الاهواني، المرجع السابق، ص 320.

دلالي ومضمون جمالي، بمعنى أنها توجه رسالة وخطاب غير مباشر يفهم من رموزها وألوانها الموحية، فأضحت ثقافة الصورة بديلا عن ثقافة الكلمة وتقوم بدور أكثر تأثيرا منها.[1]

19- الهيمنة الغربية على وسائل الإعلام:

مما يلاحظ على النظام الإعلامي الدولي الجديد أنه يتسم بالهيمنة الغربية على وسائل الإعلام في العالم، خاصة وكالات الأنباء العالمية ومكاتبها وشبكاتها التلفزيونية ومراسليها المنتشرين عبر العالم، والبث الواسع للأفلام السينمائية والوثائقية مما يؤثر على دول العالم الثالث سلبا، إلى جانب ما تعرضه وسائل الإعلام الغربية من أخبار تشوه الحقائق، فالمطلوب من الإعلام الدولي أن يكون عادلا ونزيها في نقل الصورة عن العالم الثالث، مع وجوب الالتزام بقواعد وأخلاقيات مهنة الصحافة ووجوب احترام الثقافات ورأي الآخر، والعمل على تنمية التعاون الدولي في مجال الإعلام الدولي بين الشمال المتقدم المالك لوسائل التكنولوجيا المتطورة والخبرة الإعلامية، ودول الجنوب النامية التي تفتقر إلى هذه الإمكانيات وذلك لتحقيق التوازن الإعلامي خاصة في تدفق الأخبار والمعلومات.[2] لكن على ما يبدو أن حيادية الإعلام، التي تصر الدول الغربية عليها غير موجودة على أرض الواقع.

وما زاد من حدة الهيمنة الغربية قوة مفعول ثقافة الصورة والبث المتلفز، فهي كافية للتعبير عن مضمونها بلا عوائق لغوية أو جغرافية، حيث تفوقت في استخدامها على العمل بنظام الخطاب الثقافي التقليدي، الذي يعتمد على الكتب والصحف والمجلات إضافة إلى المدارس والجامعات، وبالمقابل دعمت المشروع الثقافي الغربي الذي أصبح في يد الإمبراطورية السمعية البصرية، التي تسعى إلى القضاء على روح النقد لمتلقي هذه البرامج، الذي يصبح مضطرا لتقبل جميع القيم والسلوكيات دون انتقاد عقلي أو امتناع نفسي، فالتلفزيون حاليا هو مؤسسة ثقافية فعالة تستغل في السيطرة الثقافية، واختراق المناعة الثقافية الطبيعية لدى الشعوب المتلقية، بحيث تراجعت أمامه كل مراكز البحث والجامعات ودور النشر والصحف.[3]

أما على المستوى الدولي فقد اهتمت الأمم المتحدة بحرية التداول الإعلامي بواسطة الأقمار الصناعية، وسنت لذلك عدة ضوابط في إعلان اليونسكو الصادر سنة 1976 أهمها عدم التدخل في

---

[1]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 144.

[2]- فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة، عمان، ط1، 2009، ص 129.

[3]- عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 17، 18.

شؤون الدول الأخرى، وجوب احترام الثقافات المختلفة، تخصيص ترددات إذاعية فضائية مناسبة، ضمان دقة المعلومات المذاعة عبر الأقمار، إتاحة الاتصال بأقمار البث المباشر للمجتمع، لكن رغم ذلك لم تحترم وازداد انتهاكها في العقدين الأخيرين للقرن العشرين وذلك ما أشارت إليه دراسات عديدة، بسبب هيمنة الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات على وسائل الإعلام والاتصال، وتشير دراسة أخرى إلى أن الهدف من الهيمنة الإتصالية لدول الشمال وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، هو السعي لرسم خريطة العالم الاقتصادية والاجتماعية على أساس أن 20% من سكان العالم، هم الذين يستحقون فرصة العمل والإستمتاع بالحياة، أما ما تبقى فهم سكان فائضون عن الحاجة أي نسبة 80 % ، حيث يمكنهم العيش في حالة تغييب عن الواقع من خلال وسائل الإعلام.[1]

20- الإعلام وتبادل الأدوار مع المدرسة والأسرة:

من وظائف الإعلام العولمي الخطيرة هي تحويل التلفزيون إلى مؤسسة تربوية وتعليمية جديدة حلت محل الأسرة والمدرسة، حيث تعمل على تعليم الجيل الجديد القيم والسلوكات ذات النزعة الإستهلاكية لتحقيق أهداف السوق العالمية وايديولوجيتها.[2]

فالاعلام في ظل العولمة أصبح بمثابة المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة، التي حلت محل الأسرة والمؤسسات التعليمية، وهو لازال يباشر في تلقين المنظومة المعرفية المتحررة من قيم التاريخ، إلى جانب القيم والسلوكات ذات النزعة الاستهلاكية بواسطة الترويج للسلع والخدمات المعروضة في السوق العالمية، فهو يؤدي أخطر الوظائف الاجتماعية وهي خلق ثورة ادراكية ونفسية، بهدف تنشئة جيل قادر على التكيف مع شروط ومتطلبات العولمة لا غير.[3]

لذلك فمن الواجب على الفضائيات العربية أن تتولى مواجهة هذه الحرب النفسية، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحطيم الجانب المعنوي للخصم بجميع الوسائل للقضاء على الثقة في النفس،

---

[1]- محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012، ص 208، 209.

[2]- عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 46.

[3]- أسماء أحمد أبو زيد علام، المرجع السابق، ص 52.

وتوصف بعدة تسميات من بينها حرب الأعصاب، وحرب الدعاية، الحرب العقائدية وحرب الأفكار وهنا مكمن الخطورة بحيث أنها تستهدف الفكر والنفس.[1]

ثانيا سبل مواجهتها:

تطال المجتمعات العربية والإسلامية حملة إعلامية شرسة، تهدف لزعزعة منظومتها القيمية والثقافية واختراقها عن طريق الغزو الثقافي والاستلاب، الذي يعمل على التسلل لعقول المتلقين واحلال قيم ثقافية غربية مكانها، تساهم في تنميط السلوكات لخدمة أهداف القوى المسيطرة على وسائل الاعلام الغربي، دون أن تترك للفرد مجالا للاختيار والانتقاء بين ما هو إيجابي أو سلبي على حياته وثقافته وقيمه، مما جعل المفكرين والساسة يدركون أخطار وتداعيات ذلك على القيم الثقافية المحلية والعادات السائدة في مجتمعاتنا.[2]

فالكشف عن خصائص ثقافة العولمة والتعرف عليها، يفيد في إدراك كيفية وسبل مواجهتها، فهي ثقافة منفتحة على العالم كله لا تعترف بالمحلي، وهي متعددة الوسائل (مطبوع، مسموع، مرئي...) تحتاج إلى متابعة يقظة وسريعة ومستوى معين من الذكاء، يغلب عليها الطابع الكمي على حساب الطابع النوعي، تتميز بالإبهار في العرض والسيطرة الكاملة على اهتمام المتلقي، تحتاج إلى مهارة تكنولوجية للإفادة القصوى من وسائلها ومعطياتها، كما تتضمن ثقافة العولمة بعض الإيجابيات منها زيادة الوعي بالقضايا الإنسانية والتفاعل معها، التسامح مع وجهات النظر المختلفة والمتعارضة، سهولة الاندماج أو على الأقل سهولة التعامل مع المجتمعات الأخرى والتعرف على ثقافاتها.[3]

ويلاحظ عن الإعلام العربي بأنه بالرغم من تحديات عصر العولمة، والانفتاح الاعلامي العابر للحدود الوطنية، إلا أن أوضاع مضامين الاعلام العربي ما زالت على نفس الحالة التي كانت عليها قبل عصر العولمة، بسبب أن العقليات التي تديره، مازالت جامدة غير متأقلمة مع مستجدات العصر، ولم

---

[1]ـــ فارس حمدان عطوان، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، دار أسامة، عمان، ط1، 2009، ص 95، 96.

[2]– ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 131، 132.

[3]– رضا عبد الواجد أمين، المرجع السابق، ص 105، 106.

تتجاوب مع المتغيرات والتحولات، واعتادت على انتظار الاستجابة السياسية أولا، لكي تبني عليها استجابتها الاعلامية.[1] ومن أجل التغيير والاصلاح لمواجهو تحديات العصر ينبغي العمل على:

ـ العمل على حماية النسيج الثقافي والمجتمعي العربي من تحديات وانعكاسات العولمة.

إن الإعلام العربي والاعلام في الدول النامية بحاجة إلى صياغة استراتيجية جديدة، بشكل يصون مقومات ثقافة هذه الشعوب، والتي ينظر إليها الغرب على أنها ثقافات هامشية وعاجزة، فبخصوص القنوات الإعلامية العربية فإنها وإن كانت قد تخطت عقبة الكم والنقصان، إذ تجاوز عددها 200 قناة إلا أنها لازالت بحاجة إلى إعلاء قيم الجودة والنوعية، وبهذا الصدد يرى الدكتور السيد ولد أباه أن الإعلام العربي مطالب بتكريس ما يلي:

– تفعيل وتقوية خط الانفتاح الاعلامي ودعم حرية الرأي والتعبير، توافقا مع الانفتاح الفكري والسياسي والثقافي، وتكريسا للنظم العادلة التي تعمل على احترام المجتمع المدني.

– ترسيخ فكرة الاحتراف والتخصص واستغلال الوسائل التقنية المتاحة، من أجل تعميق الثقة في ذاتية المتفرج والقارئ والمشاهد العربي، والذي يأمل في استقبال مادة إعلامية متجددة وموضوعية، حتى يتمكن من التفهم الدقيق وغير المتحيز لقضايا مجتمعه، وحتى يتمكن كذلك من مواجهة تحديات وإغراءات الإعلام الغربي الوافد.[2]

فالكثير من الدراسات تأمل من الإعلام العربي أن يتحمل المسؤوليات التالية:

– التعريف بالحقوق الإنسانية وإشاعة ثقافة احترامها والتمسك بها، وكذا مسؤولية تكريس التربية على احترام الحقوق الإنسانية اتجاه الآخر فردا كان أو جماعة.

– توحيد النضال ضد إغفال أو تغييب أي حق أو تعطيله.

– التحريض على المطالبة بالحقوق المنتقصة والتنبيه إلى عدم التعسف في استخدام الحق.[3]

---

[1]– راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2006، ص 141.

[2]– بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 29.

[3]– محمد السماك، المرجع السابق، ص 66.

- تحميل الاعلام مسؤولية الدفاع عن السيادة العربية الجماعية والفردية:

أما فيما يخص مسؤولية الإعلام عن حقوق الجماعات أمام احتمال الاستغلال الخارجي لمعاناة أو شكاوى هذه الجماعات، وكذا سوء فهم المجتمعات العربية للمطالب الدولية بضرورة احترام حقوق هذه الجماعات، عند المساس بها أو انتهاكها وتفسيره على أنه تدخل في شؤونها الداخلية، وذلك بحكم أن الأمة العربية تتميز بتعدد الأديان والثقافات، وضمان وحدتها يستلزم احترام حقوق هذه الجماعات، فالإعلام العربي عليه مسؤولية الدفاع عن السيادة العربية الجماعية والفردية للدول من التدخل الخارجي، ومن محاولات استغلال الخلافات الداخلية واستخدامها كمبرر للتدخل الأجنبي، وبذلك فهو ملزم بتحمل مسؤولية ممارسة دور الضمير الوطني والقومي.[1]

- العمل على تطوير الإعلام المحلي:

لمواجهة الاعلام الغربي ينبغي العمل على تطوير الإعلام المحلي، والتشجيع على انتاج المضامين الثقافية والاعلامية المحلية، وذلك لمواجهة زحف وخطر التدفق الأحادي للمعلومات وغير المتكافئ وغير العادل للإعلام الدولي، حيث تتناول هذه المضامين قيم حضارتنا وتاريخنا وعقيدتنا وإنتاج ما يتلائم مع منظومتنا القيمية والثقافية والأخلاقية، حتى نفتح بدائل واختيارات أخرى محلية أمام المتلقي، قادرة على تحدي الانتاج الاعلامي الغربي فلا يصبح أسيرا لانبهاره بالبرامج الإعلامية الغربية، التي تسعى إلى التشويه والتشويش والنمطية وتخريب صورتنا الإنسانية، وبث المغالطات أمام العالم تبعا لأهواء القوى الفاعلة في النظام العالمي.[2]

ـ المطالبة بنظام اعلامي دولي جديد:

تعد مطالب الكثير من الدول باقامة نظام اعلامي دولي جديد مشروعة وفي محلها، وبهذا الصدد نستحضر مقولة الدكتور محمد الرميحي "إن لنا مأخذ على النظام الدولي الراهن للإعلام، ولكن ذلك لا يحتم علينا إغلاق الأبواب دون هذا الإعلام، ولا فتحها على مصراعيها، بل يجب أن نأخذ منه بالقدر الذي يبقي على قيمنا، ويحفظ لنا شخصيتنا القومية ، ولا يعرضنا للمسخ أو تشويه الهوية الثقافية"،

---

[1]– محمد السماك، المرجع السابق، ص 66، 67.

[2]– محمد نصر مهنا، في تنظير الإعلام . الفضائيات العربية العولمة الاعلامية المعلوماتية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 24، 25.

فالمطالبة بنظام اعلامي عادل ضرورة ملحة لوضع حد للتدفق الأحادي للمعلومات، واحتكار الساحة الاعلامية من جهة واحدة.[1]

- تعزيز التواجد على الشبكة العنكبوتية:

يجب على العالم العربي أن يجد له مكانا في العالم الرقمي وتوضيح الصورة الحقيقية للدين الإسلامي، والثقافة والقيم العربية التي هي عرضة لوسائل الاعلام الغربي، فإيجاد مكان ضمن الشبكة المتصفة بالعالمية والكوكبية يعني اعطاء قيمنا وثقافاتنا وعاداتنا بعدا عالميا، وحسب دراسة لوضع الثقافة العربية والحضارة الإسلامية على الأنترنت للمؤلف نبيل علي أنه يؤخذ عليه عدة نقائص منها:

- أنه يفتقر إلى التنسيق والمشاركة في الموارد إذ أن كل المساهمات التي تتم عبر الانترنت يقوم بها أطراف لا انسجام بينهم.

- معظم الخطابات على الانترنت تمتاز بالطابع الانفعالي وتسودها الانعزالية المعرفية والتاريخية، كما أنها قد تؤدي إلى التناقض والتصادم فيما يخص الجدل الديني.

- عدم بذل الجهود من أجل تحسين صورة الأمة المسلمة، مما يعد أكبر سببا في التأثر سلبا بالانترنت، مقارنة بما يقوم به الآخرون من محاولات التشويه.[2]

- تكثيف الجهود نحو الحفاظ على الهوية:

وعلى وسائل الاعلام أن تتحمل التزاماتها اتجاه الحفاظ على الهوية ودعمها، وعلى الدول وقادة الفكر والرأي السديد ممارسة ضغوطها على هذه الوسائل، وتوجيهها نحو مراعاة هوية الأمة وقيمها، أما بخصوص التعليم فتلقى عليه نفس المسؤولية لتعزيز الهوية وكشف العولمة ومساوئها للتمكن من مواجهة تحدياتها، وفيما يخص البث المباشر الذي يهدد هويتنا بتنشئة الجيل النشئ على قيم وسلوكات مخالفة لفكر الأمة وثقافتها، فإن التربويين والإعلاميين مطالبين بتحصين وصيانة الأطفال ضد ثقافة الاستهلاك والتغريب ويجب أن تنطوي البرامج الإعلامية على المواد التربوية الهامة واللصيقة بحياة المجتمع، والتي تساهم في ترك صدى وأثرا إيجابيا في نفسية كل من الطفل، التلميذ، الطالب، الشاب، وتساهم كذلك في تنمية القدرات والمواهب وخلق روح الإبداع والتطوير.[3]

---

[1]- مصطفى المصمودي، النظام الاعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 12.

[2]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 136.

[3]- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 458، 459.

الفصل الثاني: حرية المعتقد وانعكاسات العولمة

يتم التعرض في هذا الفصل لصورة أخرى من صور الحقوق الفكرية تتمثل في حرية المعتقد، والتي أثارت عدة حساسيات وإشكاليات وصراعات منذ الأزل حتى يومنا هذا، فكانت سببا في نشوب عدة حروب خلفت ولا زالت الكثير من الضحايا والتاريخ يشهد على ذلك، وهذا ما يؤكد أهمية حرية المعتقد وعمق ارتباطه بذاتية الإنسان وهويته وثقافته، إذ يتصل بالحق في حرية الرأي بشكل كبير، بحيث أن الرأي له دور في إرساء حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، فهي تترسخ في ظل الأنظمة التي تكفل حرية الرأي، وعلى قدر تمتع الإنسان بهذه الحرية يكون تمتعه بحرية المعتقد.[1]

فالعقيدة الدينية تعد من بين أهم القضايا الإنسانية، وذلك من حيث أنها تتعلق بصلة الإنسان بربه والفطرة التي يفطر عليها الإنسان، ومن حيث أنها واقع اجتماعي يسفر عن وجود أغلبية أو أقلية في الدول، وتوضح الصورة الحقيقية لوضعية الطبقة الاجتماعية هل هي منسجمة أم متفرقة.[2] كما أن الدين هو أحد أهم مكونات الثقافة التي تمنحها القوة والثبات.

وتجمع بين حرية المعتقد وحقوق الإنسان الثقافية علاقة وطيدة، إذ تعتبر العقيدة الدينية ركيزة أساسية لأي ثقافة من الثقافات، وتعد أحد مكونات الثقافة بحيث تحدد حرية المعتقد طبيعة الثقافة، وتبعثها إلى النمو والتطور بصرف النظر عن ما تتضمنه من فلسفة أو نظام أو غير ذلك، وبصرف النظر كذلك عن أصل هذا الدين إن كان سماوي كالمسيحية والإسلام أو وضعي بشري مثل الليبرالية والعلمانية، وهذه حقيقة يقر بها المفكرون ورجال السياسة في العالم الغربي، على حد قول مساعد وزير الخارجية الأمريكي " أيوجين دوستو" " إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي: فلسفته، عقيدته، ونظامه...، وذلك يجعلها تقف معادية للشرق الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين

---

[1]– بلحاج مونير، الحق في حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2011 . 2012، ص 55.

[2]– ناصر أحمد بخيت السيد، حق الإنسان في اختيار عقيدته الدينية وممارسة شعائرها ودور الشرطة في حماية هذا الحق، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011، ص 25.

الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام، وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية، لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها".[1]

فاقتران مفهوم حرية العقيدة بحرية الفكر يرجع إلى أن العقيدة هي أمر ذهني، ينجم عن إعمال الفكر والتدبر، فحرية الفكر تعد أساس كل الحريات وقد أكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نص على حرية الفكر والوجدان مقترنين ببعضهما لما بينهما من تلازم، فلا يمكن الفصل بين حرية الفكر وحرية العقيدة فلولا التفكير لما تشكل الاعتقاد، وهذا الاقتران له أساس ديني كذلك، فمثلا تستخلص الدعوة لإعمال الفكر من آيات قرآنية كثيرة، منها قول المولى عز وجل " وإذ قال ابراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناما آلهة إني أراك وقومك في ضلال مبين، وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين فلما جن عليه الليل رءا كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين، فلما جن عليه الليل رءا كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين، فلما رءا القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين، فلما رءا الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يقوم إني بريئ مما تشركون، إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين، وحاجه قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شيئ علما أفلا تتذكرون" سورة الأنعام الآيات من 74 حتى الآية 80.[2]

ويتأثر الحق في حرية المعتقد بالعولمة من حيث أن العقيدة مستهدفة هي الأخرى من قبل سياسات العولمة، وذلك بالنظر إلى أهميتها ودورها في بناء القيم وتماسك الحضارات، كما أن القوى المؤثرة في العولمة ترى في الدين أكبر حاجز يقف أمام تحقيق مساعيها، فهو بمثابة الحجر الأساسي في بناء الهويات الثقافية للشعوب وتقوية الروابط بينها، وكثيرا ما كانت العقيدة سببا في جمع شمل الحضارات وتوسعها، ونجد في التاريخ مثالا حيا في قوة الدولة العثمانية.

فمن هذا المنطلق تتضح مبررات تنكر واستهداف العولمة لحرية المعتقد، بالنظر إلى ما تمثله العقيدة وما تحتله من مكانة في حياة الأمم، وتتضح حقيقة هذا الاستهداف من ناحية ما يلي:

– العقائد هي الركائز والأسس التي تقوم عليها المبادئ والثقافات.

---

[1]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 452.

[2]– محمد السعيد عبد الفتاح، نطاق حق الإنسان في حرية العقيدة والعبادة، مجلة بحوث الشرطة، مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، عدد 25، 2004، ص 145، 146.

– العقائد تمثل نقطة ضعف في نفوس معتنقيها، لدرجة الوصول إلى التضحية بالنفس والمال في سبيل تحقيق ما يعتقدونه عن رضا واقتناع مهما كانت طبيعة هذه العقيدة.

– تضليل الإنسان في معتقده يكون سببا في حدوث خسائر كثيرة لا يعادلها شيء، ومنه فتغليط وخداع الناس في معتقدهم يعد أمرا خطيرا، نتيجة كثرة الترويج وهي إحدى سياسات العولمة.

– وقوف القوى المسيطرة خلف العقائد الفاسدة التي ينتمون إليها لفرض سيطرتهم، وإحكام قبضتهم على الشعوب الأخرى وإخضاعهم لأنظمتها، فالعولمة تسعى إلى طمس الوعي العقائدي للشعوب، وبالتالي هدم شخصية الأمة فتصبح عرضة لقبول الأباطيل والحقائق الزائفة، لأن الوعي العقائدي يعد عاملا أساسيا في تشكيل الثقافة المستقلة.[1]

[1]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 454.

المبحث الأول: مفهوم حرية المعتقد

نتعرض في هذا المبحث لمفهوم حرية المعتقد لغة واصطلاحا، وتحديد علاقته ببعض الحقوق الأخرى التي لم يسبق التطرق لها وذلك في ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الحق في حرية المعتقد

من خلال التعرف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للمعتقد، تتضح صورته كحق من حقوق الإنسان الفكرية والثقافية وذلك ما سنتعرض له فيما يلي.

الفرع الأول: تعريف العقيدة لغة واصطلاحا

الاعتقاد لغة هو ما يعتقده المرء من أمور الدين والسياسة وغيرها جمع معتقدات، أما العقيدة فهي مؤنث العقيد ما عقد عليه القلب والضمير، وما اعتقده الإنسان وتدين به والعقد هو نقيض الحل، أما في الاصطلاح فتعني العقيدة الإيمان، وهو التصديق بالقلب والجنان والقول باللسان والعمل بالأركان، كما تعني الميثاق والعهد والأمر الراسخ الذي ليس من السهل تشويهه أو تغييره، أما الدين لغة فيقال دان الناس أي قهرهم على الطاعة، وفي الاصطلاح فيقصد بالدين نظام الحياة الكامل بكافة جوانبها الاعتقادية والفكرية والخلقية والعملية، والدين هو مجموعة من المعتقدات والممارسات كالصلاة والصوم، غير أن الأديان السماوية تختص بميزة أساسية هي أنها ذات مصدر إلهي.[1]

والدين في الاصطلاح كذلك هو طريق شرعه الله تعالى لإسعاد الناس في دنياهم وآخرتهم.[2] ويقصد بالتدين كذلك حسب إجماع علماء الأديان بأنه نزعة وغريزة أصيلة لدى الإنسان، والغريزة الإنسانية على حسب ما ورد في معجم لاروس صفة مشتركة بين كل الأجناس البشرية، مهما كانت درجة همجيتها وبدائيتها، فالاهتمام بالمعنى الإلهي وما فوق الطبيعة يعد أحد صور النزعات العالمية الإنسانية الخالدة، كما أن الجماعات الإنسانية يمكنها أن تحيى من دون علوم أو فنون أو فلسفات، لكن لا يوجد ما يدل على قيام جماعة إنسانية من دون ديانة، فالدين فضلا عن أنه فطرة إنسانية كامنة في روح كل إنسان،

---

[1]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 16، 17.

[2]– ناصر أحمد بخيت السيد، المرجع السابق، ص 26.

هو كذلك ضرورة اجتماعية يساهم في تقوية روابط المحبة والتراحم بين أفراد الأمة، وهو عامل أساسي لبناء الحضارات وتقويتها.[1]

وقد حدد الإمام محمد أبو زهرة العناصر التي يتكون منها حق حرية الاعتقاد وتتمثل في:

"– تفكير حر غير مأسور يتعصب لجنسية أو تقليد أو شهوة أو هوى، فكثيرا ما تتحكم الأهواء والجنسية باسم التدين.

– منع الإغراء أو الإكراه للحمل على العقيدة فليس بمتدين حر من يعتقد اعتقادا تحت تأثير إغراء المال أو المنصب أو الجاه.

– العمل على مقتضى العقيدة وتسهيل ذلك لكل معتنق لدين من غير إرهاق" ، وهناك من يعرف حرية العقيدة بأنها " حق الإنسان في اختيار ما يؤمن به ابتداءا ووفقا لما استقر عليه قلبه وضميره ووجدانه من غير ضغط ولا قسر أو إكراه خارجي".[2]

ويقصد كذلك بحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية حق الفرد في اعتناق دين معين أو عقيدة محددة، إلى جانب ضمان حريته في ممارسة شعائر ذلك الدين أو تلك العقيدة علانية أو في الخفاء.[3] فحرية المعتقد (الديانة) معناها أن يكون من حق كل الشخص اعتناق أي دين أو مبدأ يريده، وأن يكون من حقه ممارسة شعائره وطقوسه علانية أو خفاء بصفة منفردة أو جماعة، وأن يكون من حقه تغيير دينه، كما يمكنه ألا يعتقد بأي دين وألا يفرض عليه دين معين أو أن يخرج عن دينه إلى الإلحاد، هذا الأخير الذي لا تجيزه الديانة الإسلامية، غير أن ما يجب ذكره أن كل ما يتعلق بهذه الحرية تقيده الأنظمة بحدود النظام العام وحسن الآداب، على أن لا يفسر ذلك بأنه انتهاك لحرية المعتقد.[4]

---

[1]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 18.

[2]– المرجع نفسه، ص 40.

[3]– عبد الناصر أبو زيد، المرجع السابق، ص 138.

[4]– حمود حمبلي، المرجع السابق، ص 43. ورأفت عبد الحميد، الفكر المصري في العصر المسيحي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2000، ص 105 وما بعدها.

ويعرف المفكر محمد الغزالي الحرية الدينية بأنها " الإيمان الصحيح المقبول يجيئ وليد فطنة عقلية واقتناع قلبي، إنه استبانة العاقل للحق ثم اعتناقه عن رضا ورغبة ".[1] وفي إطار الحرية الدينية من غير الجائز فرض دين معين على شخص ما أو اجباره على ممارسة الطقوس المنافية لدينه، كما ينبغي أن توفر الحماية الكافية للأفراد والجماعات من أي نوع من أنواع التمييز.[2]

مما سبق نخلص إلى أن حرية المعتقد أو ما يطلق عليها بالحرية الدينية تنطوي على حريتين، هما حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية المتصلة بالعقيدة، حيث أن حرية العقيدة تعني أنها مطلقة لا يمكن أن تكون محل قيود، لأن محلها القلب ولا يعلم ما في القلوب إلا الخالق، تبعا لذلك لكل إنسان أن يعتقد في الدين الذي يؤمن بصلاحه، ويثق في صحته سواء كان حقا أو باطلا، فله أن يؤمن بأي دين سماوي أو غير سماوي، أو أن يكون ملحدا أو كافرا بغض النظر عن موقف الدولة أو رأي الآخرين.[3]

أما حق حرية ممارسة الشعائر الدينية مثل الصلوات والعبادات التي تتطلبها العقيدة، فهي تتطلب الحماية وتدخل التنظيم القانوني لتنظيم ممارستها وفرض قيود عليها حفاظا على النظام العام، فبعض الطقوس المذهبية لبعض الطوائف الدينية التي تعتنق أديانا غير سماوية، قد تخل بالنظام العام مثل الانتحار حرقا في الأماكن العامة من طرف بعض الطوائف الدينية، مثلما هو سائد في دول جنوب شرق آسيا وذلك تعبيرا عن الاعتراض على شيئ معين.[4]

كنقطة مهمة يجدر الإشارة إليها هي أن ممارسة الشعائر الدينية في الشريعة الإسلامية مسموح بها، أما تغيير المعتقد من الدين الإسلامي إلى غيره فيعتبر ردة، وهو أمر لا تجيزه الديانة الإسلامية، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في ابداء الكثير من التحفظات اتجاه نصوص بعض المواثيق والمعاهدات الدولية من قبل الدول الاسلامية.

وقبل كل النظم القانونية اعترفت الشريعة الإسلامية بحرية المعتقد، واحترمتها إبتداءا مع تحريم الردة عن الإسلام، ثم تم تكريسها في جل مواثيق حقوق الإنسان، حيث اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحرية المعتقد في المادة 18 « لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا

---

[1]– محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 60.

[2]– ناصر أحمد بخيت السيد، المرجع السابق، ص 28.

[3]– ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 180.

[4]– المرجع نفسه، ص 180، 181.

الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة»، كما أقرت هذا الحق الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في المادة 18 « لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة، ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر منفردا أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني...لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها...».

كما يتفرع عن حرية المعتقد والفكر حق الأباء والأوصياء في تأمين تعليم أبناءهم وفقا لمعتقداتهم، ولا يتعارض ذلك مع مبدأ تعددية التعليم، بالإضافة إلى حق آخر يتمثل في حق الاستنكاف الضميري، لم تشر إليه صراحة المادة 18 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، لكن يستخلص منها ضمنيا وفقا لما ورد في توضيح اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفحواه أنه من حق الفرد رفض أداء الخدمة العسكرية، أو أي التزام قانوني مشابه يختلف مع معتقداته أو دياناته على أساس أن استعمال القوة للقتل، يمكن أن يتعارض مع الدين أو العقيدة، وقد اعترفت بهذا الحق عدة دول في قوانينها.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين حرية المعتقد وحرية الاجتماع والحق في التعليم

أ – علاقة حرية المعتقد بحرية الاجتماع:

تربط بين حرية المعتقد وحرية الاجتماع علاقة وطيدة، بحيث يمكن أن تكون إحداهما نتيجة للأخرى حيث أن كل من يعتنق دينا أو فكرا معينا، يسعى إلى إذاعته ونشره عن طريق الاجتماع مع الآخرين، فتتسبب هذه الاجتماعات في اعتناق الأفراد لأفكار ومفاهيم، ما كانوا ليدركوها أو يعتنقوها لولا فرصة هذه الاجتماعات واللقاءات والمناقشات التي تجري فيها.[2] وبالتالي فقد يتشكل لدى المجتمعين قناعة بمعتقد معين نتيجة هذا الاجتماع من جهة، ومن جهة أجرى يكون المعتقد سببا في انعقاد هذا التجمع والذي يمثل فرصة للتعبير عن الآراء والمعتقدات.

[1] ـ محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 273، 274.

[2] – نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 47.

ب – علاقة حرية المعتقد بالحق في التعليم:

تجمع بين حرية المعتقد والحق في التعليم علاقة وطيدة، حيث يعد التعليم من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان منذ أن استخلف في الأرض، فهو دائما في حالة تعلم وتعليم، والعلاقة التي تجمع بين حريتي المعتقد والتعليم تختلف من حيث تنظيمها من دولة لأخرى، فإذا تبنت دولة دينا معينا فإنها حتما ستكرس منظومتها التعليمية لتوجيه أفكار الأفراد نحو هذا الدين، أما إذا اعتبرت الدين مسألة محايدة ولا يمكن تحقق ذلك مثل الدول التي تتبنى العلمانية، فهي تترك هذا المجال حرا أي أنها تسمح بتعلم وتعليم أي معلومات، أما عن موقف الشريعة الإسلامية فهي تقدس العلم وحرية التعليم، وتستجيب لمتطلبات الانسان المادية والمعنوية، فالعلم بقابله الإيمان والجهل يقابله الكفر، لدرجة أن الإسلام اعتبر العلم بمفهومه الواسع أي العلم الشرعي والعلم الدنيوي من أهم مداخل الإيمان، حيث أن أكثر الناس خشية من الله هم العلماء، وأنه لا مجال للتعارض والتناحر بين العلم والدين في الاسلام، لأنه لم يحدث ولن يحدث أن تناقضت حقيقة علمية مع نص قرآني، لذلك لا ينبغي علمنة التعليم في الدول الإسلامية، ولا يجوز فصل الدين عن المدرسة، إضافة إلى أنه لا مجال للإلحاد في النظام التعليمي في الإسلام، ومن واجب هذه المؤسسات العمل على ترسيخ قواعد الإيمان.[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين حرية المعتقد وحرية الاعلام والاتصال

فالإعلام والاتصال الحر والصحافة الحرة بكل أشكالها المسموعة والمقروءة والمرئية، تعد من أهم الضمانات التي تدعم القدرة على التعبير عن الانتماء الديني للأفراد، وتضمن كذلك الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، التي تساعد على إنماء وتأكيد اعتقاداتهم، فالإعلام يساعد في تكوين القيم والمعتقدات لدى الإنسان والقناعات والسلوك، ويلعب دورا بالغا في ترتيب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، لدى عامة الناس والدفاع عن حقوقهم، كما تساعد وسائل الإعلام على نشر معتقد معين والترويج له وتجنيد الرأي العام حوله، كما يستفاد من تكريس جهوده في حماية معتقد معين دون آخر، من جهة أخرى للإعلام دور كبير في تكريس صورة محددة عن معتقد معين مثل تكريس فكرة الاسلاموفوبيا، وهي صورة نمطية مسبقة عن الإسلام والمسلمين، يروج لها المجتمع الغربي بواسطة الإعلام ونشر الحركات المتطرفة والتنظيمات، وذلك بهدف زرع الكراهية والعداء للإسلام والمسلمين،

[1]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 47.

وترهيب الناس من تزايد عددهم في المجتمعات، وذلك يفسر ما تعانيه الأقليات بكل أنواعها، وبالأخص الأقليات المسلمة من اضطهاد بحجة أن الإسلام يدعو إلى العنف، غير أن ذلك لا يعد مبررا صحيحا لإلصاق التهم بالمعتقد ومعاقبة أتباعه.[1]

أما بخصوص العلاقة بين حرية الرأي والتعبير وهي أم الحريات الفكرية وبين حرية المعتقد، فقد سبق التطرق إليها في الفصل الأول من هذا الباب. وبالتالي يمكن التوصل لنتيجة مفادها أن حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والاتصال، كلها حقوق تتوقف عند حدود احترام الحق في حرية الأديان والمقدسات ولا ينبغي أن تتخطى حدودها، لذلك يقع على عاتقها من الناحية الإنسانية والشرعية الالتزام بنشر ثقافة التسامح والسلام والمحبة والتعاون، لأن معاداة الأديان تسبب الكثير من النزاعات والحروب الدينية، فينجم عن ذلك العديد من المآسي الإنسانية.[2] وبخصوص هذه النقطة بالذات يمكن التساؤل عن مدى احترام هذه الحدود، التي يجب على وسائل الإعلام والتعبير عن الرأي أن تقف عندها في ظل العولمة، لاسيما بعد أن تعرفنا على تحديات واقع هذه الحريات في المباحث السابقة.

الفرع الرابع: حرية المعتقد والدين الإسلامي

من المؤكد أنه لا يمكن لأي ثقافة أن تحقق النمو والتطور، إلا إذا ارتبطت بدين من الأديان، فهو الذي يكسب الحياة الاجتماعية معناها، ويحدد لها الإطار الذي تصوغ فيه اتجاهاتها وآمالها، فحياة الإنسان تحكمها القوى الروحية والمادية، لذلك فالإيمان الديني السليم لا يتعارض مع تحرر الفكر الإنساني، ويدعو إلى نبذ التعصب والجمود الفكري، فالدين الإسلامي يدعو إلى تحرير الفكر نظرا لاعترافه بقاعدة الاجتهاد، كما تستمد الثقافة العربية مقوماتها من الإسلام وتشريعه، كقاعدة وأساس لحياة المجتمع الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقوم هذه الثقافة على فلسفة في الحياة والاجتماع، تتميز بتوفيقها بين سلطة الحاكم وحرية المحكوم، واحترامها للملكية الفردية ودعوتها للتكافل بين الغني والفقير، وعدم تمييزها بين الأجناس والألوان، والحث على الالتزام بالأخلاق والآداب في حياة الجنسين، والمساواة بينهما إلا في أحوال معينة، فالإسلام هو عبادة وعقيدة وإصلاح اجتماعي.[3]

---

[1]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 78.

[2]– المرجع نفسه، ص 79.

[3]– أنور وجدي، المرجع السابق، ص 29، 30.

كما تقوم حرية الاعتقاد في الإسلام على ثلاث أركان أولها تحرر الفكر وعدم خضوعه للتقاليد والعادات، أما ثانيها عدم الإكراه على عقيدة معينة والتحرر من كل تهديد أو ترهيب أو إغراء، وثالثها حرية ممارسة شعائر الدين، والتحرر من الخوف من الاضطهاد الديني في حالة الجهر بالدين، وهي أسس دعمها الإسلام وخصها بحماية كبيرة، وحظيت بعناية الشارع المولى في آيات قرآنية كثيرة منها قوله تعالى: " وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ " سورة يونس، الآية 99.[1] وبالتالي يعترف للاسلام بالسبق في تحديد معالم حرية المعتقد وممارسة شعائره.

ويتصف الإسلام بالعالمية وهي صفة مستمدة من صفات الشريعة الإسلامية، وبالتالي هو معتقد عالمي، يتسم بالخلود والسمو واليسر والشمول والإنسانية، واستحسانه للحوار والانفتاح والتواصل واحترام ثوابت العقيدة، في حين أن أساس العولمة الغربية يقوم على دمج كل الحضارات، وإذابة خصوصيات المجتمعات فلا تبقى لا هوية ولا ثقافة متفردة لأي مجتمع، فسياسات العولمة تترصد وتتعقب الجانب الروحي، وتعمل على تهميش العقائد الدينية، ونعت التمسك بها من قبيل التخلف والإرهاب، حيث يعد الإيمان بالغيب خرافة، والتمسك بالدين رجعية، ومنه يتحقق هدف العولمة في زرع الفوضى في المجتمعات، التي يصبح ضابطها الوحيد هو القضاء على عقائد الآخرين ونفي الحق في حرية المعتقد.[2]

إذ لطالما كان السبب الرئيسي في عدة نزاعات مأساوية حدثت في أرجاء مختلفة من العالم، هو التعصب وعدم التسامح والاضطهاد الديني، الذي يتجسد في الصراعات بين من يؤمن ولا يؤمن به، وبين معتنقي الديانات التقليدية ومعتنقي الديانات الحديثة، وفي الدول المتعددة الأديان، أو بين دول ذات دين رسمي وأفراد وجماعات لا يعتنقون هذا الدين الرسمي للدولة.[3]

فحرية العقيدة الدينية تنطوي على واجب احترام عقيدة الآخرين، واحترام المؤسسات الدينية على اختلافها من مساجد وكنائس، وممارسة الشعائر الدينية بصفة انفرادية أو جماعية على مرأى ومسمع

---

[1]– صلاح أحمد السيد جوده، حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة (دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون)، الكتاب السابع، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2011، ص 38.

[2]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 251.

[3] ـ عثمان محمود غزال، الحقوق والحريات في القوانين الدولية والتشريعات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015، ص 252.

الغير.[1] ويبدو أن هذا الاحترام كله في ظل سياسات العولمة، قد انهار واهتز حتى في أكبر الدول التي تقدس الحريات الفردية وفي مقدمتها حرية المعتقد.

وبهذا الصدد نذكر حادثة منع المسلمات من ارتداء الحجاب في فرنسا التي أثارت الرأي العام العالمي، ومثلها حادثة نشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم في إحدى الصحف الدانماركية، وما نشرته المجلة الفرنسية " شارلي ايبدو" من رسوم كاريكاتورية ساخرة ومسيئة للرسول كذلك بتاريخ 14 جانفي 2015 مستغلة حرية الرأي والتعبير وإثراء الديمقراطية كغطاء للمساس بالمقدسات والأديان، وذلك كذريعة للرد على المتطرفين الذين هجموا على الصحيفة، متجاهلين حقيقة الإسلام بأنه دين سلام ومساواة ووسطية واعتدال، ودين تسامح وتقبل للآخر دون تمييز قائم على أساس العرق أو الدين أو اللون، وأنه دين يحمل رسالة انسانية مفعمة بقيم العدالة والتسامح والأخوة والحرية دون اكراه، ويحترم حق الانسان في الحياة وينبذ العنف والتطرف والارهاب والمتاجرة بالأديان واستفزاز مشاعر الآخرين.[2]

[1]– صلاح أحمد السيد جوده، المرجع السابق، ص 31.

[2]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 76

المبحث الثاني: حرية المعتقد وانعكاسات العولمة

تنطوي العولمة على إمكانية المساس بحرية الأديان وإفادتها في الوقت ذاته، حيث أن العولمة في جانبها الإعلامي والثقافي تعمل على ترويج الأنماط الاستهلاكية، والتنصل من القيم الدينية والأخلاقية وإضعاف الأجيال الجديدة، كما تفيد العولمة كذلك المنظومات الدينية من خلال استثمار وسائل الاتصال الحديثة، واستغلالها في ترويج رسالتها الدينية التبشيرية، وعليه فالعولمة تسعى إلى فرض نمط ثقافي أمريكي، لكن الخصوصية والهوية والدين تقف كحواجز تحول دون تحقق نجاح أهداف العولمة.[1] لذلك كان للتعامل مع الحق في حرية المعتقد أساليبه في ظل عصر العولمة، مما انعكس ايجابا وسلبا على هذا الحق وذلك ما سنتعرض له فيما يلي.

المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على الحق في حرية المعتقد

استفادت حرية المعتقد من ظاهرة العولمة من خلال عدة جوانب، غير أن استفادة العقيدة الإسلامية منها كانت بشكل محدود، وذلك بالنظر إلى أنها أكثر العقائد استهدافا من قبل القوى المؤثرة في العولمة، ومن مظاهر الانعكاسات الإيجابية للعولمة على حرية المعتقد نذكر ما يلي:

1ـ توسيع نشر الدعوة الإسلامية وانتشار الحركات الاسلامية:

من إيجابيات العولمة على الدعوة الإسلامية حسب الكثير من آراء الدعاة أنها ساهمت في إيجاد فضاء للمقارنة، مما ساعد على اكتشاف نقاط الضعف في ثقافتنا مع المزيد من انتشار الوعي بالذات والعالم، حيث اشترك داعيتان لم يرغبا بذكر هويتهما في الاعتراف بأن العولمة أتاحت فرص جديدة لنشر الدعوة الإسلامية، وذلك ما دعمه الداعية إبراهيم الدويش وأغلبية الدعاة، وفي نفس الاتجاه يضيف الداعية أحمد أبو لبن أنها " توجهنا إلى ضرورة توحيد المسلمين ونبذ التفرقة "، وحسب رأي داعية آخر لم يشأ أن يذكر اسمه أن تأثير العولمة أدى إلى " يستطيع الداعية أن يصدر أفكاره ورسالته عن طريق الكتاب والشريط والصوت والصورة، والاستفادة من الأساليب والتجارب النافعة من غيرها، وأيده في ذلك الداعية جمال سلطان حين قال: " منابر مفتوحة كسرت احتكار النظم الأساسية للإعلام المؤثر".[2]

---

[1]– نبيل قرقور، المرجع السابق، ص 249.

[2]– بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 59.

ومن نتائج العولمة أيضا على الإسلام أنها ساعدت على انتشار الحركات الإسلامية وخدمة أهدافها ومبادئها، فالتطورات الحاصلة على صعيد تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العولمة الحالية، قد ساهمت في إحياء الحركات الإسلامية وأعادت نشرها عبر العالم.[1]

2- الاستفادة من وسائل الاتصال والإعلام المعولمة في تبليغ الرسالة الإسلامية:

مكنت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمعولمة العلماء والدعاة المسلمين من تبليغ الرسالة الإسلامية والثقافة الإسلامية، وتمكينها من الانفتاح على الثقافات الأخرى وفتح مجالات للحوار بينها، فالإعلام هو بمثابة وسيلة للنشر وتفسير وتطوير الثقافة الإنسانية، لاسيما وأن الدين الإسلامي هو دين عالمي لا دين قومي أو محلي وهو رسالة موجهة لكافة الناس، مما يلقي على المسلمين مسؤولية تبليغ رسالة الله تعالى إلى كل الناس وبكل اللغات والوسائل لقوله تعالى "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا" سورة سبأ الآية 28، وينبغي استغلال هذه الوسائل على الرغم من أنها سلاح ذو حدين، إذ تستغل من قبل مصنعيها لمعارضة الدعوة والتشكيك في عقيدة الإسلام، كما مكنت المفكرين المسلمين من مناقشة المذاهب الفكرية والرد على الحركات الفلسفية الهدامة، كما تفيد وسائل العولمة في نشر وتعميق مفاهيم الدين الإسلامي، بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين المسلمين في الدول الغربية وضمان تواصلهم مع الجيل المولود في الغرب، بحيث يمكن ربطهم بأوطانهم الأصلية وذلك من خلال مظاهر تعولم العالم الحديث.[2]

وبذلك يعد الفضاء الإعلامي والنسيج المعلوماتي أحد أهم أدوات العولمة، التي تساعد في انتشارها وسيطرتها الاقتصادية والاجتماعية، ويعد أفضل وسيلة للدفاع عن الهوية لذلك يجب استغلال هذه الوسائل في نشر المعلومات السليمة والإيجابية، التي تحفظ قيمنا الإسلامية وأخلاقياتنا من خلال تأسيس فضائيات هادفة ومتكاملة، وأنترنت شامل وواسع يضم كافة البدائل التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية، إلى جانب دعم تكتل المؤسسات الدينية عن طريق عقد المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، من أجل رسم سياسة موحدة وتوحيد التيارات المتفرقة مع الحفاظ على التنوع والتعدد، وخلق وعي متكامل في صفوف المقلدين حول الأخطار التي تواجههم.[3]

---

[1]- غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح، المرجع السابق، ص 42.

[2]- محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 221، 222.

[3] - بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 71، 72.

3 ـ عولمة قوانين الحرية الدينية:

تعتبر القوانين التي صدرت في إطار ظاهرة عولمة القانون صدور قوانين الحريات الدينية وقوانين لمحاسبة الدول الأخرى من أهم انعكاسات العولمة التي رسخت عدة ظواهر إيجابية، إلا أنه يعاب عليها أنها منحت الولايات المتحدة منصب الحكم الذي يقرر العقوبات الماسة بحقوق الشعوب باسم المجتمع الدولي، وبمناسبة ذلك رسخ الأمريكيون حق الأقليات الدينية والعرقية والمجموعات السياسية في التمتع بالحماية الداخلية والدولية، دون أدنى إهتمام بحريات الدول التي تترصدها سياسات الأمريكان، فمثلا في مصر يسعى قانون الحريات الدينية إلى دعم مطالب بعض المسيحيين ومقولاتهم، وحثهم على التميز عن الأغلبية الإسلامية في مصر، وجعل الدين أساس الارتباط بين أفراد الدول بدلا من المواطنة والجنسية، في حين منحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حق مواجهة الدولة المصرية، وممارسة الضغوط عليها نصرة لحقوق الأقلية الدينية، وبناء على ذلك أصبحت مصر محل متابعة وتحري من جانب لجنة الحريات الدينية وتقاريرها والمسخرة لمراقبة احترام حقوق الإنسان، فنصرة الأقليات هدف نبيل لو كان نزيها وخالصا من كل استغلال وسياسة الكيل بمعيارين، لكن الواقع يؤكد عكس ذلك خاصة وأن هذه اللجنة أصبحت من ضمن الأدوات المسيسة لخدمة قيادات العولمة.[1]

ومن انعكاسات عولمة القانون أيضا تكريس دساتير وتشريعات معظم الدول لحرية المعتقد، وعلى غرارها كفل الدستور الجزائري بكل تعديلاته حرية المعتقد على الرغم من أن دين الدولة هو الإسلام، وذلك ما يتضح من خلال عدة مواد منها المادة 36 التي تنص على أنه " لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة الرأي "، وكذا المادة 35 التي تنص على ما يلي " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات"، ولا ينقص من ذلك تطرق المشرع الجزائري لتنظيم حرية المعتقد لغير المسلمين، بإصداره لعدة قوانين تنظم ذلك بغية الحد من حملات التبشير الشرسة التي شنت داخل الوطن، وتتمثل في الأمر رقم 06/ 03 المؤرخ بتاريخ 2006/02/28 المتعلق بشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

كما تنص مثلا المادة 8 من نفس الأمر على أن تقام التظاهرات الدينية داخل بنايات عامة وواضحة المعالم مخصصة لهذا الغرض فقط، وتخضع للترخيص المسبق للجنة الوطنية للشعائر الدينية لوزارة

[1]– عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 24.

الشؤون الدينية والأوقاف، وإلا أصبحت مخالفة للقانون وبالتالي لن تحظ بحماية الدولة، أما بالنسبة للتظاهرات الدينية لغير المسلمين فتخضع للترخيص المسبق من قبل الوالي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07 /137 المؤرخ بتاريخ 2007/05/19 والمتعلق بشروط وكيفيات سير التظاهرات الدينية لغير المسلمين، حيث تخضع هي الأخرى لشروط تتمثل في الحصول على الترخيص المسبق من قبل الوالي.

فالجزائر بتشريعها لهذه القوانين أقرت لغير المسلمين بحقهم في حرية المعتقد وممارسة شعائرهم الدينية، إلا أنها من جهة أخرى قد أحاطت ممارسة هذا الحق بعدة ضوابط تماما مثلما نظمت ممارسة باقي الحقوق، إلا أن هذه الضوابط كانت سببا في إثارة الرأي العام العالمي وخاصة الغربي، لاعتبارها مبادرة قد تشجع دولا أخرى على تضييق الخناق على حرية المعتقد مما يعد انتهاكا لها.

كما شهد عصر العولمة تطورا كبيرا طال تأسيس المؤسسات غير الحكومية، ممثلة في الأحزاب والجمعيات خاصة الدينية، تبعا لما أوصى به مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لسنة 1993، ولا يمكن انكار الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تكثيف الرقابة على احترام حقوق وحريات الإنسان، وكشف وفضح كل التصرفات الماسة بها بما فيها المساس بالحريات الدينية والأنشطة الإنسانية، ففي الجزائر أصبحت المنظمات غير الحكومية عضوا فعالا في تعزيز حقوق الإنسان وحرياته، فاعتمدت قانون الجمعيات وازدهار الحركة الجمعوية، بموجب القانون رقم 31/90 المتعلق بتحديد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات وقانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989، وكذا الأمر رقم 06/ 03 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المحدد لشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.[1]

4- توسع ضمانات الحرية الدينية على المستوى الدولي:

توسعت ضمانات حرية المعتقد على جميع المستويات في ظل مسعى عولمة حقوق الإنسان، وفي ذلك ما لا يحصى من المكاسب الإنسانية، ومن هذه الضمانات تأسيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان طبقا للمادة 28 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تستقبل تقارير الدول وتدرسها وتبدي ملاحظاتها بشأنها للدول المعنية، ويجوز لها أن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بها، كما تقدم هذه اللجنة تقريرها السنوي حول حصيلة نشاطها المتعلق بحقوق الإنسان، كما يحق للجنة أن تنظر في

[1]- دياب جفال إلياس، حرية المعتقد بين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012 - 2013، ص 93.

بلاغات الأفراد الخاضعين لسلطة الدول الأطراف، التي تقر باختصاص اللجنة عند ادعاء المواطنين بانتهاك حقوقهم.[1]

ومن الانعكاسات الإيجابية للعولمة على حرية المعتقد تعدد المواثيق والهيئات الدولية والإقليمية، التي تسعى جاهدة إلى تكريس حرية المعتقد ومنع التمييز القائم على أساس الدين واحترام الأقليات الدينية، ونبذ الإكراه على دين معين أو المساس بالمعتقدات عن طريق التشويه، نذكر منها الإعلان المتعلق بالقضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين والمعتقد لسنة 1981، والذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/36 المؤرخ في 1981/11/25، غير أنه يفتقر إلى عنصر الإلزام وإلى آليات تضمن تنفيذه، وعلى العموم فإن القانون الدولي يفتقر لوجود اتفاقية دولية تخص حماية الحرية الدينية وضمانات مستقلة لتكريسها.[2]

كما تم بخصوص الحرية الدينية على مستوى الأمم المتحدة تعيين مقرر خاص سنة 1986 يعمل تحت إشراف لجنة حقوق الإنسان، يتولى السهر على تطبيق إعلان 25 نوفمبر 1981 المتعلق بالقضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، ففي سنة 2000 سجل التقرير السنوي خروقات للحرية الدينية عبر 55 دولة، وللمنظمات العالمية غير الحكومية دورا ليس بالهين في الدفاع عن حقوق الإنسان بما فيها الحرية الدينية وحمايتها، لاسيما بعد صدور القرار رقم 1296 الصادر بتاريخ 1968/05/23 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي منح هذه المنظمات دورا استشاريا لدى منظمة الأمم المتحدة، مثل الجمعية الدولية للدفاع عن الحرية الدينية التي أسسها الدكتور نوس بوم سنة 1946 بباريس، وهي تتمتع بدور استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأوروبي، تهدف إلى مواجهة كل أشكال التطرف الديني والدفاع عن الحرية الدينية، وتشارك في حماية حق كل شخص في اعتناق أي معتقد والتعبير عنه بكل حرية ونشره وتعليمه بكل السبل المشروعة، وتشجع إنشاء جمعيات ومؤسسات خيرية وإنسانية وتربوية وتعليمية، إضافة إلى جمع التبرعات المالية.[3]

نذكر كذلك اعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 135/48 المؤرخ في 18

---

[1]– محي الدين محمد، محاضرات في حقوق الإنسان، الدار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2003، ص 37.

[2]– دياب جفال الياس، المرجع السابق، 102.

[3]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 117.

ديسمبر1992، الذي كرس حق الأقليات في التمتع بهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وحقها في التمتع بثقافتها الخاصة وممارسة دينها، واستخدام لغتها الخاصة بحرية ودون تدخل أو ممارسة أي شكل من أشكال التمييز.

كما تأسست لجنة القضاء على التمييز العنصري سنة 1970 طبقا للمادة 08 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1965 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1969، حيث تتلقى تقارير الدول الأطراف حول التدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية تنفيذا للاتفاقية، فتبدي بشأنها اقتراحات وتوصيات وتساهم في فض المنازعات التي تنشب بين الدول الأطراف، إضافة إلى تلقي الرسائل من الأفراد والجماعات المقيمة في الدول الأطراف التي تقر باختصاص اللجنة، وطبقا للمادة 15 من هذه الاتفاقية تنظر كذلك في الالتماسات والتقارير والمعلومات المتعلقة بالتمييز العنصري، القائم على أساس الدين أو العرف في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتعقد دورتين في السنة وتقدم تقاريرها سنويا للأمم المتحدة.[1]

5- توسيع ضمانات الحرية الدينية على المستوى الإقليمي:

على إثر موجة عولمة حقوق الإنسان سارع أعضاء المجتمع الدولي إلى التكتل إقليميا، ضمن مجموعات تجمع بينها قواسم مشتركة، والتي بدورها بادرت إلى عقد اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان، ينجم عنها عدة تنظيمات فعالة لصالح حماية حقوق الإنسان، تعبر هذه المؤسسات القانونية عن وجود تضافر للجهود في حماية حقوق الإنسان ومن بينها الحرية الدينية، فنجد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المبرمة سنة 1950 نصت على حق كل شخص في الحرية الدينية، وأوجدت آليات لضمان تطبيقها مثل كامل الحقوق الأخرى تتمثل في اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مجلس أوروبا سنة 1998، حيث صدر عن مجلس أوروبا سنة 1993 توصية تدعو فيها الدول إلى التأكيد على قيم التسامح والحرية الدينية، وعلى نفس المنوال أبرمت سنة 1969 الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، أستحدث بموجبها جهازين لضمان حماية الحقوق والحريات يتمثلان في اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية، والمكلفة بفض النزاعات التي يرفعها الأفراد المتعلقة بانتهاكات

[1]- دياب جفال إلياس، المرجع السابق، ص 101.

حقوقهم من قبل أي دولة طرف في حالة فشل اللجنة في حل النزاع، مع شرط اعتراف الدولة الطرف في النزاع باختصاص المحكمة.[1]

أما على المستوى الإفريقي فبعد إقرار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ودخوله حيز النفاذ سنة 1986، تم تشكيل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان لتلقي شكاوي الدول وبلاغات الأفراد، وبعدها تم الاقرار بتأسيس المحكمة الإفريقية بموجب البروتوكول الذي أقره مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك في دورته رقم 34 المنعقدة في بوركينافاسو بتاريخ 1998/07/08، لكن على الرغم من ذلك فواقع حرية المعتقد بخلاف بقية الأنظمة الإقليمية الأخرى وبالأخص الأوروبي والأمريكي، يعكس هشاشة ضمانات حمايتها، أما بالنسبة للتنظيم الاسلامي ممثلا في منظمة المؤتمر الإسلامي، فلم يشر إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام لسنة 1990 إلى أية آلية لضمان الحقوق والحريات التي نص عليها.[2]

6- تفعيل ضمانات حرية المعتقد في إطار المنظمات الدولية الإقليمية:

سعت المنظمات الدولية الإقليمية من خلال توظيف خصوصية الثقافات بين الدول الأطراف إلى خلق صيغ ملائمة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن ضمنها الحرية الدينية ومن هذه المنظمات الدولية ما هو حكومي وما هو غير حكومي، ومن المنظمات الإقليمية الحكومية التي تساهم بقسط معتبر في دعم الحرية الدينية مجلس أوروبا، والذي من بين اسهاماته في هذا المجال إصدار توصية سنة 1993 تؤكد على قيم التسامح واحترام الحرية الدينية، إلى جانب تلقي الشكاوى من قبل الأمين العام للمجلس والفصل فيها، والمقدمة من الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية ضد انتهاكات أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعلى المستوى العربي نذكر جامعة الدول العربية وإن كان ميثاقها الموقع سنة 1945 يخلو من أي إشارة لحقوق الإنسان، إلا أنه أسس لجنة تختص بالاحتفال بسنة حقوق الإنسان بالإضافة إلى لجنة توجيهية لحقوق الإنسان سنة 1967، إلى جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، الذي يشهد له بإصدار عدة قرارات تتعلق بالمعتقد، منها القرار الصادر سنة 1992 على إثر المؤتمر المنعقد بداكار، والذي أشار إلى خطورة استغلال الدين لتحقيق أهداف تنطوي على سياسة التشجيع على التمييز العرقي وغيره.[1]

---

[1]- بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 118.

[2]- دياب جفال إلياس، المرجع السابق، ص 116، 117.

[1]- المرجع نفسه، ص 119، 120.

كما يبذل المرصد الدولي بين الديانات الذي نشأ في فيفري 2005 بفرنسا جهودا كبيرة في مواجهة كل الأعمال العنصرية الدينية، ومحاربة الإساءات والتأويلات المتعمدة وغير المتعمدة للديانات السماوية، والتصدي لكل أعمال العنف والإرهاب المرتكب باسم الدين، ويحتل تحالف أوسلو المؤسس سنة 1998 مركزا هاما، ضمن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن الحرية الدينية.[1]

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية الناشطة على المستوى العربي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان كلها، نذكر على سبيل المثال المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي انعقدت جمعيتها التأسيسية في ديسمبر 1983، والتي تمارس مهمة الرقابة على وضعية حقوق الإنسان في الوطن العربي، بما فيها حرية المعتقد والممارسات المتعلقة بها، ونذكر كذلك المعهد العربي لحقوق الإنسان وهي منظمة غير حكومية، تأسست سنة 1989 بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تحصل على جائزة اليونسكو الدولية لتدريس حقوق الإنسان لسنة 1992، فزيادة عن دور هذا المعهد في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، يتولى كذلك تنظيم أبحاث ودراسات ومنشورات ومؤتمرات حول حقوق الإنسان ونبذ التطرف الديني، وتطوير دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.[2]

7- المساهمة في تصحيح المفاهيم الخاطئة وبيان تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة:

تحمل العولمة في طياتها الكثير من الأهداف التي من بينها نشر الإنجازات التكنولوجية العلمية والثقافية، والتي قد يستفيد منها المسلمين ومنها رواج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير الاتصالات الثقافية والعلمية بين الشعوب والدول وانتشار الثقافة التقنية، تقوية دور شبكات الاتصال والإعلام الدولية بما فيها القنوات وشبكات المعلومات في تغطية الأخبار العالمية والمحلية في العالم، مما ساهم في تكوين ثقافة لدى الأفراد عن ما يجري في العالم من أحداث واثراء النقاش بشأنها، والمشاركة الفعالة في الندوات العلمية واللقاءات الثقافية، إلى جانب رفع الظلم عن كثير من المضطهدين في العالم، ويرجع ذلك إلى قوة مفعول أثر الصورة المنقولة على الحكومات والأحزاب.[1]

---

[1]- محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 107.

[2]- دياب جفال إلياس، المرجع السابق، ص 122.

[1] - محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 220، 221.

فبسبب ذيوع وإتاحة هذه التقنيات اتسع المجال أمام العلماء والدعاة المسلمين لتبليغ الرسالة الإسلامية والتعاليم الصحيحة للدين الإسلامي، بإتاحتها لكل الوسائل الحديثة في ظل ثورة المعلومات والاتصال، مما جعل الثقافة الإسلامية تنفتح على غيرها من الثقافات والتأثير الإيجابي فيها بكل اللغات والوسائل، لكن مادامت تقنيات ثورة المعلومات والاتصال في يد القوى المسيطرة على العالم، ستظل مستغلة بأقصى قوة في نشر الباطل، فعلى الدعاة والمفكرين المسلمين أن يستفيدوا منها بدورهم، لتصحيح كل المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي المروج لها، كما وفرت وسائل الاتصال والإعلام الدولية سبل مناقشة المذاهب الفكرية الوافدة ومواجهة الحركات الفلسفية الهدامة.[1]

8ـ تكثيف رقابة الإعلام على التعامل مع قضايا حقوق الإنسان:

لعب الإعلام وتطور وسائله المعولمة دورا كبيرا في تكثيف الرقابة على تعامل الدول مع قضايا حقوق الإنسان، ومن بينها حق حرية المعتقد وكشف كل الانتهاكات الماسة بها، فمن خلالها زاد عدد الأطراف الفاعلين في الرقابة بهدف حماية هذه الحقوق، وذلك من خلال التنديد ونشر التوجيهات كلما تم المساس بالحرية الدينية،[2]

إذ نشطت في هذا المجال المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني بإصدار التقارير وتنظيم الاحتجاجات السلمية، كما عملت باستمرار على تسليط الأضواء على كل التصرفات التي من شأنها المساس بحرية المعتقد، أو إعلاء نزعة التمييز على أساس المعتقد فالتمييز يشكل انتهاك صارخ لحقوق الإنسان يهدد المجتمعات الديمقراطية وقيمها الأساسية.

9. بروز العولمة الإسلامية على الساحة العالمية:

إن ظاهرة العولمة في نظر الكثير هي محاولة كل جهة من العالم فرض ما عندها على الآخرين قهرا، إما بالسلاح أو الإغراء بعرض حقائق عنها وإظهار إيجابياتها، وعلى هذا فإن ظاهرة العولمة قديمة من الناحية الواقعية، أما من الناحية الدينية فهي حديثة لم تحدث إلا بنزول آخر الرسالات السماوية وهي الإسلام، ومما يثبت عولمة الإسلام أنه دين عالمي قد خاطب الله تعالى به كل البشر باختلاف أجناسهم، حيث كلف رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بتبليغ الدين إلى كافة البشر، وقد جاء في قوله تعالى « قل

---

[1]– محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 221، 222.

[2]– دياب جفال إلياس، المرجع السابق، ص95.

يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا» سورة الأعراف آية 158، ومما يؤكد ذلك أيضا أن الله تعالى جعله آخر الأديان السماوية، ولو لم يكن عالميا لوجدت أقوام من البشر لم يبعث الله لهم أي نبي، فعدل الله تعالى يقتضي أن كل البشر قد متعهم برسالة سماوية.[1] وعليه فهناك عولمة واحدة في هذه الدنيا وهي العولمة الإسلامية، وكل العولمات الأخرى ما هي إلا أجزاء من هذه العولمة الإسلامية في جانب من جوانبها.[2]

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية المعتقد

ترتب عن ممارسات وآليات العولمة الكثير من الانعكاسات السلبية على حرية المعتقد، غير أن ما يجدر بيانه أن العقيدة الإسلامية أكثر العقائد تعرضا لسلبيات هذه الظاهرة، حيث تنظر إليها قيادات العولمة بأنها أكبر عقبة تقف أمام تحقيق أهدافها، وبذلك تترصد العولمة ديانة وعقائد المجتمعات، وتمس الحق في حرية المعتقد وذلك بشن حروب عسكرية وإعلامية وثقافية عليها، وأكبر مثال يثبت ذلك انتشار عدة مصطلحات منها الإرهاب الذي لم يضبط تعريفه بدقة لحد الآن، وهو مصطلح مناقض لمصطلح الجهاد في الإسلام، حيث أن الدول التي تدين بالإسلام هي التي وصفت بالإرهاب، وستكون ميدانا لخوض الحروب عن طريق إثارة النزاعات الداخلية والخارجية بها، ومصطلح الحرية الذي حصر معناه في التحرر من كل قيد ديني حيث يسود الظن بأن الإسلام يعمل على تقييد الحرية، في حين أن الحرية التي تدعو إليها العولمة هي التي تسعى إلى القضاء على حرية المعتقد والدين.[3]

وهذا ما يفسر رفض العولمة لسبب ديني بمبررا أنها تؤدي إلى محاربة الديانات والقضاء عليها، كما أنها تعمل على مهاجمة القيم والأخلاق العربية الإسلامي، مما سبق نخلص إلى بيان انعكاسات هذه الظاهرة السلبية على حرية المعتقد والسبل المقترحة لمواجهة تحدياتها.

---

[1]– أحسن زقور، العولمة وحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية وإعلان الأمم المتحدة، مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر، عدد11، 2001، ص 301، 302.

[2]– المرجع نفسه، ص 303.

[3]– زغو محمد، المرجع السابق، ص 99.

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية المعتقد

تشهر سياسات العولمة في وجه الديانات والثقافات التراثية التي مازالت تحظى بتمسك أصحابها بها عدة شعارات، مزيفة واحتيالية لكن ظاهرها قد يبدو حقا، مما ينبئ بأزمة العولمة الأخلاقية تتمثل في تناقض شعاراتها مع ممارساتها في الواقع، ومن ذلك القبيل ما يعيشه المسلمون من اضطهاد وتمييز في فلسطين وفي بعض البلدان الغربية التي تكن العداء لدين الإسلام، ومن هذه الشعارات البراقة التي تلوح بها هي الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية، حقوق الإنسان، نقل وتعميم التكنولوجيا، قيم الحداثة والتحديث من تمييز، حماية البيئة والحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، صيانة وحفظ كرامة الإنسان وعدم تعريضها للانتهاك في مطلق الظروف.[1] نخلص مما سبق بيانه إلى أن انعكاسات العولمة سلبا على حرية المعتقد عديدة نذكر منها:

1- السعي إلى تنصير العالم:

من الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية المعتقد هو سعيها لعولمة المعتقد، أو ما يطلق عليه بتنصير العالم، حيث تستغل الامبريالية الدينية النصرانية قوة الغرب العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية والمعلوماتية لتحقيق ذلك، وتحويل العالم كله إلى المسيحية لصالح الصهيونية وإسرائيل، انطلاقا من وجود اتجاهات صهيونية ضمن الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2- إصدار قانون الحرية الدينية وسياسة الكيل بمعيارين:

فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبمنطق الدولة المهيمنة على العالم قانون الحرية الدينية سنة 1998، والغريب في الأمر أن هذا القانون قانون أمريكي داخلي صادر عن هيئة تشريعية وطنية (الكونغرس) لكن آثاره ونتائجه عالمية، فبموجبه الحرية الدينية تصبح هدفا للسياسة الخارجية الأمريكية التي كلفت نفسها بمهمة مواجهة انتهاكات الحريات الدينية في العالم بعدة وسائل تتمثل في:

---

[1]- جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 213.

[2]- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 102.

1 – إصدار تقرير سنوي عن وضع الحرية الدينية في العالم وإحصاء قائمة سوداء للبلدان المنتهكة لها، وبطبيعة الحال فالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة التقرير غير معنية بهذا التحقيق ولا يشملها، رغم أن التاريخ يشهد أنها من أولى الدول المنتهكة للحرية الدينية وفي نفس الوقت تتحمل مسؤولية الدفاع عن حريات وحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال لا الحصر بتاريخ 21 /04/ 1993 قامت القوات الأمريكية بقتل 86 شخص من أعضاء طائفة الداوودبين بعد حصارهم في ولاية تكساس.

2 – ممارسة الضغوطات الدبلوماسية والسياسية وتوقيع العقوبات الاقتصادية عند الضرورة، ويتولى اتخاذ هذه الإجراءات مكتب الحرية الدينية في العالم بكتابة الدولة الأمريكية.[1]

وما يقال عن هذه التقارير أنها تجسد سياسة الكيل بمعيارين بما ينجم عنها من أثر انتقائي تدخلي في الشؤون الداخلية للدول، وتوحي بتسييد وتسلط السياسة الأمريكية على السياسة الدولية وكذا إعلاء وتفوق القانون الأمريكي على القوانين الداخلية للدول، وهذا ما ينافي العدل والإنصاف ويعني الاعتراف لها بهذا الوضع وتقبله والاستسلام له، وكمثال واضح عن امتزاج هذا القانون بسياسة الكيل بمكيالين واقعة نشر الصور الإثني عشر المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، التي نشرتها مرارا الصحف الدانمركية مبررة ذلك باحترام حرية الرأي والتعبير، لكن مع ذلك لم تصنف من قبل اللجنة كدولة مثيرة للقلق ولم توجه لها أي عقوبة، ونفس الشيء حدث في قضية منع الحجاب بفرنسا وتسريح طفل اسمه إسلام من المدرسة لم يذنب في شيئ سوى لأنه يحمل هذا الإسم، دون مراعاة أحكام اتفاقية حقوق الطفل وكذا حظر بناء المآذن في سويسرا، في حين صنفت المملكة العربية السعودية من قبل وزارة الخارجية الأمريكية كدولة مثيرة لقلق خاص سنة 2004، ثم أعفتها من العقوبات من باب الكرم الأمريكي.[2]

وهكذا يبدو أن الإسلام قد نال حظا وفيرا من سياسة الكيل بمعيارين، بحجة أنه دين تخلف ورجعية وتطرف، عقائده محدودة تجاوزها الزمن لا تساير التطور العلمي والتقني والحضاري، الذي يشهده العالم المعاصر، فشرائعه تتميز بالثبات بخلاف سمات الحياة التي تتميز بالتغير المستمر، وما هو متغير لا ينبني على ما هو ثابت، وهذه هي وجهة النظر التى استند إليها الفكر الغربي الذي عزل الدين عن الدولة لأنه يشكل عائقا أمام النهضة الأوروبية، ويسعى الغرب إلى تعميم هذه النظرة على الإسلام وتحميله مسؤولية تخلف وانحطاط العالم العربي والاسلامي المعاصر، غير أن السبب الراجح في نعت الاسلام

---

[1]– بن جيلالي سعاد، المرجع السابق، ص 116.

[2]– دياب جفال إلياس، المرجع السابق، ص 103.

بهذه الأوصاف، التي تعبر عن الحقد والكراهية، يرجع إلى دعوته إلى نبذ الظلم والاستعباد وقهر الانسان للإنسان ومعاداته للشر، والمبالغة في تحصيل الملذات على حساب الرسالة الإنسانية.[1]

فهذه الدول تحترم وتلتزم بحقوق الإنسان العالمية وتتمسك بها، وتثور بشأنها فقط عندما يتعلق الأمر بالمواطن الأوروبي أو الأمريكي، وعند تعاملها مع غير مواطنيها فلا تراعي إلا مصالحها الخاصة، ويساعدها في ذلك خلل النظام الدولي الذي تسيره وتتحكم فيه دولة واحدة.[2]

كما أن هذه الانتقائية المفضوحة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة من قبل بلدان تدعي الأسبقية والكمال في مجال حقوق الإنسان وتلوح بشعاراتها، تصعب عملية تحقيق عالمية فعالة لحقوق الإنسان بشقيها النظري والتطبيقي، وإن لم تتخل هذه الدول عن نظرتها الأنانية والانتقائية والازدواجية لقضايا حقوق الإنسان، فإن تجسيد عالمية هذه الحقوق وممارستها على أرض الواقع، تبقى من ضمن الأماني البعيدة المنال.[3]

3- استعمال الدين كأداة لتسريع مسيرة العولمة:

كما تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية الدين كأداة من أدوات تسريع مسيرة العولمة أو تحقيقها، وكمثال على ذلك إصدار المشرع الأمريكي لقانون يفرض على حكومات العالم احترام حرية الأديان، وإلا تعرضت لعقوبات اقتصادية والعزل السياسي، وبهذا الصدد نستشهد بالحملة الأمريكية ضد مصر بحجة أنها دولة لا تحترم حرية غير المسلمين في ممارسة عقائدهم، وتطالبها بتغيير مناهج الدراسة وحذف المناهج الإسلامية.[4]

ولو كان الأمر على هذا الحال حقا لكان في صالح حرية المعتقد، لكن الكل يتفق على أن هذه الحملات الأمريكية تخضع لازدواجية المعايير. فقد أذيع عن هذا القانون الذي يتعلق بالاضطهاد الديني أنه أعجوبة من أعاجيب العولمة الأمريكية، التي تسعى إلى فرض وصايتها على دول عالم، وفي أدق

---

[1]- جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 217.

[2]- محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي(17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص208 .

[3]- علي معزوز، المرجع السابق، ص 164.

[4]- زايدي بوعلام، النظام الإقليمي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام- قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002- 2003، ص130.

شؤونها الخاصة بالعلاقات بين أتباع الأديان المختلفة بالتهديد بسلاح العقوبات الاقتصادية، بشكل غير مشروع وغير مسبوق في العلاقات التي كانت سائدة في المنظومة الدولية.[1]

4- الدعوة إلى العلمانية:

يتضح تأثير العولمة على حرية المعتقد من خلال واقع فكرة عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان، حيث تهيمن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، ومؤتمراتها في جميع المجالات وتستعملها أحيانا كوسيلة للمساس بحرية المعتقد، ففي مؤتمرات الأمم المتحدة للسكان التي تعقد دوريا، مثل مؤتمري القاهرة وبكين حيث نجد التمييز الواضح وكذا الدعوة الصريحة إلى المفاهيم الاجتماعية العلمانية، كالدعوة إلى الحرية الجنسية بين الرجل والمرأة دون زواج وإباحة الشذوذ الجنسي والاعتراف به، باعتبار ذلك نوعا من حرية الإنسان وباعتبار أن جسمه ملكا له ويملك الحرية في فعل ما يشاء، الاعتراف بالزواج المثلي والسماح بالإجهاض والحث عليه، والمناداة بحقوق الإنسان ونظام الأسرة من منظور علماني غربي مادي لا يعترف بالأديان، وكل ذلك مخالف لجميع الأديان السماوية[2] وينافي الحق الإنسان في حرية المعتقد.

فقواعد دين العولمة تتمثل في القوي يسحق الضعيف، الفجور يلغي الأخلاق، الإلحاد يلغي الإيمان، الربا يحرر التجارة، أولوية الاستهلاك على الادخار، أولوية الانتاج على الابداع، المادة أثمن من الروح، لا قيمة للأديان لذلك وجب الغاءها ولا أهمية للقوميات والحدود الوطنية.[3]

5- تحويل المناسبات الدينية إلى وسيلة لترويج السلع:

وإن كان للعولمة تأثير على حرية المعتقد وبقية القيم الأخرى، فذلك مرده إلى طبيعة العولمة التي هي نظام قيمي جديد قبل أن تكون نظاما اقتصاديا، ساهم في تغيير عقيدة الناس وتحولهم إلى آلات منتجة ومستهلكة لإفرازات الاقتصاد الغربي، فدانوا بدين العولمة وحده لا غير.[4] فعلى سبيل المثال شهر رمضان

---

[1]- عبد الرحمن خليفة/ فضل الله إسماعيل، في الإيديولوجيا والحضارة والعولمة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 489.

[2]- محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، القاهرة، ط1، 2002، ص 44، 45.

[3]- جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 211.

[4]- حيدر حميد الدهوي، العولمة والقيم رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004، ص 54.

يتم استغلاله سنويا في الترويج الكثيف لمختلف السلع، بواسطة مختلف وسائل الإعلام وعلى الأخص التلفزيون، وهكذا يتزايد إخضاع المشاعر الدينية للاستغلال كوسيلة من وسائل توسيع السوق، بل وأحيانا لترويج أكثر السلع المنافية للدين.[1]

فسياسات العولمة تهدف إلى التشكيك في المعتقدات الدينية وزعزعة الإيمان بها، إلى جانب طمس مقدسات الشعوب المسلمة لصالح الفكر المادي، وبذل الجهود من أجل إحلال الفلسفة المادية الغربية محل العقيدة الإسلامية وإضعاف الولاء إلى الله، وبالمقابل يتم الاستمرار في تتبع تطورات الحياة الغربية مما يؤدي إلى فرض هيمنة الغرب، وإقصاء الإسلام عن الحكم والتشريع والتربية والأخلاق، وفتح المجال للاقتداء بالنظم والقوانين والقيم الغربية المستمدة من الفلسفة المادية والعلمانية، وتحويل المناسبات الدينية إلى سوق لتسويق وترسيخ القيم الاستهلاكية مثل الأعياد التي تصبح فيها بيوت المسلمين عبارة عن مأدبات عشاء.[2]

وبذلك ينظر إلى دين العولمة بأنه إيديولوجية انهيار القيم والخلل الخلقي ودين المال والربح الفاحش، فالعولمة بعيدا عن الاقتصاد الذي تحاول تخطي الحدود به هي اليوم دين المال الجديد الذي يحاول أن يقضي على قيم الأديان، وصياغة كل الأنظمة الدينية في دين واحد وهذه الفكرة أطلق عليها سابقا تسمية الدعوة إلى وحدة الأديان، وهي فكرة يهودية الأصل وردت في كتابهم « بروتوكولات حكماء صهيون» الذي كشف سياساتهم.[3]

6 ـ ظهور التطرف الديني:

من خلال سعي رواد ظاهرة العولمة إلى تعريض الشعوب وبالأخص الضعيفة منها لتأثير الثقافات وأنماط الاستهلاك الأجنبية وفعلا تحقق ذلك، لكن ليس بصفة كلية لأن هناك فئات من المجتمع لا تملك القدرة أو الرغبة في الاستجابة لإغراءاتها، والتي يتوقع منها أن تشعر بالعدوانية إزاء الشرائح الاجتماعية الأخرى الأكثر قدرة ورغبة في اقتباس أنماط السلوك الغربية، والتي تبدو في نظرها بأنها قد تنكرت لتقاليد أمتها، مما يؤدي إلى إضعاف التضامن الاجتماعي وتهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأثر

---

[1]– جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في مصر، المرجع السابق، ص 118.

[2]– جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، المرجع السابق، ص 457.

[3]– حيدر حميد الدهوي، المرجع السابق، ص57.

من آثار العولمة سيؤدي إلى نمو ظاهرة التطرف الديني.[1] ولا يخفى علينا ما قد ينجم عن هذه الظاهرة من انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الحق في حرية المعتقد والحق في الحياة والأمن والسلامة وغيرها.

فالقيم التي تؤمن بها العولمة على جميع المستويات من سياسة، اقتصاد، دين وشؤون الحياة العامة السائدة لدى شعوب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وكندا، تعد في نظر أنصار العولمة تعد من ضمن أسباب التقدم والتحضر، ومواكبة تطورات العالم المعاصر مما يجعلها القيم المثلى، أما من لا يأخذ بها فهو عاجز عن التحضر واللحاق بركب الحضارة المعاصرة، وينطبق هذا الوصف على شعوب العالم الاسلامي والعربي التي تعاني الغزو الفكري والثقافي، والانحلال الخلقي والاضطهاد الديني داخل وخارج بلدانها، حيث اقترن اسم الإسلام والمسلم بالتطرف الديني والتعصب المذهبي، وبالجريمة والارهاب والجهل والتخلف ورجعية التفكير، مما نجم عن ذلك ردود فعل من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية تستنكر نظرة الآخر للإسلام والمسلمين، فأدى ذلك إلى خلق بؤر التوتر في العلاقة بين الغرب والعالم العربي والاسلامي، غذتها ممارسات الدول الغربية واسرائيل وربطتها بالارهاب، فالغرب ينادي بالحرية الدينية ويدافع عنها خارج بلده لكن في بلده لا يحميها ويضيق الخناق عليها في الكنائس، وتعتبر الدين مجرد مسألة ثانوية تهم العجزة والمتقاعدين دون غيرهم.[2]

7. خلق التوافق مع الحركات الأصولية الجديدة:

من انعكاسات العولمة أيضا توافقها مع الحركات الأصولية الجديدة أو السلفية، والتي تتحدد أهدافها في عنصران أساسيان هما الكتابات الدينية ومعادات التغريب الثقافي، وهي تمثل رؤية صارمة جدا ملتزمة بحرفية القرآن وفق الفقه الحنبلي الأكثر حرفية من بين مدارس الإسلام الكبرى، وهي تسعى لإخضاع كل سلوك بشري للقواعد الإسلامية، مع عدم الاعتراف بمفهوم الايدولوجيا الإسلامية، فهي شديدة التحفظ إزاء كل أشكال الاندماج في المجتمعات الغربية.[3] وتطرح نفسها كنهج أمثل قائم على الحلال والحرام، إذ لا يمكن للإسلام الاندماج في منطق تعدد الثقافات خارج أرضه لأن الأمر لا يتعلق بثقافة مستوردة، بل بإعادة بناء انطلاقا من وجوده خارج الأرض الأصل، وما يهم في الأمر أن الأصوليين الجدد يشاركون

[1]– جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في مصر، المرجع السابق، ص 121، 122.

[2]– جيلالي بوبكر، المرجع السابق، ص 212، 213.

[3]– أوليفيه روا، عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، دار الساقي، بيروت، ط1، 2003، ص 142، 143.

في العولمة، بطرحهم هويات تتجاهل الثقافات وتقوم على الخيار الفردي، وترتكز على مجموعة معالم ضعيفة في محتواها لكنها قوية في القيم التفاضلية.[1]

9 . آثار الانترنت على الفتاوى الدينية:

توظف حاليا تكنولوجيا الإعلام بالأخص الانترنت في تقديم خدمات تتعلق بالجانب الديني، من خلال نشر سيل عارم من الفتاوى التي ترتب عدة نتائج على الفرد والمجتمع، وقد يكون الأمر خطرا من الناحيتين الدينية والأخلاقية، فهي تفتح النقاش في القضايا الدينية بين أطراف مجهولي الهوية (المفتي وطالب الفتوى)، قد يكونوا غير مدركين لتعاليم الدين، الذي يقدمون الفتاوى بشأنه خاصة بالنسبة للدين الإسلامي، وقد أكدت الدراسات على أن هذه الفتاوى الافتراضية تروج لأفكار هدامة وخاطئة، قد تدفع الأفراد إلى الانقياد وراء تيارات فكرية تؤثر سلبا على تماسك واستقرار المجتمعات، فالفتاوى عبر الانترنت تشهد كثيرا من الفوضى التي أدت إلى التشويش والمساس بالمعتقدات، وذلك يرجع إلى نقص المواقع التي يديرها علماء أو مؤسسات دينية معروفة، مما أفسح المجال أمام الانتهازيين لسد هذا الفراغ، ونشر فتاويهم وتخيلاتهم للوقائع حسب رغباتهم وأهوائهم.[2]

وقد تضرر المسلمين من الفتاوى الافتراضية كثيرا، بحيث أن مواقع الانترنت نسبت إلى الدين الإسلامي عدة تهم وأفكار خاطئة، فوصفته بأنه دين عنف وتشدد وتطرف، وأنه دين لا يحترم حقوق المرأة والإنسان، يحدث ذلك في ظل غياب وسائل إعلامية إسلامية ذات تغطية عالمية، تتضمن برامج قادرة على مواجهة الأفكار والصور النمطية، التي كانت سببا في معاداة الإسلام والنفور منه ووصفه بالسلبية، وإتباع سياسة التمييز ضد المسلمين وأماكن العبادة في الدول الغربية، ولمواجهة ذلك يجب الالتزام بإنشاء مواقع للإفتاء والرد على حملات تشويه الإسلام، من طرف هيئات دينية معروفة تماشيا مع التطورات الاتصالية الحديثة، وكذا تشجيع الأئمة والعلماء والأساتذة على تأسيس مواقع شخصية لبث الدروس والخطب والمقالات، إلى جانب تقديم مضامين باللغات الأجنبية، تكون كفيلة بإظهار الصورة الصحيحة لتعاليم الدين الإسلامي وإرشاد وتوعية الأفراد.[3]

---

[1]– أوليفيه روا، المرجع السابق، ص 153، 154.

[2]– ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 162، 163.

[3]– المرجع نفسه، ص 163 وما بعدها.

10- استغلال الانترنت في تشويه القرآن الكريم وإصدار الفتاوى الافتراضية:

من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة وآلياتها أيضا على الدين الإسلامي كدين عالمي، استغلال شبكة الانترنت كأحد وسائلها لتشويه القرآن الكريم، ففي سنة 1998 قامت إحدى المنظمات المشبوهة من خلال هذه الشبكة، بتقديم طلبات من زوار موقعها تتضمن تأليف سور تحاكي السور القرآنية الكريمة، لإقناع جمهور الشبكة العالمية بأكذوبة أن القرآن ليس بمعجزة إلهية من عند الله بل هو من صنع البشر، وبعد احتجاج المسلمين أعلنت شركة "أمريكا أون لاين" التي تدير الانترنت رفضها بث أفكار هذه المنظمات.[1] وبهذا الشكل تستغل وتوظف وسائل العولمة التكنولوجية في المساس بالمعتقد وقداسته.

رغم ما تتسبب فيه الأنترنت من سلبيات على المستوى الاجتماعي كالانعزال والاكتئاب، والإندفاع نحو العيش في مجتمع افتراضي وهجر العلاقات الحقيقية والاجتماعية والعائلية، فإنها تنعكس كذلك سلبا على الجانب العقائدي والأخلاقي والنفسي، بحيث يتم من خلالها مناقشة مواضيع غير مهمة خاصة ما تعلق بالجنس، بحيث تساهم في الانحلال الخلقي وانهيار القيم الدينية والمبادئ السامية والإنسانية.[2]

فقيام حقوق الإنسان على أساس الدين فيه تأمين لها وصيانة، ذلك أن الوازع الديني يكون أقوى على الردع، خصوصا أنه ينبع من داخل الفرد وليس خارجا عنه، فانتهاك حقوق الإنسان الواقع اليوم في كل أنحاء العالم بما فيها أكثر البلدان تقدما، يعد أكبر دليل على أن حقوق الإنسان لازالت غير مأخوذة بعين الاعتبار، فاحترامها يفتقد إلى اعتقاد راسخ بها وإيمان قوي بها في النفس البشرية، وهذا الاعتقاد لا يأتي إلا إذا ترسخت العقيدة الدينية في النفوس وظهر أثرها في السلوك، والإسلام هو الذي يمنح حقوق الإنسان في مفهومها العربي الإسلامي الشرعية الثقافية، ولا شك في أنه أصل لكل حقوق الإنسان، انطلاقا من احترام الذات البشرية وتكريمها، وهو بذلك قد حاز السبق على غيره من الأديان الأخرى وحتى القوانين.[3]

11- تحول الإيديولوجيا في ظل العولمة إلى فيديولوجيا:

تحولت الايديولوجيا في ظل العولمة إلى فيديولوجيا أساسها وسائل الإعلام السمعية البصرية، والتي تفوقت في زرع القيم التي يحتاجها السوق العالمي المسير من قبل الشركات الكبرى، التي تتنافس فيما

---

[1]- رحيمة الطيب عيساني، المرجع السابق، ص 103.

[2]- ابراهيم بعزيز، المرجع السابق، ص 76.

[3]- وليد أحمد مساعدة / عماد عبد الله الشريفين، المرجع السابق، ص 254.

بينها معتمدة على الصورة والانتماء الرمزي، حيث فرضت على الشعوب اتخاذ أحد الموقفين، إما التقليد الأعمى للغرب وهجر الثقافة القومية، أو التمسك بالهوية ورفض أي أفكار حديثة، وتبعا للموقف الأول أصبح شباب العالم الثالث يرتدون الأحذية الأمريكية ويتجهون للغذاء في مطاعم ماكدونالدز دون الاهتمام بالسعر، ويتباهون بانتمائهم أو اندماجهم الوهمي في مجتمعات أرقى من مجتمعاتهم الأصلية، وبالتالي يصبح اقتناء البضاعة يعبر عن الانتماء الوهمي لهويات رمزية، وهذا ما يفسر صرف مبالغ طائلة على الإعلان الذي يهدف إلى المنافسة وأيضا التلاعب بالرموز وتوظيف الأوهام والإغراء بالاستهلاك مما يستبعد التفرقة بين الصورة والواقع.[1]

ووفقا لدراسات المفكر روبرتسون فإنه من نتائج ذلك حدوث تصادم بين المواقف العالمية والمواقف المحلية للمجتمعات، والواقع الحالي يشهد على ذلك بالرغم من أنه لا يوجد ما يثبت أن الأمور ستظل على هذا الحال، فربما يأتي يوم ويتحقق ما يسمى بالمجانسة العالمية أو التعولم الذي يقصد به حلول فكرة السوق العالمية محل مذهب الليبرالية الحديثة، ويعقب المفكر بيك على هذا المذهب بأنه يختصر تعقيد العولمة إلى بعد اقتصادي وحيد، لا يعير أهمية للخصوصيات الثقافية والسياسية الخاصة بمختلف البيئات، إلا أن ذلك لا يعني تحقق الانسجام العالمي، لأن واقع العالم يثبت الابتعاد عن أي نموذج مقبول للتجارة الحرة بسبب اختلاف شروط المشاركة فيها، ويضيف اتجاه آخر بأن العولمة لا تقتضي بالضرورة المجانسة أو الأمركة، فهي تمثل عملية غير منتظمة عميقة تاريخيا تقود إلى اتجاه معاكس أي المحلية.[2]

الفرع الثاني: سبل مواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة

إنطلاقا من حقيقة أن العولمة فرضت نفسها ولم يفرضها أحد ولن يفلت من تأثيرها أحد، إذ لا يمكن العيش بمعزل عنها، وليس بامكان أحد أن يطلب من أحد أن ينضم إليها، فقد أصبحت لغة الألفية الثالثة لذلك علينا أن نتعلم لغتها ونستوعب أساليبها وتقنياتها، ونستعد للتكيف والتعامل معها بشكل صحيح.[3]

فالعولمة في جانبها الثقافي لابد أن تتراجع أمام مقاومة الشعوب، التي تملك موروثا حضاريا متميزا وإرادة لمواجهة السياسة ذات النزعة الاستبدادية والمفعمة بإرادة الهيمنة، والإصرار على إكراه الشعوب على تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وإعلامية، تتعارض مع مصالحها خصوصياتها

[1]– عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 16، 17.

[2]– المرجع نفسه، ص 34، 35.

[3]– اكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 326.

الثقافية والحضارية، والعالم الإسلامي سيجد نفسه مجبرا على خوض معركة ثقافية قوية، لا سبيل للانتصار فيها إلا عن طريق تطوير العمل الثقافي وتحديث آلياته ومراجعة أهدافه، وتنمية وتطوير مناهج التربية والتعليم إلى جانب تنمية الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي المعتمدة في مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد بداكار سنة 1991.[1] وفي سبيل ذلك يقترح الباحثون المهتمون بالثقافة الإسلامية والعالم الإسلامي عدة سبل ممكنة تتمثل في اتباع الخطوات التالية:

-الخضوع للواجب الديني والإنساني:

ويفترض في المجتمعات المسلمة لمواجهة تحديات العولمة الخضوع للواجب الديني والإنساني، باعتبارها الأمة الوسط وأمة الشهادة على الناس، فمن الواجب الإسهام فيها بشكل ايجابي وفعال من أجل الحفاظ على كيان وجوهر الإنسان من الدمار، ذلك أنها تهدف إلى تحرير الإنسان من قيود الدين والأخلاق والأعراف، بهدف إيصاله إلى مرحلة العدمية والفراغ الروحي والفكري، إذ لابد من السعي لتعديل مسار العولمة وتقويم توجهاتها ونقدها من خلال ما تدعو إليه عقيدة الأمة وثقافتها، مع انتقاد الذات واكتشاف مواطن الضعف والقصور والأخطاء في شخصيتنا، من أجل تقديم البدائل الصحيحة حتى يمكن المشاركة في بناء صرح الحضارة المعاصرة.[2]

-اعادة بعث دور الأسرة والمدرسة:

تعتبر الأسرة والمدرسة مؤسستان كفيلتان بصد خطر العولمة الثقافية التي غزت البيوت والعقول دون استئذان، إضافة إلى التصميم على غرس القيم النبيلة السامية التي جاء بها الإسلام في النفوس، فقد يكون ذلك كفيل بتحصين أبناءنا وشبابنا من خطر وتحديات العولمة.[3]

فيجب على هذه المؤسسات أن تبذل مجهودها لاعداد شخصية المسلم المعاصر بشكل تام، من حيث العقيدة والأخلاق والقيم والمشاعر والذوق والفكر والمادة، كعناصر فعالة في تكوين الأمة الموحدة والمتحضرة، والعمل على توجيهه وتثقيفه وتربيته من خلال إلقاء المحاضرات العلمية والتوجيهية والدورات

---

[1]- بدر أحمد جراح، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2]- محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 244.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش، حقوق الإنسان بين البعد الديني والقانوني، دار البداية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص 189.

التربوية، وإقامة المخيمات الشبابية الصيفية والمهرجانات والمؤتمرات والعروض المسرحية وكتابة الأفلام والمسرحيات التربوية والتثقيفية، وكذا العمل على توجيه الصحوة الإسلامية نحو السبيل الصحيح.[1]

- التوجه إلى الحوار بين أفراد الأمة المسلمة:

إن العولمة الثقافية تستدعي إيجاد لغة تفاهم بين أفراد الأمة الإسلامية ومكوناتها وهي لغة الحوار من أجل الوصول إلى الهدف المنشود في الوحدة والانسجام، والحوار عملية تواصل بين طرفين متوازنين يعتمدان المحاورة حول أمر من أمور المعرفة، والحوار استعداد نفسي وعقلي لتقبل الطرف الآخر، وهو الخيار الأمثل للبشر من أجل العيش بسلام والتغلب على معوقات التواصل، فالحوار الهادف يعطي المحاور فرصة لمراجعة أفكاره، وإخضاعها للتمحيص والنقد ويعطيه فرصة الانفتاح على الآخرين وإدارة الحوار من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة.[2]

والإسلام أمر بالحوار وشجع عليه حتى مع معتنقي الأديان الأخرى، دون اقصاء أو تمييز أحد على أحد، والأمة الإسلامية بحاجة ماسة إلى الحوار في عصر العولمة الثقافية، أشد من حاجتها له في وقت آخر وذلك للأسباب الآتية:

- اللجوء إلى خيار الحوار يكون طريقا ممهدا إلى اللحاق بركب العالم المتقدم، فالحوار الدائم يتسبب في النهضة والتخلص من عدة عوائق، فبواسطته يتحدد الواقع وترسم الأهداف والسياسات والبرامج.

- غياب الحوار أو رفضه يعني تقبل واقع التخلف والعزلة، وقد يكون ذلك سببا في تجميد العقول، وتجاهل القدرات العقلية لدى البعض ووأدها لدى البعض الآخر.

- الحوار يمنع بروز لغة التطرف ويحقق التفهم للمواقف، دون مغالاة أو محاولة التعسف في الرأي وفرضه على الآخرين قسرا.

- الحوار يعني التخلي عن سياسة التعسف في الرأي، وتبادل الاتهامات بأن شخص ما على صواب أو على العكس.[1]

---

[1]- محمد علي رجب السيد، المرجع السابق، ص 251.

[2]- وليد أحمد مساعدة / عماد عبد الله الشريفين، المرجع السابق، ص 263.

[1]- المرجع نفسه، ص 263، 264.

– ضرورة التمسك بالثقافة المركزة ذات الأصول الإسلامية:

من سبل مواجهة ثقافة الأمركة التمسك بسياسة الثقافة المركزة لحماية مجتمعاتنا من الأفكار القادمة من الغرب وحماية الشباب من التعرض لآثارها السلبية، وذلك لأن الثقافة المركزة تستمد أصولها من العقيدة الإسلامية والتي تحرك الحس الفكري التربوي لدى الشباب والدارسين كنبذ السلوك الضار مثل السرقة، وتدفعهم كذلك إلى التحلي بالسلوك الطبيعي السوي، ويتم التشبع بالثقافة المركزة عن طريق إدخال مناهج تعليمية فاعلة لنقل الأفكار إلى الدارسين في مؤسساتنا التربوية والتعليمية، حيث يكون هدفها الأول خلق جيل متعلم ومفكر وواعي يملك حس فكري قادر على الصمود، ومواجهة كل المغالطات الفكرية ويتحمل مسؤولية حماية الأمة وثقافتها.[1]

. ضمان المشاركة الإيجابية في ظاهرة العولمة لتصحيح مسارها:

فالعولمة في وضعها الحالي تفترض المواجهة لتصحيح مسارها، وضمان المشاركة الإيجابية فيها للخروج من الأزمة التي يعاني منها العالم العربي ككل وذلك:

– العناية بالحق في التعليم والاهتمام بالتطوير والتحديث الدوري لمناهج التدريس، وتدريب القائمين على إدارة هذا القطاع من إداريين ومعلمين، مع الحفاظ على القيم والثوابت الثقافية الخاصة بالمجتمع، وإعلاء شأن البحث العلمي والالتزام بالمرونة الإيجابية في التعامل مع كل ما هو جديد، بشكل يجعل المجتمع العربي ككل قادر على الصمود والمشاركة الفعالة في آليات العولمة الإعلامية، والاتصالية والثقافية لفتح فرص لتحقيق الانتصارات بدلا من الفشل والهزيمة.

. الاهتمام بفئة الشباب ورعايتهم وتزويدهم بمستجدات العصر ومتغيراته وتقنياته، مع ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية وتراث الأمة العربية وقيمها الأصيلة.

. ضرورة التركيز في مناهجنا الجامعية على ظاهرة العولمة ومضمونها، وبيان أثرها في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وأثرها على الهوية الثقافية للشعوب.

[1]– علاء الدين المدرس، المرجع السابق، ص 273.

. ضرورة تأكيد خطط التنمية على استيعاب جميع الأطر والكفاءات التي تخرجها الجامعة والاستفادة منها.

. إقامة الندوات والمحاضرات التي ترتبط بمستجدات العصر، ومناقشة هذه الظواهر وأثرها على وطننا العربي، وتعميق هذه المفاهيم من خلال الحوار المفتوح مع الشباب الجامعي، وإفساح الفرصة لهم ليعبروا عن مشكلاتهم وأفكارهم وتطلعاتهم بحرية وصدق، وذلك من خلال اللقاءات الثقافية والندوات الفكرية في الجامعة.[1]

- التمسك بقيم ومبادئ الإسلام:

إن العالم العربي الإسلامي المفعم بقيم الإسلام بما فيها السلام والتفاهم بين الشعوب، يعتبر مبعث أمل لهداية البشر وإخراجهم من ظلمات الجهل والكفر والإيمان بالله والتوحيد، كما أن النموذج الثقافي العربي والإسلامي له مفعولا ايجابيا فهو يقوم أساسا على احترام الآخر لا نفيه، وتقبل مختلف الثقافات العالمية كلها دون تعصب، لكن بشرط التنبه والحذر من التغلغل الثقافي الفاسد الذي يمكن أن يفسد العقل العربي، أو يشوهه ويبعده عن عقيدته الإسلامية وتراثه وقيمه، وبذلك فظنون المفكرين والسياسيين الأمريكيين بقدرتهم على تسويق النموذج الأمريكي ثقافيا، وفرض الأفكار بالقوة لن تتحقق في الواقع لأن ذلك يعني التصدي للأفكار الأمريكية كلها ومواجهتها، وحسب دارسات الباحثين فإنه على الرغم من أن العالم العربي والإسلامي لم يؤسس نموذجا اقتصاديا موازيا للنموذج الرأسمالي، إلا أنه على الدوام يخلق نموذجا فكريا متميزا، يصعب اختراقه أو التأثير فيه من قبل التوجه الفكري العولمي مثلما حدث مع غيره، وبذلك تثبت دراسات وآراء عدة استحالة سيادة النموذج الثقافي الأمريكي على العالم كله، لأنه يفتقر لما يملكه الشرق الإسلامي من عمق عقيدي قائم على أسس إنسانية واضحة.[2]

ـ ضرورة الاعتراف بالخطأ وممارسة النقد الذاتي:

إن العولمة الثقافية كانت بمثابة دعوة للمسلمين من غير قصد إلى الاعتراف بالأخطاء، وممارسة النقد الذاتي، فالإنسان باعترافه بالخطأ يعني أنه قادر على تحمل مسؤولية فعله وإصلاح أخطائه، والتسليم بالخطأ يعني وجود قوة كامنة في شخصية الفرد، ومن الأخطاء التي يجب الإشارة إليها طغيان القبلية

---

[1]– أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، (دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق)، جامعة دمشق ـ كلية التربية، 2008، ص 436.

[2]– حسن الباش، المرجع السابق، ص 134، 135.

والإقليمية والعرقية على مفهوم الأمة لدى حكومات العالم الإسلامي، وجاءت العولمة الثقافية فعززت بشكل مباشر أو غير مباشر هذه الخطيئة مع أن الإسلام أكد على مفهوم الأمة.[1]

تعد العولمة ظاهرة إنسانية طبيعية لتطور العلم والمعرفة والمجتمعات فهي تساير حركة التاريخ، غير أن ما يعيبها أنها تشكو غياب المسؤولية التي تترتب على المدرك العالم اتجاه الجاهل، والغني اتجاه التاجر والقوي اتجاه الضعيف، كما تفتقد لعنصر الاشتراك والمساهمة في سياساتها لأن قادتها الفاعلين على الساحة الدولية يركزون على المفهوم القومي لا على المفهوم الإنساني العالمي، فعلى الصعيد الاقتصادي تستحوذ قلة من الدول والشركات العملاقة المنتمية لها على الحصة الكبرى من خيرات البشرية، فزاد بذلك غنى الأغنياء وفقر الفقراء ومنه يمكن القول بأن غياب المسؤولية والمشاركة في سياسات العولمة، أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتيب انعكاسات سلبية على الجانب الانساني، ولم يشمل ذلك دول العالم الثالث النامية فقط بل حتى الدول المتطورة والمتقدمة اقتصاديا.[2]

ومنه يجب مناشدة المفهوم الإنساني للعولمة والذي يهدف إلى انفتاح وتعاون الشعوب والدول وذلك خدمة لصالح البشرية، على خلاف ما يكشف عنه واقع توجهها لتنفيذ أهداف أنانية مشبوهة من قبل قادة العولمة الكبار، فلكي تجد العولمة طريقها السديد على الساحة الدولية، ينبغي أن يسايرها نظام عالمي عادل قائم على المشاركة المدعومة بالمسؤولية الإنسانية، حتى تسود علاقات دولية قائمة على مفهوم قانوني وأخلاقي واضح وسليم، وإلا ستظل العولمة نقمة بدلا من أن تكون نعمة.[3]

وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي الاستئناس بحقيقة أن العولمة ليست من صنع الدول المتقدمة لكن امتلاك هذه الدول لوسائل القوة جعلها تبدو كذلك، فالعولمة هي نتيجة للتقدم البشري الذي سيسير وفق قوانينه، وليس وفق رغبة أي قوة في العالم مهما عظمت لذلك لا داعي لتنمية الخوف منها، لأنه من الطبيعي أن تحاول الدول الكبرى فرض ثقافتها وهذا ما يظهر دوما عبر التاريخ، إلا أن هذه الوضعية غير مطلقة ولن تظل تحت سيطرتها بالكامل، فحركة التاريخ دوما تفلت في نقطة ما من سيطرة الدول الكبرى فتتغير مواقعها من مراكز القوة إلى الضعف أو العكس صحيح.[4] حيث تتخوف من هذه التقلبات

---

[1]– وليد أحمد مساعدة / عماد عبد الله الشريفين، المرجع السابق، ص 26.

[2]– فضيل أبو النصر، المرجع السابق، ص 150.

[3]– المرجع نفسه، ص 151.

[4]– اكرام أحمد فؤاد الأهواني، المرجع السابق، ص 305، 306.

حتى الدول المتقدمة مثل بعض الحركات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، فلا أحد يقدر على الجزم بنتائجها مستقبلا.

إذا كانت هناك رغبة فعلية من قبل المجتمع الدولي في أن تكون العولمة لصالح البشرية، يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الأساسي لتوجيه مسار العولمة، مع ضرورة التوقف عن النظر إليها بأنها عولمة اقتصادية فقط دون اصباغها بالبعد الإنساني، فمن غير المقبول الموافقة على فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة، ليكون الربح وحده هو أساسها مع إغفال الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، فالعالم بحاجة إلى مشروع عالمي تلتقي وتتوحد فيه جميع الشعوب دون الاعتداء على خصوصياتها وهوياتها الثقافية.[1]

كما ينبغي العمل على إلغاء مظاهر لا إنسانية العولمة في وضعها الراهن، إلى جانب ضرورة مراجعة كل تطبيقاتها ومؤسساتها وأدواتها وأساليبها ونتائجها، حيث ينظر إليها بأنها عولمة الظلم وعولمة قمع الحقوق والحريات الإنسانية على الأرض، هي عولمة بدون وجه إنساني ذات قيم مادية ترتكز على الأرباح، إنها تجعل حياة البشر أقل أمنا حيث أن انتشار التهديدات العولمية لرفاه الإنسان تفوق سرعة اتخاذ التدابير لمواجهتها.[2]

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 330، 331.

[2]– حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص 206.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي بحثنا فيها موضوع حقوق الانسان ذات الطابع الثقافي وانعكاسات العولمة، وبعد التعرض لمضمون كل من حقوق الإنسان وتصنيفاتها، والعولمة كظاهرة وآلياتها في الفصل التمهيدي، وجوهر حقوق الانسان الثقافية وحرياته الفكرية وانعكاسات العولمة عليها في البابين الأول والثاني، يتضح بأن حقوق الانسان ذات الطابع الثقافي لها أهمية كبرى على خلاف ما هو سائد من اعتقاد، لاسيما وأن هذه الحقوق والحريات تشكل وتساهم في بناء الجزء الأكبر من ذهنية الانسان وكيانه المعنوي، وبالتالي قد تكون سببا في خلق شخصيات قوية ومثمرة متميزة بالسلوك القويم، والمواقف السديدة والابداعات الناجحة الموجهة لخدمة الإنسانية.

لذلك يجب احاطة حقوق الإنسان وحرياته ذات الطبيعة الثقافية بالعناية والاهتمام الكافي على المستويين الدولي والداخلي، فهي تساهم في بناء الذات البشرية وتحقيق التماسك الاجتماعي، عن طريق إحياء الهويات القومية الوطنية، كما لها دورا كبيرا في تحقيق التنمية وعلى الأخص الحق في التعليم والحرية الأكاديمية، والحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي وثمرات الابداع الفكري والحق في الهوية والخصوصية الثقافية، إلى جانب ضرورة العناية بالحقوق الفكرية (الذهنية) الأخرى ذات الطبيعة الثقافية، التي تساهم بدورها في انماء الفكر وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، بكل ما تتضمنه من حرية الصحافة والاعلام والاتصال، والحق في الحصول على المعلومات وكذا الحق في حرية المعتقد، فهي تشكل بحد ذاتها عناصر أساسية لبناء الثقافة والفكر، كما أن أساس تطور البشرية والرقي بها يكمن في تطور الفكر الإنساني، وتنميته مع الحرص على احترام الإنسانية دون فوارق ودون تمييز.

وذلك على الرغم من أن الواقع يفرض الاعتراف بأن الحقوق الثقافية، يعتريها الكثير من الغموض من عدة نواحي، فكل من مفهومها وتصنيفها وتحديدها غير واضح، لكن ما كان واضحا هو العناية غير الكافية بالحقوق الثقافية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وما كان واضحا أيضا هو تأثرها وتفاعلها مع ظاهرة العولمة فكان هو الآخر واقعا لا غموض فيه، حيث شهدت حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي على غرار بقية حقوق الإنسان الأخرى انعكاسات، وتحولات كبيرة في ظل هذه الظاهرة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

ويمكن اسناد ما شهدته قوانين ودساتير الدول من تغييرات وتعديلات حافلة في الآونة الأخيرة، كنتيجة لظاهرة العولمة في بعدها القانوني ومن ضمنها التعديلات المتوالية التي شهدها كل من قانون

العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية الجزائري، وكذا التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 المشحون بالاهتمام الكبير بهذه الحقوق، إلى جانب اتجاه الدول لاصدار قوانين تتعلق بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات مثل اليمن والهند وغيرها.

غير أن هناك حقيقة لابد من الاعتراف والوعي بها تتمثل في أن مساعي تدويل وعالمية هذه الحقوق وعولمتها، قد أدت إلى ايجاد فرص لاستغلال الوضع من قبل دول معينة بذاتها، وهي الدول التي تتزعم سياسات العولمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وهي ذات الدول التي تحمل راية الدفاع عن حقوق الانسان في العالم، وقد ساعدها في ذلك امتلاك المعلومة واحتكارها، وتشجيعها للإبداع واستثمار المواهب وعنايتها بالعنصر البشري لتحقيق التنمية والرفاهية، واحتكارها للتقدم العلمي والتكنولوجي.

إضافة إلى إحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي وتسيير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، وسيطرتها على أكبر الشركات المتعددة الجنسيات، التي لم تترك مجالا إلا وتاجرت فيه وساهمت في تسليعه، حتى أنها اقتحمت أكثر المجالات حساسية كالتعليم، إلى جانب هيمنتها على وسائل الإعلام والتكنولوجيا، التي تمرر وتغرس من خلالها الثقافة الغربية كنموذج ثقافي عالمي وحيد وأمثل، متجاهلة قيم الطبيعة البشرية القائمة على الاختلاف والتنوع والقيم الأخلاقية والانسانية.

ومن بين الاستنتاجات التي نستخلصها من هذا العمل وانطلاقا مما توصلت إليه كل الدراسات المتعلقة بظاهرة العولمة، بأنها سيرورة تاريخية ونتيجة حتمية للتقدم العلمي والتكنولوجي، وبأنها ظاهرة فرضت نفسها ولم تعد مسألة خيار نقبل به ونستسلم له ضعفا أو نرفضه ونغلق على أنفسنا في حلقة العزلة والتقوقع، فلا يوجد سوى خيار واحد هو السعي إلى التفاعل الإيجابي مع هذه الظاهرة، للاستفادة من ثمراتها والمشاركة في توجيهها، مع التحلي بروح النقد وتفادي التعصب والتحرر من الذهنية المغلقة، إلى جانب تعريف الآخرين بحقيقة أن العولمة ليست بالخير المطلق أو الشر المطلق، فهي ظاهرة تستوجب إعمال العقل والتعامل بموضوعية والاقرار بايجابياتها.

- إن ظاهرة العولمة مثلها مثل أي ظاهرة فرضها وحتمها الواقع، وبالتالي فأهم حقيقة يجب التركيز عليها هي الكف عن التفكير في الخلاص من ظاهرة العولمة، والبحث في كيفية التكيف معها لأنه لا مجال للاختيار، ومن غير الصائب رؤية الأمر على هذا النحو وذلك السلوك يعد من قبيل اضاعة

الوقت، كما يجب التفكير في سبل الاستفادة من فرصها وتحويل آلياتها لخدمة صالح الإنسانية جمعاء. ولن يتحقق ذلك إلا بتكريس المشاركة الجماعية لكل الشعوب في آليات العولمة والتفاعل الايجابي معها دون تحقير واستعلاء، ودون تهميش لشعب معين أو دين معين أو ثقافة معينة ودون انتهاك لخصوصيات جماعة معينة مقصودة واحترام التنوع والتعدد الثقافي، ودون تكريس لامتيازات خاصة بشعب معين دون الآخر أو ثقافة معينة على أخرى. ونظرا لخصوصية حقوق الإنسان الثقافية وطبيعة التأثير الثقافي للعولمة، فيجب الوعي بخطورة التأخر في إدراك الحلول وتسخير الجهود لحماية حقوق الإنسان الثقافية، وتوفير سبل صد الانعكاسات السلبية للعولمة عليها، فالحقوق الثقافية لها أهمية كبيرة على خلاف ما يعتقده البعض بأنها حقوق ليس لها أي قيمة.

ـ ضرورة الاعتراف بالانعكاسات الإيجابية التي سببتها العولمة وأهمها إحداث ثورة معلوماتية علمية ومعرفية، ساهمت في نمو الحركة العلمية والثقافية والتنموية على جميع المستويات، وذلك تجاوبا مع روح السرعة السائدة في مطلع هذه الألفية، إضافة إلى نمو الوعي العالمي وتزايد التفاعل مع ظاهرة العولمة، الذي أسفر عن فتح المجال للتعاون في مجالات البحث والتعليم واصلاح المناهج التعليمية، حيث افتتحت الجامعات الأمريكية والأوروبية فروعا لها في الدول الأخرى.

أما فيما يخص حق التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته والواقع الحالي يكشف استحالة عولمته، فيلاحظ أن الحرية المنشودة من قبل مناصري ظاهرة العولمة، قد استثنت هذا الحق من حرية التعامل، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لاحتكاره، وتعميق القيود المفتعلة والتي من شأنها الحد من انتشار التكنولوجيا.

ويكفي أنها ساهمت في تحقيق أهم مكسب حصلت عليه الإنسانية كلها بفضل آلياتها وهو اشاعة حقوق الإنسان بكل أنواعها، وتحويل كل قضايا حقوق الإنسان إلى هم دولي مشترك يشغل أنظار المجتمع الدولي، فلم تعد قضايا حقوق الإنسان من الشؤون الداخلية للدول مثلما كان سائدا في السابق، إلى جانب تحقيق تضافر وتجنيد جهود المجتمع الدولي وتوحيدها، بالاضافة إلى تجنيد الرأي العام العالمي للدفاع عن قضايا حقوق الانسان. فأسفر ذلك عن إنشاء منظومة دولية لحقوق الإنسان، ترتكز على عدد كبير من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان.

ـ كما نستنتج كذلك بأن حقوق الإنسان سواء ذات الطابع الثقافي أو غيرها في حاجة إلى الحماية، والتي لا تتجسد على أرض الواقع إلا في ظل مبدأ عالمية المفهوم والتطبيق، عن طريق الاهتمام بتكريسها من خلال مواثيق دولية تحدد مضمونها وتصنيفاتها وآليات حمايتها، إلى جانب بث فكرة تقبل الآخر والحوار المتكافئ بين الدول دون الاعتماد على أساليب قسرية واجبارية، فالعالمية طموح ومطلب مشروع يصلح كبديل للعولمة المادية والغربية، تماما مثلما تصلح العولمة الاسلامية كبديل لها لما تتضمنه من مبادئ أخلاقية وإنسانية سامية تحترم الحوار والتعاون.

ـ وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأسباب الأساسية لانعكاس العولمة سلبا على حقوق الانسان، تكمن في السيطرة على آلياتها من قبل دول محددة بذاتها وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا انفرادها بقيادتها وتوجيهها لخدمة مصالحها، حيث ترتب عن ذلك بالدرجة الأولى تراجع مفهوم سيادة الدولة وضعف أدوارها، لاسيما في الجانب السياسي والاقتصادي والإنساني والثقافي والاجتماعي، تفاقم ظاهرة الفقر وتخلي الدول عن واجب الرعاية الاجتماعية ودعم الخدمات والسلع المقدمة لمواطنيها، بسبب انصياعها لشروط وبرامج التكييف والتصحيح الهيكلي التي تفرضها عليها المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب المساس بحقوق الإنسان، لكن على الرغم من افلات الأمور عن سيطرة الدول وانسحابها عن مسؤولياتها فيما يخص هذه الجوانب، إلا أن وجودها واستمراريتها يظل أمرا مطلوبا وضروريا لضمان الحد الأدنى من حقوق الإنسان، عن طريق تطبيق كل الحلول والسبل الممكنة لمواجهة تحديات العولمة وتوجهات النظام العالمي الجديد.

وفي الأخير نختم موضوعنا ببعض الحلول والاقتراحات التي قد تخفف من وطأة سلبيات العولمة المفتعلة، والتي تترصد حقوق الانسان الثقافية وحرياته الفكرية وتتمثل في:

ـ وجوب العناية الفائقة بالحق في التعليم بكل مراحله ومحاولة اصلاحه وعصرنته، حتى لا يكون بعيدا عن التطور العلمي والتكنولوجي، مع ايكال هذه المهمة إلى شخصيات مؤهلة وخبيرة وجديرة بالثقة، إلى جانب تكريس الحرية الأكاديمية وتشريع قوانين لتنظيمها، إلى جانب السعي إلى تنمية التعاون العربي في كل المجالات ومن ضمنها العلمية والثقافية.

فالتأثير بشكل سلبي على الحق في التعليم، والذي يلعب دورا كبيرا في تكوين وإنماء العنصر البشري وتحقيق التنمية المستدامة له عواقب وخيمة، مما يستوجب العناية أكثر به والالتزام بالحذر عند تعديل

المناهج التعليمية على جميع المستويات، وعدم المجازفة بأطراف العملية التعليمية والمتمثلة في المدرسة والمعلم والمتعلم، مع تحميل مسؤولية هذه الأمانة إلى شخصيات تتصف بالروح الوطنية واخلاصها للقيم الإسلامية والمبادئ السامية، حماية للمدرسة والمعلم والمتعلم من تيار التأثير السلبي للعولمة.

ـ العمل على خلق فرص للتخفيف من حدة احتكار العلوم والتكنولوجيا، وبالأخص وكأدنى حد في المجالات الإنسانية مثل الصناعات الدوائية الخاصة بالأمراض المزمنة مراعاة للجانب الإنساني، دعما لأعظم حق وهو الحق في الحياة والحق في الصحة، حيث قد يكون تفاوض المجتمع الدولي أنجح سبيل لتحقيق ذلك.

ـ ضرورة التسلح بالعلم والمعرفة وتشجيع البحث العلمي في مختلف جوانب الحياة، مع وجوب الحفاظ على أخلاقنا العربية وقيمنا الدينية، ومزاحمة دعاة العولمة في تسييرها والمشاركة فيها من أجل الحد من هيمنة القطب الواحد على العالم، من خلال الاستفادة من التجارب العالمية والتعامل الإيجابي مع الثقافات، لكن مع التحفظ بشأن كل ما يمس التراث الثقافي للأمة، كما يجب العناية بالبحث العلمي وتخصيص له ميزانية ملائمة للنهوض به، والعمل على الاستفادة من خبرات أبناء الأمة وباحثيها الذين يوزعون إبداعاتهم في أنحاء العالم.

ـ العمل على تشجيع وضمان الحرية الأكاديمية وتحريرها من شتى أنواع الضغوطات السياسية والأمنية والمالية في كامل الدول التي تعاني من هذه المشاكل، وتشجيع عمليات إثراء البحث العلمي من أجل إيجاد سبل لتحقيق التقدم العلمي.

ـ أما فيما يخص الحق في الهوية الثقافية وبغض النظر عن الانعكاسات السلبية للعولمة على هذا الحق، فقد كشفت الكثير من الدراسات وإن لم نقل جلها صعوبة القضاء على الهوية الثقافية للشعوب والخصوصيات الثقافية، وعدم امكانية حلول ثقافة العولمة الأمريكية محلها، بسبب ما أثارته التيارت المعادية للعولمة من احياء حماس وتفطن الكثير من الحركات، لوجوب مواجهة تحدياتها حتى من قبل دول الغرب نفسها كفرنسا وكندا، فنجم عن هذا التخوف التشبث أكثر من قبل بعناصر الهوية الثقافية من طرف الشعوب المستهدفة، لأن الاختلاف يعد من الفطرة وهو حق من الحقوق الأساسية للإنسان والمساس به يعد اعتداء على الذات الإنسانية، وعليه فاحترام حقوق الإنسان قائم على احترام هذا الاختلاف والتنوع.

وعليه يبقى تأثير العولمة محدود فيما يخص الحق في الهوية الثقافية والتنوع الثقافي، ولن يصل إلى أبعد الحدود المرجوة من قبل قادة العولمة، والمتمثلة في توحيد الهوية الثقافية وصهرها في بوتقة ثقافة العولمة المؤمركة والقضاء على الخصوصية الثقافية بشكل نهائي، حيث بأنها حتى لو تسببت في احداث بعض الاختلالات في الأدوار، مثل انحراف المدرسة والأسرة والمرأة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، واحداث الصدامات والتفاعلات والثورات، لكن رغم ذلك فإنها من جانب آخر قد تفيد في احداث ردة فعل معاكسة لمواجهتها من قبل الشعوب المستهدفة، تتمثل في تشبث الأكثرية بالهوية الثقافية الفردية والقومية مما يدعو إلى الإطمئنان والتفاؤل.

ـ العمل على تطوير اللغة العربية كعنصر أساسي من العناصر المكونة للثقافة والهوية، وجعلها مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي، وتنشيط أعمال الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى ومن اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

ـ وبخصوص التعامل مع الثورة الاتصالية فيفرض ضرورة معرفة وحسن التعامل والاستفادة منها، والكف عن محاولات صدها بلا مبرر، فمن المفروض بذل الجهود من أجل العمل على خلق موقع لثقافتنا العربية الاسلامية في ظل هذه الثورة، مع العمل على إدماجها في هذه الحضارة العالمية الجديدة، إضافة إلى وجوب الكف عن تضخيم الحديث عن الغزو والانغلاق والانفتاح، حتى تتضاءل عقدة التخوف من انعكاسات هذه الظاهرة، ويتحقق النظر إلى المسألة بموضوعية، فيتم التركيز على اكتشاف السبب الحقيقي وراء اقترانها بالانعكاسات السلبية على حقوق الانسان، وتنكرها للقضايا الانسانية لاسيما المساواة والتنوع الثقافي والحوار المتبادل والعادل وحرمة الأديان.

ـ الاستعداد للدخول الواعي في مجتمع المعلومات، وسن تشريعات كفيلة بضمان احترام الحياة الخاصة للأفراد، وحماية الأداب العامة والنظام العام ومحاربة جرائم المعلوماتية.

ـ توجيه وسائل الاعلام والاتصال نحو المساهمة في تعريف الرأي العام بحقيقة ظاهرة العولمة، وما تنطوي عليه من فرص يمكن الاستفادة منها ومخاطر يجب الحذر منها، فموقف الرفض غير الواعي والحكم المسبق والعشوائي على الأمور، يعد من الأسباب التي تنبئ بالبقاء في حالة التخلف والانغلاق غير المبرر، مع العمل على إنماء الوعي بالقضايا الانسانية، مع ايجاد نظم قانونية أخلاقية تضبط استخدامها تكون عادلة في التعامل معها. والعمل على الزام المجتمع الدولي باحترام حرية المعتقد، وعدم الإساءة إلى

الأديان وعدم توظيف التكنولوجيا في المساس بحرية المعتقد، وذلك بابرام اتفاقيات دولية تنظم التعامل مع هذه الحرية.

ـ ضرورة العمل على تجسيد التفاعل الحر والمتكافئ في قيادة العولمة، حتى تتحقق العدالة في تقاسم نتائجها، بمعنى أننا بحاجة إلى عولمة متحررة من القيادة المنفردة للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتعديل أنظمة المؤسسات المالية والتجارية (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهنا تبرز الحاجة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الدول كمطلب ملح، أي الحاجة إلى إعادة توازن النظام الدولي وبالدرجة الأولى على مستوى هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن).

فالإنسان في حاجة إلى عولمة إنسانية قائمة على الحوار السلمي المتبادل والمتكافئ، تعمل على تكريس وضمان احترام حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الشعوب مع احترام التعدد والاختلاف الذي يعد من الفطرة، وإضفاء الشرعية القانونية على هذا التعدد، مما يعزز جمع شمل كل الحساسيات والثقافات واللغات والمعتقدات، التي تتحلى بها كل فئات المجتمع، ويحقق من جهة أخرى استقرار المجتمع وتحقيق التنمية، مع العمل على توحيد جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفقر والتهميش دون اعتبار لمنطق السوق، ودون افتعال النزاعات ونشر الفوضى والحروب الأهلية في المجتمعات الضعيفة، فالإنسانية ليست بحاجة إلى عولمة تنمي العصبية، وحاجتها إلى العلوم والتقدم التكنولوجي من أجل تحقيق التنمية، لا تعد مبررا كافيا يلزم المجتمعات بتقبل الثقافة الغربية كظاهرة حتمية، والتضحية بالمبادئ الانسانية، لا لشيئ سوى لارتباطها بالتطور التكنولوجي والعلمي، وبذلك ينتظر من المجتمع الدولي الوصول إلى اضفاء الجانب الإنساني على آليات وسياسات العولمة وانعكاساتها.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

- القرآن الكريم

ثانيا: النصوص والمواثيق الدولية

1- الاعلان العالمي لحقوق الانسان تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10، انضمت إليه الجزائر سنة 1963، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 1963/09/10.

2- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سنة 1960.

3- إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر بتاريخ 1966/11/04 عن منظمة اليونسكو في دورتها 14.

4- الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966، دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1976/03/23، انضمت إليها الجزائر وصادقت عليها في 1989/05/16، الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 1989/05/17.

5- الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966، دخلت حيز التنفيذ 1976/01/03، انضمت إليها الجزائر وصادقت عليها في 1989/05/16، الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 1989/05/17.

6 ـ الميثاق الافريقي لحقوق الانسان الذي اعتمد بتاريخ 1981/06/27 دخل حيز التنفيذ 1981/10/21، صادقت عليه الجزائر بتاريخ 1987/02/23 ، الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 1987/02/24.

6 ـ اعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية لسنة 1990.

7 ـ المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة 1993 .

8 ـ تقرير المقرر الخاص بترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لسنة جانفي 1998.

9 ـ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000.

10 ـ الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في دورتها 31 بتاريخ 11/02/ 2001.

11 ـ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي سنة 2002.

12ـ اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المعتمدة بتاريخ 10/20/ 2005.

13 ـ اعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 135/48 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992.

14 ـ الإعلان العالمي المتعلق بالقضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين والمعتقد الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 1981.

15 ـ البيان الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة 1966.

16 ـ تقرير المقرر الخاص حول ترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بتاريخ 04/ 1998/01 الفقرة الرابعة عشر . UN Doc. E/ CN.4/1998/40, 28 January 1998, para. 14

17 ـ تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد تحت رقم 23/10 المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر بتاريخ 24 مارس 2010.

ثالثا: النصوص والقوانين الوطنية

1- دستور الجزائر الصادر في 02/23/ 1989 المعدل والمتمم.

2- القانون رقم 04/09 المؤرخ بتاريخ 05/ 08/ 2009 والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاعلام والاتصال ومكافحتها.

3- الأمر رقم 03/ 05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

4- الأمر رقم 06 / 03 المؤرخ بتاريخ 2006/02/28 المتعلق بشروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

5- المرسوم التنفيذي رقم 98/ 257 المؤرخ في 25 أوت1998 والمتضمن شروط وكيفيات ضبط إقامة خدمات الانترنت واستغلالها.

6- المرسوم التنفيذي رقم 07 /137 المؤرخ بتاريخ 2007/05/19 والمتعلق بشروط وكيفيات سير التظاهرات الدينية لغير المسلمين.

رابعا: المؤلفات باللغة العربية

أ ـ المؤلفات العامة:

1- العلاقي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية- قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط د ت.

2- أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000.

3- الطاهر بن خرف الله، محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط د ت.

4- السيد يسين، العالمية والعولمة، دار النهضة، القاهرة، ط 2، 2002.

5- السيد عبد الحميد فوده، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003.

6- أيمن محمد البطوش، حقوق الإنسان وحرياته – دراسة مقارنة، دار وائل، عمان، ط 1، 2014.

7- أظنين خالد عبد الرحمن، ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ، دار الحامد، عمان، ط1، 2009.

8- أمحمد مصباح عيسى، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار الرواد، دار أكاكوس، ليبيا، دط، 2001.

9- أنور وجدي، الموسوعة الإسلامية العربية (9)، الثقافة العربية إسلامية أصولها انتماؤها، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط1، 1982.

10- الشيخ جعفر حسن عتريسي، العولمة والعالم ادارة وأدوات، دار المحجة البيضاء . دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2001.

11- إمام حسنين، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية – نموذج السعودية – دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

12- ابراهيم أحمد خليفة، حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008.

13- إيهاب حفظى، حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب، إيتراك، القاهرة، ط1، 2012.

14- إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد الدليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة – جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2004.

15- بلقاسم محمد الغالي، العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي، مجلة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2007.

16- بدر أحمد جراح، قضايا معاصرة في العولمة التربية/ السياسة/الإقتصاد، المعتز، عمان، ط1، 2013.

17- بن شريط عبد الرحمن، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، دط، 2011.

18- بهاء الدين ابراهيم/ عصمت عدلى/ طارق ابراهيم الدسوقي، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، دط، 2008.

19- جيلالي بوبكر، العولمة مظاهرها وتداعياتها نقد وتقييم، إربد عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2010.

20- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الأقطار العربية (دراسة مقارنة)، بورصة الكتب، القاهرة، ط1، 2015.

21- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1998.

22- جوزيف إ.ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003.

23- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ط 1، 2004.

24- حمود حمبلي، حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

25- حسن ملحم، محاضرات في نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1980.

26- حيدر حميد الدهوي، العولمة والقيم رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004.

27- حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، ط1، 1999.

28- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة وأبعادها وانعكاساتها، دار غيداء، عمان، ط1، 2014.

29- حسن الباش، صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية...؟ دار قتيبة، بيروت، ط2، 2005.

30- خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط2، 2004.

31- خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، ط 3، 2008.

32- خالد حربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي "دراسة مقارنة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008.

33- دهام محمد العزاوي، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الاقليات، إيتراك، القاهرة، ط1، 2014.

34- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي الفرص والتحديات، دار دجلة، عمان، د ط، 2013.

35- رأفت عبد الحميد، الفكر المصري في العصر المسيحي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2000.

36- زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية)، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة ، ط1، 2003.

37- سنان الموسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار المجدلاوي، عمان، دط، 2002.

38- سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان، منشورات الجامعة المفتوحة، الجزائر، ط2، 1995.

39- سعدى محمد الخطيب، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2012.

40- شطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود (1989-2003)، الدار الخلدونية، الجزائر، 2005.

41- ضياء عبد المجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

42- طارق محمد، تحديات العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د ط، 2008.

43- طلال عتريسي، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2002.

44- عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، ط1، 2009.

45- عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة، عمان، ط1، 2010.

46- عبد الناصر أبو زيد، حقوق الإنسان في مصر بين القانون ..و..الواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

47- عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ط1، 2010

48- عبد الغفور علي/ سامان عبد الله عزيز، قانون حقوق الإنسان النشأة والتكوين ومجموعة الوثائق الأساسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2015.

49- عبد الله عثمان عبد الله، العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الوراق، لندن، ط1، 1999.

50- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000.

51- عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

52- عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1995.

53- عبد اللطيف صوفي، العولمة وتحديات المجتمع الكوني، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.

54- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة التجارية العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004.

55- عبد الرحمن خليفة/ فضل الله إسماعيل، في الإيديولوجيا والحضارة والعولمة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2001.

56- عثمان محمود غزال، الحقوق والحريات في القوانين الدولية والتشريعات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015.

57- علي محمد الدباس/ علي عليان أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الاجراءات الشرطية في تعزيزها ـ دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وأمن المجتمع تشريعا وفقها وقضاء، دار الثقافة، عمان، ط3، 2011.

58- غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

59- فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية انعكاساتها- وكيفية التعامل معها، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، د ط، 2008.

60- فيصل الشطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار الحامد، عمان، ط2، 2001.

61- فضيل أبو النصر، الانسان العالمي العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيسان، بيروت، ط1، 2001.

62- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، دار الوراق، عمان، ط1، 2002.

63- قيك جورج وبول ولدنج، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت مصطفى السروجى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011.

64- قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الجزائر، 2002.

65- كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2000.

66- كمال مجيد، العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة و Wood tock publishing، لندن، ط1، 2000.

67- مي عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010.

68- محمد يوسف علوان/ محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية، جزء2، دار الثقافة، عمان، ط1، 2011 .

69- مصطفى رشدي شيحه، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة- دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

70- محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 1999.

71- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2002.

72- محمود اسماعيل عمار، حقوق الانسان بين التطبيق والضياع، المجدلاوي، عمان، ط1، 2002.

73- ماجد راغب الحلو، حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008.

74- محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012.

75- موريس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د ط ، 1999.

76- مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة، عمان، دط، د ت.

77- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

78-محمود محمد صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003.

79- مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة إشكاليات معاصرة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2011.

80- محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

81- مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008.

82-محي الدين محمد، محاضرات في حقوق الإنسان، الدار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2003.

83- محمد رفعت عبد الوهاب، وآخرون، حقوق الإنسان، د د ن، الاسكندرية، 2013.

84- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، اربد عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.

85- نعيمة عمير، الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010.

86- نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب، القاهرة، دط، 2001.

87- نعوم تشو مسكي، وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المازني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2003.

88- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار الحامد، عمان، ط1، 2010.

89- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، ط1، 2003.

90- هايل عبد المولى طشطوش، حقوق الانسان بين الفكر الاسلامي والتشريع الوضعي، دار الكندي، الأردن، د ط، 2007.

91- هايل عبد المولى طشطوش، حقوق الإنسان بين البعد الديني والقانوني، دار البداية، الاسكندرية، ط1، 2014.

92- يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الكندي، عمان، د ط، 2008.

93- يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

ب ـ المؤلفات الخاصة:

1- أشرف فتحي الراعي، حق الحصول على المعلومات دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، ط2، 2012.

2- أحمد رشاد طاحون، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، ايتراك، القاهرة، ط1، 1998.

3- أحمد كامل الرشيدي، ادارة الفصل الدراسي في عصر العولمة رؤية تربوية جديدة، مكتبة كوميت، د ط، د. دار النشر، 2000.

4- اكرام أحمد فؤاد الأهواني، الاتصال بين العولمة والمحلية وإعداد الطفل ثقافيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010.

5- أحمد عزت، حرية تداول المعلومات دراسة قانونية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط2، 2013.
6- أوليقيه روا، عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، دار الساقي، بيروت، ط1، 2003.
7- ابراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012 .
8- أحمد عبد الحميد الرفاعي، المسؤولية الجنائية الدولية للمساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية ـ دراسة في ضوء حرية الرأي والتعبير، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 .
9- بوحنية قوي، الإعلام والتعليم في ظل ثورة الأنترنت، دار الراية، عمان، ط1، 2010.
10- بلال علي ابراهيم السبور، العولمة وأثرها على الدول العربية، جليس الزمان، عمان، ط1، 2014.
11- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001 .
12- جابر عصفور/ محسن يوسف، حرية الرأي والتعبير منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006.
13- حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.
14- راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2006.
15- رجب محمد السيد الكحلاوي، الحماية القانونية للحرية الأكاديمية، مؤسسة بدر، القاهرة، د ط، دون تاريخ.
16- رحيمة الطيب عيساني، العولمة الاعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010.
17- رضا عبد الواجد أمين، الاعلام والعولمة، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2007.
18- سعيد إسماعيل صيني، الإعلام الإسلامي النظري في الميزان، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 1997.
19- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة، عمان، ط1، 2009.
20- صالح السنوسي، هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون- العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، ط1، 1999.

21- صابر حارص، الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، العربي، القاهرة، ط1، 2008.

22- صلاح أحمد السيد جوده، حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة (دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون)، الكتاب السابع، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2011.

23- صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكيفها وتنظيمها وحمايتها، دار الثقافة، عمان، ط1، 2006.

24- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة ، دار أسامة، عمان، ط1، 2010.

25- علاء الدين المدرس، العولمة وأثرها في التربية والمجتمع العربي، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1، 2010.

26- عمرو خاطر عبد الغني، العربية والعولمة معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية الإسلامية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2010.2

27- عبد الغني عماد، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال التغيرات والتحولات في عصر العولمة ... والربيع العربي، المؤسسة الجامعية، دون بلد النشر، ط1، 2012.

28- عواطف عبد الرحمن، الاعلام والعولمة البديلة، العربي، القاهرة، ط1، 2006.

29- عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام، القاهرة ، ط1، 2012.

30- عارف نبيل، العرب وثورة المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1994.

31- فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة، عمان، ط1، 2009.

32- عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2011.

33- فضيل دليو، تكنولوجيا الإعلام والإتصال الجديدة – قضايا معاصرة، دار هومة، الجزائر، دط، 2015.

34- فارس حمدان عطوان، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، دار أسامة، عمان، ط1، 2009.

35- قدري علي عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، د ط، 2008.

36- محمد علي رجب السيد، الاعلام والعولمة والعلاقات الدولية الراهنة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط 1، 2014.

37- محمد نصر مهنا، في تنظير الإعلام، الفضائيات العربية العولمة الإعلامية المعلوماتية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

38- مصطفى المصمودي، النظام الاعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.

39- محمد شطاح، قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا دراسات في الوسائل والرسائل، دار الهدى، الجزائر، 2006.

40- ماهر الضبع، العولمة وقضايا الهوية الثقافية، الكتاب الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2006.

41- محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، القاهرة، ط1، 2002.

42- نبيل قرقور، حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي دراسة في حرية العقيدة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010 .

43- نوال طارق إبراهيم العبيدي، الجرائم الماسة بحرية التعبير عن الفكر، دار الحامد، عمان، ط1، 2009.

خامسا: الرسائل والمذكرات

1 ـ أبو عجيلة أعمار معتوق البوعيشي، العولمة والهوية الثقافية لدى الشباب دراسة ميدانية على عينة من شباب الجامعات الليبية، دراسة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الآداب ـ قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2013 .

2 ـ أسماء أحمد أبو زيد علام، قيم العولمة بمجلات الشباب العربية وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الشباب المصري دراسة تحليلية وميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاعلام قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2013.

3 ـ إبراهيم شاوش توفيق، العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 – 2001.

4 ـ بلحاج مونير، الحق في حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2011 ـ 2012.

5 ـ بن جيلالي سعاد، حرية المعتقد في النظام القانوني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1،2015 – 2016.

6 ـ حبشي لزرق، أثر سلطة التشريع على الحريات العامة وضماناتها، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان، 2012 ـ 2013.

7 ـ تيفراني فتيحة، أثر التطور التكنولوجي على الممارسة الإعلامية الصحفية دراسة وصفية لعينة من الصحف الجزائرية (الخبر، الوطن، المساء، البلاد)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2010، 2011.

8 ـ تمدرتازا عمر، الحريات العامة والمعايير القانونية، رسالة ماجستير في القانون العام ـ فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 2001 ـ 2002.

9 ـ حافظ السيد محمد أحمد سعده، أثر سياسات العولمة على تعزيز واحترام حقوق الإنسان، رسالة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المعاملات القانونية الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللوجستيات، القاهرة، 2009.

10 ـ حواس فتحية، حماية المصنفات المنشورة على الانترنت، فرع الملكية الفكرية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003– 2004.

11 ـ دياب جفال إلياس، حرية المعتقد بين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 ، 2012 – 2013.

12 ـ زايدي بوعلام، النظام الإقليمي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 ـ 2003.

13 ـ سامي علي جمال الدين، الحماية الجنائية للحريات الدينية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، 2006.

14 ـ سعيد أحمد علي الأفندي، العولمة الثقافية وأثرها على الجانب العقدي والأخلاقي في العالم الإسلامي المعاصر، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم ـ قسم الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة ، 2006.

15 ـ سحر مصطفى عبد الغني سلامة، الخطاب الصحفي العربي اتجاه العولمة والهوية الثقافية دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام من قسم الصحافة، كلية الإعلام ـ قسم الصحافة، جامعة القاهرة ، 2010.

16 ـ علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2005.

17 ـ عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989 – 2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2005.

18 ـ محسن فؤاد فرج، الجرائم التعبيرية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1983.

19ـ ناصر أحمد بخيت السيد، حق الإنسان في اختيار عقيدته الدينية وممارسة شعائرها ودور الشرطة في حماية هذا الحق، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011.

20 ـ هشام كريكش، حرية الإعلام في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الإعلام، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

سادسا: المقالات

1– أحسن زقور، العولمة وحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية وإعلان الأمم المتحدة، مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر، عدد11، 2001، ص. 297 ـ 321.

2– ثناء فؤاد عبد الله، قضايا العولمة بين القبول والرفض، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2000، ص.90– 108.

3– جميل طاهر، الإختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي– دراسة حالات مختارة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 17، عدد 67–68، 1996، ص. 16-49.

4- حمدي شعبان، حرية الرأي والتعبير الأبعاد القانونية والإعلامية، مجلة مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، عدد 30، 2006، ص. 235 - 274.

5- صالح بوبشيش، الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافة الإنسانية وسبل مواجهتها، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، الجزائر، عدد11، 2001، ص. 325- 354.

6- عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية- عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص.309- 319.

7- عبد المجيد قدي، الكوكبة وواقع دول العام الثالث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 1، 2001، ص.42- 51.

8- عبد الله الأشعل، أثر العولمة على حقوق الإنسان في العالم العربي، مجلة اتحاد المحامين العرب، العدد 1، 2، القاهرة، 2005، ص. 17 - 27.

9- عبد الهادي بوطالب، في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية أعولمة أم شوملة أم أمركة، مجلة الأكاديمية، أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟ المغرب، عدد 12-13-14، 2001، ص.27-40.

10- عزيزة محمد علي بدر، العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة - حالة إفريقيا - مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، عدد2، 2003 ، ص.145- 185.

11- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية- جامعة المنصورة، 12 - 13 أفريل 2006، ص. 273 - 309 .

12- غازي صالح محمد الطائي/ أحمد إبراهيم منصور، منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 97، 2004، ص.56- 75.

13- زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والثقافية والإنسانية 4، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف ـ كلية العلوم القانونية والإدارية، 2010، ص. 93 - 101.

14- محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي(17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.195- 222.

15-محمد السعيد عبد الفتاح، نطاق حق الإنسان في حرية العقيدة والعبادة، مجلة بحوث الشرطة، مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، عدد 25، 2004، ص. 141 - 168.

16-ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة آفاق اقتصادية، إتحاد غرف التجارة والصناعة ومركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 98، 2004، ص.17- 49.

17- مجدي أحمد فتح الله، الحقوق والحريات العامة وسلطات الضبط الإداري، مجلة بحوث الشرطة، مركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، عدد 26، 2004، ص. 425 - 461.

18- منظمة العفو الدولية، تقرير حقوق الإنسان وحقوق العمال، ترجمة فاضل حتكر، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص.335- 341.

19- نزار ذياب عساف، مشكلات الواقع وتحديات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية- بيت الحكمة، بغداد، عدد4، 2003، ص.55- 67.

سابعا: الملتقيات والندوات

1- الطيب تيزينى، التنوع الثقافي والطبقي والديني والعرقي في إطار الوحدة العليا لمصالح المجتمع، ندوة الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية- القاهرة - مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية - دمشق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص. 351 - 356.

2- إلياس خوري، العولمة وحقوق الإنسان الثقافية، أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، ط1، 2002، ص. 73 - 79.

3- إبراهيم العيسوي، تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة (أمثلة عملية للتعاون)، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 2000، ص. 145- 156.

4- جفال عمار، العولمة وأشكال الاستجابة في الأقطار العربية، ملتقى دولي حول العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط2، 2002، ص.111- 131.

5- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي 1798- 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.43- 86.

6- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية في مصر، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798- 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.89- 129.

7- حيدر ابراهيم علي، الخصوصية فخ وحقيقة، ندوة الشمولية الدينية وحقوق الإنسان حالة السودان 1989 – 1994، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1999، ص. 104 – 107.

8- حسن حامد، تعقيب على مقال الأستاذ محمد السماك الإعلام وحقوق الإنسان، الندوة الإقليمية حول الإعلام وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 21 – 22 يناير 2004، ص 69 – 75.

9- عبد الله بوجلال، العولمة وأثرها على الخوصصة الثقافية الجزائر نموذجا – ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام – جامعة الجزائر، 22-23 أكتوبر 2003، ص.199-251.

10- ملتقى الثقافة والعولمة في لقاءات فرساي، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص.177- 178.

11- محمد السماك، الإعلام وحقوق الإنسان، الندوة الإقليمية حول الإعلام وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 21 – 22 يناير 2004، ص. 50 – 68.

12- محمد عبد الشفيع عيسى، الدولة..والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم "الدولة الوطنية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.101- 124.

ثامنا: مقالات منشورة على الأنترنت

1- أحمد ضياء الدين حسين، العلوم الإسلامية والعولمة الثقافية، المؤتمر الدولي حول الدراسات الإسلامية في المجتمع العولمي من 21 – 23 ديسمبر 2010، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 1 – 11.

2- أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة (دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق) جامعة دمشق، كلية التربية، 2008، ص 409، 439.

3- سلوى بنت محمد المحمادي، العولمة وأثرها على التعليم العالي، كلية التربية للبنات، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2009/11/26، ص. 1 – 12.

ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

4- محمود داود الربيعي، العولمة المفاهيم والأبعاد، مجلة علوم التربية الرياضية – جامعة بابل، العددالثالث، المجلد الخامس، 2006، ص. 129 – 131. www.iraqacad.com

5- نافز أيوب محمد " علي أحمد" انعكاسات العولمة على التعليم، جامعة القدس المفتوحة، منطقة سلفيت التعليمية فلسطين، ص. 1 – 23 .

6- وليد أحمد مساعدة / عماد عبد الله الشريفين، العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية- سلسلة الدراسات الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية- جامعة اليرموك – اربد –الأردن- قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، المجلد18، العدد1، يناير 2010 ، ص. 249 – 280.

PDF files without this message by purchasing novaPDF printer Create (http://www.novapdf.com)

2- **المراجع باللغات الأجنبية:**

A/ Les ouvrages:

1- Cardebat Jean Marie, La mondialisation et l'emploi, la découverte, Paris, 2002.

2- Chebel Dappollonia Ariane, Les racismes ordinaires, Presses des sciences politiques, France, 1998.

3- Croteau David and William Hoynes, The business of mediscorporate interest, pine forges press, London, 2001.

4- De Senarclens Pierre, La mondialisation théories, enjeux et débats, Armand Colin, Paris, 2eme édit, 2001.

5- Dudezert Jean Pierre, L'audio visuel pour l'école, édit Elips, Paris, 1994.

6- Eude Yves, La conquête des Esprits, édit François Maspero, Paris, 1982.

7- Laidi Zaki avec Philippe Petit, Malaise dans la mondialisation, Textuel, Paris, 1998.

8- Mowlana Hamid, Global information and world communication, sage, London, 1997.

9- Marie Françoise LABOUZ et autres, Ladivercitè culturelle en question(s), BRUYLANT, BRUXELLES, 2005.

10- Marie- Gabrielle Calamarte- Doguet, ledroit de la recherche, L.G.D. j, France, 2005.

11- Nicolas c. p , Alain M , La société de l'information, la documentation françaises, Paris, 2004.

12- Ossandon Marcello, Une approche de la mondialisation via l'éducation, mondialisation et citoyenneté, économie et innovation , L'harmattan, Paris, 1999.

13- Robert Jacques avec la collaboration de Duffar Jean, Libertés de L'Homme publiques et droits de L'Homme, Montchrestien, Paris, 4eme édit , 1988.

14- Vasseur Frederic, les Medias du futur, edit Dahleb, Alger, 1995.

15- Renaut Alain, Un humanisme de la diversité, essai sur la décolonisation des identités, Flammario, Paris, 2009.

– B / revue :

1 - Shelton Dinah, droits et justice pour chaque citoyen de la planète - mondialisation et sociétés multiculturelles, l'incertain du futur, Presses universitaires de France,1ére édit, Paris, 2000, p.305-329.

الفهرس:

المحتوى **الصفحة**

مقدمـــة 1-9

الفصل التمهيدي: مضمون حقوق الانسان والعولمة 10

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان وتصنيفاتها 11

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان 11

الفرع الثاني: مفهوم حقوق الإنسان الثقافية.....16

أولا- الثقافة وعناصرها.....16

ثانيا - العلاقة بين الإنسان والثقافة: 19

ثالثا – حقوق الإنسان الثقافية: 20

المطلب الثاني: تصنيفات وخصائص حقوق الإنسان 21

الفرع الأول: تصنيفات حقوق الإنسان.....22

الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان 25

المبحث الثاني: مفهوم العولمة والعوامل المساعدة لها.....29

المطلب الأول: مفهوم العولمة.....29

الفرع الأول:عند المفكرين الغرب 30

الفرع الثاني: عند المفكرين العرب 31

الفرع الثالث: التفرقة بين العالمية والعولمة 33

الفرع الرابع: سمات العولمة 34

الفرع الخامس: العولمة الثقافية 35

المطلب الثاني: العوامل المساعدة للعولمة.....40

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية.....41

الفرع الثاني: سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين 46

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات.....49

الفرع الرابع: الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي 52

الباب الأول: حقوق الإنسان الثقافية وانعكاسات العولمة عليها 55

الفصل الأول: الحق في التعليم والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وانعكاسات العولمة.....59

المبحث الأول: الحق في التعليم وانعكاسات العولمة.....60
المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم.....60
الفرع الأول: تعريف الحق في التعليم.....61
الفرع الثاني: الحقوق المرتبطة بالحق في التعليم.....64
أولا: الحق في التعليم العالي.....65
ثانيا: الحرية الأكاديمية.....66
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في التعليم 69
الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على حق التعليم 69
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في التعليم.....81
المبحث الثاني: الحق في التقدم العلمي وانعكاسات العولمة.....103
المطلب الأول: مفهوم الحق في التقدم العلمي.....104
الفرع الأول: تعريف العلم.....105
الفرع الثاني: تعريف التكنولوجيا وعناصرها.....106
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في التقدم العلمي 107
الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي.....107
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في التقدم العلمي.....114
الفصل الثاني: الحق في الهوية الثقافية وانعكاسات العولمة.....123
المبحث الأول: مضمون الحق في الهوية الثقافية.....126
المطلب الأول: تعريف الهوية لغة واصطلاحا 126
الفرع الأول: الهوية في اللغة والاصطلاح.....127
الفرع الثاني: علاقة الهوية بالثقافة 129
المطلب الثاني: الحق في الخصوصية الثقافية.....131
المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على الحق في الهوية الثقافية 136
المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على الحق في الهوية الثقافية.....136
المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في الهوية الثقافية 140
أولا الانعكاسات السلبية للعولمة على الحق في الهوية: 141
ثانيا سبل مواجهة الانعكاسات السلبية على الهوية الثقافية في المجتمع الإسلامي: 162
الباب الثاني: الحريات الفكرية (الذهنية) وانعكاسات العولمة.....170

الفصل الأول: حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والاتصال وانعكاسات العولمة. 174
المبحث الأول: مضمون حرية الرأي والتعبير وانعكاسات العولمة.....175
المطلب الأول: مضمون حرية الرأي والتعبير 175
الفرع الأول: تعريف حرية الرأي والتعبير وأبعادها.....176
الفرع الثالث: مظاهر حرية الرأي والتعبير 182
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على حرية الرأي والتعبير 187
الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على حرية الرأي والتعبير 187
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الرأي والتعبير 197
المبحث الثاني: مضمون حرية الاعلام والاتصال وانعكاسات العولمة 202
المطلب الأول: مفهوم حرية الإعلام والاتصال 204
الفرع الأول: تعريف حرية الإعلام والاتصال 205
الفرع الثاني: تعريف تكنولوجيا الاعلام والاتصال 206
الفرع الثالث: مفهوم عولمة الإعلام والاتصال 209
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على حرية الإعلام والاتصال 211
الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال 212
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال 225
أولا: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية الاعلام والاتصال 225
ثانيا سبل مواجهتها: 241
الفصل الثاني: حرية المعتقد وانعكاسات العولمة.....245
المبحث الأول: مفهوم حرية المعتقد 248
المطلب الأول: تعريف الحق في حرية المعتقد 248
الفرع الأول: تعريف العقيدة لغة واصطلاحا 248
الفرع الثاني: العلاقة بين حرية المعتقد وحرية الاجتماع والحق في التعليم 251
الفرع الثالث: العلاقة بين حرية المعتقد وحرية الاعلام والاتصال 252
الفرع الرابع: حرية المعتقد والدين الإسلامي 253
المبحث الثاني: حرية المعتقد وانعكاسات العولمة 256
المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على الحق في حرية المعتقد 256
المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية المعتقد 265

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية للعولمة على حرية المعتقد.....266
الفرع الثاني: سبل مواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة 274
خاتمة: 282
قائمة المراجع:.....289
الفهرس: 308

العنوان: حقوق الإنسان ذات الطابع الثقافي وانعكاسات العولمة عليها

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أهم حقوق الإنسان ذات الطبيعة الثقافية وانعكاسات ظاهرة العولمة عليها، فمثلا الحق في التعليم كأحد أهم هذه الحقوق وإن استفاد من العولمة بظهور التعليم المفتوح للجميع والمستمر، وتسهيل مهمة الباحثين بفعل الانترنت، فقد لحقته عدة ظواهر سلبية أهمها الخوصصة التي حولت التعليم إلى سلعة تخضع لقانون السوق وأفقدت المعلم رسالته النبيلة، فأصبح بائعا لتعليمه بسعيه وراء الأجر المرتفع من خلال العمل في المدارس الخاصة. أما الحق في التقدم العلمي فقد ظل حبيسا للسياسات الاحتكارية للدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا، كما نجد حقوقا ثقافية أخرى ذات طبيعة خاصة قد شهدت نموا وتوسعا كبيرا بفضل آليات العولمة، تتمثل في حرية الرأي والتعبير والحق في الاعلام والاتصال وحرية المعتقد، وذلك بفعل انتشار الاستخدام المكثف للقنوات الفضائية والانترنت وتكنولوجيا المعلومات، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة التأثير السلبي للعولمة عليها.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، العولمة، الحق في التعليم، الحق في الهوية الثقافية، حرية الرأي والتعبير، حرية المعتقد.

Intitulé: Les droits de L'Homme à caractères culturels et à l'impact de la mondialisation

Résumé :

Cette étude se rapporte aux principaux droits de L'Homme a caractères culturels et à l'impact de la mondialisation sur ces droits. Par exemple Le droit à l'enseignement est un de ces droits importants et a bénéficié de la mondialisation, avec l'apparition de l'enseignement continu ouvert à tous, et avec la facilité de la mission des chercheures grâce à internet. Mais sont divers évènements néfastes se sont manifestés dont le plus important est la privatisation qui a transformé l'enseignement en une marchandise soumise au marché. quant au droit au développement scientifique, il est resté prisonnier de la politique monopolistique des pays développés maitrisant la technologie, il y'a d'autres droits culturels spéciaux qui se sont développés grâce a la mondialisation comme la liberté de pensée et d'expression, le droit à l'information et à la communication et à la liberté du culte et cela grâce à l'extension des canaux satellites et à l'Internet et la technologie de l'information, mais cela n'a pas empêché les effets négatifs de la mondialisation.

Les mots clés : Les droits de L'Homme, la mondialisation, Le droit à l'enseignement, le droit à l'identité culturelle, la liberté de pensée et d'expression, la liberté de religion.

Title: Human rights of a cultural nature and the implications of globalization on them

Abstract :

This study deals with the important human rights of a cultural nature and the effects of globalization on them , for exemple The right to education as one of the important of these rights and that benefited from globalization by the emergence of open education for all and continuous, and facilitate the task of researchers by the internet, it has caused several negative phenomena the important privatisation, subject to the law of the market and the teacher lost his noble message, he became a seller of his education by seeking higher wages through work in private schools. The right to scientific progress has been locked in the monopolistic policies of developed countries that own technology, and other cultural rights of special nature have been developed and greatly expended by the mechanisms of globalisation, namely freedom of opinion and expression, the right to information, communication and freedom of belief, space the internet and infopmation technology, but this does not negate the negative impact of globalisation on them.

Keywords : cultural human rights, globalization, right to education, right to cultural identity, freedom of openion and expression, freedom of belief.